

الماركسية اليوم

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

■ اليسار / العدد ١٠٦ / ديسمبر ١٩٩٨ / شعبان ١٤١٩ هـ / الثمن ٣ جنيهات ■

السـيـنـمـا أـمـام
محاكم التفتيش

الحملة على منظمات
حقوق الإنسان

التحرر من قيود
(وای بلا تیشین)

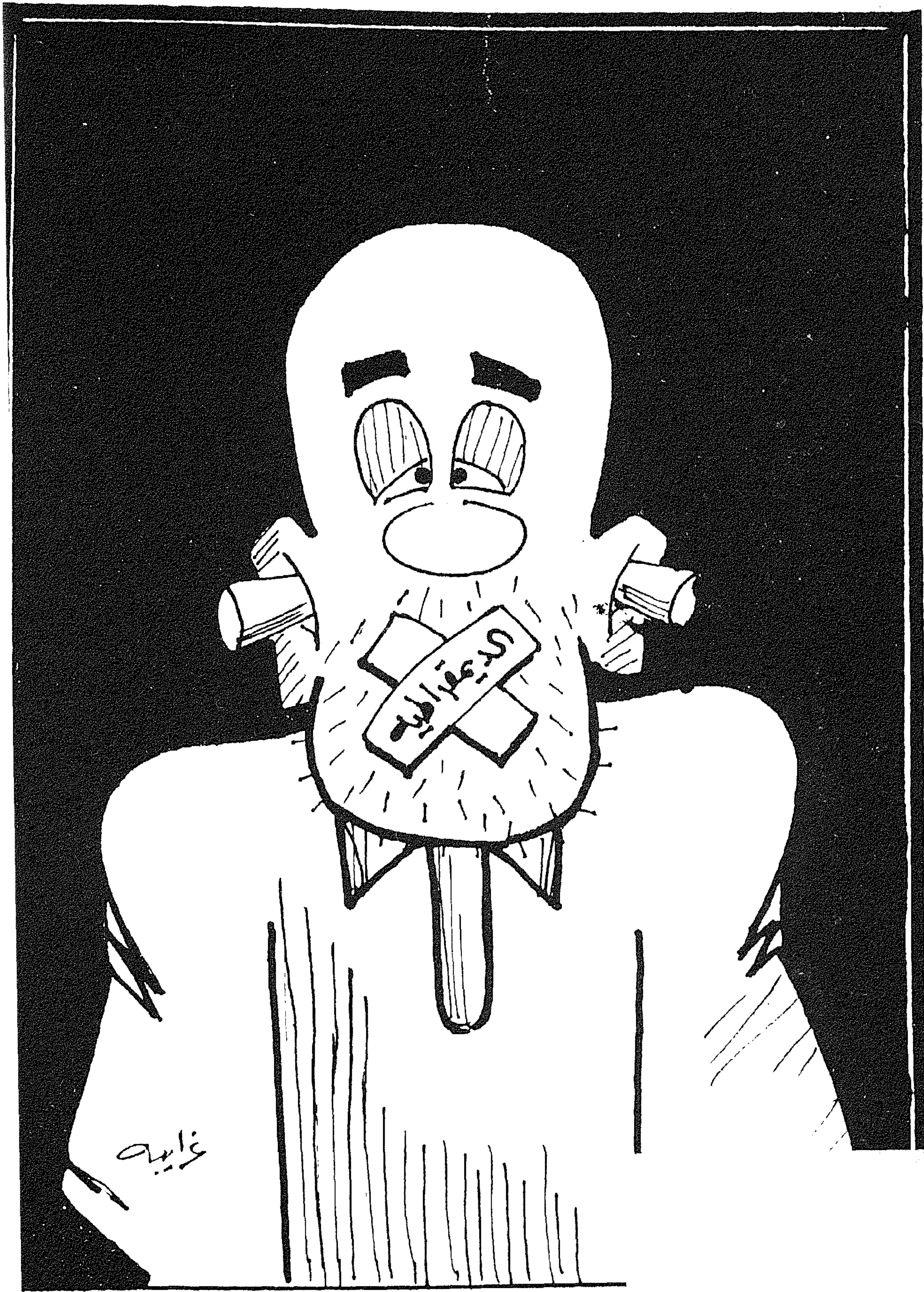
الحكومة تفضل المستورد

خـبـر وورود
ضد الفقر والعنف



الكـشـح ... تعذيب وضمت وتواطؤ

كشـف حـسـاب (الرئـيس) المـرـشـح وبرنامجـه



غالب

في هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون

ابراهيم بدر اوى
أحمد نبيل الهلالي
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفاء حجازي
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن
حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى فى اليوم الأول من كل
شهر

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST. TALAAT HARB SQ,
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها
للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها

العالم : ١٠٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة

الإدارة والتحرير: شارع كريم الدولة
ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١١
٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس : ٥٧٥٩٢٨١

FAX : 5786298

٤. **** اليسار در ..**
**** موقفنا**
كشف حساب مرشح الرئاسة .. وبرنامج .. حسين عبد الرازق ٥
**** هوامش على دفتر الحياة**
- أمريكا لن توافق على إزالة الحصار .. د. عبد العظيم أنيس ٨
- علمونا أن نغلق أعيننا عند الصلاة
- رحيل حسن علام
**** مصر**
- حقيقة ماجرى فى قرية الكشغ .. خالد البلشى ١١
- نحو المواطنة : حادث أقباط الكشغ .. سمير مرقس ١٦
- الاغراق يدمر الانتاج المصرى .. عريان نصيف ١٨
- عماليات : من يحمى الأطفال فى سوق العمل ؟ .. محمد جمال إمام ٢١
- هموم : أزمة الرأسمالية عام ٢٠٠٠ .. د. أحمد محمد صالح ٢٤
**** إسلام لا كهانة**
الأقربون أولى بالمعروف .. خليل عبد الكريم ٢٨
**** العرب**
- رسالة حيفا : تراجع تاريخى لليمن الإسرائيلى .. نظير مجلى ٢٩
- رسالة القدس : التحرر من قيود " وى بلاتيشن " .. حنا عميره ٣٢
- الارهاب اليهودى .. خالد داود ٣٤
- رسالة عمان : حلقة تليفزيونية تشير ضجيجا فى الأردن .. صلاح يوسف ٣٨
**** العالم**
- رسالة موتريال : خبز وورود ضد الفقر والعنف .. فريدة النقاش ٤٠
- رسالة واشنطن : انتخابات الكونجرس الأمريكى .. سمير كرم ٤٥
- رسالة موسكو : السياسة الروسية من تحرير الكويت إلى تدمير العراق .. أحمد الحميسى ٤٩
- رسالة براغ : البث إلى إيران والعراق من براغ .. د. محمد مراد الحاج ٥٣
- رسالة لندن : المقاومة بالحيلة .. أحمد جوده ٥٦
**** كتب**
- حقوق الانسان فى الولايات المتحدة .. خالد داود ٥٩
**** محاولات**
المثقف المصرى .. عيوب خلقية .. د. رفعت السعيد ٦٢
**** رحيق السنين**
- الفقر ومراحل الاستعمار الثلاث .. د. سمير حنا صادق ٦٤
**** فكر**
- الماركسية اليوم .. عادل غنيم - نبيل الهلالي ٦٦
- الصراع ضد العولمة والفكر الماركسى .. د. شريف حتاته ٧٢
- الطريق الثالث (رسالة ألمانيا) .. نبيل يعقوب ٧٧
**** مداخلات**
- كيف تناقش برنامجا لم تقرأه .. عبد الغفار شكر ٨١
- حول خلاقات الشوعيين الأردنيين .. فيصل حوراني ٨٥
*** فن**
- تأملات حول فيلم " محامى الشيطان " .. د. أحمد يوسف ٨٨
- تجاعيد بانيل .. مایسة زكى ٩٢
**** فن تشكىلى**
قولة حق أودت إلى باطل .. فاطمة إسماعيل ٩٥
**** مشاغبات**
منهج الحمار والبردعة فى الحملة على منظمات حقوق الانسان .. صلاح عيسى ٩٨

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA



هذا نداؤنا الأخير..

محمد حسنين هيكل، سعاد الصباح، فوزى حيشى، غالى شكرى (المرحوم)، رجاء النقاش، د. رفعت السعيد، د. محمود أبو الفار، عادل عيد، وحيد حامد، عصام الطاهر، يسرى الجندى، د. سعد حافظ، د. عبد العظيم أنيس، عبد العظيم مئان، محمد سيد أحمد، أسامة أنور عكاشة، أبو السلامونى، عادل غنيم، محمد عبد السلام العمري، د. سمير حنا صادق، جميل عطيه، نبيل زكى .. وآخرون .

ولكن الموقف فى العامين الماضيين (١٩٩٧-١٩٩٨) لم يكن على نفس الصورة. وتوالى الأزمات حتى وصلت فى الشهر الماضى إلى تلقى انذار نهائى من المطبعة بالتوقف عن الطبع ما لم تسدد اليسار الديون التراكمية عليها.

وبالطبع لم يستطع رئيس التحرير اتخاذ قرار فى هذا الأمر . وطلب من المطبعة طبع هذا العدد واعطائه مهلة حتى منتصف ديسمبر لحسم الأمر..

وها نحن نطرح الأمر على القراء فى مصر والوطن العربى، وعلى جماعة أصدقاء اليسار.

وندعو «جماعة أصدقاء اليسار» لاجتماع حاسم فى الخامسة والنصف من مساء الاثنين ٧ ديسمبر بقاعة د. فؤاد مرسى بالمقر المركزى لحزب التجمع، لمناقشة قضيتين..

-التوجه السياسى والصحفى لليسار خلال العام الماضى.

-الأوضاع المالية.

وأملنا أن يحضر كل أعضاء الجماعة على الحضور.

اليسار

فى سبتمبر عام ١٩٩٥ قرر رئيس تحرير اليسار التوقف عن الصدور. وصدر عدد أكتوبر ١٩٩٥ يحمل على الغلاف (الذى قرر المشرف الفنى - محمود الهندى - ان يكون كله باللون الاسود عدا اسم اليسار) كلمة .. «وداعا لليسار» . وكتب رئيس التحرير كلمة فى « اليسار در » تحت عنوان « وداعا هذا لحفنا الأخير » يشرح للقراء فى مصر والعالم العربى .. لماذا اتخذ هذا القرار الصعب .

وفى يناير ١٩٩٦ عادت اليسار للصدور بالح كثير من القراء والاصدقاء على أن رئيس التحرير لا يملك وحده إتخاذ مثل هذا القرار ، وأن « اليسار » ملك لكل اليساريين والوطنيين ومسئوليتهم .

وعن طريق « الأهالى » وجه رئيس التحرير دعوة لأصدقاء مجلة اليسار للاجتماع فى مقر حزب التجمع .

وعقد الاجتماع بالفعل فى نفس الشهر بقاعة د. فؤاد مرسى أحد مؤسسى مجلة اليسار. وكانت المفاجئة العدد الكبير الذى حرص على حضور الاجتماع والتنوع فى الأجيال والمدارس. وتوصل الحاضرون الى تكوين «جماعة أصدقاء اليسار» والتي ضمت أكثر من ٢٠٠ من الزملاء و الأصدقاء، تعهدوا بدعم اليسار من خلال التبرعات والمساهمات السنوية الثابتة لتجنب المجلة الأزمات المالية. وقرروا - بالاتفاق مع مجلس المستشارين - المساهمة فى نقد وتقييم اليسار دوريا و التخطيط التحريرى ، من خلال اجتماع سنوى للجماعة واختيار ممثلين لهم فى مجلس المستشارين، وهو ما حدث بالفعل .

وقد أدت هذه الجماعة دورا رائعا مكن اليسار من معاودة الصدور بعد شهرين من توقفها .

ومر العام الاول (١٩٩٦) فى يسر ودون أى أزمات . فبالإضافة للمساهمة السنوية تبرع اليسار بمبالغ كبيرة عدد من الشخصيات التى نعتز بها ، فى مقدمتهم ..

كشف حساب مرشح الرئاسة .. وبرنامجه

حسين عبد الرازق

تؤكد على إصرار الحكم على التراجع عن الهامش الديمقراطي المحدود القائم . وللأسف فقد شهدت مصر خلال عام ١٩٩٨ مجموعة من الممارسات والاجراءات المعادية للديمقراطية والتي تنتهك حقوق الانسان .. من تعدد جرائم التعذيب خاصة فى أقسام الشرطة ولمواطنين عاديين، والقرارات بقوانين، وقوانين، وانتهاك للحقوق الديمقراطية للطلاب، وسجن الصحفيين، واغلاق الصحف .. الخ. وهناك سلسلة من القوانين ستعرض على مجلس الشعب تصب فى نفس الاتجاه. وأعاد الرئيس التأكيد على ماتعلنه الحكومة بصورة دائمة عن التقدم الاقتصادى الحاصل فى مصر ونجاح التنمية. قال الرئيس بحسم « لم يعد مقبولا بعد هذا الشوط الذى قطعناه على طريق التقدم، أن يداخلنا الشك فى صحة النهج الذى مكن مصر من التغلب على التحديات العديدة التى واجهتها، واسقاط الاغلال والقيود التى كبلت انطلاقها، وإعطائها الفرصة لكى تستعيد عافيتها وتطلق ميادرات أفرادها، وتضع أقدامها على طريق التقدم بخطى واثقة...» وطرح البيانات والأرقام المعتادة مثل..

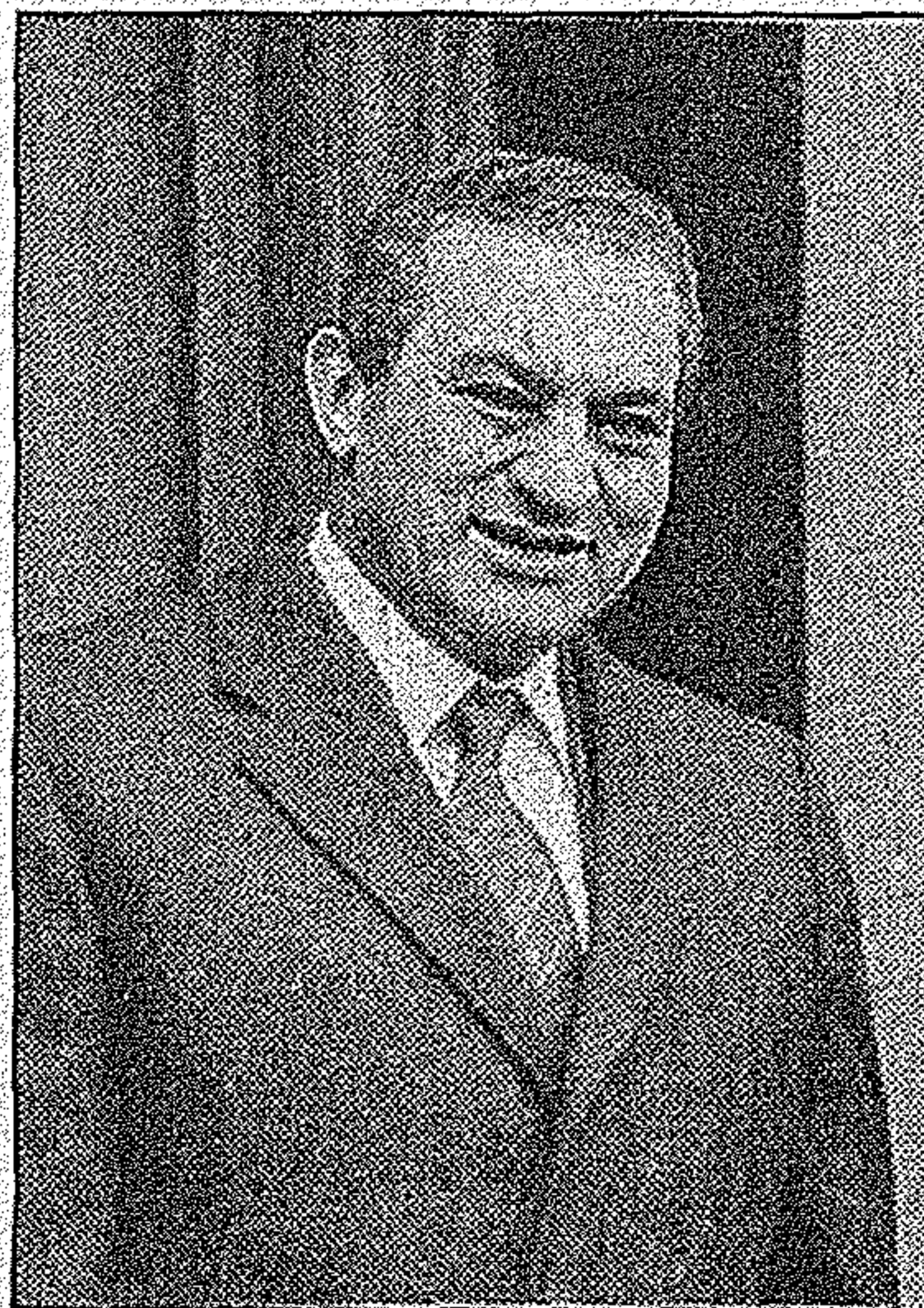
- انتقال مصر من عداد الدول الفقيرة إلى فئة الدول متوسطة الدخل.
- ارتفاع متوسط دخل الفرد، ليصل الآن إلى نحو ٤٨٠٠ جنيه سنويا، أى مايعادل ١٤١٠ دولار (مضاعفة دخل الفرد المصرى ثلاث مرات) .. وهو رقم لايعكس بدقة مقدار رفاهية الفرد نتيجة مايحصل عليه من خدمات مجانية، كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، بعد أن كان دخل الفرد فى عام ٨٢/٨١ (أى عندما تولى الرئيس مبارك السلطة) لايتجاوز ٤٢٧ دولاراً.
- معدل نمو للصناعة يصل إلى ١١٪
- زيادة فى معدلات التنمية وصلت إلى حدود ٥٧٪ ترتفع " بإذن الله " مع العام القادم إلى نحو ٦٩٪ بما يجاوز ثلاثة أمثال

ويلفت النظر فى هذا الخطاب، أن الرئيس لم يذكر كلمة واحدة حول ظاهرة الارهاب مما يعكس قناعة لدى الحكم أن الارهاب قد تم القضاء عليه وتصفيته، وهى قناعة بالغة الخطورة. صحيح أن الضربات الأمنية الموجهة قد شلت - تقريبا - أى نشاط إرهابى لهذه الجماعات طوال عام ١٩٩٨. ولكن كل أسباب صعود ظاهرة الارهاب فى بداية الثمانينات، ثم عودتها للظهور بعنف أكبر فى بداية التسعينات - سواء منها الأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية - مازالت موجودة ومازالت جيوب هذه الجماعات كامنة فى الداخل والخارج. ومازالت الأفكار التى استندت إليها منتشره ومعروضة على المواطنين. ويمكن أن تفاجئنا موجة أخرى، مالم يكن هناك ادراك حقيقى لهذه الظاهرة ومواجهة شاملة لها، لاتقف عند الحدود الأمنية.

وغاب عن الخطاب أى حديث - ولو فى أسطر قليلة كما كانت العادة - عن الديمقراطية والأوضاع السياسية. وهذا أمر سيئ، خاصة فى ظل الوقائع والشواهد التى

الرئيس مبارك

مرشح لمدة رابعة ١١..



رغم أن الإجراءات الرسمية لتسمية المرشح الجديد لرئاسة الجمهورية تبدأ - طبقا للدستور - قبل ٦٠ يوما من انتهاء مدة الرئيس الحالى - أى أنه مازال أمامنا تسعة أشهر على هذه البداية حيث تنتهى المدة الحالية فى أكتوبر (١٩٩٩) - فقد بادرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى "الحاكم"، فى اجتماعها برئاسة "محمد حسنى مبارك" رئيس الجمهورية ورئيس الحزب يوم الثلاثاء ١٠ نوفمبر الماضى، بإعلان "مبايعتها" لمبارك رئيسا للجمهورية لمدة رابعة (٦ سنوات) تبدأ فى أكتوبر القادم. وبسرعة ثالت "برقيات التأييد والمبايعة من المجالس الشعبية المحلية بجميع المحافظات والجامعات ومختلف الهيئات السياسية والاجتماعية والمنظمات والجمعيات بنوعياتها، يعلنون فيها تأييدهم المطلق لسياسته الحكيمة على المستويين الداخلى والخارجى، ويبايعونه لقيادة مصر لفترة رئاسية قادمة" كما نشرت صحيفة الأهرام يوم ١٢ نوفمبر ١٩٩٨. (لاحظ أن هناك مجالس شعبية تضم ممثلين لأحزاب معارضة، وأن هناك عديد من أساتذة الجامعات أعضاء فى أحزاب معارضة وأن القانون الذى فرضته الحكومة بمنع الجمعيات من الاشتغال بالسياسة ١١)

وألقى الرئيس حسنى مبارك يوم السبت ١٤ نوفمبر ١٩٩٨ أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى خطابه السنوى الذى يلقيه فى افتتاح كل دور تشريعى، والذى جاء هذه المرة أقرب مايكون لخطاب ترشيح للرئاسة. فقد حرص الرئيس على استعراض "إنجازات" حكمه خلال سبعة عشر عاما (أكتوبر ١٩٨١ وأكتوبر ١٩٩٨)، وختم الخطاب برسالة ترشيح واضحة.

من هنا فتناول هذا الخطاب بالتحليل يحتل أهمية خاصة، فهو كشف الحساب والبرنامج للرئيس المرشح. حيث رفض الرئيس مبارك فى المرات الثلاث السابقة (١٩٨١ - ١٩٨٧ - ١٩٩٣) أن يتقدم ببرنامج عند ترشيحه، وأصر على أن مأخذه فى الماضى، هو برنامج وسند ترشيحه.

الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى تطلب استمرار مبارك رئيسا للجمهورية لفترة جديدة



بالاجتماع بايعة
الهيئة البرلمانية
للحزب الحاكم
الرئيس مبارك
لمدة رابعة

المشروعات القومية الكبرى ، وخاصة مشروع
الدلتا الجديدة الذى سيزيد مساحة الأرض
المزروعة من ٥٪ إلى ٢٥٪ .
ومرة أخرى أكرر أن الحكومة أعلنت أن
المشروعات الكبرى (وادى النيل الجديد -
جنوب الوادى - تنمية سيناء) تحتاج خلال
٢٠ عاما إلى ٦٦٩٧ مليار دولار ، أى
٣٤٩٨ مليار دولار سنويا اعتبارا من عام
١٩٩٧ ، منها ٦٩٩٦ مليار دولار
استثمارات أجنبية مباشرة (٢٠٪ على
الأقل) .

وبصرف النظر عن الدراسات والبيانات
التي نشرت من خبراء مصريين حول أخطار
تتعلق بهذه المشروعات وارتفاع التكلفة
ونقص المياه .. إلخ . فالسؤال الذى لا يجيب
عليه أحد هو كيف ستحصل مصر على
السبعة مليارات دولار المطلوبة سنويا لهذه
المشروعات الثلاثة فقط ، بينما الأرقام تقول
إن مصر حصلت فى السنة الأولى على
استثمارات أجنبية مباشرة ٨٣٤ مليون دولار
، وأن حصيلة الاستثمارات الأجنبية هذا العام

٢٠٤٨٪ (أى ٣٥ مليون مواطن من قوة
عمل تقدر بنحو ١٧ مليونا و١٤٧ ألفاً) إلى
٧٩٪ (أى مليون و٣٥٤ ألفاً) .
وكيف ارتفع معدل النمو من ١٪
وصفر٪ فى بداية التسعينات إلى ٥٧٪ .
٢- تجاهل الخطاب عديداً من الأرقام
الهامة والدالة فى نفس الوقف مثل .. العجز
التجارى الذى بلغ فى العام ١٩٩٦/١٩٩٧
(٩٨) مليار دولار ، وزاد خلال النصف
الأول من العام ١٩٩٧/١٩٩٨ ليصل إلى
٦٥ مليار دولار ، مقابل ٥٣ مليار خلال
النصف الأول من العام السابق ..
وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر
إلى ٤٨٪ من السكان ..

٣- ما السر فى احساس الناس بتدنى
مستوى معيشتهم والعجز عن العلاج والتعليم
والارتفاع فى الأسعار .. إذا كانت كل هذه
الانجازات التي ذكرها الرئيس قد تحققت
بالفعل .

٤- مازال الرهان الأكبر للتنمية فى مصر
قائما على الاستثمارات الأجنبية وعلى

معدل النمو السكانى .
- رسم خريطة عمرانية جديدة ، تخرج
بالحياة المصرية من حدود الوادى الضيق إلى
رحاب أوسع ، تزيد نسبة المساحة المأهولة من
٥٪ إلى حوالى ٢٥٪ (خلال الفترة من
١٩٩٧ إلى ٢٠١٧) .

ويشير هذا الحديث المتكرر عن التقدم
الاقتصادى والاجتماعى والرفاهية أكثر من
قضية أكتفى بثلاث منها .

١- مدى صحة الأرقام والبيانات التي
يطرحها الرئيس والحكومة باستمرار خلال
السنوات الثلاث الأخيرة تحديدا . مثلا كيف
ارتفع متوسط الدخل الفردى من ٥٩٨ دولاراً
عام ١٩٩٥ و ٧٤٠ دولاراً عام ١٩٩٦ ، إلى
١٢٠٠ دولار عام ١٩٩٧ وإلى ١٤١٠
دولار عام ١٩٩٨ (حسب كلام الرئيس) .
ومما يذكر أن وزير التخطيط قال فى أغسطس
الماضى أن « توقعات متوسط دخل الفرد
سترتفع إلى ١٤٠٠ دولار بدءاً من السنة
المالية ١٩٩٩/٩٨ » .

وكيف انخفضت نسبة البطالة من

وصلت حتى الآن إلى مليار واحد و ٢٥ مليون دولار . وحول هذه الزيادة يقول " هواو هاندي" رئيس بعثة صندوق النقد الدولي التي تشرف على تنفيذ الاقتصاد المصري للاتفاقات مع الصندوق () الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٥ أن هذه الزيادة" ترجع إلى عامل خاص يتمثل في منح تراخيص التليفون المحمول لشركات أجنبية ، حيث تبلغ الاستثمارات بدونها أقل من مليار دولار" .. وأن الاستثمارات تتركز حاليا في قطاع البترول.

ووردت عبارة هامة في خطاب الرئيس حول دور الدولة ، عند تعرضه للأزمة الاقتصادية في دول أمريكا اللاتينية ثم جنوب شرق آسيا التي واجهت هزة مالية ضخمة انتقلت بعد ذلك إلى اليابان وروسيا ، ومقارنة ذلك بالوضع المستقر في مصر ..

قال الرئيس .. " احتفظ النموذج المصري للإصلاح الاقتصادي بهويته الوطنية ، مراعيًا اعتبارات المجتمع المصري ، وحافظ على دور مهم للدولة في مرحلة التحول ، يضمن نوعًا من الاشراف والمتابعة ..

ولاشك أن ما حدث في جنوب شرق آسيا يؤكد سلامة المنهج المصري ، ويثبت خطأ هؤلاء الذين تسرعوا بالقول أن دور الدولة قد انحسر وتقلص في اقتصاد السوق ، وأنه سوف يزداد انحسارًا في المستقبل إلى حد يكاد يلغى مفهوم الوطنية والقومية.

ولست أومن بصحة هذا الرأي . لأن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن دورها لمجرد أن العالم يتجه إلى الأخذ بنظم العولمة ومفاهيم الرأسمالية ، بل لعل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعترض نصف العالم تفرض على هذه النظم مراجعة مفاهيمها والقبول بدور مهم للدولة يضبط حركة المجتمع ويضمن شفافية الأسواق ، ويحول دون سيطرة المضاربين ، ويمنع شرود المصالح الخاصة عن مقتضيات المصلحة الوطنية..

إن بلدا ناميا يقف على أعتاب نهضة شاملة مثل مصر لا يستطيع أن يغفل دور الدولة في ضبط مسار المجتمع ، والحفاظ على مصالح الوطن العليا ، لأنه دور حيوي لاغنى عنه ، وأن كان يختلف في بعض صوره وعناصره عما كان عليه الأمر في الماضي ..

فالدولة هي التي تحافظ على التوازن المطلوب بين مصالح كل فئات المجتمع ، وهي التي تضع السياسات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، التي أكرر أنها ستظل من أهم الركائز الأساسية للحكم في مصر ،

والتي تتطلب توفير الرعاية الخاصة لمحدودي الدخل في الخدمات الأساسية ، وفي توفير الدواء ورغيف الخبز بأسعار لا تتجاوز قدرتهم .

ومن الطبيعي أن تشير هذه العبارات الاهتمام . فهي مقولة صحيحة و جديدة على الحكم القائم، ولكن المشكلة أن ممارساته طوال السنوات السبعة عشر الماضية كانت على العكس منها تماما.

كذلك فالمفهوم الذي يطرحه الرئيس لدور الدولة - في مرحلة التحول - مفهوم ناقص ويختلف تماما عن دور الدولة كما يطرحه حزب التجمع في مرحلة التنمية الدولية المستقلة ، مرحلة مجتمع المشاركة الشعبية . فالرئيس يستبعد أي دور للدولة في التنمية الاقتصادية.

والمفهوم المطروح لدور الدولة- كما سبق القول - يتناقض مع السياسات المتبعة من الحكم طوال السنوات الماضية ، ولا يوجد أي إشارة في الواقع لتعديل أو تغيير أو تطوير هذه السياسات.

و الحديث عن العدالة الاجتماعية ودور الدولة يبدو استفزازيا للرأي العام في ظل الانحياز السافر للسلطة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

و التركيز على رعاية خاصة لمحدودي الدخل في الخدمات الأساسية وتوفير الدواء ورغيف الخبز بأسعار لا تتجاوز قدرتهم .. أيضا ليس إلا شعارا حتى الآن .

فما جرى ويجري لخدمات التعليم والعلاج ، وأسعار المواد الغذائية يؤكد عدم وجود أي أثر لهذه الرعاية . وأظن أن سعر رغيف الخبز تضاعف ٥٠٠٪ خلال السبعة عشر عاما

كمال الشاذلي



الماضية وأيضًا تضاعفت أسعار الدواء بنسبة أكبر.

و الهدف الذي حدده الرئيس في خطابه وهو تحقيق " تحسن مطرد في مستويات حياة العمال والفلاحين والطبقات الوسطى ، ويضاعف فرص العمل الجديدة ، وصولا إلى مجتمع قادر على الوفاء بطموحات أجياله المتتابعة " هدف صحيح.

ولكن الحكم يعمل ضده بوضوح طوال ١٧ عاما . ولأظن أن الأمر يحتاج إلى برهان تبقى كلمة أخيرة حول السياسة العربية لمصر في الخطاب.

لقد واصل الرئيس في حديثه عن التسوية السياسية واتفاق " وى بلاتيشن" نفس الموقف الحذر الذي تتخذه الدبلوماسية المصرية في الفترة الأخيرة ، والذي يعكس القلق من التطورات في المنطقة ، ووجود تباين ما في وجهات النظر بين الإدارة المصرية والسلطة الفلسطينية.

قال الرئيس إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيرا على المسار الفلسطيني " .. يمكن أن يشكل خطوة ايجابية على الطريق الصحيح إذا توافرت فيه متطلبات معينة ، أهمها أن يتم تنفيذه بأمانة وبحسن نية ، وألا تصاحبه أو تتلوه إجراءات من جانب واحد تتعارض مع نصوصه وروحه ، وأن تتبعه تحركات إيجابية للاتفاق على إعادة الانتشار الثالث وبدء مفاوضات الوضع النهائي ، في مناخ يبشر بالتوصل إلى اتفاق متوازن وعادل..

ولا يخفى أن إسرائيل قد اتخذت بالفعل إجراءات عديدة تتعارض مع التزاماتها النابعة من الاتفاق ، وذلك قبل أن يجف مداد الوثيقة التي وقعت في واشنطن ، وهذا مؤشر خطير ، وسلوك لامبرر له على الإطلاق ، لأنه يمكن أن يؤدي إلى إجهاض هذا التحرك الجديد ..

وطرح الرئيس مطلبين أساسيين لاكتمال التقدم وترسيخ الاتفاق.

الأول أن تلعب الولايات المتحدة دورا نشيطا وحياديا لضمان تنفيذ الاتفاق .

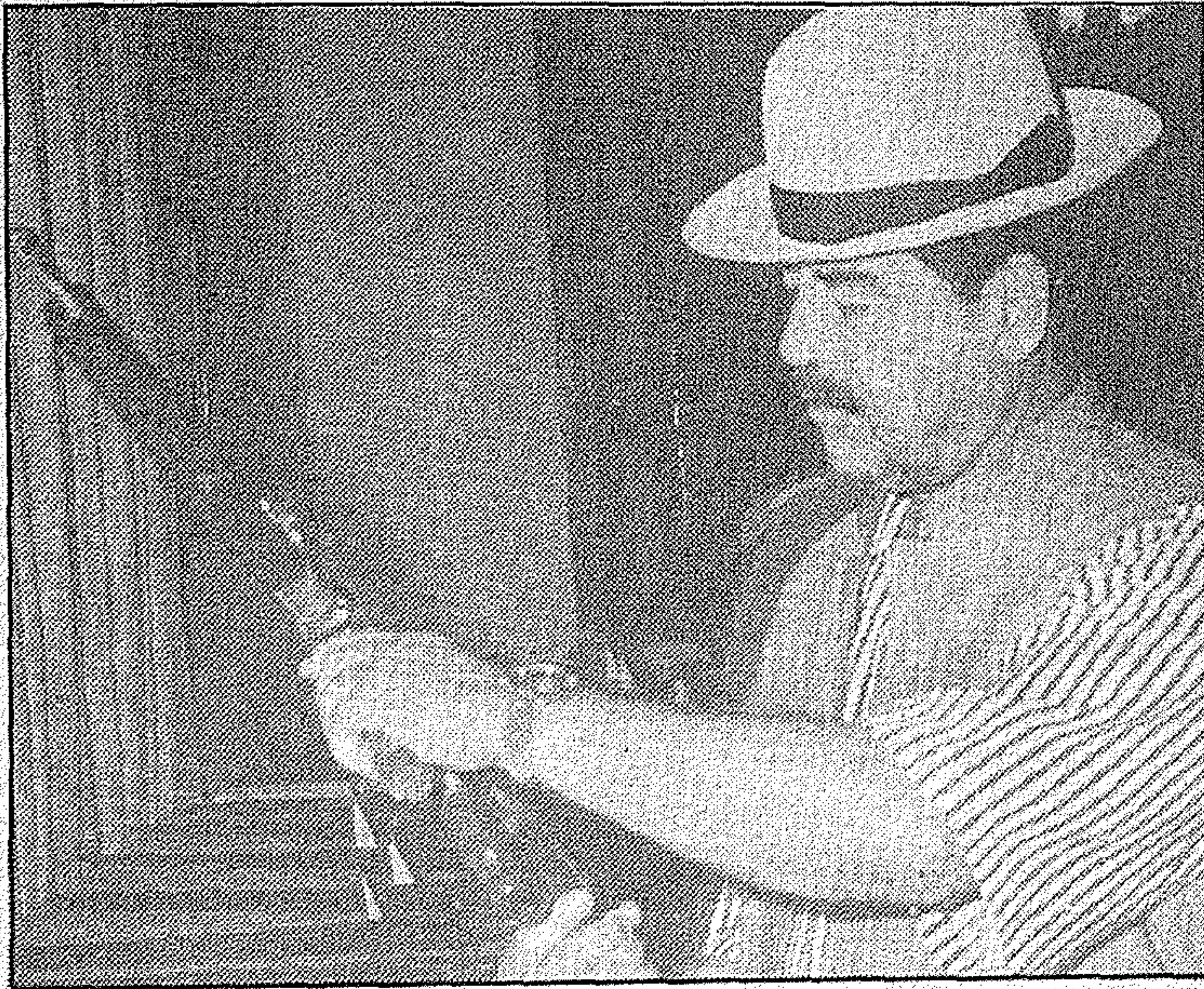
الثاني أن تبدى إسرائيل استعدادا حقيقيا وصادقا لاستئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني ، على أساس المرجعية نفسها التي حكمت المراحل السابقة التي استمرت حتى مارس ١٩٩٦ .

ونقطة الضعف الأساسية في هذا الموقف الجديد للإدارة المصرية هو استمرار الرهان على الدور الأمريكي وحسن نية الإسرائيليين ، واستمرار إهمال أوراق القوة والضغط المصرية والعربية ، وعدم وجود تنسيق عربي أو موقف عربي موحد ، مما يجعل الشروط الإسرائيلية في النهاية هي الحل.

مازق الكتابة لمجلة «اليسار» حاليا

أمريكا لن توافق على إزالة الحصار

إلا بعد سقوط نظام صدام



مسجلة اليسار مجلة شهرية، ولذا فالقائمون على إدارتها يفضلون أن تكون موادها جاهزة منذ وقت مبكر في الشهر حتى تكون هناك فرصة كافية لكتابة هذه المواد على الكمبيوتر وتصحيحها ووضع ما كبت مناسب لها ثم طبعها في وقت كاف بحيث تكون في الأسواق أول الشهر.

وتكون النتيجة أن يبدأ الرميل خالد البلشي -وهو فيما يبدو مساعد رئيس التحرير- ينبهني إلى أن تكون مقالتي جاهزة في منتصف الشهر، وبعد مفاوضات وإلحاح من جانبي يوافق على استلام المقال يوم ١٧ في الشهر على الأكثر.

وطبعاً أنا أقدر ظروف الإدارة في المجلة والضغط المستمر عليها . لكن مازقي يأتي من أنني أحب أحياناً أن أعلق على أحداث جارية اعتبرها هامة ومن الضروري توجيه النظر إليها . وبالطبع رئيس التحرير يكتب مقاله الأساسي في آخر أيام الشهر ويتناول غالباً هذه الأحداث، وفي كثير من الأحيان تكون نتائجها قد ظهرت ، بينما عندما أكتب مقالتي لا تكون نتائج هذه الأحداث قد ظهرت ويصبح التعليق على هذه النتائج احتمالاً قد يصيب وقد يخيب.

سأعطي مثلاً على هذا من العدد الماضي عندما رأيت وأنا أكتب مقالتي يوم ١٥ أكتوبر أن أعلق على المفاوضات التي أوشكت على البدء في واشنطن بين الاسرائيليين والفلسطينيين برعاية أمريكية. أي أنني عندما كتبت مقالتي لم يكن قد اتضح شيء من نتائج هذه المفاوضات التي لم تكن قد بدأت بعد . ولذلك لم يكن هناك مفر من التخمين بناء على خبرات سابقة وعلى إدراك لحقيقة الظروف التي تحيط بكل الفريقين المتفاوضين

وحقيقة علاقات القوى القائمة بين العرب وإسرائيل.

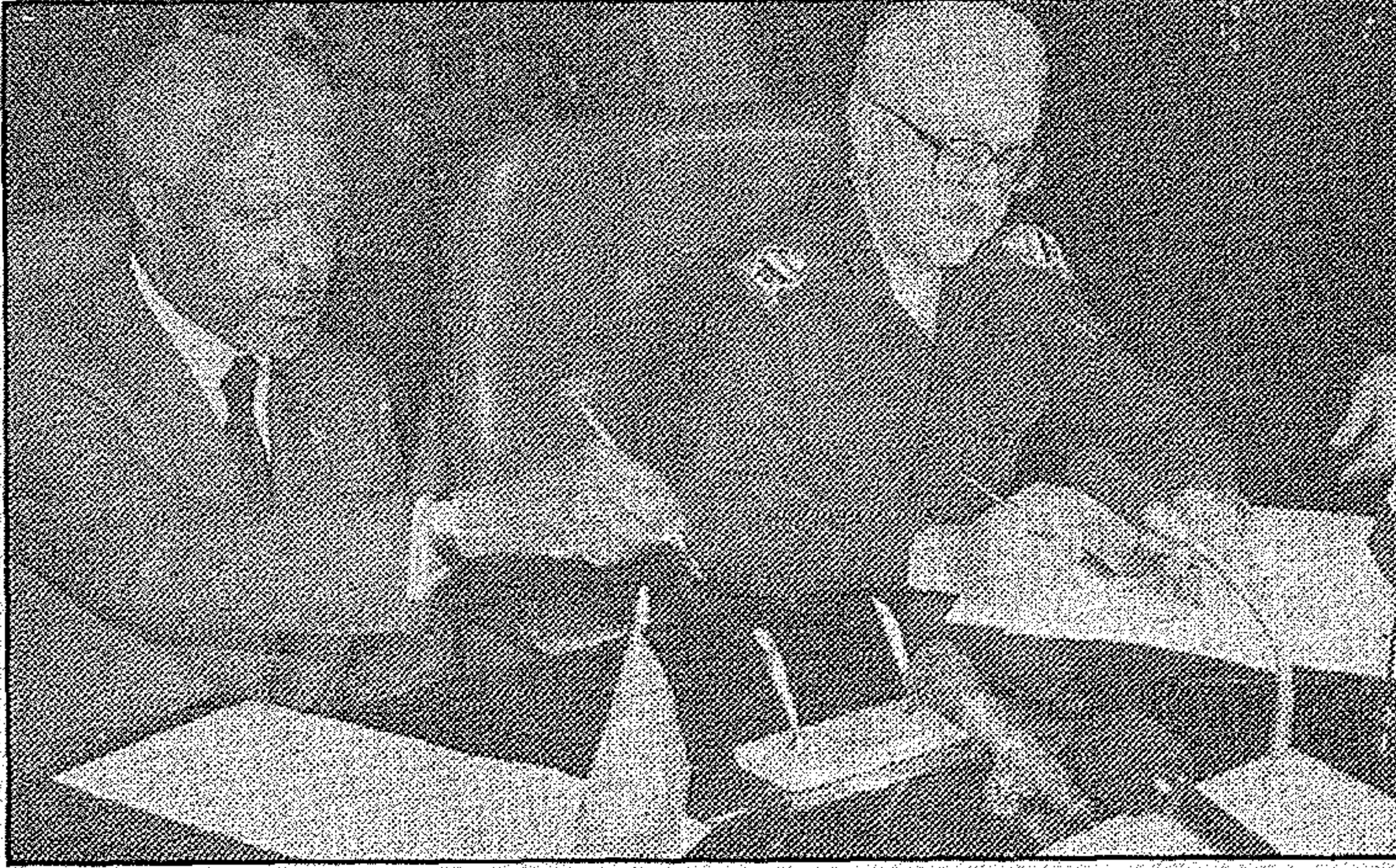
ولقد قلت إنني أرجح أن اتفاقاً ما سوف يتم بين الفلسطينيين وإسرائيل حتى ولو كان اتفاقاً جزئياً لا يشمل القضايا الصعبة مثل القدس والمستوطنات واللاجئين . وقلت إن التنازلات كلها سوف تأتي من الجانب الفلسطيني . وهذا في رأيي ما تم بالفعل.

وقد حمدت الله أن تقديري كان صحيحاً وأنني لم أخيب رجاء القراء فيما أكتبه وقد ذكرت هذا ليس من قبيل التفاخر بتقديراتي السياسية وإنما لأنني أواجه نفس المعضلة في هذا العدد في موضوع آخر . هو العراق وحيثة

د. عبد العظيم أنيس

الأمم أو بمعنى أدق العراق والولايات المتحدة . وأنا أكتب كلمتي هذه يوم الجمعة ١٣ نوفمبر ، والعالم كله ينتظر وقوع الضربة العسكرية على العراق في أي يوم وإن كنا لا ندرى بالضبط هذا اليوم . ومع ذلك هل الضربة قدر محتوم؟.

سأجازف لأقول إنه مع وجود احتمال كبير في وقوع الضربة ، إذ أن هناك احتمالاً أيضاً في أن ينتهي الأمر إلى حل دبلوماسي . إننا لا ينبغي أن نخضع نفسياً لاستعداداتها والتهويز الغربية عن الحرب واستعدادات لأن كل هذا جزء من الحرب النفسية التي تلجأ إليها الدول الغربية ، وأجهزة دعائها بهدف التأثير على الطرف الآخر وقبوله ما يطلبه الغرب منه . ومثال ذلك ما حدث مؤخراً في يوغوسلافيا وقضية



كوزوفو التي دارت مفاوضات والطائرات العسكرية الأمريكية على بعد دقائق من حدود يوغوسلافيا ، ولقد ظن الكثيرون أن الحرب وشيكة الوقوع ، لكن الحرب لم تقع والاتفاقية التي أبرمت مليئة بالشقوق التي تسمح للرئيس اليوغوسلافي باستغلالها وقت الحاجة. وقد ثبت أن ضابطا فرنسيبا في قيادة الحلف -حلف الأطلسي- في بروكسل كان يزود القيادة اليوغوسلافية بخطط الحلف أولا بأول، والمواقع التي يعتزم ضربها.

وسوف أذكر بحادث واحد وقع في أكتوبر ١٩٩٢ ، أعنى أزمة الصواريخ الكوبية التي كان خروتشوف قد أرسلها لكوبا بعدما تأكد أن الإدارة الأمريكية تحت قيادة كيندي تحاول جاهدة اغتيال كاسترو وغزو كوبا بعد فشل عملية «خليج الخنازير» . والذي يذكر هذه الأيام اعتمادا على الصحف والاذاعات الغربية لابد أن يكون قد خرج آنذاك بانطباع أن حريا عالمية كانت على وشك الوقوع وأن الولايات المتحدة قد خرجت منتصرة من هذه الأزمة بقبول خروتشوف سحب صواريخه من كوبا . هذا أو الحرب!

والحقيقة التي عرضها كتاب أمريكيون بعد ذلك بسنين تخالف ذلك تماما فقد اتضح أن حل الأزمة قد تم بمفاوضات شاقة بين روبرت كيندي وسفير الاتحاد السوفيتي دوبرنيسه في واشنطن ، وأنه قد تم في هذه المفاوضات الوصول إلى حل وسط ليس انتصارا لأمريكا ولا انتصارا لموسكو.

ويقوم هذا الحل الوسط على أن تسحب روسيا صواريخها من كوبا مقابل قيام أمريكا بسحب صواريخها المقامة على أرض تركيا والموجهة إلى أراضي الاتحاد السوفيتي ، ومقابل تعهد أمريكي جازم باحترام استقلال كوبا وسيادتها.

ومن يقرأ كتاب سيمور هيرش (وهو واحد من أبرز الصحفيين الأمريكيين الذي صدر مؤخرا وعنوانه «الجانب المظلم في كاميلوت» The dark side of camelot سوف يجد كل هذه الحقائق عن أزمة الصواريخ الكوبية واعترافا صريحا من عديد من السياسيين الأمريكيين بأن الانتصار الأمريكي كان وهما.

ما أردت أن أقوله هنا هو أن قسمة السلاح ودق طبول الحرب في التلفزيون والاذاعة قد تخفى مفاوضات جارية تبحث عن حل دبلوماسي لا يريد طرف من الاطراف إعلاته حتى لا يعتبر علامة ضعف من جانبه. وإذا عدنا إلى أزمة العراق فأيا كانت

النتيجة فإن هناك عدداً من العوامل التي ينبغي أن نضعها في اعتبارنا عند محاولة فهم أبعاد الأزمة وأنا واحد من الذين يعتقدون أن الأزمة بين العراق ولجنة التفتيش هي الجانب الظاهر في الموضوع ، مع أن الأزمة في حقيقتها هي الصراع الخفي والدائر بين واشنطن وبغداد حول مصير نظام صدام.

فسأولا: لقد تيقنت بغداد، بعد قرار

الكونغرس باعتماد ١٠٠ مليون دولار للمعارضة العراقية ، وفتح إذاعة عربية ضد بغداد أن أمريكا لن توافق على إزالة الحصار عن العراق إلا بعد سقوط نظام صدام ، وأن بعض أعضاء لجنة التفتيش يعملون مع المخابرات الأمريكية والموساد للإعداد لهذا بعد فشل محاولات المخابرات الأمريكية مع الاكراد في الأعوام السابقة.

ولهذا لجأ العراق إلى وقف التعاون مع لجنة التفتيش في مواجهة مع واشنطن في ظروف اعتقد العراق أنها غير مواتية لأمريكا مثل فضيحة «مونيكا جيت» معارضة روسيا الصين (وإلى حد ما فرنسا) للضربة العسكرية ، معارضة الأنظمة العربية حتى الخليجية منها لهذه الضربة ، التعاطف المتزايد للشعوب العربية مع العراق ، وربما ظروف أخرى لا نعرفها.

ولقد كان مجلس الأمن قد وافق على إعادة النظر في نظام العقوبات بعد مرور ثمان سنوات على تطبيقه ، لكن الولايات المتحدة اعترضت على الإشارة في قرار المراجعة إلى الفقرة ٢٢ من قرار العقوبات ، وبذلك أصبحت هذه المراجعة بلا قيمة فعلية من وجهة النظر العراقية.

ثانياً: في نفس الوقت لا أحد يستطيع أن يتنبأ- بقدر من اليقين- بما سوف يحدث بعد الضربة العسكرية إذا وقعت، ونحن نشير هنا إلى رد فعل العراق العسكري والسياسي على المنطقة كلها ، ورد فعل الشعوب العربية وهي ترى الشعب العراقي في ظروفه القاسية الحالية يضرب للمرة الثالثة. وإذا كانت الضربة السريعة من نوع ما حدث عام ١٩٩٦

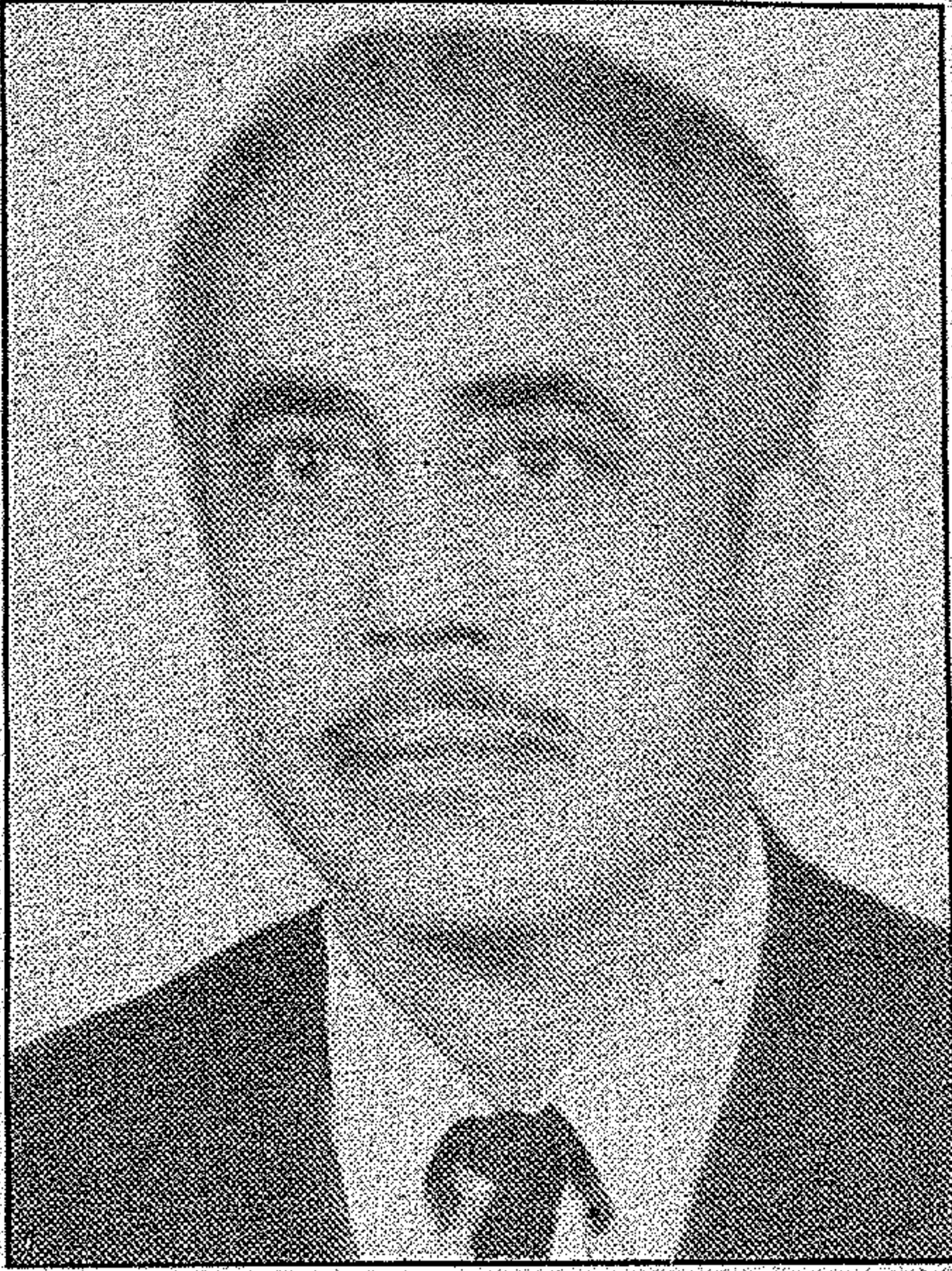
علمونا أن نغلق

أعيننا عند الصلاة

كلما تذكرت أراضي فلسطين التي ينتزعها المستوطنون اليهود قسرا- بموافقة حكومة إسرائيل- ويقيمون عليها مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم ، ورأس العمود ، بل وفي كل مكان فضاء في فلسطين ، تذكرت الكلمة التي قالها القس ديزمون توتو-الرئيس السابق للكنيسة الانجليكية في جنوب أفريقيا- عند منحه جائزة نوبل منذ سنوات تكريما لموقفه ضد التفرقة العنصرية في نظام الابارتهايد في برينوريا.

قال القس ديزموند توتو في ذلك الاحتفال المهيّب في النرويج:

«عندما أتى المبشرون الاوروبيون لأول مرة إلى أفريقيا كان معهم الانجيل وكان معنا الأرض. وقالوا لنا فلنصل، وعلمونا أن نغلق أعيننا عند الصلاة . وعندما فتحنا أعيننا كان الانجيل معنا وكانت الارض معهم»!



رحيل حسن علام

تستبعد أي رد فعل شعبي عربي فمهي لن
تسقط نظام صدام ، بل لعل العكس هو
الصحيح ، سوف يزداد التفاف الشعب
العراقي حوله.

وهذه الضربة قد تكون نهائية نظام
التفتيش بأسره ووجود الأمم المتحدة في
بغداد ، ومع أن الضربة لن تتم تحت أعلام الأمم
المتحدة إلا أنها سوف تسمى إلى الأمم المتحدة
في عيون شعوب العالم الثالث.

ولذا أتوقع إذا بدأت الحرب أن تكون
الضربات الأمريكية أعنف من السابق وليس
من المستحيل في هذه الحالة اللجوء إلى إدخال
القوات التركية من الشمال التي قد تنزل إلى
بغداد لمحاصرتها، ولو أن هذا أمر أمامه
صعوبات عديدة.

إن أمريكا لم تدخل بغداد عام ١٩٩١
لأنها لا تريد أن تزج بقواتها البرية والمشاة في
الحرب لأن الخسارة البشرية سوف تكون كبيرة
خصوصا مع قوات عراقية تدافع عن أرضها
وطونها ، وأمريكا لم تنس فيتنام بعد.

لكن أمريكا يمكن أن تفكر في استخدام
قوات تركية- إذا سمح الأتراك- بالقيام بمثل
هذا العمل القذر . وفي هذه الحالة يمكن فهم
كل أبعاد الحلف التركي الاسرائيلي الذي
تشترك فيه الاردن كمراقب.

ثالثا: هذا القدر من عدم التيقن من
النتائج بعد الضربة قد يكون أحد الأسباب
التي تجعل من التفاوض من وراء ستار شيئا
معقولا ، إذا ساد منطق العقل في واشنطن.

لقد دمرت السفارتان الأمريكيتان في
كينيا وتنزانيا ولم تكن هناك أحداث كبيرة
تبرر مثل هذا العمل . فما الذي يضمن عدم
تكرار مثل هذا العنف إذا ضرب العراق
سلسلة من الضربات كما يقولون؟.

وكما ذكرت إنني أكتب هذا التعليق يوم
الجمعة ١٣ نوفمبر ، وعندما يكون عدد أول
ديسمبر من «اليسار» في يد القارئ يكون قد
تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

ولكني أستطيع أن أقول منذ الآن إنه إذا
ضربت أمريكا العراق عسكريا فإن نتائج هذا
العمل سوف تمتد أجلا ليس بالقصير في
منطقة الشرق الأوسط.

سليمان أباطة وبعد ذلك بشارع رمسيس.
وكنا . أنا وحسن على اتصال طوال الصيف
لأننا كنا نهوى الادب ونحاول كتابة قصص
ومسرحيات ساذجة ونحلم بتقديمها للإذاعة
.وفي الصيف الماضي سألته عن مصير هذه
الأوراق فأجاب بأنها ضاعت منه ولا يعرف
أين هي.

ولقد قضى حسن سنوات في القضاء
بالجزائر وعندما عاد اتصل بي من جديد
وتجددت علاقتنا . وظلت هذه العلاقة قوية
إلى يوم رحيله في أوائل شهر نوفمبر.

كان حسن ثاقب الفكر دمث الخلق لا
ينسى أصدقاء أبدا . وعندما اضطررتني
الظروف في أوائل هذا العام للذهاب إلى
التييمور للعلاج كان يكاد يتصل بابنتي هني
في جريدة الاهرام يوميا يسأل عن أخباري
،وعندما عدت إلى القاهرة زارني كثيرا
وأحيانا يحضر معه بعض أصدقاء العباسية
القدامى الذين كنت قد نسيتهم وظننت أنهم
نسوتني . حتى في شهر يوليو الماضي عادني
هو وزوجته التي رأيتها لأول مرة واتفقنا على
أن أزورهم في منزلهم بالمنيل.

لكن حسن رحل فجأة ، دون مقدمات من
مرض ، لم نره ولم نودعه . وكانت صدمتي في
فقد أسوأ ما مر بي في السنوات الأخيرة.

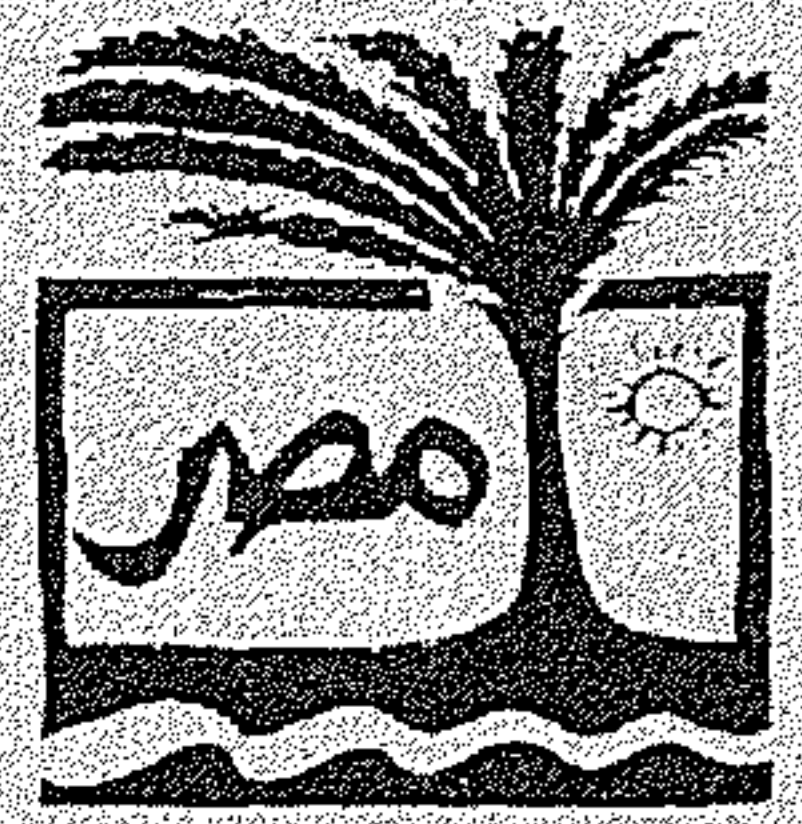
المستشار حسن علام واحد من أقره رجال
القضاء وأنزههم ، بدأ في سلم القضاء من
أوله حتى وصل إلى منصب رئيس محكمة
الاستئناف . وعندما تقاعد عام ١٩٨٥ بدأ
نشاطه الوطني والديمقراطي فورا ، فكان عضوا
في لجنة الدفاع عن الحريات وعضوا في
جماعة الدفاع عن حقوق الانسان، وعضوا في
اللجنة الوطنية ضد التطبيع مع إسرائيل
،وكثيرا ما حضر اجتماعات التجمع والحزب
الناصرى العامة وتكلم فيها . وكثيرا ما كتب
مقالاته الراديكالية في الأهرام والأهالي
والعربي واليسار . ومع أنه كان يملك مكتباً
للحماية بعد تقاعده من القضاء إلا أنه كان
زاهدا في التفرغ لعمل الحماية الذي كان
يمكن أن يدر عليه دخلاً هائلاً وأثر العمل
السياسي في الاتجاه الراديكالي.

ولقد عرفت حسن علام منذ كنا صبيين
في المدرسة الثانوية.. كنت في السنة الثالثة
الثانوية بمدرسة فاروق الأول بالعباسية
(اسماعيل القباني حاليا) ومعنى في الفصل
شقيقه المهندس جمال علام -أحد الضباط
الاحرار الذي اشترك في الاستيلاء على
الاذاعة يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ -وهو الذي
عرفني بشقيقه حسن الذي كان بالسنة الأولى
بالمدرسة . وكنا نسكن نحن الثلاثة في
العباسية .. هما بشارع كمال وأنا بشارع



حبيب العادلى

أبانا الذى فى المباحث
نحن رعاياك
باق لنا الملكوت
وباق لك الجبروت
وباق لمن تحرس الرهوت
تفردت وحدك باليسر
أمل دنقل



حقيقة ما جرى فى قرية الكشح

الصمت الحكومى وتواطؤ المسئولين تسبب فى تعقيد المشكلة وتصعيدها

ولم يفرق التعذيب بين رجل وامرأة وطفل بل أن أقارب المجنى عليه أنفسهم لم يسلموا من عمليات التعذيب. وأمام بشاعة وقسوة عمليات التعذيب التى تعرض لها مواطنو قرية الكشح من الاقباط لم يستطع الاتبا ويصا أسقف البلينا التابع لها مركز دار السلام الصمت أمام ما يتعرض له أبناءه من قهر واذلال . فتوجه إلى مفتش أمن الدولة بقسم دار السلام فلم يلتفت إليه . ثم توجه اثنان من كهنة الكشح لمقابلة رئيس المباحث ولكن مساعيهم لم تسفر عن شئ فتوجهها لمقابلة مدير الأمن الذى صاح فيهم «هى الكشح لسه شافت حاجة!». وأمام ما فعله مدير الأمن أحس أسقف البلينا أن الأمر أكثر من مسألة تجاوزات ضباط صغار فبعث إلى مراكز حقوق الإنسان وإلى وزير الداخلية . وهذا الكلام هو ما عاد واكده القس جبرائيل بكنيسة الملاك فى الكشح أثناء مقابلاته لوفد القيادات الشعبية والتنفيذية الذى صحبته جريدة الجمهورية إلى القرية بعد أن فجرت ال-Sunday Tel graph المشكلة أخيراً حيث قال «إننا لجأنا إلى منظمة حقوق الإنسان بعد أن باءت كل محاولاتنا لحل مشكلة تجاوزات الشرطة مع المواطنين من المسيحيين بالفشل».

على منات الابرياء بقرية الكشح، «تعليق الضحايا كالدبائح وصعقهم بالكهرباء واهدار الأدمية» «الاذلال والاهانة والقهر لاتنزاع اعترافات باطلة» ، «التعذيب شمل السيدات والفتيات والأطفال» ، «أسقف البلينا لم أستطع الصمت لقسوة التعذيب».

ومضى التحقيق يروى وقائع وملابسات التعذيب والقهر الذى تعرض له المنات من أبناء قرية الكشح أثناء التحقيق فى حادثة قتل عادية راح ضحيتها اثنان من الاقباط وطال التعذيب ١٧ مسلماً ضمن الذين ظاههم التعذيب وهكذا توزع التعذيب بالعدل والقسطاس بين أبناء القرية وحسب النسبة والتناسب.

وتراوحت أساليب التعذيب -طبقاً لما ورد بالتحقيق- بين الضرب بالأيدي والصفع على الأوجس والركل بالاقسدام والجلد بالكرايبج والصعق بالكهرباء والتعليق من الأيدي والأرجل والتعليق فى وضع الشواية لعدة أيام واحتجاز أقارب المشتبه فيهم وزوجاتهم وبناتهم وتعذيبهم والتهديد باغتصاب النساء

لم يكن سكان قرية «الكشح» التابعة لمركز «دار السلام» بمحافظة سوهاج يعلمون أن وقوع جريمة قتل عادية فى قريتهم سوف يفتح عليهم أبواب جهنم . فقبل الحادثة لم يعرف أهل الكشح -كباقي قرى مصر- ذلاً غير ذل الفقر - وهو مرير- ولم يعرفوا أن القدر يخبئ لهم الكثير داخل مركز شرطة. لكنهم بفطرتهم كانوا يتجنبون المرور أمامه حرصاً على كرامتهم التى لم يترك الفقر لهم سواها . لم يكونوا قد قرأوا تقارير منظمات حقوق الإنسان التى تخرج منذ سنوات لتؤكد « أن التعذيب وإساءة معاملة المواطنين داخل أقسام الشرطة صارت عملاً روتينياً » وأن « التعذيب أصبح سياسة منهجية للحكم فى التعامل مع جميع المواطنين، سواء كانوا أقباطاً أم مسلمين » ولكنهم الآن عرفوا ذلك جيداً وخبروه خير خبرة.

ففى يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر خرجت جريدة الأهرام بتحقيق اجراء سامى فهمى عن أحداث تعذيب جماعية تعرض لها المنات من المواطنين فى إحدى قرى مركز دار السلام بمحافظة سوهاج التى يقطنها أغلبية من الاقباط - ٧٠٪ من السكان - بعنوان رئيسى «حفنة ضباط حولت مركز دار السلام لسلخانه» وعناوين فرعية «القبض العشوائى

خالد الباشى



آثار الكراييج على جسد علاء شمعير وليم

ومر تقرير Cairo Times كما مر تحقيق الأهالي دون أى التفات له ليظل ضباط مركز دار السلام فى أماكنهم التى مارسوا فيها فظائعهم على المواطنين.

وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨ اصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان تقريراً تم ارساله لجميع المسؤولين فى جهاز الشرطة بدءاً من القيادات العليا فى وزارة الداخلية ومروراً بوزير الداخلية وانتهاء برئيس الجمهورية الرئيس الأعلى للشرطة . دعا التقرير لمعاقبة الضباط المسؤولين عن التعذيب فى الكشع وكان عنوانه « قرية الكشع عقاب جماعى للمواطنين » احتجاجاً عشوائى وتعذيب وأمتهان الكرامة الانسانية للمواطنين ورجال الشرطة المسؤولين عن ذلك بمنأى عن المحاسبة والعقاب .

جاء تقرير المنظمة ليؤكد ما نشرته الأهالي وجريدة Cairo Times من خلال مقابلة ٢٥ فرداً من ضحايا التعذيب بالقرية والذين اكدوا ان الشرطة اتبعت معهم أبشع أساليب التعذيب السائدة فى أجهزة الشرطة فى مصر وخاصة التعليق لساعات طويلة فى الهواء والتقييد فى أوضاع معقدة وشاذة « كخروف مشوى » بما يضاعف الآلام ، والتنظيط على الاجساد الملقاه على الأرض بقسوة دفعت البعض للتبرز والتبول اللاإرادى والضرب باليد والقدم ووسائل أخرى والصعق بالكهرباء فى أجزاء مختلفة من الجسم بما فيها الأعضاء التناسلية وشمل التعذيب الأخير أطفالاً وبنات بعضهن أمام اخوتهن . وقام بعض رجال الشرطة بفرض اتاوات على الأهالي حتى لا يتم وضعهم فى دائرة الاشتباه وتعذيبهم .

وكانت المنظمة حريصة على أن تؤكد أن

بالكراييج وصعق الكهرباء وأضاف أنه وجد آثاراً للصعق بالكهرباء على ايديهم وأصابع أقدامهم . وأن كثيراً من الرجال قالوا أن زوجاتهم وبناتهم وأمهاتهم وأخواتهم تم تهديدهن بالاغتصاب . وأن أغلب من قابلهم قد ذكروا له أنهم علقوا من أيديهم وأرجلهم فى الكليشات وتركوا لمدة تتراوح بين ثلاثة أو أربعة أيام بدون طعام أو شراب .

وحصر مراسل Cairo Times على أن يؤكد أنه « لم يجد بين الضحايا من قال انه تعرض للتعذيب بسبب دينه » وأن ما حدث ليس له علاقة بالدين أو بأى أحداث طائفية وإنما يأتى فى إطار سياسة تتبعها وزارة الداخلية لترويع المواطنين أقباطا كانوا أو مسلمين .

يقول تحقيق الأهالي لم يكن أمام الضحايا إلا الاستعانة بمراكز حقوق الانسان فأرسلوا لمركز حقوق الانسان المصرى للوحدة الوطنية وذاعت أنباء القهر والتعذيب لمراكز حقوق الانسان بكندا وللهيئات القطبية بالخارج بسرعة البرق . وارسلت جمعية أبناء النيل باستراليا فاكسا للرئيس « مبارك » تناشده التدخل لوقف تيار التعذيب والتنكيل بأنباء مصر فى الكشع .

وأُسفرت الخطوات الأخيرة عن بعض التقدم فتوقفت عمليات تعذيب المواطنين وخصوصاً بعد أن تم التوصل إلى مرتكبى حادث الكشع ليتقدم العديد من الضحايا بلاغات للنيابة يتهمون ضباط مركز شرطة دار السلام بالتعذيب والاهانة والضرب والاحتجاز لفترات طويلة دون وجه حق .

كانت هذه هى النقطة التى وصلت إليها الاحداث عندما أجرت الأهالي تحقيقها والتى لم تنس فيه الاشارة إلى أن وقائع التعذيب ليس لها علاقة بأى أحداث طائفية ولكنها اشارت إلى احتمال استغلال ذلك خارجياً وخصوصاً فى ظل لجوء بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى لتمرير قانون الاضطهاد الدينى ومحاولة إدراج مصر ضمن قائمة الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى ضد الأقليات والتلويح بهذه المشاكل للنيل من موقف مصر القومى والعربى فى المنطقة وذلك اذا لم تتم محاسبة ضباط الشرطة المسؤولين عن الاحداث .

ورغم كل ذلك تم تجاهل تحقيق الأهالي من قبل المسؤولين تجاهلاً تاماً بسياسة « اكفى على الخير ماجور » أو لعلهم لم يقرؤوه . لم تكد قمر أيام قلائل حتى كانت جريدة Cairo Times قد نشرت تقريراً جديداً عن وقائع ما جرى فى قرية الكشع بعنوان « قرية الرعب » . جاء التقرير ليؤكد ما نقلته الأهالي . يقول التقرير ان التقديرات الأولية لعدد ضحايا التعذيب فى القرية يتراوح بين ٦٠٠ طبقاً لتقديرات المنظمة المصرية لحقوق الانسان ١٢٠٠٠ طبقاً لتقديرات الانبا وبصا أسقف البلىا .

ويروى مراسل « Cairo Times » انه التقى - هو وأحد محامى المنظمة المصرية لحقوق الانسان - ب ٥٤ فرداً من أبناء القرية ممن تعرضوا للتعذيب قبل أن يأتى اليهم مندوب من الأمن ويطالبهم بأن يفسادروا محافظة سوهاج كلها ويستقلوا أول أتوبيس للعودة إلى القاهرة .

ويؤكد مراسل الجريدة أن معظم من قابلهم ظهرت على أجسادهم وظهورهم آثار لندب وجروح ملتئمة قالوا أنها آثار الضرب

**بعد الكشع .. تأكد
أن التعذيب سياسة
منهجية للحكم
فى التعامل مع
المواطنين**



«الن عزب صليب» زوجة «بقطر أبو اليمين» وبجوارهما ابنتهما «أمورة»
التي صغقت بالكهرباء تحكى لمراسل الاهالى تفاصيل ما تعرضوا له من تعذيب

بالاضطهاد الدينى للمسيحيين فى مصر وهو الأمر الذى ما كان ليحدث لو أن السادة المسئولين قد قاموا بواجبهم واتخذوا الاجراءات القانونية المناسبة فى الوقت المناسب وخصوصا أن المعلومات عن الموضوع كانت متوافرة لديهم سواء من الدخلى أو الخارج ومنذ البداية.

ومرة ثانية يعود الحكم وبإصرار مشير للسخرية لتجاهل ما حدث بنفيه أو بالدوران حول الحقائق وتبدأ وسائل الاعلام الحكومية فى التعامل مع الأمر على أن «كل شئ تمام» وأنه لم يحدث شئ وأن كل ما نشرته وسائل الاعلام الغربية محض افتراء ولا أساس له من الصحة وذلك على الرغم من تصريحات د. أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للأهالى والتي أكد فيها على أن تجاوزات الشرطة ووزارة الداخلية أثناء عملية البحث عن

اضطهاد الشرطة المصرية للاقباط فى مصر ثم تبعه مقال فى «الصانداى تليجراف» البريطانية على صفحتها الأولى تحت عنوان «الشرطة المصرية تصلب وتفستصب المسيحيين» وفى نفس اليوم أذاع القسم العربى بالاذاعة البريطانية ملخصاً رافياً للمقال.

وهكذا وبعد مرور أكثر من شهر على نشر تحقيق الاهالى وتقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان تحقق تحذيرها باستغلال الموضوع خارجياً بشكل مغرض وعلى غير ما حقيقته ونتيجة لهذه الفترة الطويلة من الصمت المزرى وتواطؤ المسئولين وتجاهلهم لما حدث أصبحت مصر حديث وسائل الاعلام الأجنبية والتي بالغت كثيراً لتتحول أعمال التهديد بالاغتصاب أو الايذاء الجنسى إلى اغتصاب فعلى «ولتتحول أعمال التعليق إلى صلب، ليوضع ذلك كله فى اطار اتهام السلطات

كل هذه الانتهاكات أتت فى اطار التحقيق فى جريمة قتل عادية وليس لها علاقة بأى نوازع دينية أو طائفية وليس وراءها أى ابعاد سياسية. وحذرت المنظمة فى الصفحة الثانية عشرة من تقريرها أن «عدم تحمل أجهزة الدولة المختصة مسئولياتها فى محاسبة أفراد جهاز الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التى طالت عدة مئات من المواطنين فى قرية الكشع من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استغلال ما حدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الاقباط بسبب هويتهم الدينية». ويرغم كل ذلك ويرغم ما وصل للمسئولين فى وزارة الداخلية ولرئيس الجمهورية من احتجاجات من جمعيات حقوق الانسان بالخارج واقباط المهجر مر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان كما مر تقرير Cairo Times وتحقيق الاهالى دون أن يصغ اليه أحد وتم تجاهل الأمر تجاهلاً تاماً من قبل المسئولين فى الحكومة ومن قبل وسائل الاعلام.

لقد كشف تجاهل المسئولين لكل من التقارير الثلاثة نوعاً من الاستهانة بأرواح المواطنين وحرصاً غريباً منهم على رجال الشرطة الذين مارسوا هذه الانتهاكات إن لم يكن رضاً بما فعلوه، أو فى أقل التقديرات محاولة لللملمة بالموضوع واحتوائه سريعاً متناسين أن الشئ الوحيد الذى كان من الممكن أن يساعد على احتواء ذلك هو نشر الحقائق ومعاينة المسئولين عنها.

لقد حاول المسئولون احتواء الموضوع بتجاهله والصمت عنه لدرجة أن السفارة المصرية فى بريطانيا قد تجاهلت طلباً لصحيفة Sunday Telegraph للتساؤل عما يحدث فى الكشع حسبما نشرت الصحيفة ليفاجأوا بمقال فى صحيفة «بوسطن جلوب» الأمريكية يوم الجمعة ٢٢ أكتوبر حول

اهالى الكشع داخل كنيستهم



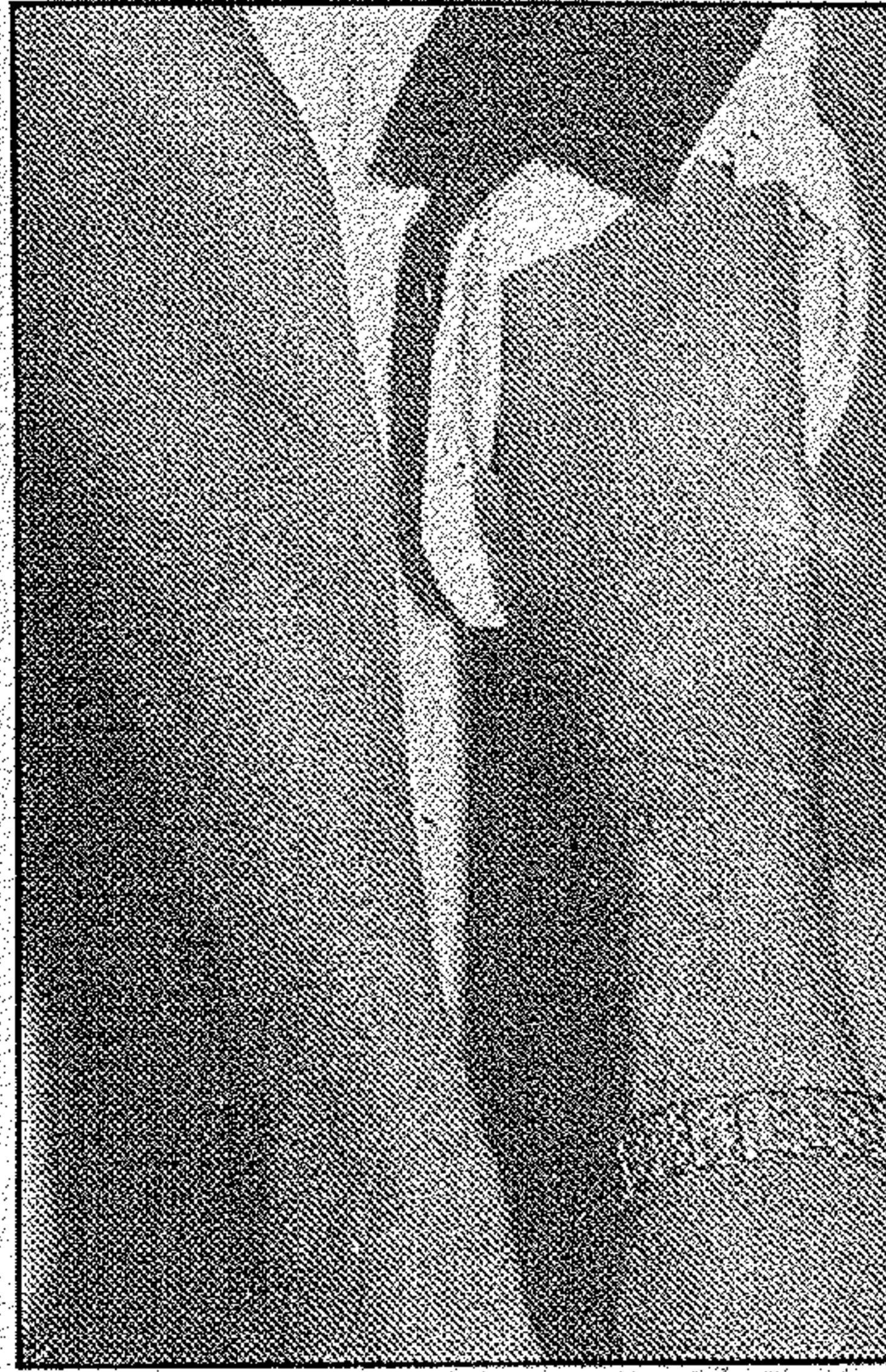
المتهمين كانت هي السبب وراء ما حدث.

وتبدأ الحكومة ووسائل إعلامها في صب اللعنات على الاعلام الغربي المتجنى ، الجاهل ، المتحيز المأجور . دون أى محاولة للتعامل بشكل موضوعي ونشر حقائق ما حدث. وتمتلئ شاشات التلفزيون وصفحات الصحف بصور لشيوخ وقساوسة يتبادلون التهاني والقبلات معلنين أن كل شيء تمام وأن الاقباط يتمتعون بكافة حقوق المواطنة ولا فرق بين مسلم وقبطي في مصر ليتطور الأمر من مجرد تجاهل ما حدث في الكشخ وما تعرض له أهلها من تعذيب إلى التعمية والتجاهل على كثير من حقوق الاقباط المنتقصة.

وفي إطار عمليات الملمة واحتواء المشكلة سعى عدد من المسؤولين في الحكومة لدى البابا شنودة لاصدار بيان ينفي فيه اضطهاد الاقباط في الكشخ ويوضح موقف الكنيسة القبطية من الاحداث.

وأمام إصرار الباب على إبعاد كافة المسؤولين عن جريمة التعذيب في الكشخ ومعاقبتهم بدءاً من القيادات العليا المستولة عن ذلك، بدأت سلسلة من المفاوضات بين البابا وعدد من القيادات العليا بوزارة الداخلية انتهت بان قامت الداخلية باصدار قرار هزيل بنقل أربعة ضباط من مركز دار السلام وإدارة المباحث الجنائية بسوهاج إلى إدارات أخرى كالجوازات والمزور والبدء في اجراء تحقيق حول الموضوع. وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول اصرار وزارة الداخلية على حماية الضباط المسؤولين عن وقائع التعذيب التي جرت في الكشخ وعدم معاقبتهم العقاب المناسب لما ارتكبوه من جرائم في حق المواطنين الابرياء وخصوصاً أن التجربة علمتنا أن جميع التحقيقات التي تدور حول وقائع التعذيب يتم حفظها بعد أن تهدأ القضية استناداً إلى مواد القانون « التي » تحرم المجنى عليه من مقاضاة الجاني إذا كان موظفاً عاماً ، أو مستخدماً عاماً أو أحد رجال الضبط الجرمية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . أى أن جرائم التعذيب واستعمال القسوة المنصوص عليها في المادتين ١٢٦ ، ١٢٩ لا يجوز لضحايا التعذيب الطعن على أمر النيابة في حالة رفضها لاقامة الدعوى - إذا كان المتهم بالتعذيب من رجال الشرطة.

والأكثر من ذلك - طبقاً لتقرير منشور لمركز النديم لعلاج ضحايا العنف - أن المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية تسمح للسجنى عليه بوصفه مدعياً بالحق ، أن يرفع الدعوى للمحكمة مباشرة ولكنها عادت واستثنت نفس الفئات المستثناة في المادتين السابقتين ولهذا السبب تذهب صرخات



آثار التعذيب على يدى زكريا بطرس

المواطنين ادراج الرياح ولا يجدون منصفاً من قانون أو محاكمة عادلة.

ولعل أهم الدروس التي يجب أن تستخلص من احداث الكشخ هو أن « مواجهة الحقيقة هي أقصر الطرق للقضاء على المشكلة فلو أن وسائل الاعلام المحلية قد قامت بالحد الأدنى من واجبها المهني والوطني تجاه مواطنيها وكرامة الوطن ونشرت حقائق ما حدث، لربما كان ذلك كافياً للرد على ما أثارته الصحف الأجنبية حول مزاعم الاضطهاد الديني في مصر . وهو ما أكدته رسالة من شباب الكشخ إلى جريدة الأهالي قالوا فيها: « أن التعتيم الاعلامي والأمني على أحداث الكشخ على مدى شهر تقريباً هو الذي أتاح الفرصة لكي تتحول تلك الأحداث إلى حملة في الصحف الأجنبية ولو أن الإعلام المصري - باستثناء الأهالي - كان قد بادى إلى تنبيه المسؤولين لما حدث بحيث يتم مواجهة الأزمة بشجاعة ووضع الحلول لكان الموقف قد تغير تماماً ».

لقد جاءت احداث الكشخ لتؤكد على صدق ما تعلنه منظمات حقوق الانسان في مصر من أن التعذيب وإساءة معاملة المواطنين داخل أقسام الشرطة في مصر صار عملاً روتينياً وأن التعذيب أصبح سياسة منهجية للحكم في التعامل مع جميع المواطنين وخصوصاً أن حادثة الكشخ لم تكن هي الحادثة الأولى التي يتم التعامل معها بنفس الطريقة.

فخلال العام الماضي تكرر ما حدث في الكشخ في أكثر من مكان داخل مصر -وإن اختلف السيناريو قليلاً- وامتلاً الملف الأسود للشرطة بعدد كبير من الانتهاكات بدءاً من

القرنة.. فطنان .. فممشاة ناصر .. ولم يكن ما حدث في بلقاس والهامول هو النهاية.

ومن هنا يتضح أن ما حدث في الكشخ ليس حالة خاصة بل أن العنف بات هو الاسلوب المعتاد في تعامل رجال الشرطة مع المواطنين سواء داخل أقسام ومراكز الشرطة أو خارجها فعقب حادثة الأقصر في العام الماضي شهدت قرية القرنة بمدينة الأقصر أحداث عنف مروعه راح ضحيتها خمسة مواطنين ابرياء فائناً توجه عدد من الضباط لتنفيذ بعض قرارات الازالة في القرنة تجمع عدد من المواطنين طالبين من الضباط التمسهل واعطاءهم فرصة لجمع متعلقاتهم إلا أن الضباط اعتبروا هذا تذمراً واصدروا الأوامر بالضرب في الملبان بعد أن فوجئوا بالاهاالي يقذفونهم بالحجارة لتصل رصاصات الشرطة المندفعة إلى صدور الالهالي لتعلن للجميع عن شكل العلاقة الجديدة بين الشرطة والشعب الذي تعقب الارهابيين الذين ارتكبوا حداث الاقصر الارهابي.

نفس الشيء تقريباً حدث في منطقة الفواخريه التابعة لحي مصر القديمة عندما أصرت الحكومة على ازالة احدى المناطق التي عتبرت عشوائية في يوم ١٤ / ١ / ١٩٩٨ ، وعندما أعلن الأهالي اعتراضهم هجمت عليهم قوات الشرطة واعملت فيهم الضرب والقبض وسقط عشرات النساء والأطفال والرجال ولبيتم اعتقال ١٠٠ مواطن ثم قامت البلدوزرات بعد ذلك بهدم المنازل . وهكذا اثبتت رصاصات الشرطة انها لا تفرق بين صعيد ووجه بحري ولا تفرق بين المواطنين اقباطا ومسلمين.

لم تكد تمر فترة طويلة حتى سيطرت احداث مدينة بلقاس على اهتمام الجميع حيث شهدت المدينة احداثاً دامية بعد مقتل احد المواطنين هو وحيد السيد أحمد على يد أحد ضباط الشرطة أثناء عمليات التعذيب ، وهو ما أدى لاشتعال غضب المواطنين . حيث اتضح أنه تم ضرب هذا المواطن بالعصى وتعليقه وصعقه بالكهرباء ، ولما توفي نقلوه إلى منزله وأخبروا أهله أنه مات بازمة قلبية.

ولما اشيع ما جرى لوحيد تجمهر الالهالي المحتجون أمام المركز ، وحدثت مصادمات استخدمت فيها الشرطة القنابل المسيلة للدموع وتم اعتقال العشرات وانتهى الأمر أن تم ايقاف الضباط ايهاب شبانه الذي تسبب في الاحداث ، وإن كسئت بعض الشائعات خرجت لتؤكد أن نفس الضابط عاد للخدمة ثانية بعد أن هدأت الاحداث لتؤكد عدم ثقة المواطنين في اجراءات وزارة الداخلية وتعكس ما ترسخ لدى المواطنين من أن التعذيب أصبح سلوك حكم وليس سلوك أفراد .

وخرجت تقارير منظمة العفو الدولية لتؤكد أن التعذيب أصبح سياسة رسمية مسحوكة ضد المواطنين من خلال رصد

من المحقق ان يستعمل مع هذا المتهم شيئا من الالهانة كصفعة على وجهه أو توجيهه بعض الفاظ السباب إليه» .
ولا تعليق...!!!.

ويؤكد حسين عبيد الرازق -فى نفس الدراسة- أن « ثبوت جريمة التعذيب وشيوعها واستمرارها كل هذه السنوات- أكثر من ١٦ عاماً- يؤكد أنها ليست جريمة فرد أو مجموعة من الأفراد ولكنها جريمة مؤسسة ونظام الحكم» يتحمل مسئوليتها رئيس الجمهورية ورؤساء الوزراء ووزراء الداخلية ، وأعضاء مجلس الوزراء وقيادات الحزب الحاكم الذى اغتصب السلطة طوال هذه السنوات بالتزوير والعنف» .

أما أحمد نبيل الهلالى فيؤكد فى تعليقه على بحث حسين عبيد الرازق أن رئيس الجمهورية -بحكم الدستور- هو المسئول الأعلى عن جرائم الشرطة فى حق المواطنين لأن المادة ١٨٤ من الدستور تنص على أن الشرطة هيئة مدنية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية» ولأن المادة ٧٣ من الدستور تعهد إلى رئيس الجمهورية مسئولية «السهر على احترام الدستور وسيادة القانون» .

وأخيرا يشير أحمد نبيل الهلالى انه فى ظل ذلك فان هناك انحيازاً تشريعياً واضحاً للجلادين فيقول « ان المشرع المصرى حرص على حماية جلادى التعذيب أكثر من حرصه على حماية حق المواطن فى سلامة بدنه لذلك يكفل التشريع المصرى مخرج لإفلات الجلادين من العقاب الصارم فالمادة ٦٣ عقوبات مثلاً تنص على « أن لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى اذا ما ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت طاعته أو اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو ما أعتقد أن اجراءه من اختصاصها وهو ما يتعارض مع نصوص الدستور ونصوص الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الانسان.

ونحن نلفت النظر إلى أنه بقدرما أثارت حادثة الكشع من شجون ومشكلات فانها من الممكن أن تكون البداية الحقيقية لمواجهة مشكلاتنا بشكل واقعى وموضوعى دون تهرب منها أو تجاهل لها بحيث نستطيع مواجهة ما يتعرض له المجتمع من أخطار سواء كانت خارجية أو داخلية» .

وفى النهاية ليس أمامى إلا قبول «تشيعخوف»...» لقد أردت فحسب أن أقول لكم بصدق وصراحة انظروا إلى انفسكم . انظرو كيف تحيون حياة سيئة وقاسية . فأهم شئ أن يفهم الكل ذلك .وعندما يفهمون سيشيدون حتما حياة أخرى أفضل» .



حسين عبد الرازق
التعذيب جريمة مؤسسة ونظام الحكم

للمواطنين جميعاً .

ويؤكد حسين عبد الرازق فى بحثه المقدم إلى مؤتمر الاحزاب والقوى السياسية دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الانسان أن التعذيب أصبح سياسة منهجية للحكم القائم منذ ١٩٨١ فيقول « فى ظل سلطة الرئيس حسنى مبارك وتحديداً منذ الساعة الرابعة من مساء يوم ٦ أكتوبر أصبح التعذيب سياسة منهجية ومستمرة للحكم القائم فاصبح له رجاله وأدواته ونظمه وقوانينه وأصبح شائعاً بصورة غير مسبقة ، يتعرض له المتهمون فى قضايا الارهاب والمشتبه فى تعاطفهم مع جماعات الاسلام السياسى و«الاخوان المسلمين» والذين يقبض عليهم فى أى نشاط سياسى أو عمل جماهيرى سلمى من عمال وفلاحين وطلاب والمواطنون العاديون المتهمون فى قضايا جنائية عادية أو الذين تقودهم أقدامهم -بسبب أو آخر- لأحد أقسام الشرطة (دون أن يكونوا ذوى حيثية فى المجتمع أولهم حماية مسا) أو للتعامل مع بعض ضباط وجنود الشرطة» .

وهو ما برهنت عليه الدراسة من خلال أحكام القضاء- أوردت الدراسة عدداً كبير منها- وتقارير منظمات حقوق الانسان وتقارير الصحف المصرية وخاصة الأهالى» .

وأكدته تصريحات المسئولين فى الداخلية كلام (حسين عبيد الرازق) ففى عام ١٩٨٦ صرح احد وزراء الداخلية لمجلة أكتوبر بأن « لكل جريمة وسيلة لمعالجتها فهل يعامل ضابط الشرطة مثلاً مرتكب جريمة القتل على أنه مواطن شريف محترم أم أن الواجب والعرف والعدالة نفسها وفن التحقيق يقتضى

للعديد من الاحداث منذ بداية التسعينيات .وجاءت أحداث «دمرو» بكفر الشيخ فى ٢٥ يوليو لتؤكد ما أعلنته المنظمة وذلك عندما قرر ٢٥ مواطناً فى البلدة الاضراب عن الطعام اعتراضاً على عدم وصول مياه الشرب اليهم ، وتوجه وفد من الأهالى لمحافظة كفر الشيخ لتوصيل شكواهم بينما تجمع العشرات من المواطنين على الطريق انتظاراً للنتيجة . وعندما تحسبهر الأهالى أطلقت الشرطة الرصاص عليهم مباشرة مما أدى إلى اصابة ٥٧ مواطناً بالإضافة لاعتقال عشرات من الأهالى بدون وجه حق.

وتحت وطأة التعذيب تتغير الحقائق
وتستقر حقائق أخرى فقد يحدث فى بعض الحالات أن يعترف شخص ما بارتكاب جريمة لم يرتكبها وهو ما حدث بالفعل مع المواطن زينهم محمد بدر الذى تم القبض عليه يوم ٢٠ يوليو الماضى بتهمة اختطاف احدى الفتيات وتدعى إيمان فرح ، ليتم تعذيب زينهم داخل مركز شرطة «زاوية غزال» حتى أعترف بخطف واغتصاب وقتل ودفن الفتاة بمشاركة بعض أفراد الأسرة الذين تم القبض عليهم وتعذيبهم أيضاً .. وبعد أيام ظهرت الفتاة مرة أخرى فى القرية واتضح أنها كانت هاربة فى الاسكندرية من قسوة أسرتهما .

وفى مركز شرطة الحامول بكفر الشيخ وبعد أن تشاجر حسام سمير رمضان مع احد جيرانه يوم ٢٠ أغسطس الماضى توجه لتقديم بلاغ لمركز الشرطة وتحرير محضر بالواقعة فاعتدى الضابط محمد خليل عليه . وعندما ذهب والده للسؤال عليه استدعاه الضابط وجرث مشادة كلامية أمر الضابط بعدها باحتجازه ورغم الافراج عن الأبن ظل والده فى الحبس ليخرج فى اليوم التالى من المركز ميتاً بسبب التعذيب والاعتداء عليه فرفض أهالى المقتول تسلم جثته وتحسبهر الأهالى واجتاح الغضب المدينة ليتم حصار واقتحام المدينة بأكثر من ٢٥ سيارة شرطة و١٢ سيارة مصفحة وتم اعتقال ٤٢ مواطناً من أهالى الحامول فى اصوار غريب من جانب وزارة الداخلية على حماية زبانية التعذيب بها .

واستخدم رجال الشرطة وسائل وأساليب التعذيب لمعاملة المقربين منهم وأصحاب السطوة والنفوذ ففى يوم ٦ سبتمبر قام ضباط قسم شرطة قصر النيل بالقبض على ١٢ مواطناً من أسرة واحدة واحتجازهم وتعذيبهم لاجبارهم على الاعتراف بقيام احد أفراد الاسرة بسرقة منزل احدى المواطنين التى تتمتع بصلات قوية مع ضباط الشرطة.

وهكذا جاءت وقائع التعذيب لتؤكد أنه أصبح حالة عامة وشائعة ليس ضد الاقباط وحدهم ولكن ضد المجتمع كله وتوجدت أساليب وطرق التعذيب التى تتبعها أجهزة الشرطة ضد المواطنين لتعلن للجسميع أن السلطة للشرطة والدين لله والقهر والتعذيب

حادث أقباط الكشع دلالات أزمة مركبة

نحو
المواطنة



سمير مرقس

والأفكار ، وتعالج الأمر بالاحتواء
«التكتيم» باستخدام نفس الآليات والتي
تكون إدارية في المقام الأول.

ورغم أن الظاهرة متكررة ومستمرة على
مدى زمني طويل -يزيد على الربع قرن- فإن
البيروقراطية لا تجد أن هناك حاجة إلى
التجديد والتطوير. في هذا السياق يتراجع بل
يتضاءل دور «السياسي- المثقف» الذي من
شأنه أن يقدم تصورات مبدعة قادرة أن
تتجاوز وضعاً محتدماً.

(٢) ممارسات زمن / دولة ما قبل
المواطنة

بسبب قصر العلاج على «البيروقراطي»
دون المثقف- السياسي، فإن المعالجات التي
تطرح تصب فيما يمكن تسميته « بزمن /
دولة ما قبل المواطنة»، وأقصد بها تلك
المعالجات التي كانت تمارس قبل أن يختبر
المصريون المواطنة ويراكموها. من هذه
الممارسات التعامل مع الاقباط كجماعة أو
طائفة يتم التعامل معها في سياق مغاير
للسياق الوطني العام. حتى في إطار الترضية
للاقباط لم نجد أنها تمت على أرض التصريح
بالترميم والبناء، لدور العبادة، ولا نجد علاقة
مباشرة بين حادث يخص مواطنين مصريين

الأحداث. وغنى عن القول (أن الممارسات
البيروقراطية تنقسم بذهنية نفسية تحكمها
اللوائح والبنود والتي تهدف إلى الضبط
والاحتواء ولا تعطي مجالاً للإبداع أو الغوص
في لب الأمور وقراءة المستجدات واستشراف
المستقبل ورسم السيناريوهات. لذا نجد
الماكينة البيروقراطية في كل مرة تتصدى
لعلاج الأحداث تعيد إنتاج نفس الرؤى

الرئيس حسنى مبارك



شغل «حادث الكشع» الرأي العام في
مصر وخارجها على مدى الأشهر الثلاثة
الأخيرة ، وهو الحادث الذي ذهب ضحيته
مواطنان مصريان من الأقباط على يد أحد
المواطنين المصريين في نفس القرية ، قرية
الكشع ، لأسباب غير دينية ، بالقطع. ولكن
ما أعقب الحادث من إجراءات أمنية تجاوزت
المعتاد ومن تحرك دولي ، أنتج وضعاً داخلياً
مركباً ، تحول معه حادث جنائي ليكون حادثاً
طائفياً ، توفرت له كل عناصر الاكتمال،
وتجسد في التوتر ، الذي وصل إلى ذروته ،
بين كل أطراف الأزمة.

وربما يكون من المفيد أن نحاول تأمل
تداعيات الحادث متجاوزين التفاصيل
الصغيرة إلى أهم ما عكسه هذا الحادث من
دلالات وذلك كما يلي:

(١) تقسيم البيروقراطي على
«السياسي- المثقف»

استقر منذ فترة طويلة، أنه عند معالجة
بعض الآثار التي تسترتب على بعض
الاحتقانات الطائفية أو التي تتحول إلى
طائفية (قرية الكشع) ، أن يتم تكليف
«البيروقراطية المصرية» أو الجهاز الإداري
المصري لعلاج الآثار المترتبة على هذه

وبين أمور تتعلق بحرية العبادة كفلها الدستور ومن المفروض أنها تتم بشكل طبيعي وموضوعي بل روتيني.

(٣) الغرب ، طرف رئيسي فاعل في الأزمة: تدويل الأزمة

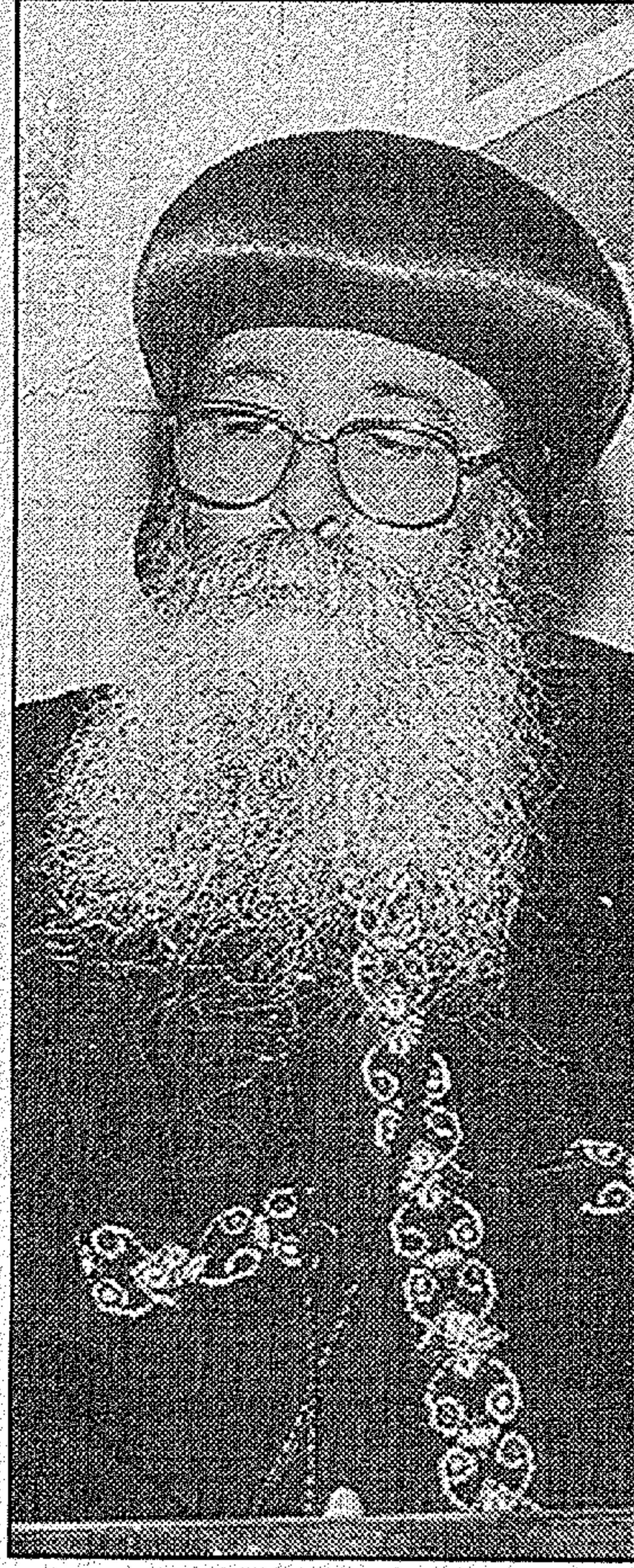
إلى وقت قريب ، كان كل من يتناول المسألة الطائفية في مصر يتحدث عن دور الغرب في تأجيج التوتر بين مكوني الجماعة الوطنية ، بشكل مجرد ، فالغرب هنا أمر معنوي . تعرض المخططات الخفية أو النصوص المتناثرة هنا أو هناك للتسديد على دور الغرب: إلا أن ما أكدته الحوادث الأخير هو أن الغرب أصبح طرفاً رئيسياً فاعلاً ملمس وجوده وحضوره في الأزمة بل ويفرض علينا جدول الأعمال الذي نناقشه . فتحت مظلة حقوق الإنسان / الاقليات / التحرر من الاضطهاد الديني يتم تدويل أزمة داخلية ، وتطرح معالجات في ضوء الذهنية الغربية تفرض علينا مساراً مغايراً ، فبدلاً من مسار المواطنة ، نجد أنفسنا أمام مسار حقوق الإنسان / الاقليات / التحرر من الاضطهاد الديني .

إن العجز عن القدرة على تقديم حلول وطنية مبدعة ذاتية مبادرة ، قد أتاح الفرصة للغرب أن يقوم بهذه المهمة خاصة في ظروف دولية أتاح له الهيمنة والسيادة تطبيقاً لمبدأ « أنت حر أن تفعل ما تشاء ما دمت كنت تفعل ما نشاؤه نحن » حسب تعبير تشومسكي .

من جهة أخرى العجز عن التحدث بلغة العصر ، فالغرب عندما يشير قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان مثلاً إنما يتحدث عن واقعة محددة ومجموعة من الأسباب والمبادئ والإجراءات العملية . ونحن نتحدث عن التاريخ والقيم المجردة ، والنيغيات . إنها قضية هامة وتحتاج إلى مواجهة خاصة مع ازدياد الهيمنة والاعتماد على التموليلات القادمة من الخارج في شتى المجالات وعلى جميع المستويات .

(٤) البحث عن كبش فداء

تعكس الخبرة المصرية في التعامل مع الأزمات منهجاً هو سرعة البحث عن كبش فداء يتم تحميله مسؤولية ما حدث . وفي الحادث الأخير كان كبش الفداء « أقباط المهجر » ولعلنا ومنذ وقت مبكر وتحديدًا في عام ١٩٨٢ تحدثنا عن هذا الموضوع في مقال بجريدة الأهالي بعنوان : « التيسار المسيحي المستنير والأمريكان المتأقبطين » ، لفتنا النظر إلى أهمية هذا الموضوع وضرورة التعامل معه بشكل موضوعي وعقلاني بحيث تتم دراسته



الانبا ويصا أسقف البليينا

ومد الجسور بما يفيد الجماعة الوطنية . والقطعي أن أقباط المهجر ليسوا كتلة واحدة بل هم تنوعات وألوان متعددة . والأخذ في الاعتبار المناخ الذين يعيشون فيه ولا يمكن أن نتعامل معهم بذهنية محلية . وبحاج الأمر إلى ضرورة ابتكار رؤى وآليات جديدة تتعامل مع المصريين في الخارج باعتبارهم رصيذاً للجماعة الوطنية .

(٥) مواكبة عصر ثورة المعلومات : فكرية قبل أن تكون تقنية

واحدة من الدلالات الهامة «لحادث الكشع» ، هو أننا تصورنا أن «التعتيم / التكتيم» ممكناً ، فعلى مدى شهرين: من منتصف أغسطس تاريخ حدوث الحادث وحتى منتصف أكتوبر ، لم تعلن أو تعلم مصر عن الحادث ، ولم تتحرك الأجهزة الاعلامية إلا بعد أن كان الحادث حديث العالم . هل يمكن في عصر ثورة المعلومات والاتصالات حيث توحد الزمان بالمكان ان يتم اخفاء الحادث واعطاء الفرصة للمبالغات والشائعات لحد يشير التوتر؟! ربما تمتلك مصر أحدث تقنيات

الاتصالات ولكن القضية ليست في امتلاك التكنولوجيا في حد ذاتها وإنما بالفلسفة التي توجهها والرؤية الحاكمة لهذه التكنولوجيا ، تماماً مثل من يتعامل مع الكمبيوتر وهو يضع عليه حجاب أو قفاز .

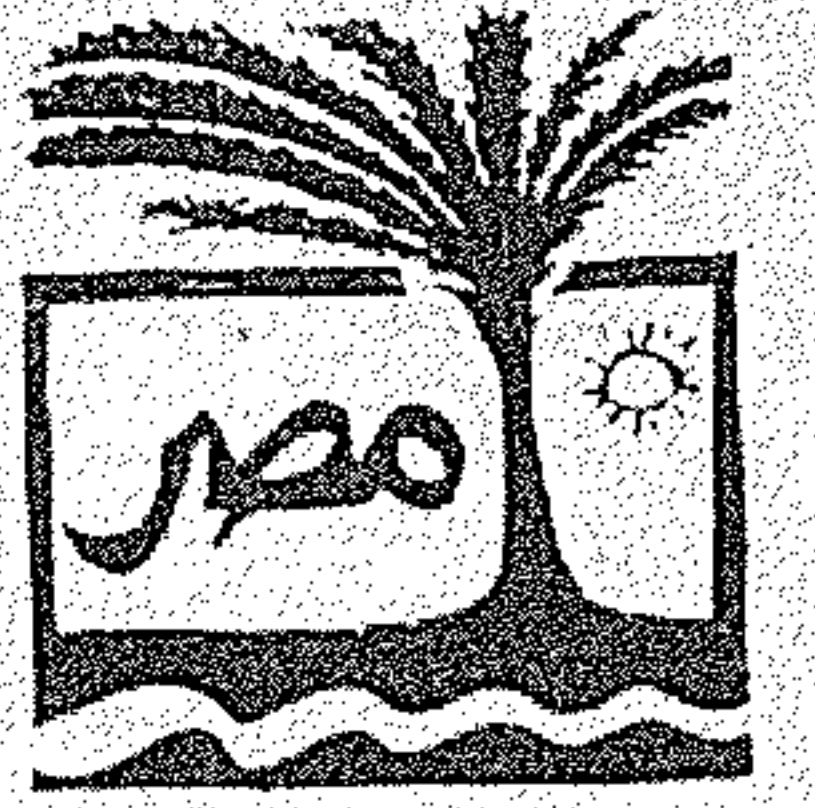
القضية في الذهنية هل هي مواكبة للعصر أم لا ؟ فالتكنولوجيا مجرد وسيلة لا أقل ولا أكثر . انه في مقدور فتى صغير الآن أن يضع ما يريد من قصص ووقائع على شبكة الانترنت ويرسلها عبر البريد الالكتروني مدعومة بالصور وذلك من خلال غرفته حيث يسكن . الأمر الذي يحتم علينا أن ندرك أننا تجاوزنا الاعلام الموجه ، فكل واحد منا قادر على خلق إعلام خاص به .

وبعد ، هذه بعض الدلالات التي يمكن أن نستخلصها من وحى حادث الكشع لعلها تمثل جدول أعمال للنقاش يهدف إلى تجاوز أزمة ممتدة عبر مدى زمني طويل كذلك تحسباً لما قد يستجد في المستقبل أخذاً في الاعتبار العالم الجديد الذي يحتم علينا أن نغير رؤانا ونحدد في أساليبنا . فليس من المعقول أن نظل نعالج هذه النوعية من الأحداث بنفس المنهج والآليات : مثلما حدث في الخانكة ١٩٧١ ، والزاوية الحمراء ١٩٨١ ، والمنيا ١٩٨٧ ، وامسبانية ١٩٩١ ، وديروط ١٩٩٢ ، وابو قرقاص ١٩٩٧ .. الخ .

نفس الخطاب ، نفس الأفكار ، نفس الأساليب ، في ظل عالم يتطور بسرعة وأصبح يعطي أولوية لمثل هذه القضايا ويضعنا أمام مأزق حقيقي ، وهو أمر حذرنا منه على مدى زمني طويل من خلال التنبيه للاشكاليات التي تتعرض لها المواطنة في مصر وحالة التكامل الوطني ، حتى ان حادثاً جنائياً عادياً ومتكرراً يدفع الوطن كله إلى التوتر.. إنها تعكس أزمة عميقة الجذور تحتاج إلى تكاتف الجميع فالعلاقة بين مكوني الجماعة الوطنية هي من أغلى ما يجب على الوطن أن يدافع عنه .

بعد المقال

كان من المفروض / أن نتحدث عن القانون الأمريكي للتحرر من الاضطهاد الديني الذي أقر بشكل نهائي في أكتوبر ١٩٩٨ وتابعنا مساره التشريعي في أكثر من مقال العام الماضي ، وتحليل نصوصه لما تمثله من أهمية قصوى إلا أن حادث الكشع قد فرض نفسه علينا . وسوف نعرض لموضوع القانون الأمريكي في العدد القادم .



الإغراق يدمر الإنتاج المصري والحكومة تفضل المستورد...

عريان نصيف

والاستهلاكية الهامة ، على صناعة السكر واستكمال امكاناتها ، مثل العسل الاسود - الكحول - العطور - الورق .. إلخ.

- يبلغ حجم العمالة في هذه الصناعة - وصناعاتها الاستكمالية - حوالي ٣٠٠ ألف عامل ، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الفلاحين بصعيد مصر ، الذين ارتبطت حياتهم بزراعة قصب السكر.

.. على الرغم من كل ذلك ، وعلى الرغم أيضا من أن الناتج المحلي من السكر المصري قادر على تغطية حوالي ٧٠٪ من حجم الاستهلاك السنوي الداخلي (وقد وصلت كمية الناتج المحلي - هذا الموسم - إلى ما يقارب المليون ونصف طن) .. إلا أن الإغراق يهدد هذه الزراعة الأساسية وهذه الصناعة العملاقة ، بالتصفية.

فقد تم إغراق السوق المحلي هذا العام ، بأكثر من مليون طن سكر مستورد ، أقل جودة كثيرا .. نعم ، ولكنه - أيضا - أقل سعرا ، فسعر السكر المستورد يتراوح بين ١٢٠٠ - ١٣٠٠ جنيه للطن ، مقابل ١٧٠٠ كسعر للسكر المحلي .. وكان من أثر ذلك :

- ارتفاع حجم السكر المصري الراكد في المخازن.

- تهديد مصالح مئات الألوف من زراع القصب ومن العاملين في صناعة السكر ، (بتخفيض المساحات المزروعة بالقصب ، وتوقيف خطوط إنتاج في المصانع).

- خسارة على الاقتصاد - والدخل - القومي لا تقل عن مليار جنيه.

وما يحدث بالنسبة للورق والسماد والسكر ، يحدث أيضا لحجاء العديد من المنتجات المصرية كالكاوتشوك والرجاج ، والكبريت ، والمستحضرات الطبية والدوائية ، بصور مختلفة ولكنها تصب جميعا في محصلة واحدة ، هي تدمير المنتج المصري.

ثانيا : الإغراق ثم «تعطيش السوق» من

السماد .. كإحدى الصناعات الرئيسية في مصر ، تتعرض اليوم للتدمير نتيجة الإغراق.

فعلى الرغم من الجودة التاريخية - المقر بها عالميا علميا وعمليا - التي تتمتع بها صناعة السماد المصرية.

وعلى الرغم من أن الانتاج المحلي منه يكفي لتغطية احتياجات الزراعة المصرية ، بل ويزيد عن هذه الاحتياجات ، حيث وصل الناتج الاجمالي من السماد الأزوتي هذا العام إلى ٦٦ مليون طن في الوقت الذي لا يزيد فيه الاستهلاك المحلي عن ٦٢ مليون طن (أي أن هناك ٤٠٠ ألف طن فائض بالإضافة إلى الكميات الكبيرة المخزونة - والصالحة - من إنتاج العامين السابقين) .. على الرغم من ذلك ، يتم إغراق السوق بكميات كبيرة مستوردة من السماد ، رغم قلة جودتها عن الناتج المحلي إلا أن أسعارها مخفضة بحوالي ٥٠٪ عن سعر السماد المصنع محليا ، وتكون النتيجة الطبيعية :

- توقف بعض الخطوط - بل بعض المصانع - عن الانتاج.

- خسائر تزيد عن ١٥٠ مليون جنيه - حتى الآن - لشركات الاسمدة.

- تهديد استقرار آلاف العمال والموظفين المرتبطة حياتهم - هم وأسرهم - بهذه الصناعة.

* تصفية صناعة السكر

السكر - صناعة وزراعة - أحد المحاور الرئيسية للإنتاج في مصر على مدى تاريخها الاقتصادي الحديث :

- فالمساحة المزروعة بالقصب تزيد عن ٣٥٠ ألف فدان.

- قيمة الأصول الثابتة لمصانع السكر حوالي ٦ مليار جنيه ، وحجم استثماراتها أكثر من ٤ مليار جنيه.

- تقوم العديد من الصناعات الغذائية

خلال الشهور الثلاثة الأخيرة (أغسطس - سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٨) ، تصاعدت وتكثفت حرب الإغراق ضد الانتاج المصري من محاصيل زراعية أو سلع مصنعة ، لدرجة أصبحت تهدد - بجديّة وشراسة - ما تبقى من مقومات اقتصادية مصرية في مجال الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي.

ولقد اتخذت حرب الإغراق هذه وسائل ثلاث للشحرك على محاورها ، وتشترك - توجها وفعلًا - في الاجتهاد على الانتاج المصري وتصفيته - في السوق الداخلي والعالمي أيضا - لكي نظل دائما ندور في فلك الاعتماد على الخارج بالنسبة لكافة احتياجاتنا الغذائية والزراعية والصناعية ، بكل ما يؤدي إليه ذلك من عبء على الاقتصاد الداخلي وإهدار للدخل القومي ومخاطر على قراراتنا السياسية.

أولا : الإغراق المباشر للسوق المحلي ،

وكأمثلة واضحة لذلك :

* انهيار صناعة الورق المصرية :

فنتيجة لإغراق السوق المحلي بالورق المستورد ، وسعر لا يتجاوز ٣٢٠ جنيها للطن ، في الوقت الذي لا يقل فيه سعر الطن المنتج محليا عن ٢٠٠٠ جنيه ، يتم انهيار صناعة الورق المصرية :

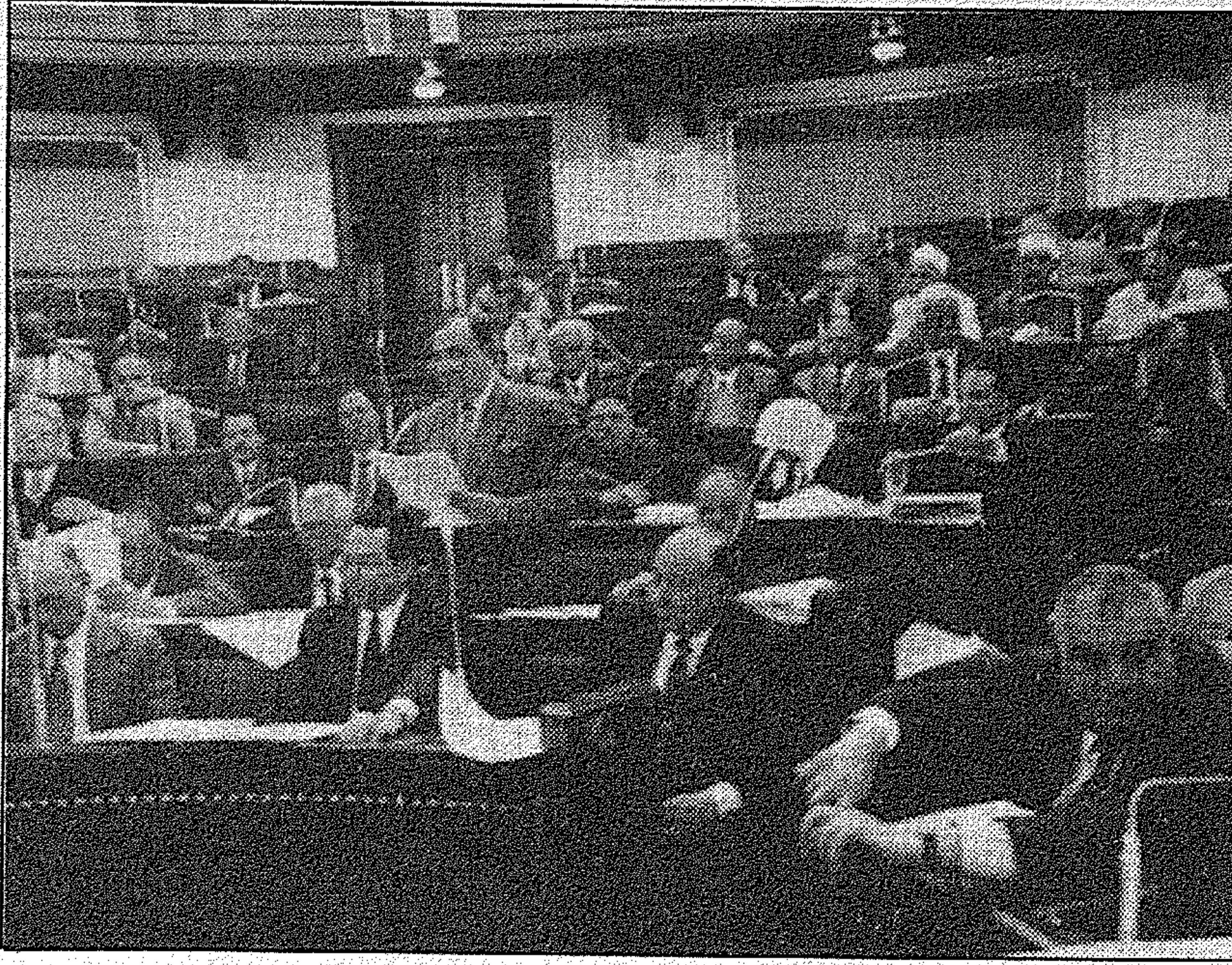
- خسارة تقدر بمبلغ ٢٥ مليار جنيه لشركات الورق المصرية.

- توقف الكثير من خطوط الانتاج في الشركات العامة ، وإغلاق عشرات المصانع الخاصة.

- تشريد عدة آلاف من العمالة المصرية المدربة.

- ارتفاع حجم الراكد في المخازن إلى حوالي ١٢٠ ألف طن.

* تدمير صناعة الأسمدة :



الشاذلى ، والى ومجوىلى .. ومجلس الشعب .. وتجاهل الاغراف

أجل التحكم فيه:

إذا كان الاسلوب السابق عرضه والخاص ببعض السلع والمنتجات، تستخدم فيه مافيات الاستيراد، إغراق السوق بسلع بديلة للمنتج المحلى ولكنها أقل سعرا ، فإن هذه الوسيلة الثانية- التعطيش من أجل التحكم فى السوق- ليست أقل ترحا لهم وإهدارا للانتاج المحلى.

* ضرب صناعة الدواجن:

فجأة وخلال الشهرين الأخيرين-أغلق عدد كبير من مزارع الدواجن وتوقف بعضها- مؤقتا -عن الانتاج، مما أدى إلى ارتفاع سعر الكيلو من لحم الدواجن إلى ما بين ٥-٦ جنيهات، بعد أن استقر فترة طويلة على التراوح بين ٣-٤ جنيهات، مما أدى أيضا إلى ارتفاع سعر البيض، وسعر كتاكيت التربية.

ولم يكن وراء هذا الارتفاع المفاجئ فى أسعار الدواجن- مجرد ارتفاع درجة الحرارة فى شهرى يوليو وأغسطس فحسب ، بل كان العامل الأساسى وراء ذلك، إغراق المستوردين لسوق «الكتاكيت» بالاصناف المستوردة، ثم التوقف-الفجائى المحسوب- عن التزام هؤلاء المستوردين بتسليم المزارع الكميات المتعاقد عليها معهم، مما أدى إلى عملية اختناق و«تعطيش» السوق، بما يتسبب لهؤلاء المستوردين التحكم فيه بعد ذلك وبالأسعار التى يقررونها وتضاعف من تربحهم على حساب هذا الغذاء البروتينى الأساسى والبديل عن اللحوم الحمراء التى يتزايد سعرها كل يوم بعيدا عن امكانات غالبية جمهور المستهلكين.

* أزمة الأسمنت المفتعلة:

نظراً لأن غالبية طالبى ومستهلكى الأسمنت ، هم من فئة المستثمرين العقاريين- بكل امكاناتهم ونفوذهم- فقد قامت القيامة على هدير أصواتهم العالية- والمسموعة جيدا- خلال الأزمة الشديدة للأسمنت فى شهر يونيو ويوليو وأغسطس الماضية.

وكانت «الفزرة» الشديدة الغرابة والأكثر صعوبة بكثير من فوازير نيللى وشربهان فى رمضان ، أنه فى شهر الذروة (يوليو)، بلغ انتاج الأسمنت -فى الشركات المصرية السبع المنتجة له- كما بلغ تسليمه للتجار، نسبة ١١٠٪ .. فأين اختفى ؟ وكيف حدثت الأزمة؟.

لم يكن هناك «عجت» يبطله «السبب» إذا عرف- وفقا للمقولة المأثورة- فالسبب معروف .. وهو الاغراق وتلاعب مافيا

الاستيراد ووكلاء الشركات الأجنبية، بجانب بطبيعة الحال- عصابات السوق السوداء.

فالانتاج -فعلا لم يقل بل ارتفع.

والتوزيع تم- حقا -للكميات المنتجة.

.. ولكن .. الازمة احتدمت ،والاختناق

تم، والسعر ارتفع من حوالى ٢٢٠ جنيهاً إلى أكثر من ٣٠٠ خلال ١٥ يوماً فقط، فبجانب التلاعب الذى تم فى توزيع جانب من الحصص ، كان هناك المستوردون وقدرتهم على «تعطيش السوق» للتحكم فيه عندما يتراءى لهم وفقا للمكاسب المهيولة التى يحددونها لأنفسهم.

ثالثا:-إغلاق السوق العالمى أمام

الصادرات المصرية ،تهيدا لإغراقه:

* الأزمة المفتعلة ضد تصدير البطاطس المصرية:

قامت الدنيا- فى الاتحاد الاوروبى -ونأمل أن تكون قد قعدت !! ، ضد البطاطس المصرية المصدرة لدول الاتحاد.

حملة شرسة تزعم إصابتها بالعفن البنى وعدم صلاحيتها للاستعمال آدمى .. اتصالات أوروبية ثنائية أو أكثر اتساعا لمنع الوياء المصرى .. صدور القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٨ من اللجنة الأوروبية ضدها .. طوارئ -فى الجهات المسئولة المصرية- كرد فعل لهذه الحملة.

.. كل ذلك الضجيج-المخطط لضرب الصادرات المصرية والاساءة إليها ككل وليس

للبطاطس فحسب -بينما الواقع الموثق علميا واحصائيا يتبين منه: - أن نسبة الاصابة بالعفن البنى فى البطاطس المصرية لا يتجاوز ٤ ٪ (وهى أقل من المعدلات العالمية فى آفات المحاصيل)، وأن هذا المرض وارد إلينا من خلال البذور التى نستوردها من الاتحاد الأوروبى بحوالى ٢٥ مليون دولار سنويا ، وأن قيمة صادراتنا من البطاطس لهذه الدول لا تتجاوز ٧٥ مليون دولار (أى أقل من ثلاثة أضعاف قيمة ما نشتره منها من بذور مصابة!!).

* الحرب الأمريكية / الأوروبية ضد

القطن المصرى وصناعة الغزل والنسيج:

رغم التناقضات الدولية العميقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى ، إلا أنهما اتفقا على هدف موحد ، وهو ضرب القطن المصرى وصادراتنا من الغزول والمنسوجات!!.

-فالحملة الأمريكية المتواصلة منذ عدة سنوات على القطن المصرى ومننتاجاته الصناعية ، تزداد شراسة ،تحت دعوى -ما يمكن أن يطلق عليه الحق الذى يراى به باطل- وهى «اشتراك الأطفال فى هذه الصناعة من خلال قيامهم بالعمل فى مقاومة الدودة أو جنى القطن!»

-ولأن الدول الأوروبية لا تتمتع بكل هذه «الإنسانية والرقعة» الأمريكية ،فقد شاركت فى الحملة ضد المنسوجات المصرية المصدرة،

ولكن تحت دعوى أخرى.. وهى أن مصر تغرق أوروبا بالمنسوجات بما يفترض معه تقليص استيرادها وفرض «رسوم إغراق» دائمة على هذه الصادرات.

وبما أن الصادرات القطنية والنسيجية المصرية إلى هذه الدول تصل إلى ٦٧٪ من جملة صادرات مصر إلى العالم كله ، فقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة هذه الصادرات إلى أكثر من ٥٠٪.

ولقد وصل العجز التجارى المصرى- نتيجة هذه الحرب الشرسة على الصادرات المصرية فى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ فقط- وفقا لأرقام تقرير الجهاز المركزى للإحصاء فى سبتمبر ١٩٩٨ - إلى ٢٠.٨٥١ مليار جنيه بنسبة انخفاض ١٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى.

.. وبطبيعة الحال فالقضية ليست فى «عبالة الأطفال أو الاغراق المصرى» ولكنها- كما يحددها بدقة د. مهدي عصر- عميد معهد التعاون.. «أن أمريكا والدول الأوروبية قد نظمت اقتصادها ، وأصبح عندها مشكلة تصدير الفائض والبحث عن أسواق لمنتجاتها».

وإذا كان الدكتور عصر قد حدد العامل الخارجى لمحاولة تدمير الانتاج المصرى ، فإننا نضيف إليه العامل الداخلى الذى لا ينفصل عنه.. وهو السياسات الاقتصادية المصرية- خلال العقدين الأخيرين -المهددة لانتاجنا واقتصادنا المصرى ،والمتمثلة فيما يلى:

*** اتباع سياسة التصدير من أجل الاستيراد -فى مجال السلع الزراعية والغذائية،والتي لم تؤد - بجانب مخاطرها على استقلالية قرارنا السياسى- إلا إلى انهيار الانتاج الزراعى واتساع الفجوة الغذائية والمحصولية.**

*** فتح الباب على مصراعيه ، أمام حيتان الاستيراد والتصدير -تحت دعوى «المخصصة والحرة الاقتصادية» ،وتخلى الدولة عن دورها المفترض أيا كان توجهها الاقتصادى والسياسى لحماية مصالح اقتصادها ومواطنيها -مما أدى إلى سيطرة جماعات محددة على مجمل السوق المصرية داخليا وخارجيا والتحكم فيه كيفما شاءت مصالح تربحهم.**

*** تنامي الظاهرة الاحتكارية فى الواقع الاقتصادى المصرى والتي تزداد «توحشا» والتي ترتبط مصالحها- فى الكثير من الأحوال- مع ظاهرة «الاغراق» الخارجى..** لقد قلنا وكتبنا وحذرنا الكثير

والكثير حول هذه المخاطر الثلاثة المدمرة لاقتصادنا ولشعبنا والمستقبل بلادنا، ولدينا الكثير والكثير أيضا من التفاصيل (فى الأرقام والواقع) الموثقة ، فى هذا الشأن.

.. ولدينا أيضا الكثير والكثير مما يمكن أن يطرح كحلول ضرورية وممكنة حتى فى إطار السياسات الرأسمالية الأصولية- لتجنب هذه المخاطر ونتائجها المنطقية المؤدية لتصفية كافة مقومات المجتمع بأسره.

.. ولقد حفلت مجلة «اليسار» -وغيرها من الصحف والمنشورات- منذ سنوات طويلة بالعديد من التحليلات والتحذيرات والحلول ،التي لا تستهدف سوى «إنقاذ مصر» واقتصادها ومصالح جماهيرها المنتجة والمستهلكة. ولسنا وحدنا فى هذه المعركة- كما قلنا- فكل الحريصين- بمختلف اتجاهاتهم السياسية وأوضاعهم الوظيفية -على حماية الانتاج الزراعى والصناعى المصرى، يؤكدون برفضهم لهذه السياسات والأوضاع والظواهر المهددة لهذا الانتاج ولقواد البشرية العاملة:

*** الكيميائى عبد العال خليف -الرئيس السابق (المستقيل) لشركة السكر، بصرح لجريدة العربى فى ٢ / ١١ / ١٩٩٨ ..** إن المسؤولين عن استيراد السكر من الخارج يؤدون إلى تخريب صناعة السكر الوطنية ، وإن هذا السعر المنخفض للسكر المستورد- نتيجة دعمه من الدول المصدرة- ليس إلا إغراقا .. ولقد ارتفع نتيجة لذلك مخزون السكر المحلى إلى ٧٥ ألف طن قيمتها ١٣ مليار جنيه من الصعب تصريفها فى ظل الاغراق ،مما أدى إلى اتجاه شركة السكر إلى السحب على المكشوف من البنوك بنحو مليار جنيه».

*** الاعلامى التعاونى الكبير محمد رشاد ، يكتب فى «التعاون» فى ٢٢ / ٩ / ١٩٩٨ ..** «انا على ثقة من وطنية رجال الأعمال .. ولكن نقول لهم بأعلى الصوت ونحذرهم- ارفعوا أيديكم عن ٣٠٠ ألف فلاح من منتجى المحاصيل السكرية، وعن صناعة السكر الوطنية الشامخة».

*** السيد فتحى عبد اللطيف- عضو لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب يؤكد- فى الاهرام يوم ١ / ١٠ / ١٩٩٨ ..** «إن العمال هم أكثر تضروا بعمليات الاغراق ،حيث تم فى الفترة الأخيرة الاستغناء عن عدد كبير منهم خاصة بمصانع القطاع الخاص التى خفضت إنتاجها بسبب عمليات الاغراق.. إن إغراق أسواقنا بالسلع الانتاجية والاستهلاكية الأجنبية له مخاطر جسيمة على الصناعة المصرية من حيث الكم والكيف يجب أن نوليها اهتماما كبيرا بإنشاء أجهزة مختصة

بعمليات الإغراق ، ومجاربته ، ودعم الصناعة الوطنية.

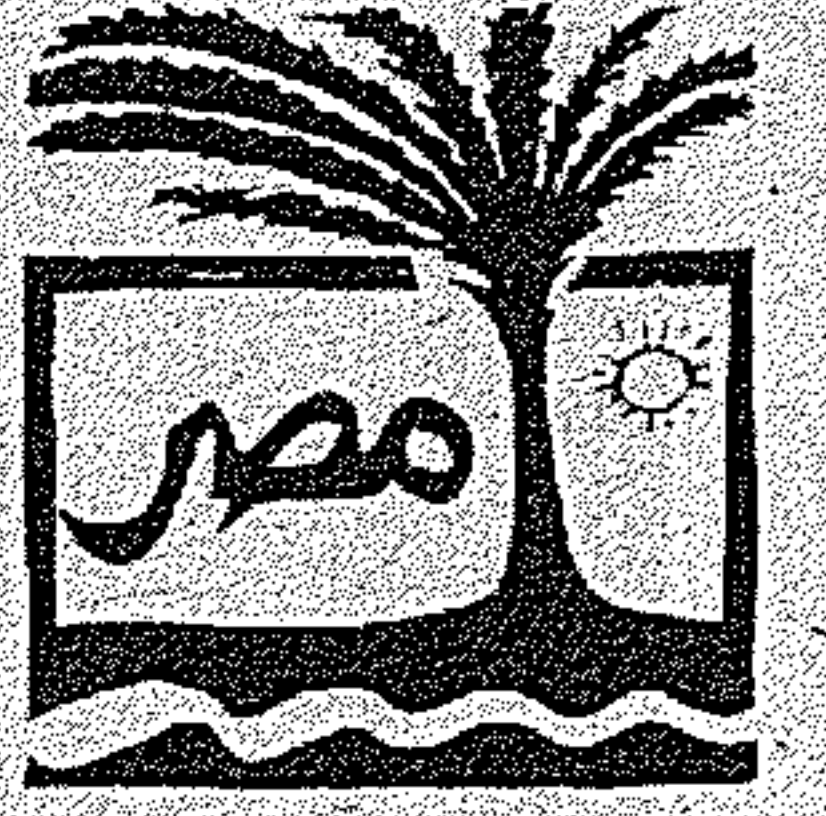
*** الاستاذ محمد إدريس -رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، يؤكد فى ١ / ٩ / ١٩٩٨ على خطر الاغراق فى مجال الأسمدة اقتصاديا وزراعيا..** «إن هناك كميات كبيرة من الأسمدة المستوردة .. تغزو الأسواق المصرية ،مما يندب بوجود إغراق فى سوق الأسمدة بالمستورد منها فى مواجهة المنتج محليا ، خاصة أن هذه الأسمدة المستوردة تباع بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتج المحلى ،وهذه الأسمدة ليست متميزة وغير جيدة وتترك أثرا سلبيا فى التربة».

*** المهندس جمال الزنارى -رئيس مجلس إدارة شركة الورق الأهلية يحدد فى ١ / ١٠ / ١٩٩٨ خسائر صناعة الورق المصرية من الاغراق: «** منذ عام تقريبا وصل إغراق الورق إلى درجة صعبة جدا أثرت فى الصناعات الورقية المصرية - بالقطاعين العام والخاص التى أصبحت تواجه حاليا مجموعة من التحديات للمنافسة الشرسة نتيجة اغراق السوق المصرية بالمنتج المستورد.. واليوم ، انخفض انتاج الشركة الأهلية للورق إلى ٢٥٪ ونحو ٥٠٪ من الناتج إلى مخزون ، وأصبحت الصناعة المحلية مهددة بالغلاق بعد الخسائر التى لحقت بها».

لذلك سنكتفى -فى هذا المجال- بمطلب واحد نأمل أن تتوحد حوله كافة القوى الوطنية وتكثف من نضالها الديمقراطى لتحقيقه.. وهو ضرورة الاسراع باصدار قانون.

« منع الاحتكار ومقاومة الاغراق» ،والذى أعد مشروعه وقدمه د. أحمد جويلى منذ توليه الوزارة (وقد نشرت «اليسار» أهم محاوره ونصوصه فى العدد ٧٤- أبريل ١٩٩٦)،والذى ما زال- لأسباب ليست خافية علينا أو على د. جويلى -حبس الأدرج.

ان النضال من أجل صدور هذا القانون بشقيه متكاملاً (الاحتكار والاغراق) ويلاتحتة التنفيذية- سيكون نقطة انطلاق هامة فى مواجهة عصابات التربح على حساب الانتاج المصرى ومصالح المنتجين وكل المواطنين إن الشقة فى «الوطنية المصرية» تجعلنا نستشرف قدرتها على تحقيق هذا المستهدف المحدد وعلى أنه سيتكامل- أيضا وبالضرورة -بقيام توجه شعبى ديمقراطى منظم للرقابة على تنفيذ هذا القانون فى مواجهة الاحتكار والاغراق وكل القوى والظواهر المعادية للشعب المصرى.



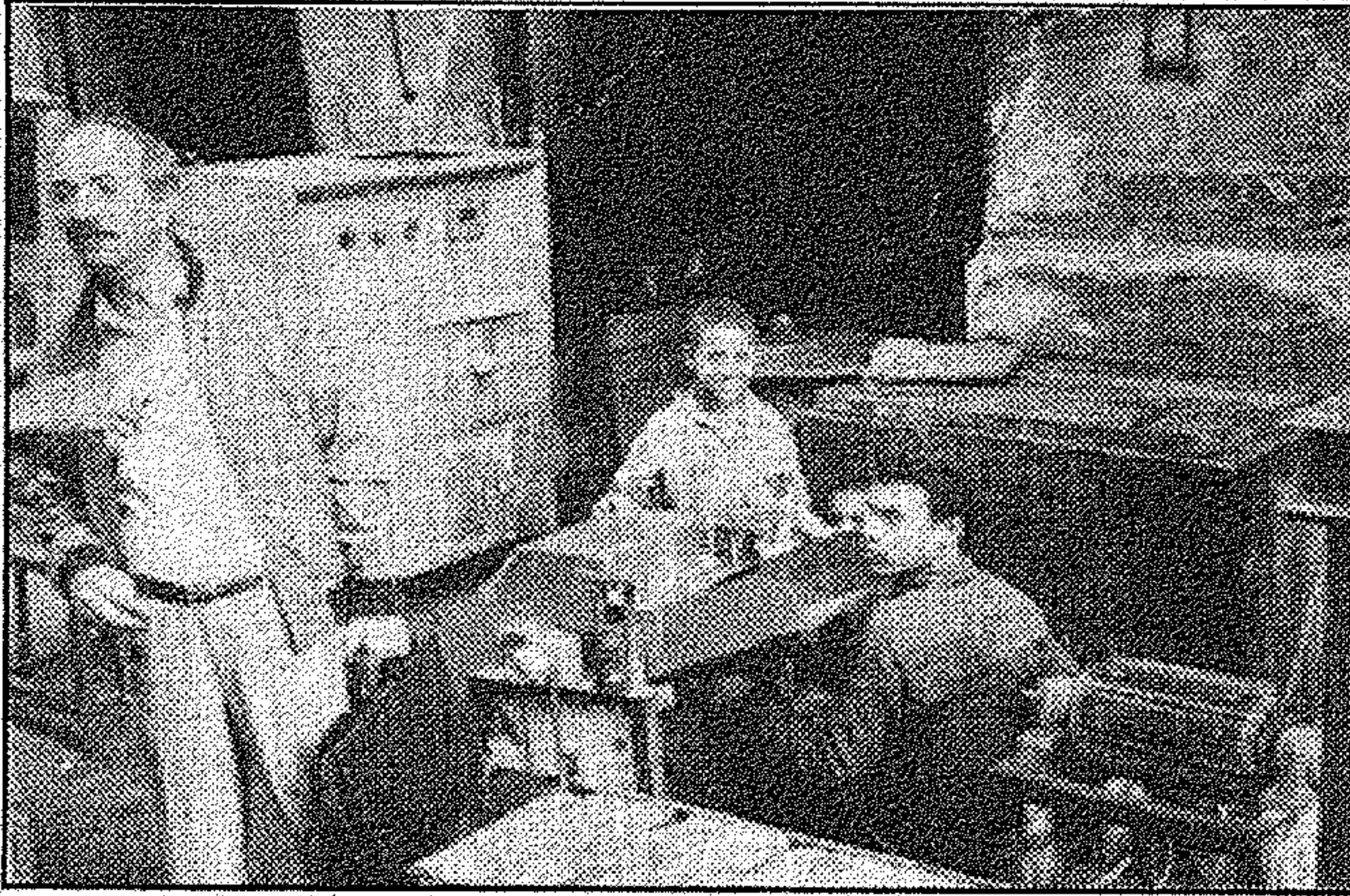
من يحمى الأطفال فى سوق العمل

؟

نقابات العمال

أم

منظمات أصحاب العمل؟



ما الداعى للهجوم؟

والمهم فى هذا الخبر هو إشارته إلى أن «هناك بعض الجهات الخارجية بدأت بالفعل فى تقصى موقف عمالة الأطفال فى عدد من المواقع الصناعية فى مصر ومنها بعض شركات المحلة للتأكد من الالتزام بشروط مناسبة لعمل الأطفال بتلك الشركات ، وهو أمر يجب أن ننتبه له ونستعد للتعامل معه».

وأى مناقشة هادئة لهذا الموضوع تبين أن أهم مجال لاستخدام الأطفال فى الإنتاج الصناعى فى مصر ، والذي يمكن أن يؤثر سلبا على صداراتها ، يتركز بالأساس فى صناعة السجاد اليدوى ، ومن هنا كانت زيارة «الأطراف الخارجية» لبعض شركات المحلة الكبرى التى يستخدم بعضها الأطفال فى صناعة هذا النوع من السجاد الفاخر .

وفى غير ذلك يشيع استخدام الأطفال ، دون السن وفى ظروف عمل شاقة وخطرة ، فى المنشآت الحرفية المشتغلة بصناعة الخدمات ، كصيانة السيارات بكافة فروعها والسباكة والنجارة وكى الملابس وما شابه ، وهى ليست أشغالا إنتاجية يتم تصدير ناتجها ونخشى من مغبة تطبيق مواد الاتفاقية علينا من جرائها لكى يشن عدد من القيادات العمالية هذه الحملة الشعواء على الاتفاقية طوال سنتين من طرحها للمناقشة التمهيدية ثم المناقشة الأولية فى مؤتمر العمل الدولى فى دورته فى يونيو الماضى . فالخسب «المشبهة» تدور فى هذا الصدد ما بين البلدان المتقدمة فى أوروبا وأمريكا وبين أنشطة صناعية فى عدد من البلدان الآسيوية التى تعتمد اعتمادا شبه كلى على عمالة الأطفال ، وهى صورة من العمالة البشعة التى يهون بالمقارنة معها ما تعرض له الأطفال الأوروبيون فى بداية الثورة الصناعية

والقواعد المطلوبة فى هذا المجال .

ويضيف الخبر بأن الخبراء أوضحوا بأن «مشروع الاتفاقية يتضمن ضوابط محددة لعمل الأطفال مثل تحديد أعمار هؤلاء الأطفال بحيث لا يجوز أن يكون الحد الأدنى للسن أقل من سن الانتهاء من الدراسة الإلزامية ، أى لا تقل عن ١٥ سنة على أن يسمح للدول النامية بتخفيض هذا الحد الأدنى إلى ١٤ سنة . كما تضمن مشروع الاتفاقية تحديد نوعيات العمل المسموح للأطفال بأدائها مع تحديد ساعات العمل فى هذا المجال .

«كما أكد هؤلاء الخبراء ، أنه فى حالة التصديق على هذه الاتفاقية فإنها ستصبح ملزمة ويجب الأعداد لتحديد الآليات المناسبة التى ستراعى الإشراف عليها وتطبيق المعايير اللازمة فى هذا المجال .. حيث أنه فى حالة رفض مصر التصديق على هذه الاتفاقية عند إقرارها فإن ذلك قد يؤدى إلى توفير حجة لتأكيد أى ادعاءات من جانب بعض الأطراف الخارجية بأن هناك ظروفًا سيئة لمعاملة الأطفال فى بعض المنشآت فى مصر . حيث أن أى منشأة صناعية يثبت أنها تشغل الأطفال بطريقة لا تناسب الشروط المحددة سواء كانت تتعلق بالسن أو ظروف العمل الشاقة والخطرة ، فإن ذلك سيؤدى إلى آثار سلبية على صادرات هذه المنشآت إلى الخارج».

عماليات

محمد جمال إمام

على العكس من ردود الفعل المتشنجة التى واجه بها عدد من القيادات العمالية المصرية ومستولو وزارة القوى العاملة المشروع الذى أعده مكتب العمل الدولى لاتفاقية بشأن ظروف عمل الأطفال تحميهم من التعرض للاستغلال والزج بهم إلى سوق العمل فى سن مبكرة - وهو مشروع نستكمل به المنظمة مجموعة من الاتفاقيات السابقة التى تناول هذا الموضوع وتسدد ثغراتها العديدة التى كشفت عنها سنوات التطبيق - ومسارعتهم إلى القول بأن المشروع يرمى بصورة مستترة إلى خدمة المصالح الاقتصادية للبلدان المتقدمة على حساب المصالح الاقتصادية للبلدان النامية .. كما لو أنهم لا يزالون مسئولين فى عصر آليات السوق عن تلك المصالح ، وليس عن مصالح جماهيرهم العمالية . بما فى ذلك أفراد أسرهم وأطفالهم . جاءت ردود فعل أصحاب الأعمال المصريين ومنظماتهم هادئة وتنسم بقدر كبير من العقلانية ، أو هكذا صورته الأخبار الصحفية التى طالعتها مؤخرا عن هذا الأمر فى إحدى صحفنا الصباحية .

يقول الخبر المنشور أن المناقشات التى دارت فى اتحاد الصناعات وشارك فيها أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء الغرف الصناعية وعدد من الخبراء المتخصصين فى هذا الموضوع ، تناولت بحث موقف مصر من هذه الاتفاقية عند طرحها فى مؤتمر العمل الدولى المقرر انعقاده فى يونيو المقبل . وإمكانية موافقة مصر عليها من عدمه . ويشير الخبر إلى أن المناقشات أوضحت «أن هناك ضغوطا تقوم بها بعض الأطراف الخارجية لوضع موضوع عمالة الأطفال ضمن إطار اتفاقيات الجات حتى يتم منع تصدير المنتجات التى تستخدم المنشآت المصنعة لها عمالة أطفال بطريقة مخالفة للشروط



من مهانة واستغلال.

فليس هناك إذن ما يدعو قياداتنا العمالية إلى المشاركة في حملة الهجوم على مشروع الاتفاقية إلا أن يكون ذلك من باب التضامن مع بلدان نامية صديقة، ولا نعتقد أن التضامن مع الباطل أمر محمود. فعندما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم، كيف ينصر المرء أخاه الظالم، قال أن يمنعه من الظلم، وليس أن يسأله بحجارة وعنف في الاستمرار في الاستغلال البشع لطفولة لا ذنب لها إلا أنها لا حول لها ولا قوة، حتى ولو كان الذي يدعى نصرتها له أهداف ملتوية.

حقيقة أن المجتمعين في اتحاد الصناعات ذكروا كما جاء في الخير السابق الإشارة إليه «أن عمالة الأطفال من الأمور المهمة في المجتمع المصري حيث أن هناك عدداً كبيراً من الأسر المصرية يقوم باعالتها أطفال، وبالتالي يتطلب ذلك مراعاة هذه الاعتبارات عند التعامل مع ذلك الموضوع». ورغم ما في هذا المنطق من غرابة وتخلف فكري، فليس من المفروض أن يقسم الأطفال باعالة الأسر. وهو وضع يكاد أن ينقرض في البلدان المتقدمة. إلا أن هذا قد لا يكون مستغرباً من أرباب عمل في بلد نام لا يستكشف الكثير من متيسريه أن يستخدموا في منازلهم أطفالاً يقل سنهم عن سن أطفالهم ويتربونهم ينمون في عز الشتاء على بلاط المطبخ ويستنزفون قواهم طوال اليوم وحتى ساعات متأخرة من الليل في خدمة أفراد الأسرة صغيرهم وكبيرهم، فلقد كان من المفروض أن يتبنى ممثلو العمل قضية الدفاع عن هؤلاء الأطفال وعن حقهم في تنمية طفولتهم والتسلح بالقدر الكافي من التعليم أو التدريب المهني الذي يؤهلهم لمواجهة ضرورات الحياة في السن المناسب لذلك.

عبودية الدين

فالأطفال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية، خاصة في شبه القارة الهندية، يعملون في أشغال خطيرة بالنسبة لأعمارهم، في صناعات البناء والكبريت والزجاج والملابس الجاهزة والأدوات الرياضية والعبوس في أعماق البحار لصيد ما يسمى بالمورومي الشائع في الكثير من البلدان الآسيوية، ونسبة كبيرة منهم تعمل في ظل ما يسمى «عبودية الدين» الذي يقول عنه تقرير لمكتب العمل الدولي «يقدم عمل الأطفال للمساعدة في سداد دين أو التزام آخر تتحمله الأسرة، وعادة ما يتلاعب الدائنون - وهم في الأغلب ملاك الأرض - بالوضع بطريقة تجعل من الصعب أو المستحيل على الأسرة سداد دينها، وبذا يكفلون عملاً مجانياً أساسياً إلى ما لا نهاية .. ويحل الأطفال محل آباءهم المسنين أو العاجزين في ترتيب عبودية دين تتوارثها الأجيال». وفضلاً عن ذلك فهناك أشكال أخرى غير رسمية من عبودية الدين يسلم بمقتضاها الآباء الفقراء أطفالهم لأناس من خارج الأسرة ليعملوا مقابل إعالتهم فحسب، على افتراض أن الأطفال سيكونون أفضل حالاً كخدم بلا أجر في بيت ميسور مما لو ظلوا مع

أسرهم.

وطبعاً لن نشير إلى الخدمة في المنازل (تقديرات مكتب العمل الدولي تشير إلى أن هناك نحو ٥ ملايين طفل في أندونيسيا يعملون كخدم في المنازل وزهاء ٥٠٠٠٠ في سرى لانكا، وفي البرازيل تبلغ نسبة الأطفال العاملين كخدم ٢٢ في المائة من الأطفال العاملين بصفة عامة، بينما تصل نسبة البنات العاملات كخدم من بين العاملات من الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة إلى ٦٠ في المائة). وإلى العمل في صناعة الجنس (التعبير الحديث الذي يقترن نفاقاً لما كنا نسميه فيما مضى بالدعارة) وتشير تقديرات مكتب العمل الدولي أيضاً إلى أن هناك نحو مليون طفل في آسيا من ضحايا هذه الصناعة، وأن العصابات تقوم بنقل الفتيات الصغيرات من أوكرانيا وبييلوروسيا وروسيا وبولندا وهنغاريا ودول البلطيق إلى أوروبا الغربية، فضلاً عن العصابات الآسيوية التي تنقل الفتيات الصغيرات من تايلند وميانمار والفلبين ونيبال وبنغلاديش إلى استراليا ونيوزيلندا وتايوان وهاواي واليابان وغيرها، وأن المشكلة موجودة أيضاً في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو، وفي بوركينا فاسو وزامبيا وزمبابوي وغانا وكوت ديفوار وكينيا). فهذه الأشغال لا تخضع لقوانين العمل ولا تسهرها حتى الآن اتفاقيات العمل الدولية من قريب أو بعيد، بل إن العديد من الدول التي تقف وراء المشروع تغض عينها عن انتشار «سياحة الفحش بالأطفال» إلى العديد من بلدان جنوب وجنوب شرقي آسيا.

وصمة عمل الأطفال

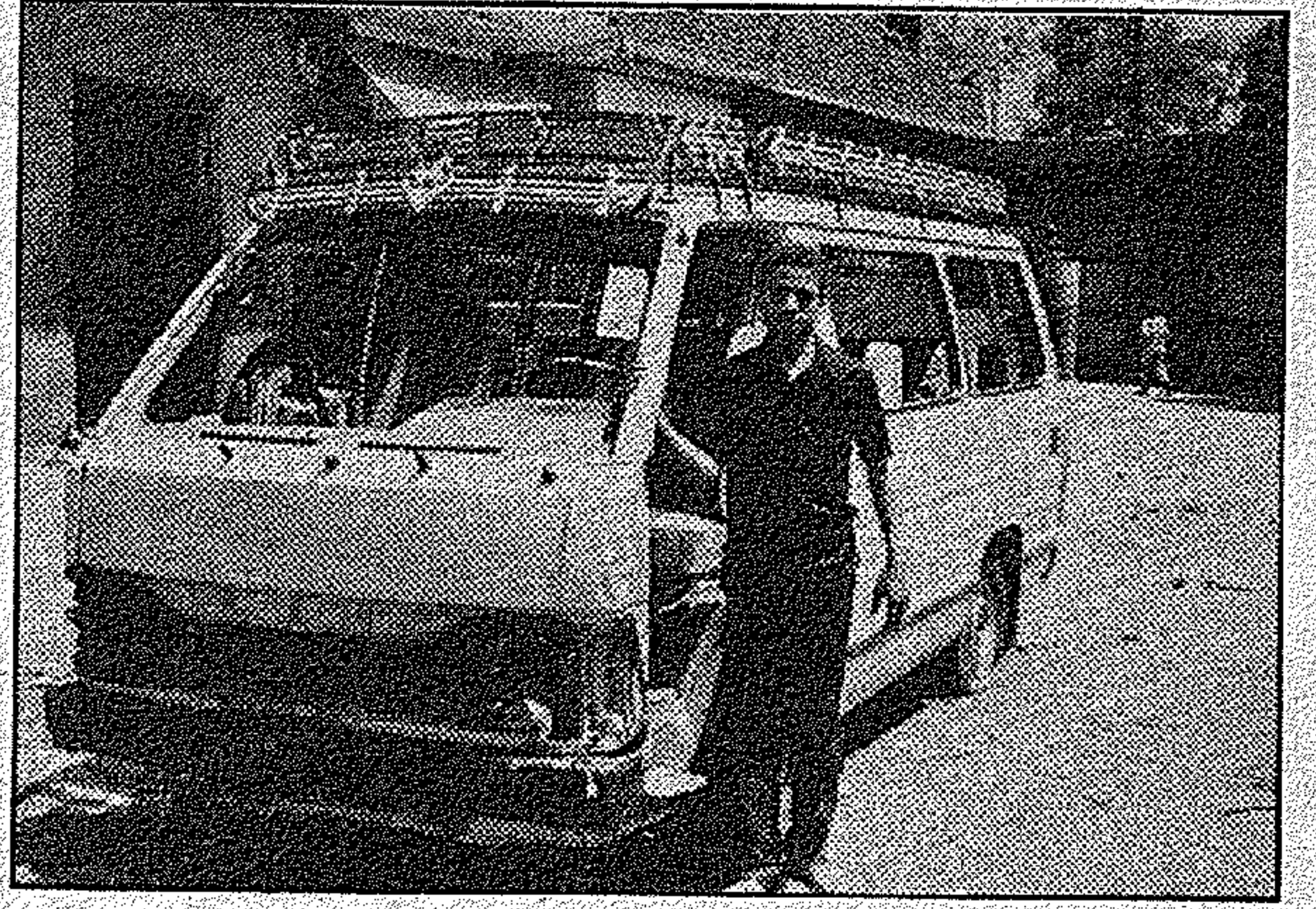
ولقد كنا قد أشرنا في مقال سابق عن هذا الموضوع إلى «كتاب أسود» أصدرته منظمة العمل الدولية عن عمالة الأطفال بعنوان «عمل الأطفال نحو إزالة الوصمة»، وهو عبارة عن التقرير المقدم تحت البند السادس من جدول أعمال الدورة ٨٦ لمؤتمر العمل الدولي التي عقدت في يونيو الماضي،

ويحتوي على قدر هائل من المعلومات التي يمكن أن تسبب لقارئها أرقاً دائماً. خذ عندك مثلاً ما جاء في الصفحة الأولى من فصله الأول.

تعمل أعداد كبيرة من الأطفال العاملين في ظل ظروف تعرضهم للمواد ذات فترات الكمون الطويلة مثل الحرير الصخري، تزيد خطر الإصابة في سن البلوغ بأمراض مهنية مزمنة كسرطان الرئة والاسبستية» ويؤكد التقرير أن مكتب الإحصاء في منظمة العمل الدولية يقدر بأنه «يوجد في البلدان النامية وحدها ١٢٠ مليون طفل على الأقل يعملون وقتاً كاملاً في المجموعة العمرية من ٥ إلى ١٤ سنة، وأكثر من ضعف هذا الرقم (أي زهاء ٧٥٠ مليون) إذا شمل من يعملون كنشاط ثانوي». ثم يمضي التقرير إلى القول «وإن كانت مشكلة عمل الأطفال هي مشكلة البلدان النامية في المقام الأول، إلا أن عمل الأطفال موجود أيضاً في كثير من البلدان الأوروبية الشرقية وآسيا التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق».

مخاطر عمل الأطفال

ويذكر التقرير أن «كثيراً من أوضاع العمل تعرض الأطفال لمواد خطيرة تشمل المواد السامة والمواد المسببة للسرطان. ولعل الحرير الصخري (الاسبستوس) من أشهر المواد المسببة للسرطان البشري. وينبغي ألا يعمل الأطفال في المناجم أو البناء أو إصلاح القراميل أو في أي مكان يستخدم فيه الحرير الصخري، أو في أعمال تعرضهم لغبار السيليكا أو الفحم. ومن المعروف كذلك أن صباغ الأنيلين تسبب السرطان البشري وينبغي ألا يعمل الأطفال في صباغة الصوف المستخدم في صناعة السجاد أو صباغة الجلود المستخدمة في صنع الأحذية إذا استخدم في ذلك أصباغ الأنيلين. ويسبب التعرض للمذيبات والأصماغ تسمم الأعصاب، ولذلك ينبغي ألا يشرك الأطفال في العمل بهذه المواد، في صناعة الجلد مثلاً».



وعن ميزة عمل الاطفال فى صناعة السجاد اليدوى ، يقول التقرير: فناخذ حجة «الانامل الرقيقة» (أن الأطفال ذوى الأصابع الصغيرة هم وحدهم الذين يملكون القدرة على صنع السجاد اليدوى الممتاز). لقد استخلصت دراسات منظمة العمل الدولية وحلقة عملية معنية بالعمل الخطر فى الهند أخيرا أن هذه الحجة زائفة تماما فى عدد من الصناعات الخطرة بما فيها صناعة السجاد والزجاج واستخراج الوردوار والحجر الجبرى ورقائق الفيسفاة وصناعة الأقفال وصقل الأحجار الكريمة والماس. فمعظم أنشطة العمل التى يؤديها الأطفال فى هذه الصناعات يؤديها كذلك عمال كبار يعملون جنبا إلى جنب مع العمال الأطفال فى العمل غير الماهر.

وواضح إذن أن الكبار يستطيعون أن يحلوا محل الأطفال تقريبا فى هذه الأعمال ... وحتى فى صناعة السجاد اليدوى التى تحتاج إلى قدر كبير من المهارة ، لم تجد دراسة تجريبية تناولت أكثر من ٢٠٠٠ نساج أن الأطفال أكثر قدرة من الكبار على نسج سجاد يدوى أرقى . فبعض أفخر أنواع السجاد -التي توجد بها أكبر كثافة من العقد الصغيرة ينسجها الكبار ... ودراسات منظمة العمل الدولية التى أجريت مؤخرا فى الهند تشير إلى أن أى توفير فى تكلفة العمل يتحقق عن طريق استخدام الأطفال ضئيل إلى حد يثير الدهشة -ما بين ٥ و ١٠ فى المائة بالنسبة لصناعة السجاد . (وإن كان التقرير يعود فيقول إن استئصال لستوردي السجاد فى احدى مدن الولايات المتحدة الأمريكية وجد أنه اذا ما ارتفع سعر السجاد الهندى بأكثر من ١٥ فى المائة فسيوقف المستوردون عن استيراده!).

لا ربط بين معايير العمل والتجارة

والشير للدهشة أن منظمة العمل الدولية لا تستطيع أن تفرض قيودا على حرية التجارة العالمية ، فليس هنا مجال اختصاصها ، بل مجال اختصاص «منظمة التجارة العالمية» التى ترفض الدخول إلى هذا المعترك البالغ الحساسية ، وذلك على الرغم من كل محاولات بعض الاتحادات العمالية الدولية والوطنية للبحث عن وسيلة تفرض

على الدول احترام آدمية أطفالها.

وكانت المنظمة قد أصدرت فى يونيه الماضى إعلانا بشأن المبادئ والحريات الأساسية فى مكان العمل يدعو الدول الأعضاء إلى احترام وتنفيذ المبادئ الأساسية الواردة فى سبع اتفاقيات جوهرية سبق للمنظمة أن أصدرتها بشأن الحقوق الأساسية للعمال، هى اتفاقيات العمل الجبرى (رقم ٢٩ و ١٠٥ والحرية النقابية وحماية حق التنظيم (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم ٩٨) والمساواة فى الأجور (رقم ١٠٠) والتمييز (فى الاستخدام والمهنة) (رقم ١١١) والحد الأدنى للسن (رقم ١٣٨) . وتقسم مجلة «الايكونوميست» البريطانية أن منظمة العمل الدولية لا تربط بأي شكل من الاشكال بين معايير العمل والتجارة، بل إن هذا الاعلان يؤكد على ضرورة عدم استخدامه فى الأغراض الحثائية التجارية ، وذلك على الرغم من ضغوط المنظمات النقابية الغربية بتأييد من عدد مهم من حكوماتها.

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن تقرير منظمة العمل الدولية المشار إليه آنفا يخلص إلى أن المطلوب من المجتمع العالمى أن يعمل على اعتماد اتفاقية دولية «تحظر كل أشكال عمل الأطفال القاسية» ، فمثل هذه الاتفاقية ستسد الثغرات فى الصكوك القانونية الدولية الحالية التى تناول الأطفال وحقوقهم على أن تستند إلى الاتفاقية رقم ١٣٨ (الحد الأدنى للسن) ..

ولذلك يقترح مكتب العمل الدولى اتفاقية جديدة تكمل الاتفاقية رقم ١٣٨ . . وستطبق على جميع الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر وتلزم دول الأعضاء بالقضاء الفورى على جميع أشكال عمل الأطفال المتطرفة بما فى ذلك : جميع أشكال العبودية والممارسات الشبيهة بالعبودية وبيع الأطفال والاتجار بهم! والعمل الجبرى والقسرى بما فى ذلك عبودية الدين والقنانة واستخدام الأطفال فى الدعارة وإنتاج الصور الاباحية وأداء العروض الاباحية، وإنتاج المخدرات والاتجار بها وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، وتشغيل الأطفال فى أى نوع من أنواع العمل الذى يحتمل أن يعرض صحتهم وسلامتهم وأخلاقهم للخطر بسبب طبيعته

أو الظروف التى يؤدى فيها.

ثم ينتهى التقرير بالقول: «وأخيرا من الضرورى ترجمة الغضب العالمى على أشكال عمل الأطفال المتطرفة إلى برنامج تعاون دولى فى ميدان الاقتصاد فلا يمكن تحسين وضع الأطفال دون اجراءات لمكافحة الفقر العالمى . والمدارس والقوانين هامة وضرورية ولكنها ستفشل إذا لم يعززها التزام وبرنامج عمل لمعالجة فقر الدول والجماعات» . وهو نفس ما أشارت إليه تقريرا المجلة البريطانية فى تناولها لموضوع عمل الأطفال وعلاقته بحرية التجارة ، حيث تقول نقلا عن تقرير للبنك الدولى إن «الأطفال كثيرا ما يدفعون إلى العمل لأن دخل آبائهم منخفض جدا بحيث لا يستطيع أن يفى بضرورات الحياة . ولذلك فإن من المفيد العمل على خلق المزيد من الوظائف ذات الأجور الحسنة للبالغين.

وبالمثل فإن احتمال عمل الأطفال سيقل جدا اذا ما كان التعليم مقدورا عليه ماليا . فدعم التعليم فى البلدان النامية لن يحول فقط دون اشتغال بعض الأطفال ، وإنما سيعزز إمكانات البلد الانتاجية فى المستقبل عن طريق افرار المزيد من القوى العاملة المتعلمة».

فما الذى يخشاه إذن قادة الحركة العمالية المصرية من مشروع هذه الاتفاقية على المصالح الاقتصادية المصرية؟ هل يقلقهم تضرر المصالح الاقتصادية لأصحاب مصانع السجاد فى الحرائية وغيرها من منشآت انتاج السجاد اليدوى الفاخر . بما فى ذلك الجمعية الانتاجية لأبناء العاملين فى شركة المحلة للغزل والنسيج؟ أم أن ما ينبغى أن يشغلهم هو مصير عشرات الآلاف من الأطفال الذين يتعرضون لمخاطر صحية واجتماعية وأخلاقية بالغة، وهم فى النهاية أبناء شرائح كبيرة من أفراد الطبقة العاملة الذين يشرف هؤلاء القادة بتمثيلهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

واليس من الضرورى أن يستفيد القادة العماليون من هذه المناسبة بالضغط على الحكومة للتصديق على جميع اتفاقيات العمل الدولية الخمس الأساسية فى تنظيم تشغيل الأطفال وحماية حقوقهم ،وهى الاتفاقيات : رقم ٥ للحد الأدنى للسن (الصناعة) ورقم ٥٩ الحد الأدنى للسن (الصناعة) (مراجعة) ورقم ١٢٣ الحد الأدنى للسن (العسل تحت سطح الأرض) . ورقم ١٣٨ الحد الأدنى للسن ورقم ٢٩ ، العمل الجبرى : ورقم ١٠٥ الغاء العمل الجبرى -حيث لم تصدق الحكومة المصرية حتى الآن إلا على الاتفاقيتين الأخيرتين!.

أما المصالح التجارية والاقتصادية فى عصر آليات السرق والتخصصة ،فلها ناسها وهم أولى بالاهتمام بها.

أزمة الرأسمالية عام ٢٠٠٠

قنبلة الكمبيوتر (١)

كحوم

Year 2000
Solutions

You
Want
it?

وتبحث في الحلول التقنية لها .
وفي كل مرة أسمع هذا الكلام ، كنت
أتساءل من .
المستول عن مشكلة الصفرين ؟ وكيف
نشأت ؟ .

وهل هي فعلا مشكلة حتمية الظهور ؟ .
ولماذا لم يتم حلها مع ثورة الكمبيوتر
الضخمة في الثمانينات ؟ .
ولماذا استمرت حتى الآن ؟ وما هي
آثارها الاقتصادية والاجتماعية ؟ .

كنت أشعر بالريبة ، وإن هناك شيئاً
ناقصاً للجميع يتجاهل الاعتراف به ، وظلت
تلك المشاعر مهيمنة وضاعطة على تفكيري ،
حتى وجدت أثناء سفرى المعرفى فى الانترنت
عدة كتب وتقارير اليكترونية صادرة فى
العامين الأخيرين ، اشملها كتاب أو كراسة
اليكترونية صادرة فى لندن فى ٢٤ مايو
الماضى تحت عنوان «الاشتراكية تبني الآن»
مشكلة عام ٢٠٠٠ » تعالج تلك القضية
وتعطى للموضوع أبعاداً أعمق وأشمل ،
ويهدئ المؤلفان Tanvir and Rubina Ali
تلك الدراسة إلى حركة التضامن العالمية
للعمال ، واعتماداً على تلك التقارير والكتب
نقدم للقارئ فى مجلة اليسار معالجة جديدة
تبرز الأسباب الأصلية لمشكلة القرن القادم .

كلنا سمعنا وقرأنا عن أزمة كتابة التاريخ
فى الكمبيوتر عام ٢٠٠٠ ، أو ما يسمى
بمشكلة الصفرين ، وتعرف عالمياً باسم مشكلة
CDC ، وهى اختصار لمصطلح The cen-
year tury date change
computer problem 2000 . وجوهر

المشكلة أن الكمبيوتر صمم له خانتين فقط
لكتابه التاريخ ، يتم التغيير فيهما ، مع تثبيت
أول رقمين وهما ١٩ ، وعلى ذلك فى سنة

الأفكار المغشوشة ، والفن الذى يغيب العقل ،
وكارثة شركات توظيف الأموال ، والغذاء
الفاسد ، والارهاب ، والسيول ، والآن يتصدر
القائمة التى لا تنتهى حوادث تسمم تلاميذ
المدارس ، وتعاطم حوادث قتلى السيارات على
الطرق ، وزيادة القتلى فى مستشفيات مصر ،
واحترق الاثار وسرققتها ، وحوادث القطارات
وهى كلها نتيجة منظومة الاهمال واللامبالاة
والاستهتار والتسيب والبلادة والجهل والغش
والتحايل والفساد ، منظومة سلوكية أصبحت
تميز آلية الحياة اليومية للمصريين .

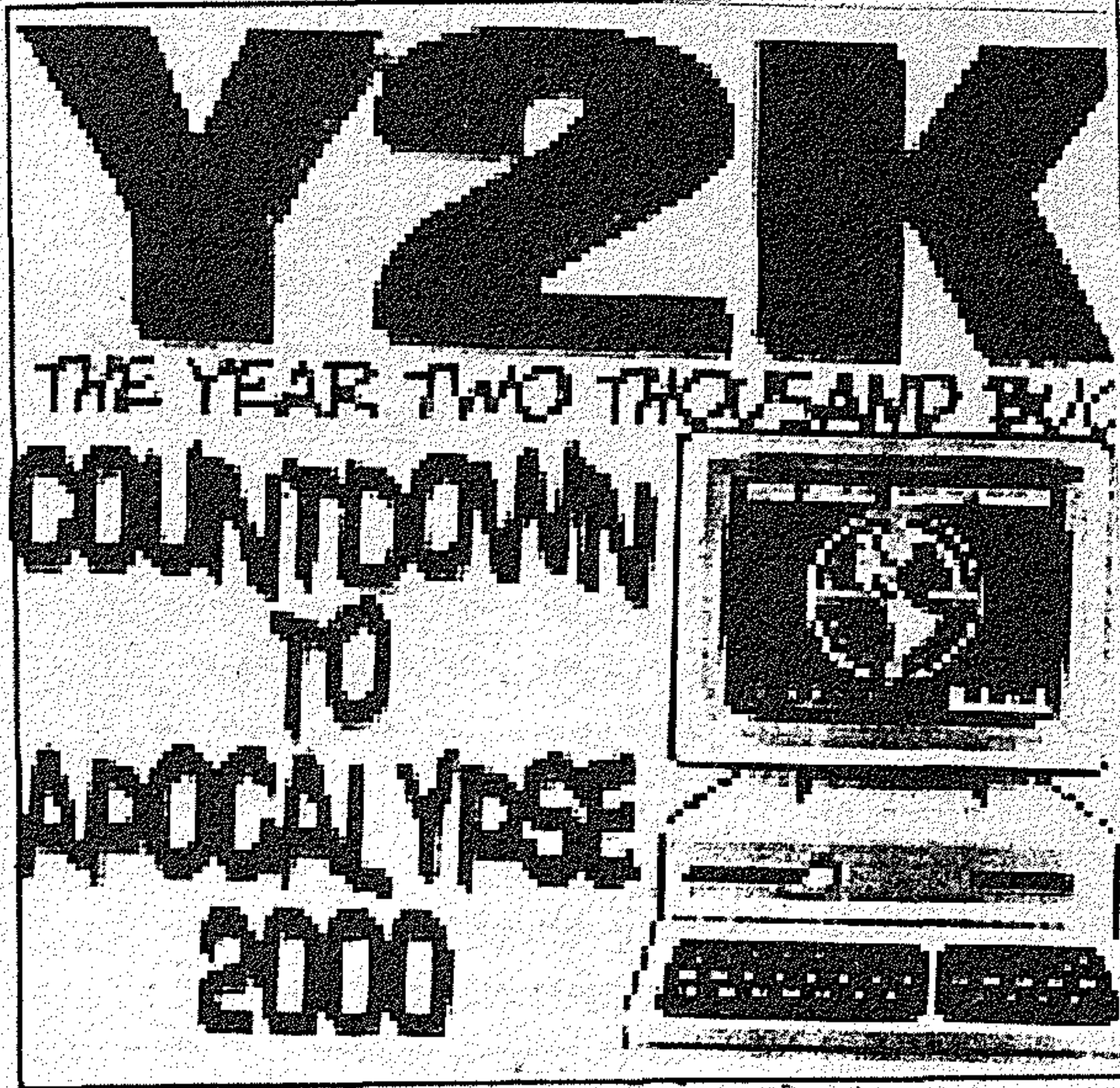
وعندما بدأت فى الكتابة ، وجدت نفسى
أكرر كلاماً كتبته عند كل كارثة . وزادنى
إحباطا التبريرات الرسمية لتلك الحوادث .
قالت الحكومة : إن ما حدث فى الآثار وفى
المواصلات وفى كل موقع فى مصر فى
العشرين سنة الأخيرة لم يحدث مثيلة فى
التاريخ ويعتبر بصمة وعلامة ، وإن كل شئ
تمام . ويظهر فعلاً أن ما يحدث فى الوطن لا
يتكرر فى أى مكان فى العالم ، فمنظومة
التخلف أصبحت سرطانياً فى العقول ، لذلك
قررت أن أهرب إلى المستقبل ، لعل هناك أمل
، ولكن إلى أين ؟! حتى المستقبل القريب
سوف يبدأ بقنبلة تهدد جميع دول العالم
وبالأخص دول الجنوب .

فمنذ عدة شهور ، زاد الكلام فى وسائل
الاعلام بشكل ملحوظ حول مشكلة صفرين
عام ٢٠٠٠ ، وكانت كل المعالجات تتعامل مع
القضية كأمر واقع ، وتقر بحتمية وجوب
ظهور هذه المشكلة ، كأنها قدر على البشرية ،

كنت ضمن الجنود الذين اشتركوا فى ٦
أكتوبر ١٩٧٣ ، واحد من مليون جندي جامعى
جندوا لسنوات طوال فى الجيش المصرى بعد
تخرجهم من الجامعات انتظاراً للحظة العبور .
هذا العام فوجئت بالانتفاخ الاعلامى حول ٦
أكتوبر بحجة مرور ٢٥ عاماً على الانتصار ،
حتى انتصار ٧٣ تم تلويثه من المداخن
والتساجيرين والمداخن والمنافسين ، وتمت
محاصرة المصريين بالأغاني الوطنية الجديدة
السخيفة التى تتكلم عن إنجازات وهمية
للحكام ، وشعرت بالاشمئزاز من سيول
التصريحات للمسؤولين والحواريين حول
الإنجازات الضخمة التى قامت بسبب ٦
أكتوبر ، ومارست أجهزة الاعلام ضغطاً فجاً
لاستعراضها ، وعشنا أسابيع طويلة فى
حفلات وطبل وزمر للحكام . كل ذلك أشعرنى
بالقرف والإحباط ، وقررت عدم الكتابة فى أى
شئ خاصة بعد اتفاقية واشنطن (واى
بلايتيشن) الأخيرة بين عرفات ونتنياهو
وأحداث قرية الكشح فى سوهاج ، وزادت
حالتي سوءاً ، عندما شرعت فى الكتابة عن
مسلسل الحوادث والكوارث الذى يتكرر فى
نفس الميعاد تقريباً من كل عام حيث تتحالف
قوى الطبيعة مع الاهمال البشرى وتحدث
كارثة فى الوطن ، وعادة ما تزيد نواتج وآثار
الكوارث الطبيعية عن حدودها المتوقعة نتيجة
التسيب والاهمال والفساد الذى أصبح جزءاً
من سلوكنا اليومى .

ونذكر كوارث انهيار سدود الرى ،
والزلازل ، والعبارات والمراكب التى تفرق فى
البحر والنيل ، وحرائق المصانع والمباني ،
وسقوط أحجار المقطم ، وانهيار العمارات ،
وموت طلبة الشرطة بعد شحنهم باهمال
، والبالوعات المفتوحة ، والاسلاك المكشوفة ،

د. أحمد محمد صالح



Y2k
year أو
2000"
عام ٢٠٠٠
وعشرات من
الكتب والأبحاث
على شاشة
الانترنت

٢٠٠٠ سوف ترجع البيانات المخزنة في الكمبيوترات إلى سنوات مبكرة إلى الوراء، بل إلى عدة عقود للوراء.

فمثلاً لحفظ تكاليف ، أو بيانات عن تحف ثمينة على ديسك الكمبيوتر، تسجل البيانات التاريخ برقمين فقط، مثلاً ٧٥ يعني سنة ١٩٧٥، وفي القرن القادم سوف يعتبرها الكمبيوتر أكبر من سنة ٢٠٠٥ التي ستخزن في الكمبيوتر أو على قواعد البيانات على أنها (٠٥)، وكل البرامج التي تستعمل رقمين اثنين لحساب السنة، سوف تكون غير قادرة على حساب الفرق بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ١٩٠٠، مما يجعل معاملة التواريخ التي تبدأ اعتباراً من عام ٢٠٠٠ كأنها تقع في بدايات القرن العشرين، وسوف تفقد جميع البيانات مصداقيتها، وتسبب مشكلات كبيرة عند مقارنة السنوات بعضها بعضاً أو استخدام التاريخ في العمليات الحسابية المختلفة، فعند دقات الساعة الثانية عشرة في يوم ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٩ ستحدث فوضى هائلة في المعلومات المخزنة والعمليات الإلكترونية التي تجري بواسطة أجهزة الكمبيوتر المنتشرة حالياً في العالم، قد تقود إلى انهيار تجاري واغلاق العديد من الشركات الكبرى أبوابها، وربما إلى كساد اقتصادي عالمي.

وأطلقوا على هذه المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية اسم آفة القرن القادم أو جرنومة الألفية القادمة Millemmum Bug.

ومصطلح Bug في علوم الكمبيوتر يعني خطأ برمجة، غير معروف وقت ظهوره، وهو خطأ طارئ مفاجئ، غير قابل للتكهن به، ويحدث بالصدفة، وهو نادر الحدوث، ولا يمكن أدراكه وفهم كل ما يتعلق به إلا عندما يحدث.

فهل مشكلة الكمبيوتر عام ٢٠٠٠ هي فعلاً آفة القرن القادم Bug كما يدعون في البلدان الرأسمالية؟! حتى زعماءهم عندما اجتمعوا أخيراً في ١٧- مايو ١٩٩٨ في برمنجهام بالإنجلترا، وصفوا تلك المشكلة بأنها Bu، إنهم خدعون العالم أجمع بوصف المشكلة بأنها خطأ برمجي طارئ Bug، لكي يتصلوا من مسئولية الفوضى والاضطرابات التي ستحدث مع بداية القرن، وأحدثتها الرأسمالية بنفسها.

فالمشكلة ليست نتيجة خطأ برمجة في الكمبيوتر، بل أن السبب الجذري لها هي المنافسة الرأسمالية الشديدة بين الشركات في استعمال رقمين فقط في حساب التاريخ

من مشكلة خاتنى التاريخ، ولكنهم استمروا في تصميم برامجهم معتمدين على رقمين فقط في حساب التاريخ، حتى لا يفقدوا وظائفهم وسط هذا الجنون المتسارع لجمع الأرباح والمنافسة الشديدة.

وحقيقة الأمر أن الشركات الكبيرة لبرامج الكمبيوتر طمأنت زبائنهم من خلال دعاية مكشوفة، بأنه في إمكانها تزويدهم بحل تقني لمواجهة هذه المشكلة، و حالياً يفيض السوق ويعج بتنوعات لا تنتهي من برامج الكمبيوتر التي بكبسة واحدة على زر لوحة المفاتيح تعالج مشكلة تغيير تاريخ القرن القادم اتوماتيكياً. وفمت صناعة أدوات تصليح التاريخ وأصبحت أكثر قوة الآن عما كانت عليه منذ بضع سنوات مضت، ولكن إذا كانت هذه الأدوات البرمجية التي تساعد مبرمجي الكمبيوتر في تحديد وتصليح التاريخ، فإن كل خط كودى مكتوب فى أى برنامج يحتاج شهوراً لاختبار التغييرات التي تطرأ عليه، وفرص النجاح أمامها مرتبطة بمنظومة النظام ككل، فهذه الأدوات والبرامج التي تزعم أنها تصلح التاريخ تزود باعة البرامج بفرص جديدة في الاستفادة من الأزمة وتعظيم أرباحهم مرة أخرى. وطبعاً لا نتوقع من الباعة بنقد بضاعتهم وإظهار عيوبها أمام زبائن ينوحون ويشكون، فمن السخرية الشديدة أن هؤلاء الباعة هم الذين خلقوا المشكلة، وسوف يتسببون في فوضى متوقعة، هم الآن الذين يلوحون بالحل ويطمسئون الزبائن بالمعالجة السريعة للمشكلة.

وهنا يقول دكتور ادوارد ياردينى Dr. Edward Yardeni وهو من أكبر

بالكمبيوتر توفيراً لمساحات التخزين، وتوفيراً للتكاليف والعمالة وسعيًا لتعظيم الأرباح. وانتشر هذا الاتجاه بسرعة بين الشركات وأصبح مقياساً صدقته الحكومات وسلمت به، وأصبح توفير مساحة خائنتين لرقسى التاريخ على الكمبيوتر مثل خدعة صغيرة بريشة تعكس طمع الرأسمالية التاريخية القديم، بأن يعظموا أرباحهم بأي طريقة وبأقل تكلفة. وعلى فترة الأربعين سنة الماضية، كان كل سطر يكتب فى أى برنامج للكمبيوتر، يستعمل المبرمج رقمين فقط في حساب التاريخ، بدلاً من استعمال أربع خانات اثنتين منها تشير إلى القرن نفسه، معتمدين أن كل الناس تعرف أنه القرن العشرين، فالرأسمالية وضعت بنفسها لغم أرضى فى امبراطوريتهم الرأسمالية، تصديقا لمقولة أن الرأسمالية تحمل معها أسباب تدميرها.

وصانعو الأرباح فى البلدان الرأسمالية هم الأكثر ادراكاً ومعرفة فى كيفية إنجاز أهدافهم، فاستعملوا تكنولوجيات الكمبيوتر فى مضاعفة أرباحهم. وهم يعرفون جيداً ومنذ فترة طويلة ما سوف تسببه مشكلة صفري الكمبيوتر من فوضى فى الألفية القادمة. **فمشكلة تغيير التاريخ فى عام ٢٠٠٠ ظهرت مبكراً فى أوائل السبعينات عندما دخلت برامج الكمبيوتر فى صناعة البنوك، ووقعت مشاكل فى تسديد الحسابات والديون ل ٣٠ سنة القادمة. وحتى فى الخمس عشرة سنة الماضية، كان المبرمجون لبرامج الكمبيوتر فى أنحاء العالم بجنسياتهم المتعددة يصنعون برامجهم، وهم يشيرون إلى الفوضى المتوقعة**

الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية مصداقية: « لا يوجد حل سحري لهذه المشكلة ، ومن السخري أن المستثمرين لا يعتقدون ذلك بجدية ، ويعتبروننى أمزح ، فالثقة الزائدة في الابداع الأمريكى تجعلهم يقررون أنها فعلا مشكلة ولكنها سوف تحل في وقتها .

وما زالوا ينتظرون ، بل العالم كله ينتظر معهم الحل السحري الذى يمكن أن يخرج من تحت قبعة العم سام ، والانتظار مستمر لأن الرأسماليين يريد كل منهم أن يتفوق على الآخر ، ويعظم أرباحه أقصى تعظيم خلال فترة الأزمة ، وهم دائما يخدعون بعضهم البعض من خلال السوق الحرة ، فالمنافسة تقتل المنافسة dog-eat-dog .

وكالعادة انتبهت هوليدود لمشكلة عام ٢٠٠٠ ليس لأن هوليدود تستطيع أن تحل هذه المشكلة ، بل لاستغلالها واستثمارها . واشترت فعلا شركة آخوان ورانير Warner Brother حقوق عمل فيلم حول مشكلة عام ٢٠٠٠ ، وطبعاً ستكون قصة مثيرة جداً تحكى أن العالم كله وقع فى أزمة تاريخ القرن القادم ، وعمت الفوضى والاضطرابات أنحاء المعمورة ، وجاء الانتفاذ فى آخر لحظة على يد السوبر مان الأمريكى .

وتحمل لنا الانباء ان بعضاً من أشهر الممثلين الأمريكيين كلف فعلاً بالعمل منذ عدة شهور ، واقترح هنا عنواناً مثيراً للفيلم مثل: المفقودون فى حقل التاريخ أو صفري الأزمة أو التاريخ المفقود ، وأعلن تنازلى عن جميع حقوقى المادية لمجلة اليسار .

هكذا تتصرف الرأسمالية دائماً وكالعادة تستغل أزمة تواجه العالم كله لتحقيق مكاسبها ، فالشركات الكبيرة لا تهتم بالعاملين أو الزبائن كبنى آدم بل تهتم بهم كمصدر للربح ، فالاهتمام مركز دائماً على الارباح وليس على البضاعة نفسها ، ودائماً الانتاج هو الذريعة الأساسية للرأسمالية .

وانتجت أزمة تاريخ عام ٢٠٠٠ أنواع مختلفة من المشاهد ، وأصبحت صناعة مشهورة ، ومن أسرع الصناعات التى فت الآن فى الدول الرأسمالية ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبح لها مؤلفى كتب ومراجع عنها ، البعض يلوح بالحلول ، والآخر ينذر بالأخطار ، وحملات اعلامية عنيفة سيطر عليها التشاؤم وأحياناً التفاؤل ، وغالباً الجزع والخوف من المشكلة .

ودعونا باختصار نلقى الضوء على بعض أسباب الأزمة . فمن كتاب صدر عام ١٩٩٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان

« أزمة البرمجيات عام ٢٠٠٠ » The year 2000 software crisis اثنان من المؤلفين الأول هو وليام ولريتش William ulrich وهو رئيس شركة

استشارية فى استراتيجيات التكنولوجيا عام ٢٠٠٠ ، ورئيس مسما يسمى بمجلس سنة ٢٠٠٠ ، والشاننى هو ايان هاييس Ian Hayes وهو ناصح ومستشار لشركات عديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية حول بدائل حلول مشكلة عام ٢٠٠٠ ، فضلاً فى كتابتهما : ان تحديد وتمثيل تاريخ السنة فى رقمين كان شعوراً واتجاهاً عاماً دائماً بين مصممي نظم الكمبيوتر فى الثلاثين سنة الماضية ، وأن أول مقالة معروفة ومشهورة حول مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ ظهرت فى سنة ١٩٨٤ ، ونشرت فى مجلة عالم الكمبيوتر «Computer World» بامريكا ، ومؤلفها كان محلاً لنظم الكمبيوتر ، وخسر وظيفته بسبب هذه المقالة ، حيث طرد من شركته لاثارته هذا الموضوع أمام إدارتها .

هكذا كان الاتجاه العام بين مصممي برامج الكمبيوتر ، ومصممي نظم المعلوماتية ، فالذى كان يحذر من عواقب مشكلة كتابة التاريخ فى خانتين فقط فى برامج الكمبيوتر منذ أكثر من ٣٠ سنة ، كان مصيره مثل مصير صاحب أول مقال حول المشكلة . فكل ما يهم أصحاب العمل هو الربح ، والربح فقط وليس ما سوف يحدث للناس فى العالم أجمع . وفى الكتاب أيضاً يتساءل المؤلفان هل كان يمكن تبديل وتعديل الأنظمة التى انتشرت فى الستينات والسبعينيات من خلال ثورة الكمبيوتر فى الثمانينات؟! ويذكر ، انه رغم ثورة الكمبيوتر والتكنولوجيا الضخمة جداً فى الثمانينات ، حيث كان يتوقع أن تحل المشكلة ، لكن ابداً استمرت كتابة البرامج وتصميم النظم بنفس الرقمين لماذا؟ .

فالتقديرات العالمية تبين أن صناعة المعلومات خلقت حوالى ١٥٠ بليون نظام من خطوط ورموز البرمجة حتى الآن ، وهذه الأنظمة مبدئياً تستعمل خانتين فقط فى حساب التاريخ لكى تستمر أكبر وقت ممكن فى حالة حياة لمواجهة محدودية الذاكرة المبكرة لاجهزة الكمبيوتر . حتى ان لجان معايير وقياسات البرامج فشلت فى عمل أى شئ لمواجهة المشكلة منذ حوالى ستين . والغريب أن السلطات التنفيذية

والصناعية فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى وقت قريب جداً كانت تسد أذنيها تماماً عن سماع أى شئ حول المشكلة . حتى حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وأكبر خمسين شركة كمبيوتر عالمية متخصصة فى البرامج أو فى عتاد الكمبيوتر ، كانوا أكثر تأييداً لحكاية الرقمين لأنها تصنع أرباحاً أكثر ، وتخدع العالم كله .

فمشكلة تثبيت التاريخ أكثر تعقيداً وتوريطاً ، وتحتاج عملاً وتنسيق واسع المدى بين جميع الاطراف فى العالم ، ولا يمكن مواجهتها بحلول فردية . فكل نظام كمبيوتر يملك آلافاً من التواريخ فى ملفاته ، وقواعد بياناته ، وبرامجه وشاشاته ، وتقاريره ، وهذه التواريخ تعبر ذلك النظام فى العادة إلى أنظمة أخرى عديدة فى تشابك اتصالي ، لذلك لا يمكن حل هذه المشكلة بشكل فردي لأنها تصبح وقتها جهداً ضائعاً ، فعندما يقرر نظام على مستوى فردي أن يحل مشكلته مع رقمى التاريخ يجد نفسه لا يستطيع عمل شئ ، فالطبيعة الانتشارية لنتائج المشكلة تجعلها تنتشر وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على بقية الأنظمة الأخرى .

وفى الحقيقة فإن الرغبة اللانهائية لصناع الارباح فى المجتمعات الرأسمالية لم تسمح لهم بالانفاق على تصحيح المشكلة فى أولها . وتبين الاحصاءات العالمية أن من ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من المؤسسات المختلفة التى تمت فيه الأتوماتية بالكامل فى أنحاء العالم لن تساير عام ٢٠٠٠ بسبب مشكلة التاريخ ، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمى قد يكون كارثة محققة . لكن ما هو الاقتصاد العالمى ولن؟! من المؤكد أنه اقتصاد صناع الارباح وليس اقتصاد الناس العاديين؟ .

وقد أعترف Capers jones وهو رئيس ومؤسس شركة لايحاث وانتاج برامج الكمبيوتر SPR فى الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترف هذا الخسار بالتأثير الاقتصادي لمشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ ، وأصدر كتاباً عام ١٩٩٧ عنوانه «برامج مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ التكلفة والنتائج» يحذر فيه من الاخطار الناتجة من مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ وأنها سوف تؤثر على تطبيقات برامج الكمبيوتر لمدة خمسين سنة قادمة .

ويقول بالنص : « ان النظرية تعتبر الكمبيوتر وبرامجه لهما القدرة على التسجيل والاحتفاظ بالتوقيت والتاريخ بدقة فائقة بالمقارنة مع أى وسيلة أخرى صنعها الانسان ، لكن الواقع لسوء الحظ ينفي قابلية تلك



Disclosures for Publicly Traded Companies, November 4, 1997; <http://www.senate.gov/>.

2) Editorial, "The class Struggle and Labor", Political Affairs, August 1995; <http://www.hartford-hwp.com/cp-usa/pa.html>.

3) Ulrich, William M. and Haynes, Ian s., The Year 2000 Software Crisis-Challenge of the Century; Prentice Hall, Yourdan Press Computing Series; 1997, p.5, p.6, p.8.

4) Jones, Capers, The, Year 2000 Software Problem: Quantifying the Costs and Assessing the Consequences; Addison Wesley Pub co., 1997 preface.

5) Jones, Capers; "Dangerous Dates for Software Applications", Version 2- March 24, 1998; <http://www.Year2000.com/>.

6) Lewis Perdue, "A Staggering Problem", Tech Week, March 23, 1998; <http://www.tech-week.com/>.

7) Wired, Jan 19, 1998, "New Y2K Threat: Emdedded Systems" Quoted From: "An Iceberg called Y2K- Part II", by Todd J. Heuskin; <http://www.gold-eagle.com/>.

8) Kath cummins, "Experts turn sleuth to track down embedded chips", The Australian Financial Review, April 20, 1998; <http://www.afr.com.au/>.

9) Ebooket: "Socialism- Build it Now" Slov 2000. <http://Linux.Ihr-com.net>.

10) Raleigh Martin, The Minnesota Software Association (MSA) article, "The Year 2000 Embedded Systems Threat to Core Infrastructure Services: The Need for Discovery to be Done in the Current Months", January 1998. <http://our.world.compuserve.com/homepages/raleighmartin/msa.htm>.



والسلطات التنفيذية والزبائن أنفسهم تقاعسوا عن سماع أي شيء حول المشكلة. ول سوء الحظ أن برامج تطبيقات الكمبيوتر التي تعتمد على استعمال خانتين فقط في حساب التاريخ فاقت عددا عن التطبيقات التي استعملت أربعة خانات في حساب التاريخ بنسبة (٢٠: ١). وكان هذا الاتجاه يستهدف الربح السريع على المدى القصير، وانتشر في نظم التشغيل وأصبح ضمن التطبيقات والبرامج التي اعتمدت عليها الهيئات الحكومية، ورجال الأعمال، بل أيضا انتشرت في البرامج التي تم تفصيلها خصيصا لتشبع احتياجات المؤسسات المختلفة. وهكذا تمت رعاية رسمية وواسعة لهذا الاتجاه، مثلما حدث في الانترنت، فمن الصعب تخيل الكيفية التي استطاعت أن تنمو بها الانترنت كل هذا النمو بدون تدعيم رسمي من البنتاجون، فهي تخدم الحرب النووية والتجارة الالكترونية في نفس الوقت، على أية حال فإن الانترنت نفسها أصبحت أداة للتعبير عن افكار الصراع الطبقي. (البقية العدد القادم).

لمزيد من المعلومات:

1) Dr. Edward Yardeni, "Prepared Testimony of Dr. Edward Yardeni, chief Economist, Deutsche Morgan Grenfell", Senate Banking Housing and Urban Affairs Committee; Subcommittee on Financial Services and Technology, Hearing on Mandating Year 2000

النظرية للتطبيق بسبب عقبة تاريخية وهي تكاليف التخزين لمعلومات التاريخ كانت مرتفعة لصغر مساحات التخزين المخصصة لتلك المعلومات، فلو كان هناك مساحات تخزين كافية بتكاليف أعلى لثم تخزين معلومات التاريخ كاملة.

وعلى ذلك من حقنا أن نعلن ونلوم الطمع التاريخي للرأسمالية في أنها السبب المباشر في كسارثة تاريخ عام ٢٠٠٠، بدلا من محاولات تغطية تلك الأطماع تحت مزاعم أن المشكلة خطأ برمجي Bug. ولصياغة فورمات التاريخ بطريقة كلاسيكية يجب أن يتوفر مساحة تخزين تتسع لأربعة ارقام في أربع خانات في تحديد السنة، لكن الامور ليست في أيدي المبرمجين، الذين لا يستطيعون اتخاذ هذا القرار، بل يتم ذلك بواسطة صناع القرار انفسهم، وهم في نفس الوقت صناع الارباح القاسمين على اتخاذ القرارات التي تقلل التكلفة وتعظم الارباح. على أية حال فالشركات الأمريكية فيها حوالي ٢ إلى ٣ مليون خبير كمبيوتر عام ٢٠٠٥ وهم يمثلون نخبة صغيرة قوية بامتيازاتها، وتخدم اهتمامات واهداف الشركات الكبرى، وأزمة التاريخ عام ٢٠٠٠ سوف تزيدهم قوة وتميزا، أما بقية الملايين الآخرين فمعرضون لترك أعمالهم، وسوف يكادحون لاجاد لقمة العيش.

ومن غير العدل أن نلوم مبرمجي برامج الكمبيوتر على أنهم السبب في مشكلة كتابة تاريخ عام ٢٠٠٠، على الرغم من وجود المشكلة في البرامج التي صمموها فعلا. لكن السبب الاصيل والحقيقي ان تخصيص خانتين فقط لتخزين التاريخ، كان بناء على طلب شديد من زبائن تطبيقات البرامج، وأيضاً بناء على طلب من السلطات التنقيضية المسئولة عن مراكز البيانات والمعلومات، كطريقة فعالة في توفير التكلفة وتوفير النفود، بتوفير موارد أو مساحات التخزين في إطار المنافسة الحامية، ومهما يكن الأمر فهناك اعتراف أقرب للحقيقة على لسان Mr.Capers Jones أحد المهتمين بصناعة تكنولوجيا المعلومات يبين فيه القوة المحركة لهذا الاتجاه. وسجل شهادة لصالح المبرمجين فيقول: ان تيار كتابة التاريخ في خانتين فقط بالكمبيوتر وبرامجه أصبح من القوة لدرجة أنه كسب مصداقية لدى المؤسسة العسكرية الأمريكية، والحكومة نفسها، أما عن المبرمجين الذين يعرفون المشكلة جيدا وتكلموا عن أخطارها، ربما وصلت تحذيراتهم للمسئولين، لكن المشكلة أن الحكومات

الاقربون أولى بالمعروف

خليل عبد الكريم

ومن هذا المنطلق الاسلامي ألم يسمع كل من رئيس وأعضاء المجمع المحترمين ما تعانيه القاعدة الشعبية العريضة من حرمان من أبسط حقوقها الانسانية؟ وبالفساد والتسيب واللامبالاة .. إلخ في كافة الاجهزة الحكومية والتي نتجت عنها أخيراً كوارث مروعة مثل حادثة قطار محطة كفر الدوار وتسمم آلاف التلاميذ (الفقراء) في عدد من المدارس الحكومية وما كشفت عنه هاتان الواقعتان من تردد مريع في المستشفيات الحكومية حتى أنها تخلو من أسط المواد اللازمة .. إلخ!! وكذا مصرع أربعة طلبة واصابة عشرات منهم أمام معهد الاسلكي رغم الطلبات المتكررة لعمل مطبات صناعية أمام أبواب المعهد حماية لأرواح وأجسام الطلبة وغيرهم ولكن لا حياة لمن تنادى .. وعشرات غيرها من الحوادث التي تقدم البرهان الساطع على أن كلمة الفساد غدت متواضعة وقاصرة عن وصف ما يحدث في كافة الدوائر الحكومية.

ألا يستحق كل هذا بيانا من المجمع الفخيم المفخم أم أنه بالنسبة للأمور الداخلية: في فيه ماء وعلى عقله غشاوة وعلى بصره غمامة..!!

والأمر لا يحتاج إلى كسبر فطنة للكشف عن الدوافع وراء صمت المجلس المطبق وسكوته الذي هو من ذهب خالص ابريز- ولا نجد -في ختام هذا المقال- أبلغ من حديث الصادق المصدوق عليه وآله أفضل الصلاة وأتم السلام:

(يا كعب: كيف بك إذا كان عليك أمراء فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولا أنا منه ولا يرد على الحوض).

«رواه البيهقي في شعب الايمان، والمتقى الهندي في كنز العمال والسيوطي في الجامع الكبير، وبالفاظ متقاربة»:

أحمد بن حنبل في المسند والحاكم في المستدرک والهيثمى في مجمع الزوائد وقال عنه : ورجاله رجال الصحيح.

هذا الحديث الرائع- وكل أحاديث المعصوم رائعة- نهديه لهم لعلمهم يصدر عن أحوال الداخل بياناً مثل بيانهم بشأن كوسوفا. ولكن هيهات.

بتاريخ ٢١ جمادى الآخر ١٤١٩هـ- ١٢ من أكتوبر ١٩٩٨م أصدر مجمع البحوث الاسلامية ب الأزهر بياناً طالب فيه الدول الاسلامية كافة ومجلس الأمن والدول التي أحست بوضوح بما وقع على إقليم كوسوفا من عدوان أثيم أن يستعملوا بسرعة وحسم جميع وسائل القوة والردع ضد الصرب المعتدين حتى يظفر أبناء إقليم كوسوفا بالحقوق الإنسانية و بالحرية التي كفلتها قوانين الأمم المتحدة لكل إنسان. أ. هـ.

وهو بيان طيب إذ لا يوجد إنسان مهما كان دينه أو حتى إن كان لا يؤمن بأى دين يوافق على أو يقر ممارسات الصرب الوحشية وأفعالهم البربرية.

وهو منزع حميد من قبل المجمع الموقر وأعضائه الأكارم رغم أننى على ثقة أن أيا منهم لم يرفى حياته كوسوفيا أو كوسوفية ، ولم يتبين ما إذا كان أهل كوسوفا هؤلاء يلتزمون بتعاليم الاسلام كما يرونها (الأعضاء الموقرون) أم أنهم لا يسيرون على هديها كما ثبت فيما بعد لجميرة لهم ملأوا الدنيا زعيقاً (فى أساس البلاغة للزمخشري / زعق به= صاح به صيحة مفزعة أ. هـ)، بشأنهم باعتبار أنهم مسلمون ثم اتضح لهم مؤخرًا: أنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخندريس (الخمرة) ويبسبون الزواج المختلط دينياً ولا يرون بأساً فى المخادنة ولا تلبس نسوانهم ما يصر إخوتنا على تلبس بنات حواء إياه وهو ما يطلقون عليه (الحجاب) ولا يخفن ذكورهم أو على الأقل لا ترى أكثرتهم لذلك موجبا .. إلخ.

ومن ثم كانت صدمة اخوتنا بالغة وتأكدوا بعد فوات الآوان ما كررناه مراراً أنهم عاطفيين وان عقولهم فى آذانهم اذ يتبعون أول ناعق.

وهو بيان يستحق الشكر رغم تجاوزه للقانون ١٠٦ سنة ٦١ بشأن تنظيم الأزهر واللائحة التنفيذية له والتي صدر بها القرار الجمهورى ٢٥٠ سنة ١٩٧٥ إذ ليس فى أى منهما ما يخول المجمع الموقر إصدار بيانات تقس أحوال بلاد أجنبية.

ومع ذلك كله فنحن نحمد للمجمع المهيّب رئيساً وأعضاء هذا النداء المعجب.

ولكن...!!! أليس من المبادئ الأولى فى الشريعة التى يعتبر هؤلاء أنفسهم أنهم سدنتها وحمايتها أن الاقربين أولى بالمعروف وأن الجار أولى بالشفعة (ابدأ بنفسك ثم بمن تعول) .. إلخ.

حتى في هذا القليل..

تراجع تاريخي لليمين الإسرائيلي

«خائن» هذه الكلمة التي أطلقها متظاهرو اليمين الإسرائيلي المتطرف قبل ثلاث سنوات باتجاه رئيس الحكومة في حينه، اسحق رابين، وهم يسيرون وراء قائدهم بنيامين نتنياهو، تقال اليوم وبصوت عال باتجاه نتنياهو نفسه. إنهم يهددون حياته كما فعلوا قبل قتل رابين. لكن نتنياهو ليس رابين. لو كان الأمر بيده لأبقى على الاحتلال إلى أبد الأبد. فما هي الحكاية إذن؟ وهل هي تمثيلية دبلوماسية، أم تغيير حقيقي؟ وما هي حدوده؟

رسالة حيفا

نظير مجلى

زالت تسعى إلى ذلك الحل. وتعتبر اتفاقات أوسلو المرحلة وكل ما نجم عنها، خطوات على هذا الطريق، إذ أن مفاوضات الحل النهائي ما زالت في أولها.

لكن، من ينظر إلى الأمور من داخل إسرائيل ويقرأ الخارطة السياسية فيها ويستعرض تطوراتها التاريخية منذ نشوء الحركة الصهيونية وحتى اليوم، تتجلى أمامه صورة أخرى لها أهميتها البالغة في معادلة الصراع في الشرق الأوسط. فهناك تطورات جديدة داخل الدولة العبرية لا يمكن تجاهلها، عند دراسة الوضع الشامل.

وأكثر من ذلك، فإننا ندعى أن ما يدور داخل إسرائيل مهم ومهم جدا، بالنسبة لكل باحث عربي لهذا الصراع. ليس فقط لأن إسرائيل جزء لا يتجزأ من هذا الصراع، بل وأيضا لأن الرأي العام فيها هو الذي يقرر هوية الحكومة، وهو يتأثر من التطورات المحيطة. ويتأثر من الأحداث العربية بشكل خاص.

على سبيل المثال، فإن حرب يونيو (حزيران ١٩٦٧) أثرت على الرأي العام الإسرائيلي باتجاه سلبي تمثل في الغرور والعنجهية والاستعلاء وأصبح أهم مقياس لزعمائه السياسيين تاريخهم العسكري. وحرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، بالمقابل، أثرت باتجاه معاكس. وزيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل، وبغض النظر عن

ولا شك في أن مناصري العدالة يريدون للشعب الفلسطيني أن يتحرر من الاحتلال ويقيم دولة فلسطينية مستقلة، على الأقل فوق أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية، ويريدون حلا عادلا لقضية اللاجئين وإزالة المستوطنات اليهودية الاستعمارية داخل تلك الأراضي. وفي هذا معهم حق ولا يمكن القبول بأقل من ذلك في سبيل السلام العادل. والقيادة الفلسطينية، على حد علمنا وثقتنا ومن خلال قراءتنا لالتزاماتها، ما

المتفرج من بعيد إلى تطورات العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية، وخصوصا إذا كان نصيرا للسلام العادل أو للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ينظر إلى اتفاق واي بلاتيشين وقبله إلى اتفاقات أوسلو على أنها تقزيم للحقوق الفلسطينية. والبعض يتهم القيادة الفلسطينية بالتراجع وبالتهاون وهناك من يتهمها بالخيانة، كما فعل أشقاؤنا في قيادة حزب الله اللبناني بعد أن استمعوا إلى وصف مشابه من الزعيم الإيراني، على خامنئي.



بنيامين نتنياهو
«خائن»..!!



المستوطنون

حالة دفاع عن النفس ليسزج عنه تهمة المسؤولية عن الجريمة. فقد رأى ، ويحق ، أن هذه التهمة ، إذا لصقت به في الشارع ، سوف تقضى عليه كحزب أول أو ثان وتعيده إلى سنواته الأولى بنسبة ١٥-١٠٪ من الناخبين . والطريقة التي اهتدى إليها ، بمعاونة مكتب استشارة إعلامية أمريكي متخصص ، هي مهاجمة حزب العمل على أنه يسعى لاغراق البلاد بالدماء ، ويروج للحرب الأهلية ويستغل دماء رابين من أجل مكاسب حزبية ضيقة . فارتدع حزب العمل . وعندما قرر تقديم موعد الانتخابات (من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٦ إلى مايو / أيار من السنة نفسها) قرر أيضا عدم استعمال موضوع رابين في المعركة الانتخابية .

ومع اقتراب يوم الانتخابات ، راح حزبا العمل والليكود ، يركزان معركتهما على وسط الخارطة السياسية في إسرائيل ، باعتبار أن اليمين يصوت لمرشحه بنيامين نتنياهو واليسار يصوت للمرشح شمعون بيرس ولهذا ، ولغرض كسب المعركة الانتخابية ، راح بيرس يشدد من مواقفه ، فأوقف المفاوضات مع الفلسطينيين إثر العمليات الانتحارية وأوقف الانسحاب من الخليل وشن الغارات الهمجية على لبنان والتي أسفرت عن مجزرة قانا ، وبالمقابل ، أعلن بنيامين نتنياهو أنه سيلتزم بمواصلة تطبيق اتفاقيات أوسلو التي وقعتها الحكومة السابقة لكنه سيسعى «لتحسينها» بحيث تجعل السلام آمنا .

وانتصر نتنياهو بفارق ٣٠ ألف صوت وراح العالم ، والادارة الأمريكية بشكل خاص والدول العربية من جهة ثانية ، وأوساط الوسط من مصوتينه ، بطالبونه بتنفيذ

(نيسان) ١٩٤٨ (بعدئذ أصبحت المجازر نهجا بيد الحركة الصهيونية كلها ، بيمينها ووسطها وحتى بعض قوى اليسار شاركت فيها) .

وظل اليمين المتطرف أقلية في إسرائيل وأفكاره منبوذة حتى أواسط الستينات . وفي حرب ١٩٦٧ ، ضمه حزب العمل إلى الحكومة من أجل إقامة «وحدة قومية في مواجهة التهديدات الحربية العربية» . وبعد حرب أكتوبر وتحديدا في ١٩٧٧ انتصر اليمين وتولى الحكم في إسرائيل . ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم يتبادل اليمين مع حزب العمل الحكم ، أو يتشاركان فيه . وخلال كل هذه الفترة لم يتراجع عن مواقفه التوسعية الشاملة . وعندما وقع اسحق رابين على اتفاقيات أوسلو سنة ١٩٩٣ ، خرج اليمين بحملة هجوم عدائية ضد تصور خائنا قوميا . وعرضوا صورة مفبركة له تارة يعتصر الكوفية الفلسطينية وتارة يرتدى بزة ضابط في الجيش النازي . وهذا مع العلم بأن رابين يعتصر العسكري الأول في إسرائيل . فهو منذ شبابه الأول قاد الفرق العسكرية وتمكن من احتلال إحدى المناطق الصعبة في حرب ١٩٤٨ (اللد والرملة ثم القدس) وكان قائدا بارزا في الجيش الإسرائيلي إبان العدوان الثلاث على مصر عام ١٩٥٦ ، وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ ثم أصبح وزيرا للدفاع لسنوات طويلة . ومع ذلك ، تمكن اليمين من تزويج العدا له والتشكيك بالتزامه الوطني واعتباره خائنا حتى قتل بأيدي أحد عناصر اليمين (٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٥) .

بعد قتل رابين دخل اليمين الإسرائيلي في

الاحتماع العربي ضدها ، أحدثت انقلابا في الرأي العام الإسرائيلي انبثقت منه حركة السلام الشهيرة (سلام الآن) ، والتي أسقطت حكومة بيجين بعد حرب لبنان واضطرته إلى وقف الحرب والانسحاب من بيروت ومعظم الأراضي اللبنانية المحتلة في تلك الحرب . واتفاقيات أوسلو رغم التحفظات الواسعة منها رفعت بنسبة مؤيدي الدولة الفلسطينية في إسرائيل من ١٣٪ إلى ٥٢٪ دفعة واحدة . وبالمقابل ، فإن قتل رابين ، أحدث ردة كبيرة في وسط الرأي العام على عكس التوقعات ، أدت إلى سقوط بيرس وفوز اليمين ومعه اليمين المتطرف الذي نبت في صفوفه قاتل رابين .

لذلك ، فإن الرأي العام الاسرائيلي عنصر هام في المعادلة . ولا يجوز تجاهله أو تجاهل إمكانية التأثير عليه أو إخراجه من الحسابات العربية .

وفي هذه الحقبة ، يشهد الرأي العام الاسرائيلي انعطافا تاريخيا ، يتمثل في تراجع اليمين أو «التيار الاصلاحى» في الحركة الصهيونية ، عن هدفه العقائدى : إقامة دولة إسرائيلية على أرض إسرائيل (فلسطين) الكاملة . والغناء الحقنق الوطنية للشعب الفلسطيني .

لقد حمل اليمين ، منذ نشأته مع بداية الاستيطان اليهودى في فلسطين ، فكرة تحويل فلسطين إلى دولة يهودية علمانية تجمع كل يهود العالم ويعيش فيها الفلسطينيون أقلية . وعلى الرغم من أن زعيمه الأول ، «زئيف جابوتنسكى» تحدث عن التعامل مع الفلسطينيين كمشركاء ، فى بناء الدولة لهم كامل الحقوق فى المساواة ، فإن مكملى دربه (مناحم بيغن واسحق شامير ويشير شيرن وغيرهم) .

رأوا أنه من الصعب جمع يهود العالم فى فلسطين لذلك من الضرورى «تشجيع» الفلسطينيين على الرحيل إلى الدول العربية المجاورة ، حتى يضمن أن يظل اليهود أكثرية . ولهذا اختلف اليمين مع القيادة الفعلية للحركة الصهيونية (حزب العمل اليوم) على مبدأ تقسيم فلسطين إلى دولتين ورفع ليس فقط شعار «أرض إسرائيل كاملة لليهود» بل إسرائيل التاريخية (المتدة من النيل فى مصر إلى الفسرات فى العراق) واكتسفى «المتواضعون» منه بشرق نهر الاردن «للأردن» ضفتان هذه لنا وتلك أيضا» . وكان اليمين مبادرا لأول مجزرة ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني فى دير ياسين يوم ٩ ابريل

التزاماته حول تطبيق الاتفاقيات . فكان الانسحاب من الخليل أولا (يناير/ كانون- الثاني ١٩٩٧) بعد محادثات غير قليلة ، ثم جاء اتفاق واي بلاتيشين في الشهر الأخير .

كما هو معروف ، لم يتحسّن نتيهاو لتطبيق الاتفاقيات . وعمل كل ما في وسعه للتهرب من الالتزامات وتغيير بنود الاتفاقيات ، لدرجة تفعيل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ضد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون . وهناك من ينسب فضيحة مونيكا إلى نتيهاو واصدقائه في واشنطن لكنه ، في نهاية المطاف ، وجه نفسه مرغما علي تطبيق الاتفاقيات .

وحسب اتفاق واي ، وعلى الرغم من نقاط الضعف التي يمكن الاشارة إليها فيه ، فإن نتيهاو يعيد للفلسطينيين أرضا في الضفة الغربية مساحتها تساوي خمسة أضعاف المساحة التي أعادها رابين إليهم . وبانتهاء تطبيق هذا الاتفاق ، سيكون بيد الفلسطينيين ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية (١٨٪ من الضفة تحت الادارة الفلسطينية الكاملة و٢٢٪ منها بإدارة فلسطينية مدنية كاملة وإدارة عسكرية إسرائيلية . . . تسلم كلها فيما بعد للفلسطينيين بانتهاء المرحلة الانتقالية في مايو آيار ١٩٩٩) ، وهذا اضافة إلى ٦٠٪

من أراضي قطاع غزة بسيطرة فلسطينية كاملة وإضافة إلى افتتاح مطار غزة الدولي وإطلاق سراح ربع الاسرى .

كما أشرنا آنفا ، فإن هذه الانسحابات وغيرها من نتائج المفاوضات لا تعبر عن الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ولا تكفي لتحقيق الطموحات الشرعية له وللعالم العربي . لكن بقية الحقوق سيجري التفاوض حولها في مفاوضات الحل النهائي . والمفاوضات هي جزء من نضال شعبنا الفلسطيني في سبيل حقوقه . وهذا النضال سيكون طويلا ومريرا .

لكن هذه النتائج ، في هذه المرحلة الانتقالية تعبر عن تغيير جدي في مواقف اليمين الإسرائيلي والرأي العام الإسرائيلي عموما . فاتفاق واي يحظى بتأييد ٧٠٪ من أعضاء الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي و ٨٠-٨٥٪ من الجمهور .

وتجدر الملاحظة هنا أن اليمين المتطرف في إسرائيل لم يستسلم لهذه النتيجة . بل هنالك تقدير يشير إلى أن ثلث قوى اليمين على الأقل ، بما في ذلك أوساط واسعة في الليكود الذي يتزعمه بنيامين نتيهاو اليوم ، ترفض النتيجة . وتستعد للرد عليها باسقاط نتيهاو عن الحكم وانتخاب بديل عنه . لزعامه اليمين أو إقامة حزب يميني متطرف يكون بديلا عن

الليكود ويضم كل رافضي التراجع عن مبادئ اليمين الاصولية مثل : المقدال وتسومت وموليدت وقسما من الليكود ومجلس المستوطنات الاستعمارية .

وهناك صراع حقيقي داخل اليمين ، حاليا حول سبل مواجهة الوضع الجديد ، ما بين القوى التي تريد التمسك بالمبدأ مهما تكن النتيجة قاسية (أي اسقاط نتيهاو حتى لو أدى ذلك إلى فوز مرشح حزب العمل) وما بين القوى التي تريد التمسك بالحكم مهما تكن النتيجة قاسية (أي ابقاء نتيهاو لضمان ان تكون الخسارة بالحد الأدنى) . لكن الجميع مقتنعون اليوم أنه لا يمكن إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء . ونظرية أرض إسرائيل الكاملة ليست غير واقعية فحسب ، بل سقطت نهائيا . ولم يكن سقوطها بمثابة لعبة دبلوماسية أو تمثيلية سياسية .

ونتيهاو ، الذي أرغم على ذلك ، وسبب قبوله بهذا الطريق يتهم اليوم مباشرة بالخيانة ، تماما كما اتهم متظاهرو اليمين رابين في حينه ، ويتعرض اليوم لخطر الاغتيال ، الذي كان من نصيب رابين - يعرف أنه سيسجل في تاريخ إسرائيل كالثائد الذي أسقط أهم مبادئ اليمين . ولكنه يعرف أيضا ، انه من دون هذا الفعل ، ليس عنده أمل بالعودة إلى الحكم في الانتخابات القادمة .



ضابط
اسرائيلي
يحدد
لضابط
فلسطيني
مناطق
اعادة
الانتشار



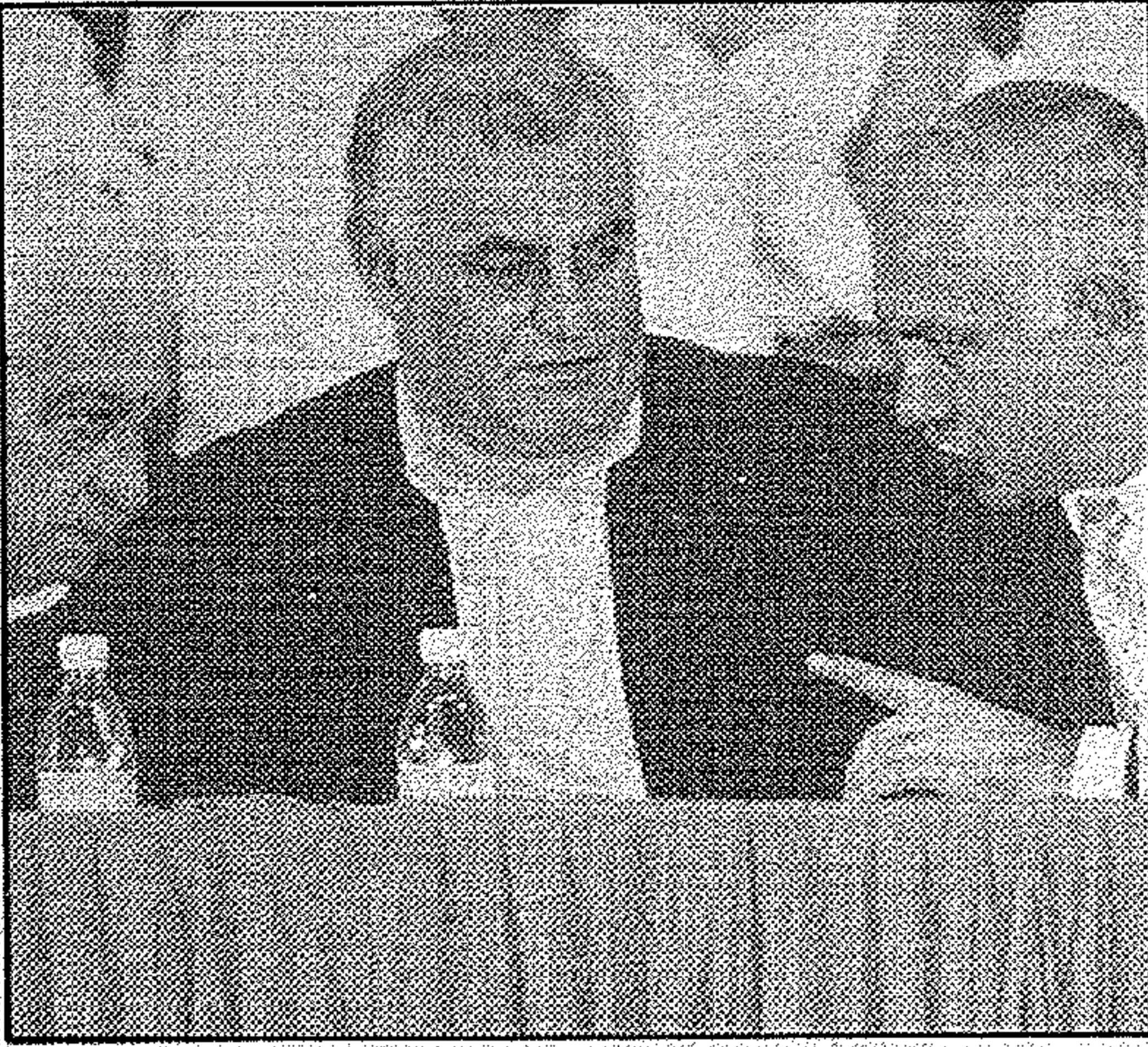
نتنياهو - مردخاي - شارون

التحرير

من قيود «واي بلا تيشين»

رسالة القدس

حنا عميرة



ستفرض القانون الاسرائيلي ،على ما تسميه بالمناطق الأمنية ، داخل الضفة وعلى المناطق القريبة من القدس وعلى المستوطنات ، أي على أكثر من ٥٠٪ من مساحة المناطق الفلسطينية.

وبعد ذلك جاءت تصريحات وزير الخارجية الاسرائيلي اريل شارون التي أعلن فيها ان «دولة فلسطينية على جزء من الضفة والقطاع ، أحسن من حكم ذاتي على كل الضفة والقطاع» ودعوته المستوطنين لاحتلال التلال القريبة من المستوطنات لانه بهذه الطريقة فقط يمكن المحافظة على أكبر مساحة ممكنة من أرض إسرائيل.

ثم أتت بعد ذلك قضية خرائط إعادة الانتشار ، التي جرى عرضها على المستوطنين أولاً ، لأخذ تعديلاتهم عليها ، قبل عرضها على الجانب الفلسطيني ، وهذه إشارة قصد منها بأن الخرائط ليست جزءاً من الاتفاق ، وإنما هي شأن إسرائيلي خاص ، وخرائط إسرائيلية محضة ، ليس أمام الفلسطينيين سوى الموافقة عليها! وفي هذا الإطار أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق مردخاي بأن المستوطنين قدموا ١١٧ تحفظاً وتعديلاً على الخرائط المذكورة ، جرى قبول ٦١ تعديلاً منها!.

بعد ذلك ، قامت الحكومة الاسرائيلية بإعادة نشر قواتها من ٢٨ بلدة وقرية في شمال الضفة ، في إطار المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الثانية ، وأطلقت سراح ٢٥٠ معتقلاً أكثر من نصفهم من المعتقلين الجنائيين الذين لا يشملهم الاتفاق . ووقعت على اتفاق تشغيل مطار غزة الدولي .

ومقابل التخلي عن حوالي ٩٪ من الأراضي الفلسطينية في هذه المرحلة من إعادة

والتفسير الإسرائيلي للاتفاق جاء أولاً ، في ترجمته العبرية التي وزعت على أعضاء الكنيست الاسرائيلي ، والتي تضمنت نصوصاً حول تعديل الميثاق الوطني وتقليص أعداد الشرطة الفلسطينية ، وجمع الأسلحة ، وإعادة الانتشار الثالثة ، وهي أصلاً غير واردة في النص الرسمي باللغة الانجليزية.

وظهر هذا التفسير ثانياً بتأجيل مصادقة الحكومة الاسرائيلية رسمياً على الاتفاق ومطالبة السلطة الفلسطينية باعتقال ١٠ مطلوبين من بين ٣٠ مطلوباً فلسطينياً تطالب إسرائيل باعتقالهم - وإصدار مرسوم فلسطيني رسمي يجمع الأسلحة غير المرخصة - وتأكيد الاستعداد لالغاء الميثاق الوطني - وإصدار مرسوم فلسطيني ضد التحريض .

وفي غضون ذلك ، اعتبر رئيس الحكومة الاسرائيلية إعلان الرئيس عرفات في احتفالات الاستقلال عن تمسكه بإعلان الدولة الفلسطينية في أيار (مايو) ١٩٩٩ ، انتهاكاً للاتفاق ، يتوجب التراجع عنه ، قبل أن تقوم حكومته بتنفيذ التزاماتها!.

ثم جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على الاتفاق ، وتضمن ٨ شروط جديدة ، توضع بشكل صارخ ، رغبتها في تحميل اتفاق «واي بلا تيشين» أكثر بكثير مما يستطيع تحميله الجانب الفلسطيني . وفي مقدمة هذه الشروط ، عدم التقييد بالجدول الرسمي لتنفيذ الانسحابات وربط كل مرحلة بقرار تتخذه الحكومة الاسرائيلية ، بناءً على تنفيذ السلطة الوطنية لالتزاماتها الأمنية . والتأكيد على أن مرحلة إعادة الانتشار الثالثة لن تزيد عن ١٪ ، بالإضافة إلى تهديدات وتحذيرات بعدم إعلان الدولة الفلسطينية في أيار (مايو) القادم والا فإن هذه الحكومة

عندما يطالب الجانب الفلسطيني بتنفيذ اتفاق «واي بلا تيشين» ، فإنه يقصد بالتأكيد تنفيذ تلك البنود من الاتفاق ، التي تتعلق بإعادة الانتشار الثانية ، وإطلاق سراح ٢٥٠ معتقلاً ، وتشغيل المطار والمنطقة الصناعية ، وفتح الممر الآمن ، ووقف الإجراءات الاسرائيلية أحادية الجانب مثل المصادرات والاستيطان وهدم البيوت ، وهذه البنود التي يرغب فيها الجانب الفلسطيني ، تحتل حوالي ١٥٪ من صفحات الاتفاق!.

أما عندما يطالب الجانب الاسرائيلي ، بتنفيذ التزامات الجانب الفلسطيني ، في هذا الاتفاق ، فإنه يقصد بنوده الأمنية التي تدعو الجانب الفلسطيني إلى مكافحة التنظيمات الارهابية - حسب التعريف الإسرائيلي - وحظر الأسلحة غير القانونية ، ومنع الشحريض ، وتقليص عدد أفراد الشرطة الفلسطينية ، وتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية .. إلخ . وهذه البنود تحتل حوالي ٦٠٪ من صفحات الاتفاق.

وهناك وجه ثالث للاتفاق المذكور ، يتعلق بتعزيز العلاقات بين الجانبين ، وبالتمنية الاقتصادية في الضفة والقطاع ، وبالحوار الاقتصادي الاستراتيجي ، وبالمشكلات القانونية المعلقة ، ويعقد اجتماع جديد للدول المانحة ، وهذه البنود ستخضع على ما يبدو ، للحوار والجدل لفترة غير محددة من الزمن .

أما التنفيذ فسيكون تحت إشراف الولايات المتحدة ووفق جدول زمني عدلته الحكومة الاسرائيلية بعد أن قدمت تفسيرها الخاص للاتفاق ، على أساس المبدأ الذي أعلنه بنيامين نتنياهو «نفذون ، يأخذون !! لا نفذون لا يأخذون!!»

الانتشار ، أعلنت المصادر الاسرائيلية بأن حملات احتلال التلال التي أطلقها شارون، وشق الطرق الالتفافية الجديدة سيؤدي إلى مصادرة حوالي ١٠٪ من أراضي الضفة ، وهذا يعني من الناحية العملية أن حكومة نتنياهو قد أخذت أكثر مما أعطت.

لهذه الأسباب وغيرها فانا لا نعتبر اتفاق «واي بلاتيشين» ، لا انتصارا ولا تحريرا ، وكان من الأجدر عدم الموافقة عليه ، وعدم الدخول منذ البداية في مباحثات تحدد سقفها ضمن الأفكار الأمريكية وبعدها ضمن سلسلة من الاشتراطات الاسرائيلية ، كان من الطبيعي أن تؤدي لمثل هذه النتيجة.

لكن .. أما وقد وافقت السلطة الوطنية الفلسطينية على هذا الاتفاق ، فإن السؤال الذي يطرح أمامنا الآن: كيف يمكن أن نتجاوز ثغراته وأن نخفف قدر الامكان من سلبياته ، وان نواجه المخاطر الناجمة عنه؟ إن كان ذلك على الصعيد الداخلي الفلسطيني أو على صعيد العلاقات الفلسطينية العربية أو على صعيد فرض وقائع استيطانية جديدة على الأرض الفلسطينية؟.

علينا أن نلاحظ في البداية، بأن حكومة نتنياهو قد وصلت تقريبا إلى أقصى ما يمكن تقديمه جغرافيا للجانب الفلسطيني ، وهي تسعى الآن إلى تحويل الاتفاق المرحلي إلى اتفاق نهائي من خلال التنصل من تنفيذ إعادة الانتشار الثالثة ، التي يجب ان تشمل جميع المناطق الفلسطينية فيما عدا المستوطنات والمناطق العسكرية وباقي ما يتعلق بقضايا المرحلة النهائية وفق ما نص عليه اتفاق أوسلو قبل خمس سنوات . وهذا ما لن تقدم عليه هذه الحكومة ، وبالتالي فلن يكون هناك حل نهائي معها! يتجاوب مع كامل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

ومن ناحية ثانية ، فقد أدى الاتفاق المذكور ، إلى تصدع في جبهة اليمين الاسرائيلي الحاكم، وخاصة داخل حزب الليكود نفسه ، وتراجع في أيديولوجيته القاسمة على أرض إسرائيل الكبرى ، وهذا يفتح فرصا لممارسة المزيد من الضغط على الحكومة الاسرائيلية ، من خلال خطاب سياسي واضح ، يخاطب الرأي العام الاسرائيلي ، يجنده لصالح عملية السلام ، ويتعهد عن أية ممارسات أو أعمال ، تساعد هذا اليمين والقوى المعادية للسلام، على إعادة رص صفوفها ، وتعزيز مواقع هذه الحكومة.

لقد نشرت العديد من وسائل الاعلام

الاسرائيلية ، كما أعلن مجلس المستوطنات بأن إعادة الانتشار الثانية للجيش الاسرائيلي في حالة تنفيذ مراحلها الثلاث - ما تم حتى الآن مرحلة أولى ستوجه ضربة إلى حوالي ١٨ مستوطنة ستكون على بعد ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر من مناطق السيطرة الفلسطينية ، مما سيؤدي بشكل أو بآخر إلى محاصرة هذه المستوطنات.

وهذا يفسر من الناحية العملية ، لماذا سترفض هذه الحكومة إعادة الانتشار الثالثة. ولذلك فهي قد تلجأ إلى إثارة المزيد من الازمات في إطار تنفيذها لمراحل إعادة الانتشار الثانية بغية عدم التقدم نحو أي اتفاق آخر! ولكن حتى لو قامت حكومة الليكود بتجميد العملية الجارية وإثارة أزمات جديدة فان هذا لن يكون لصالحها.

فالجنرال «موفار» رئيس أركان الجيش الاسرائيلي ، يؤكد بأن أي تجميد لعملية التسوية وتأريخها لن يكون سهلا . وأشار إلى أنه اذا ما تم تنفيذ «اتفاق واي» ، ولم يجر التقدم في عملية السلام! فهذا سيؤدي إلى تراجع قدرة الجيش الاسرائيلي على مواجهة أي اعتداءات ، وذلك في ظل تقلص مساحة السيطرة الاسرائيلية ، وازدياد مساحة السيطرة الفلسطينية بسنة أضعاف، وستزداد المخاطر على المستوطنات والطرق الرئيسية، وبالتالي فان الجيش سيكون بحاجة إلى قوات اضافية وللمزيد من الاستعداد لمواجهة مثل هذه التحديات!.

إن هذا التصريح يعكس أزمة حكومة نتنياهو ، التي باتت في وضع لا تريد التقدم فيه ، ولا تستطيع التراجع عنه، فهي تدعى على سبيل المثال أنها تريد البدء بمفاوضات الحل النهائي ، بينما تنصل في نفس الوقت من تنفيذ ما هو أقل من ذلك بكثير ، أي استحقاقات المرحلة الانتقالية وداخل الحكومة الاسرائيلية نفسها فان نتنياهو لم يستطع تجنيد سوى ٧ وزراء من ١٧ لتأييد الاتفاق ، ولم ينتج في الكنيست سوى بتجنيد ٣٠ عضوا من ائتلافه الحاكم من بين أكثر من ٦٠ عضوا للتصويت لصالحه . وهكذا تتفاقم أزمة هذه الحكومة، التي باتت تبحث عن أي مبررات للتوقف عن تنفيذ ما ابتدأت به، وهذا يجد ذاته ليس أمرا سهلا ، كما أكد رئيس أركان الجيش الاسرائيلي بنفسه.

لهذه الأسباب ولغيرها ، فلا تزال أمام السلطة الوطنية الفلسطينية فرص تستطيع من

خلالها سد ثغرات «واي بلاتيشين» ومواجهة مخاطره ، عبر سلسلة من الخطوات ، تعزز الوحدة الوطنية الداخلية وتستعد للمفاوضات القادمة ، بصورة تختلف عن السابق ، وبخطه تفاوضية جديدة ، تحظى على إجماع داخلي ، ومنسقة عربيا ، لكي تحظى على الدعم العربي.

فمن الضروري أن تبادر السلطة الفلسطينية كخطوة أولى إلى نزع أي فتيل ، قد يؤدي إلى نتائج تهدد وحدة الجبهة الداخلية. وكذلك يترتب على بعض فصائل المعارضة ألا تتجاوز القواعد والاصول الديمقراطية في معارضتها ، كخطوة ثانية وبالنسبة لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ، فلماذا لا يكون التوجه نحو صياغة ميثاق وطني جديد يستند بالأساس إلى مبادرة السلام الفلسطينية وبرنامج الاستقلال الوطني . إن مثل هذه الخطوة حتى لو جاءت متأخرة ١٠ سنوات عن المبادرة الفلسطينية لعام ١٩٨٨ ، فانها باتت الآن ضرورية وملحة لتصحيح ما كان يجب تصحيحه منذ عشرات السنين ، فالمواثيق الجديدة كما هو متعارف عليه ومعمول به تلغى وتنسخ ما سبقها .

وعلى صعيد تطبيق اتفاق «واي بلاتيشين» نفسه ، فان الجدول الزمني لتنفيذه قد حُدّد لفترة ثلاثة أشهر ، أي حتى منتصف شهر شباط القادم ، هذا اذا سارت الأمور كما ينبغي ، وهذا أمر مستبعد ، لكن لجانه الأمنية ستواصل عملها بعد هذا التاريخ بصورة ملائمة وحسب الضرورة، وهذا هو ما نص عليه البند الأخير من الاتفاق .. فماذا لو رأى الجانب الفلسطيني عندها ، بأن لا ضرورة لاستمرار هذه اللجان .. وأنه بات من الضروري وقف جميع النشاطات الاستيطانية وإجراءات تهويد القدس، كشرط يسبق تنفيذ أي التزامات فلسطينية! وفي هذا الاطار أيضا ، فان الاصرار الفلسطيني على تنفيذ مرحلة إعادة الانتشار الثالثة، وتأكيد الولاية الجغرافية الفلسطينية الكاملة على كل الأرض الفلسطينية فيما عدا ما تنص عليه مفاوضات الحل النهائي ، وليس كما تريد الحكومة الإسرائيلية إعادة الانتشار من ١٪ فقط، يعني على الصعيد المباشر تصعيد المواجهة مع الاستيطان .. ووقف التوسع الاستيطاني .. وهذا سيساعدنا في عدم تحويل الحل المرحلي إلى حل دائم .. كما تريد حكومة نتنياهو..

إن التمسك بهذه الخطوات والاصرار عليها سيمكننا من التحرر من قيود اتفاق «واي بلاتيشين» وغيره ، والاستعداد بصورة أفضل للمرحلة القادمة.



« ذى جيزو زالم ريبورت » الاسرائيلية:

الإرهاب اليهودي يهدد الفلسطينيين والأماكن المقدسة

عرض : خالد داود

مثيل منذ اغتيال رابين والذي تم أيضا بناء على آيات من التوراة تم تحريفها لتبرير إراقة الدماء . وتؤدي الهجمات التي يقوم بها الفلسطينيون ضد المستوطنين والادعاء بأن الحكومة والجيش يتعاملان بليونة مع الفلسطينيين وتزايد الإحساس بأن الحكومة على وشك الانسحاب من ١٣٪ من أراضي الضفة الغربية لتخضع لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، كل تلك العوامل تزيد إحساس المستوطنين بأنه قد تم التخلي عنهم وهو ما أدى في السابق إلى اندلاع موجات العنف على يد اليهود المتطرفين .

ومؤخرا ، اتهم مستشددون الرئيس الإسرائيلي « عيزرا وايزمان » بالخيانة ، كما اتهموا وزير الدفاع « اسحق مورديخاي » بالقتل ، كما زادت الهجمات ضد العرب في منطقة الخليل ، وهدد بعض المستوطنين بإطلاق النار على الجنود الإسرائيليين إذا أصرروا على حماية الفلسطينيين .

ويصر بعض المحللين على أن المناخ السائد الآن في أوساط اليمين المتطرف لا يشابه ما كان عليه الحال قبل اغتيال رابين . ولكن مسئولى الأمن بل وقادة المستوطنين كذلك يبدون أكثر انفعالا وعصبية يوما بعد يوم . ولا تخشى أجهزة الأمن من الهجمات الشاذة ضد الفلسطينيين وحسب بل كذلك من احتمال القيام بمحاولات لاغتيال القادة الإسرائيليين وهجمات على الأماكن المقدسة قد تؤدي إلى إشعال منطقة الشرق الأوسط . ويقول « عساف هيفيتز » قائد الشرطة الإسرائيلية السابق الذي تقاعد العام الماضي إنه : « لابد من التعامل مع تهديدات المتشددون بجدية ونحن نعرف ما يمكنهم القيام به » .

ويقوم بوسيه البالغ من العمر ٢٥ عاماً في ما يسمى « بمزرعة ايتزار » التي يسكنها ثلاث أسر و١٢ شابا . وكان قد تم بناء هذه المزرعة بشكل غير قانوني على بعد كيلو متر واحد من المستوطنة الأصلية في محاولة

الجماعات اليمينية المتطرفة ووصف سلوكه وأرائه « إبتساحار بوسيه » يطلب من أحد اصدقائه ان يحضر إليه كتاباً مقدساً (التوراة) ويفر صفحاته بسرعة ليصل إلى الآية التي يريدتها ثم يبدأ في قراءتها بنبرة الواثق دون شك فيما يقول : « لا يجب أن تلوث الأرض التي تعيش عليها ، والدماء تلوث الأرض ، والأرض لا يمكن تطهيرها من الدماء التي سالت عليها الا بدماء الشخص الذي أسأل هذه الدماء » .

هذا هو تفسير « بوسيه » للأعمال التي يقوم بها ضد العرب وذلك انتقاما لقتل اثنين من زملائه المستوطنين على يد فلسطينيين في الرابع من أغسطس في مستعمرة « ايتزار » في الضفة الغربية بالقرب من نابلس . ويصر بوسيه على أن « الدم لا يقابله إلا الدم » معتبرا أن ذلك المبدأ يسمح له بالشارع العامي ضد كل العرب .

ومن بين مستوطنات الضفة الغربية التي تضم المتشددون من المؤمنين بفكرة إسرائيل الكبرى ، فإن مستعمرة « ايتزار » هي مواطن أكثر العناصر راديكالية من بين هذه الجماعات . ولا يضاهي هذه المستعمرة في تشدها سوى سكان المستعمرات القائمة في الخليل مثل « كريات أربع » « وكفار قابوه » حيث مقر حركة كاهانا . وفي هذه الأماكن الساخنة يتزايد الحديث عن العنف بشكل لم يسبق له



منذ وصول رئيس الوزراء الاسرائيلي « بنيامين نتنياهو » للحكم عام ١٩٩٦ وهو يتشدد بكلمة « الأمن » وأهمية اتخاذ اجراءات من قبل السلطة الفلسطينية لضمان سلامة الاسرائيليين . ولكن ماذا عن أمن الفلسطينيين وحقوقهم ؟ هذا أمر لا يعيره رئيس الوزراء اليسيني المتطرف أى اهتمام . ولأن نتنياهو عنصري بكل معنى الكلمة ، فهو لا يرى أن الاسرائيليين من الممكن أن يمارسوا العنف والارهاب بأنفسهم وإن كل ما يقوم به حق مشروع في الدفاع عن النفس .

على هذا الاساس ، رفض نتنياهو في ديسمبر الماضي أى منذ نحو عام تقريبا التصديق على الاتفاقية الأمنية التي توصل لها مسئولون أمنيون فلسطينيون وأمريكيون واسرائيليون لأنها كانت تنص على التزام الطرفين بمكافحة كافة أشكال الارهاب ضد الطرف الآخر . كما راوغ نتنياهو كثيرا كعادته قبل التصديق على اتفاق مشابه في واي بلانتيشين ، وأصر مقابل ذلك على اتخاذ السلطة التنفيذية لعشرات الاجراءات التي يرى نشطا . حقوق الانسان الفلسطينيين أنها قد تهدد باندلاع حرب أهلية فلسطينية .

مجلة « ذى جيزو زالم ريبورت » الاسرائيلية والمعروفة باتجاهها العلماني الليبرالي نشرت مؤخرا تقريراً مطولا عن جماعات العنف اليمينية الدينية المتطرفة في إسرائيل وذلك في الذكرى الثالثة لاغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي « اسحق رابين » عام ١٩٩٥ على يد متطرف يميني كان يرى أن قائد حزب العمل السابق « خائن » لموافقته على التنازل عن أرض اسرائيلية للفلسطينيين وقالت المجلة في تحقيقها الذي نترجم مقتطفات مطولة منه إن قادة الامن الاسرائيليين ما زالوا يواجهون خطر « الارهاب اليهودي » . وأضافت أنه رغم عدم قيام حكومة نتنياهو بعد بتنفيذ اتفاقيات السلام الأخيرة والانسحاب من الضفة الغربية « فإن المخاوف تنمو من احتمال أن يؤدي ذلك إلى رد فعل عنيف ضد الفلسطينيين والأماكن المقدسة ، بل ومن الممكن كذلك القادة السياسيين لإسرائيل » .

ويبدأ التحقيق بلقاء مع أحد أعضاء



اسحاق رابين

رصاصاته على رابين في ٤ نوفمبر يختلف عما هو عليه الآن. فالمعارضة لتنتياهو ليست بنفس الدرجة مقارنة بما كان عليه الحال بعد توقيع اتفاقية أوسلو اثنى عام ١٩٩٥. ففي ذلك الوقت كانت قطاعات واسعة من اليمين الإسرائيلي تصف رابين بالخيانة كما كان المتظاهرون يقومون بحرق دمي لرابين وهو يرتدي الكوفية الفلسطينية.

أما اليوم فإن الأحزاب الرئيسية التي تمثل اليمين الإسرائيلي موجودة في سدة الحكم ولا يساندون الاحتجاجات المعارضة للحكومة. كما أن حكومة نتياهو قامت برفع الحظر على بناء المستوطنات وأعادت فتح فيضان الأموال لتنميتها.

ويؤكد ذلك «يهود سبريتزاك» استاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية حيث يقلل من احتمالات تفجير العنف هذه الأيام لأن «غالبية» المستوطنين، وخاصة مجلس المستوطنات كانوا يشعرون بضغط شديدة أيام رابين. أما الآن فهم يحصلون على كل الأموال التي يحتاجونها ولا توجد أي قيود تمنع البناء ورئيس الوزراء ضعيف والحزب الوطني الديني له تمثيل قوي في الحكومة.

ويرجع سبريتزاك اهتمام الاعلام بالعنف الذي يقوم به المتشددون إلى خبرة قادة تلك الجماعات في جذب الاهتمام الاعلامي «من خلال سيل البيانات التي يرسلونها وتحتوي تهديدات وقصص أخرى».

ولكن بالنسبة للكثيرين ممن ينتمون لأقصى اليمين الاسرائيلي، فإن الوضع اليوم أسوأ مما كان عليه أيام رابين. ففي تلك الأيام كان لديهم الأمل في أن تتغير الحكومة لتوقف

الدفاع موردخاي المعروف بتأييده لاتفاقية أوسلو وطالبنا زوجته بإخراج طفلهم الجديد لكي يروه «حقيقة أن أباه قاتل».

أما جهاز الأمن الداخلي «شين بيت» والمسئول عن مكافحة الإرهاب وحماية القادة الإسرائيليين فهو يخشى أيضا من تكرار أخطائه التي أدت إلى اغتيال رابين. وقام الجهاز مؤخرا بزيادة عدد الحراس المحيطين بالقادة الإسرائيليين مثلا نتياهو وموردخاي ووايزمان. وحينما زار نتياهو الخليل مؤخرا عقب معتقل الحاخام رعان، كان واضحا أنه يرتدى بذلة واقية من الرصاص وهو ما كان يرفضه رابين. وقامت قوات الشرطة باعتقال عدد من نشطاء المستوطنين في الخليل قبل أن يبدأ نتياهو زيارته إلى المدينة المشتعلة.

كما أن القادة التقليديين لحركة الاستيطان في إسرائيل يشعرون هم كذلك بالقلق أعظم من العناصر المتشددة. وكتب «هارون دومب» السكرتير العام لمجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة ومقاطعة غزة خطابا لرابين عام ١٩٩٥ يحذره من الخطر الذي يمثله المتشددون اليمينيون لسلامته الشخصية. ويحتفظ دومب الآن بخط مباشر مفتوح مع رئيس جهاز الأمن الداخلي الاسرائيلي «شين بيت» إنه يخشى بأن يقوموا بتقليد إيجال عامير الذي قام باغتيال رابين. ويضيف أن «حالة الحزن أو المأساة التي يشعر بها المجتمع في حالة قتل اليهود اقوى بكثير من تلك يشعر بها في حالة قتل العرب رغم أنني أرى أن قتل إنسان برئ جريمة قتل. نقطة. وإذا علمت بظهور إيجال عامير أو باروخ جولد شتاين آخر فسوف أقوم بإبلاغ المعلومات للسلطات في ومضة!!».

ومما لا شك فيه أن الاجواء التي سادت إسرائيل وقت قيام إيجال عامير باطلاق

نتياهو



لتوسيع حدود المستوطنة. وفي العام الماضي أمر إسحق موردخاي بإزالة أحد المنازل المتحركة ولكن في اليوم التالي تم إعادة بنائه والآن تم تجسيد المنازل القائمة هناك وتوسيعها.

وفي هذا المكان لا يوجد أي احترام لحكومة بنيامين نتياهو. ويطالب بوسيه الحكومة بأن تبدأ التصرف على أنها «الحاكم صاحب السيادة» في «أرض إسرائيل» وأن تعتمد مبدأ «العين بالعين» في تعاملها مع العرب. ويصر بوسيه أنه ليس مستشددًا «ولكننا أناس لدينا الشجاعة لنعلن الحقائق كما هي».

ويدرك «بوسيه» أنه لا بد أن يكون حريصا فيما يقوله ولكنه لا يستطيع السيطرة على ذلك. فهو يقول «أنا لا أريد أن أرى عناوين رئيسية في الصحف تقول إننا نريد قتل العرب. ولا أقول إننا يجب أن ننزل إلى هناك (مشيرا إلى القرى العربية أسفل التل) ونقتل عربا لم يرتكبوا أي ذنب». ولكنه فحاة يقوم بتغيير اتجاهه مرة أخرى ويقول ولكن ذلك لا يعني أنه إذا تم قتل العرب فإنني سأكون غير سعيد!.

ولا يقوم سكان مستوطنة ايتزار بتهديد الفلسطينيين فقط. فوفقاً لتقرير في صحيفة «هارتز» حينما حاول عدد من الضباط مؤخرا مصاحبة ثلاثة عرب إلى مزارع الزيتون التي يملكونها بجوار المستوطنة، حذرهم أحد المستوطنين أن «لديهم قناصة في الشجر إذا أصروا على التقدم وأن من يفعل ذلك سوف تأتبه رصاصة بين عينيه». واضطر الضباط إلى التراجع.

أما في الخليل وفي أعقاب مقتل الحاخام «سلومو رعان» في تل الرصيدة وهي المعقل اليهودي الصغير في المدينة ذات الأغلبية العربية الكاسحة، فلقد اعتدى نساء وأطفال المستوطنين على بائعي الفاكهة في الحى العربى واشتبكوا مع قوات الشرطة. كما ألقى القبض على أحد المستوطنين بتهمته إحراق عدة منازل عربية في أحد مخيمات اللاجئين.

وحينما زار «وايزمان» مدينة الخليل لتعزية زوجة الحاخام رعان هاجمه قائد حركة كاخ السابق المحظورة «باروخ جاززل» واتهمه بأنه «جاسوس» وأنه «يمثل خطرا على الجماهير ولا بد أن يتم علاجه إما في المستشفى أو في السجن».

وفي الوقت نفسه تظهر اثنان من المتشددات الاسرائيليات أمام منزل وزير

ما كانوا يرون أنه سيل من التنازلات يتم تقديمها للفلسطينيين ولتعود إلى الحكم المباشر والدائم لكل المناطق (المحتلة). أما الآن فإن اليمين يعتلي سدة الحكم وما يثير رعبهم أن اتفافية أو سلو ما زالت معلنة كسياسة للحكومة وقد ظهرت بالفعل ملصقات تحمل صور نتنياهو وهو يرتدي الكوفية ومكتوب تحتها «كاذب».

ويقول «موشيه فيجيلين» والذي ينتمي لحركة «زوارتنو» المتشددة والتي اشتركت في حملات عصيان مدني سادها العنف أيام رابين انه قبل الانتخابات «كان يسبي (نتنياهو) يتحدث من خلال محطة «ارتزوشيفسا» للراديو (التي يديرها المستوطنون) ولكنه لم يتحدث منذ ذلك اليوم (انتخابه). لقد قمنا بعمل ما كان مطلوباً منا في ذلك الوقت. والآن هو لم يعد يشعر بالاحتياج إلينا. ولكننا سنقوم بالرد عليه. وأنا أستطيع تحديد شريحة من الجمهور تعاني من الشعور بأنه يتم تهمة شها وإفقادها لشرعيتها.. إن الطريقة التي يتصرف بها يسبي تخلق تربة صالحة للعديد من إيجال عامير».

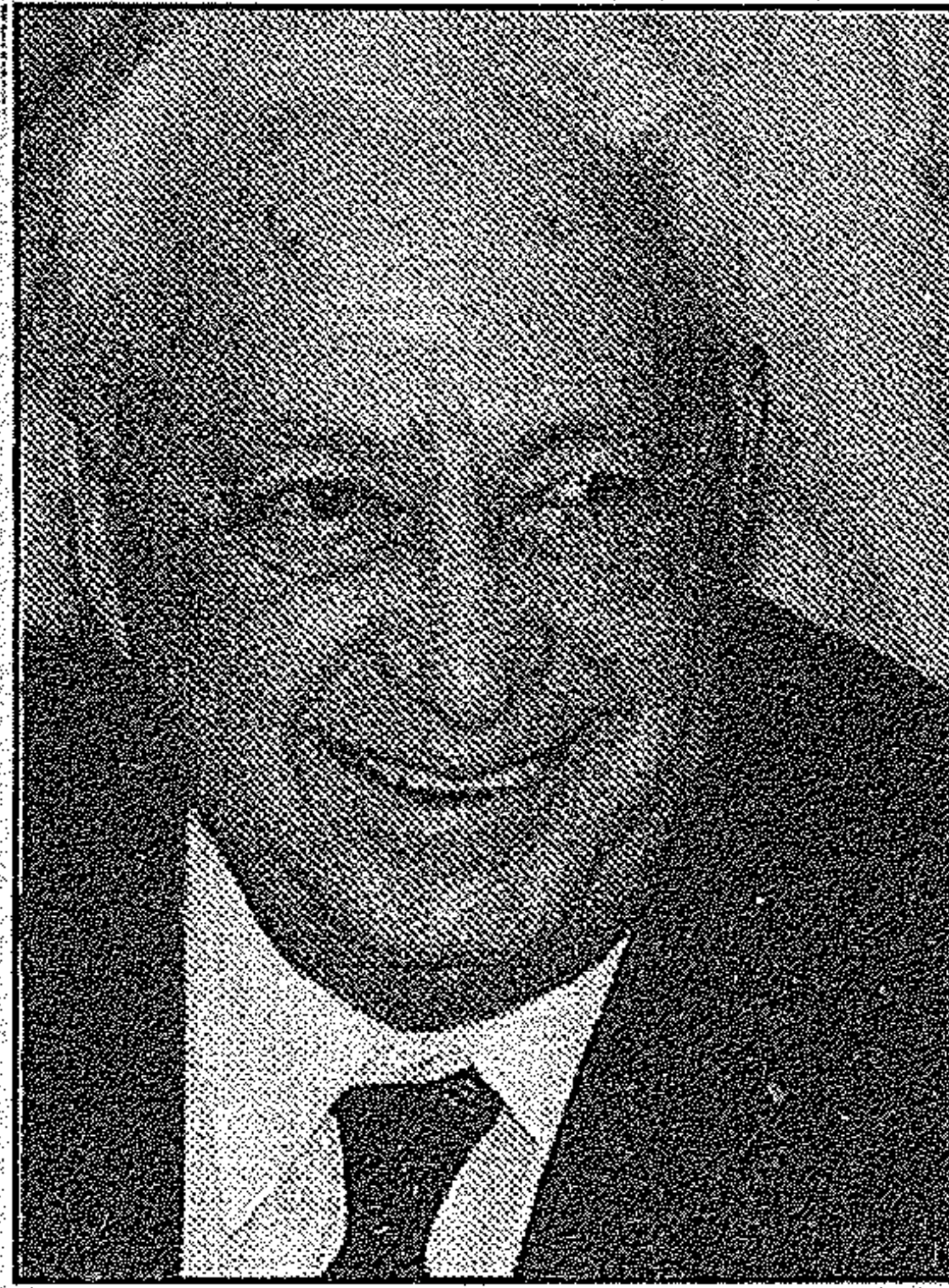
ويصر بعض المستوطنين أنه يتم إساءة معاملة شهم على يد قائد الشرطة، والذين يدعون أنه يقضى وقته في إلقاء القبض على اليهود بدلاً من مكافحة الارهاب الذي يقوم به العرب. ويقول بوسيه من مستوطنة ايتزار «ما فائدة أن يكون رئيس الوزراء يميني بينما قائد الشرطة يكره اليهود».

وفي الخليل، يزيد هذا الشعور لدى المستوطنين هناك بأن الحكومة تركتهم وحدهم. ويدعى ناعوم عرفون المتحدث باسم ٤٥٠ مستوطناً يسكنون المدينة المقسمة في الخليل (أربعائة وخمسون مستوطنة) يسكنون وسط ما يزيد عن ١٢٠ ألف فلسطيني ويحصلون حياتهم اليومية إلى جحيم ومهانة).

إن الحديث عن الارهاب اليهودي جزء من حملة منظمة لافقاد المستوطنين شرعيتهم. هناك مؤامرة بين الشن بيت والمدعى العام والشرطة والإعلام ضد المستوطنين. إن الاستمرار في مسيرة أو سلو وتعرض حياة المستوطنين للخطر لن يحدث إلا إذا تم أولاً إنهاء شرعيتنا».

ويقول «فيجيلين» إنه لن تصيبه الدهشة «إذا شعر أحدهم بأنه قد فاض به الكيل بعد أن رأى جيرانه يتم قتلهم والشرطة لا تفعل شيئاً وقرر أن يقوم بعمل شئ ما بنفسه. لن أشعر بالدهشة ولا بالمسؤولية، الذي وصل بنا إلى هذه الحالة هو المسئول».

وما يزيد من شعور المتشددون بالحصار أن القيادة الرسمية لحركة المستوطنين قد تخلت عنهم هي الأخرى، بعد أن كانت تلك القيادة



شارون

تنزع الحملة المعادية لرابين. ففي هذه الأيام، يسارع القادة الرسميون للحركة في إدانة العنف الذي يقوم به المتشددون وبعد أن قام مارزيل بالاعتداء اللفظي على وايزمان أثناء زيارته للخليل، أرسل مجلس المستوطنات خطاباً إلى المستوطنين في الخليل يطالبهم فيه بطرد مارزيل ولكنه لم يتلق أى إجابة.

وحالة الرفض هذه التي يشعر بها المستوطنون من قبل جهات عديدة قد تزيد من إحساسهم بالعزلة والامتناع بأن العنف هو وسيلتهم الوحيدة لتحقيق أهدافهم. ويزيد من تلك التخوفات أن القيادات الدينية لأولئك المتطرفين تلتزم الصمت المطبق وترفض الحد من تصرفاتهم. ولعل النموذج الأمثل على ذلك هو (اسحق جينيسبرج) الذي يرأس الكنيسة اليهودي الموجود في مقبرة سيدنا يوسف في نابلس، وهو تجمع يهودي صغير داخل المنطقة التي يسيطر عليها الفلسطينيون. «وجينيسبرج» المولود في الولايات المتحدة والمنتمى لطائفة الهاسيد كان قد أعلن قبل عشر سنوات بعد أن قامت مجموعة من تلاميذه بإثارة الاضطرابات في قرية بالضفة الغربية وقتلوا فتاة صغيرة أعلن أن هناك فرقاً بين الدم اليهودي والدم العربي» كما أصدر جينيسبرج كتاباً عن جولده شتاين قائد مذبحة الخليل لتخليد ذكره. وبينما تمت محاكمة مؤلفين آخرين للكتاب بتهمة التحريض لم تتم محاسبته. ولكن تم اعتقاله إدارياً لمدة شهرين عام ١٩٩٦ ويقول دومب إنه يشعر بالقلق الشديد تجاه جينيسبرج والصمت الذي يلتزم به حاخامات المستوطنين خاصة وأنهم لم يستجيبوا لنداءاته المتكررة بإدانة التطرف. ويضيف أن حالة الصمت هذه «ستجعل المتشددون هؤلاء يشعرون بأن قياداتهم الدينية تفر ما يقومون به أو تتفهمه على الأقل».

ولكن إذا ما قرر المتشددون البدء في توجيه ضرباتهم فماذا ستكون أهدافهم؟ الاحتمال الأول أن يكون ضحاياهم من العرب وبعدم القادة الاسرائيليين أو واحد من الأماكن المقدسة لكل من المسلمين واليهود. ويرى معظم الخبراء الذين التفتهم المجلة أن الهجمات الثأرية ضد العرب هي الأكثر توقعاً. والأهداف في الغالب ستكون الفلسطينيون العاديين كضحايا عشوائيين لأن المتشددون يرون في ذلك انتقاماً من كل العرب. ولكن بعض الخبراء يحذرون من أن المتشددون قد يستهدفون كذلك رجال الشرطة الفلسطينية وربما القيادات الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، فإن الغالبية ترى أن احتمال اغتيال شخصية يهودية بارزة أمر مستبعد، وفي مزرعة ايتزار حيث يسكن بوسيه يفرق المستوطنون هناك بين جولده شتاين وعامير. ويقول بوسيه «لن أقول إن الناس هنا شعروا بالحزن لمصرع رابين، رابين أعطى الأسلحة للأعداء وكان يقول إنه لا يهتم بنا. ولكنني شعرت بصدمة عميقة أن يهودياً قتل يهودياً آخر».

وعلى النقيض من ذلك، فإن المستوطنين ينظرون إلى جولده شتاين على أنه بطل. ويعتقد بوسيه مثل غالبية المتشددون أن الفلسطينيين في الخليل كان لديهم مخزن كبير من الفئوس والسكاكين في الحرم الابراهيمي وكانوا ينوون القيام بمذبحة ضد اليهود المقيمين في المدينة. ويدعى هؤلاء أن جولده شتاين منع وقوع المذبحة. «لقد قام بإنقاذ حياة اليهود. وحينما تكون هناك حرب، يتم قتل أناس أبرياء. ذلك إذا كان هناك أناس أبرياء بينهم».

وما قام به جولده شتاين يزيد من الشعور باحتمال القيام باعتداء على أحد الأماكن المقدسة، وذلك كطريقة للتعبير عن الامعان في الشار من العرب والمسلمين. وإذا كان هناك من هدف ذو أهمية فائقة للمسلمين واليهود فلن يكون أفضل من قبة الصخرة (المسجد الأقصى) وفي منشور بثته «حركة أبناء أرض إسرائيل والهيكل المخلصين» أعادت التذكير بقرب الخلاص والذي لن يتم إلا ببناء الهيكل الثالث والذي يعتقد المتشددون أنه يقع أسفل قبة الصخرة.

أجهزة الأمن الإسرائيلية من ناحيتها تتعامل بجدية مع التهديدات بمحاولة الهجوم على المسجد الأقصى وقبة الصخرة حيث تم زيادة الاجراءات الأمنية هناك.

ويرى الخبراء الأمميون أن القيام بالهجوم على هذه الأماكن سيمثل أقصى ما تتمنى هذه الجماعات المتشددة القيام به من أعمال الارهاب ويقول ايدو ايزرا عضو الكنيسة عن حزب الليكود ونائب الرئيس السابق للشين بيت أن مثل هذا الهجوم لن يؤدي فقط إلى

الحريق القادم من اليمين

العنف الذى يقوم به المتطرفون اليهود استمر بلا توقف على مدى العقدين الماضيين:

* ٨٠ - ١٩٨٤ : ٢٧ عضواً من جماعة يهودية سرية تقوم بتفخيخ سيارات العمدة الفلسطينيين فى الضفة الغربية مما أدى لعاقة اثنين منهم وإصابة أحد الاسرائيليين بالعمى . كما قاموا بمهاجمة جامعة الخليل الاسلامية وقتلوا ثلاثة طلاب وجرحوا ٣٣ ووضعوا متفجرات فى الباصات العربية وخططوا لتفجير المقدسات الاسلامية فى الحرم القدسى الشريف.

* **الان جودمان** : يهودى مولود فى الولايات المتحدة قام بقتل اثنين من العرب بعد أن فتح نيران مدفعه الرشاش على المصلين فى الحرم المقدس .

* **يوناه أفروشمى** : قامت بالقاء قبيلة على مظاهرة لحركة السلام الآن عام ١٩٨٣ مما أدى لمقتل أحد المشاركين اليهود).

* **ديفيد بن شيمول** : قام باطلاق صاروخ مضاد للدبابات على باص فى القدس عام ١٩٨٤ مما أدى لمقتل شخص وإصابة عشرة.

* **نيرافرونى وايبى فانونو** : قاموا بقتل عربى فى محطة للبنزين عام ١٩٨٤ .

* **أعضاء عصابة ليفتا** : حاولوا تفجير الحرم القدسى ولكن أمسكهم أحد الحرس .

* **تلاميذ من الكنيس الموجود فى قبر سيدنا يوسف فى نابلس** قاموا باثارة الاضطرابات فى قرية كفر حارث العربية عام ١٩٨٩ وقتلوا طفلة ودمروا الممتلكات.

* **أمى بوير** : قتل سبعة فلسطينيين فى نقطة لتجمع العمال بالقرب من مدينة ريشون ليتزيون عام ١٩٩٠ .

* **أربعة من الشباب من أعضاء حركة كاهانا** خاى ألقوا قبلة فى البلدة القديمة فى القدس مما أدى لمصرع شخص عربى .

* **يورام شولونيك** : قام بقتل أحد الفلسطينيين وهو معصوب العينين بعد قيامه بطعن مستوطن عام ١٩٩٣ .

* **باروخ جولدشتاين** : قتل ٢٩ فلسطينيا وجرح ١٢٥ أثناء قيامهم بالصلاة فى الحرم الابراهيمى فى الخليل .

* **إيغال عامير** : اغتال رئيس وزراء إسرائيل السابق إسحق رابين فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥ .

مستوطن (متشدد) :

«فى حالة الحرب يقتل أناس

أبرياء .. هذا إذا كان

بينهم أبرياء فى

الاساس (الفلسطينيون)»

مدفعه الرشاش قتلت شاباً فلسطينياً عمره ١٥ عاماً كان يسير فى الشارع مع مجموعته من زملائه بعد انتهاء اليوم الدراسى).

ودليل آخر على الليونة التى يتعامل بها السياسيون مع المتشددين بقاء قبر باروخ جولدشتاين فى مكانه كمزار فى مستعمرة كريات أربع وترددت حكومة العمل وحكومة الليكود فى إزالته . ويقول **سبريتزك** استاذ العلوم السياسية أنه لا يشعر أن «وزير الشرطة يتعامل بقسوة مع المتشددين أو أن قوات الشرطة فى كريات أربع والخليل يتصرفون بطريقة تختلف عما هو عليه النظام بشكل عام» . ويضيف **سبريتزك** «أن المستوطنين لديهم خطوط هاتف تصل سريعاً إلى مؤيديهم فى الحكومة والكنيست» .

وإذا كانت المشاعر ساخنة بالفعل بين المستوطنين فإن احتمال قيام **تتياهو** بسحب قواته من المزيد من أراضى الضفة الغربية والذى من شأنه أن يحول عشرين مستوطنة يهودية إلى جيوب معزولة داخل الأرضى التى يسيطر عليها الفلسطينيون فإن ذلك يكفى لاشعال الحرائق ، خاصة فى حالة قيام فلسطينيين بدورهم بالهجوم على هذه المستوطنات.

ويرى **جيلون** نائب رئيس الشين بيت السابق أنه كلما تحقق تقدم فى مسيرة السلام أو علامات تدل على حدوث تقدم يعود المتشددون إلى الظهور على الجانبين» .

ويحذر عضو الحزب الوطنى الدينى «**هانان بورات** من «أن التوتر سيزيد وستكون هناك مظاهرات واسعة والكلمات ستكون أكثر قسوة وآمل ألا يؤدى ذلك إلى العنف» .

أما فى مزرعة **ابتزار** فإن المستوطنين قد بدأوا بالفعل فى تحضير أنفسهم ذهنياً للمعركة القادمة . ويقول بوسيه «دعونا نضع أوراقنا على الطاولة . نحن نريد كل أرض إسرائيل والعرب يريدون كل الأرض . إنها الحرب» .

رد فعل فلسطينى ولكن إلى رد فعل إسلامى عالمى ومظاهرات جارفة ومحاولات للقيام بعمليات إرهابية.

وإذا انتقلنا لتقييم نجاح أجهزة الأمن فى السيطرة على جماعات الارهاب اليهودية ، فإننا نتجدد أن سجلها قتل الشقوب فلقد استغرقت هذه الأجهزة أربع سنوات فى مطلع الثمانينات للكشف عن أعضاء الجماعات اليهودية السرية التى قامت بعدة هجمات تأرية ضد العرب لإفشال الانسحاب من سيناء . وحينما قام **جولدشتاين** بمذبحته فى الخليل قال زعيم حزب العمل **يهود باراك** والذى كان رئيس أركان الجيش فى ذلك الوقت أن هذا العمل «يشبه البرق فى يوم صاف» . وحينما نجح **عامير** فى قتل رابين ، اتضح أن أجهزة الأمن كانت مهتمة أكثر بالبحث فى احتمالات قيام شخص عربى باغتيال رئيس الوزراء السابق.

ولكن التقارير الأخيرة ذكرت أن تلك الأجهزة زادت من جهودها لاختراق دوائر المتطرفين . وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الخبراء يقولون إن الجماعات المتشددة قد أصبحت أكثر حرصاً وصعوبة فى الاختراق . وما يزيد الأمر سوءاً من يقومون بالاعمال الارهابية اليهودية لا يكونون بالضرورة من سكان المستوطنات حيث تتركز جهود أجهزة الأمن مثلما كان الحال مع **ايغال عامير** الذى كان يقيم مع أسرته فى مدينة **هيرتزيل** . وكذلك أحد المستوطنين الذى تم احتجازه أخيراً بتهمة محاولة تخريب مأذنة مسجد كان يسكن فى مدينة صفد.

كما أن الأجهزة القائمة على تطبيق القانون تخضع للضغوط السياسية . وإثر اضطرابات عنيفة شهدتها مدينة الخليل عقد كبار المسئولين عن الادعاء (النيابة) اجتماعاً فى سبتمبر الماضى لمراجعة الاجراءات القانونية المتخذة لمحاسبة اليهود المقيمين فى الأرضى (المحتلة) . وأدى ذلك الاجتماع إلى احتجاجات فورية من مؤيدى المستوطنين داخل الحكومة . واعترض وزير النقل **شائول ياهالوم** قائلاً «اجراءات خاصة ضد اليهود؟ ليس تحت أى ظرف من الظروف» . كما أن اليهود الذين تتم ادانتهم بالعنف أو التحريض يتم الافراج عنهم سريعاً وبشكل متكرر . وأخيراً تم الافراج عن **تاتيانا سوسكن** التى رسمت الكاريكاتير الذى صور نبي الإسلام محمد على أنه خنزير وكذلك مستوطن آخر ألقى براد شاي ساخناً فى وجه أحد أعضاء الكنيست من حزب العمل.

ونذكر نحن فى اليسار الإفراج عن أحد المستوطنين فى شهر سبتمبر الماضى رغم أن الطب الشرعى أثبتت أن رصاصة انطلقت من

حلقة تلفزيونية في قناة فضائية تشير صراحةً عالياً في الأردن



الملك حسين.. والأمير الحسن

لم يكن الأردن في حاجة إلى هجوم عليه وعلى قيادته وعلى دوره منذ إنشائه في العام ١٩٢٢ في برنامج تلفزيوني تبثه فضائية شهيرة مثل محطة الجزيرة ذات التمويل القطري حتى يقف متصدياً للدفاع عن نفسه. فقد اعتبر الأردن نفسه دوماً «مستهدفاً»، مما جعله على الدوام في موقف الدفاع عن النفس أمام الهجمات. وما بثته القناة الفضائية الشهيرة لم يكن أكثر من تكرار لمقولات طالما وجهت إلى الأردن بغض النظر عن صحتها. وإذا اعتبرنا ما ورد في محطة الجزيرة هجوماً منسقا ومخططاً له وهجمة أخرى في سلسلة هجمات تستهدف الأردن، وهو رأي عبر عنه عدد من كبار المسؤولين الأردنيين فإن هذه الهجمة حتماً لن تكون الأخيرة.

ففي اليوم الثاني لبث هذه الحلقة من برنامج «الاتجاه المعاكس» شن الأردن حملة مضادة بدأها رئيس الوزراء الدكتور فايز الطروانة الذي اتهم سوريا بأنها وراء هذه الهجمة التي يتعرض لها الأردن. وكذب الاعلامي ناصر جودة الاتهامات وأعرب عن أسفه لما جاء في الحلقة التلفزيونية. وسارع المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر إيهاد القطان باتخاذ قرار باغلاق مكاتب محطة الجزيرة في عمان، وطالب راسميون كثيرون المحطة بالاعتذار عما ورد فيها.

وكان اتهام سوريا الذي رددته كثير من الكتاب والصحفيين والرسميين الأردنيين قائماً على أن الباحث الذي صب هجومه على الأردن سوري الجنسية. ولم يلتفت الكثيرون إلى أنه مقيم في السويد كلاجئ سياسي وليس في سوريا. وأن معد البرنامج ومقدمه الدكتور فيصل القاسم سوري أيضاً على الرغم من أنه فلسطيني. ولدى سؤال الأخير عن الحلقة وما جاء فيها كان رده إن المناظرة بين الباحث السوري محمد خليفة وبين الدكتور كامل أبو جابر وزير الخارجية الأسبق كانت عادلة تماماً وأن حضور ممثل للأردن على هذا المستوى في الحلقة كان ضماناً للنزاهة، حيث كانت هناك

إمكانية لعرض وجهة النظر الأردنية في البرنامج والرد على كل ما قاله الباحث السوري.

فعل سوري

الجديد هذه المرة إذن هو اعتبار الأردن أن ما جاء في البرنامج التلفزيوني الذي بثته المحطة الفضائية إنما كان فعلاً سوريا مخططاً له، وجزءاً من حملة تقودها سوريا ضد الأردن الذي وصلت علاقته مع جارتها الشمالية إلى

رسالة عمان

صالح يوسف

أدنى مستوياتها، ربما منذ العام ١٩٧٠. كان موضوع البرنامج التلفزيوني المثير للجدل اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بعد أربعة أعوام على توقيعها. وقد شارك في هذا النقاش الباحث محمد خليفة، وهو سوري يقيم في السويد لحلاف بينه وبين النظام الحاكم في بلاده، والدكتور كامل أبو جابر، الذي كان عميداً للدبلوماسية الأردنية يوم توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في العام ١٩٩٤ في وادي عربة، فضلاً عن مقدم البرنامج الدكتور فيصل القاسم وهو فلسطيني يعيش في سوريا وليس سوريا كما اعترض كثيرون.

وكان يمكن للأمر أن تكون عادية في برنامج تقوم فكرته الأساسية على الاثارة،



قائد البحرية الاردنية على سفينة حربية تركية.. يراقب المناورات الاسرائيلية التركية

لكن ما أعطى الأمر ابعاداً أخرى جديدة جعلت من البرنامج ومقدمه وما قيل فيه قضية القضايا في الأردن ، أنه جاء في أعقاب الأزمة التي نشبت في شهر سبتمبر الماضي بين سوريا وتركيا على خلفية دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني . وخلال هذه الازمة ، وقف الاردن على الحياد ، على غير ما افترضت سوريا من ضرورة وقوف الأردن كبلد عربي إلى جانب شقيقته العربية من دون قيد أو شرط .

وقبل تلك الازمة بنحو شهر كانت الصحافة العالمية قد نسبت إلى وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس تصريحات يهاجم فيها الأردن ودوره في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي قال فيها أن الأردن منع الجيش السعودي من المشاركة فيها ، كما أعيد في الأردن نشر تصريحات لطلاس نفسه اتهم فيها العشائر الأردنية بالانسياق نحو التطبيع مع إسرائيل ، وهو ما أثار عاصفة ضده من جانب العشائر الأردنية التي سارعت إلى نشر اعلانات في الصحف الأردنية تهاجم فيها طلاس . ولم يشفع لطلاس ما أعلن من أن ما جاء على لسانه قد أسئ فهمه بسبب خطأ مطبعي في تصريحاته .

وخلاصة القول أن العلاقات السورية الأردنية أصبحت في أسوأ مراحلها منذ ١٩٧٠ كما ذكرنا ، رغم أنه قد مضى وقت في أواسط السبعينيات كانت فيه العلاقة بين البلدين العربيين على أحسن ما يرام حتى وصلت حد دمج مركزي الحدود بين البلدين في مركز واحد .

غير أن العلاقة عادت إلى التوتر في مطلع الثمانينات حين اتخذ الأردن وسوريا موقفين متباينين من الحرب العراقية الإيرانية ، فوقف الأردن إلى جانب العراق بقوة وحماسة ووقفت سوريا إلى جانب إيران . وكان مما فاقم الأمور تصعيد الاخوان المسلمين السوريين عملهم المسلح ضد النظام ، ولجوء أعداد كبيرة منهم إلى الأردن هرباً من مجازاة النظام السوري لعنفهم بعنف أكبر .

غير أن العلاقات بين البلدين عادت إلى الانفراج في أواسط الثمانينات وبقيت على درجة مقبولة من الهدوء حتى العام ١٩٩٤ حين وقع الأردن اتفاق السلام مع إسرائيل في وادي عربة في شهر أكتوبر من ذلك العام . عندها بدأت سوريا في تقليص علاقاتها مع الأردن إلى أدنى حد ممكن حتى أنها لم تعين سفيراً سورياً في عمان بدلاً من السفير الذي غادر الأردن في العام ١٩٩٤ .

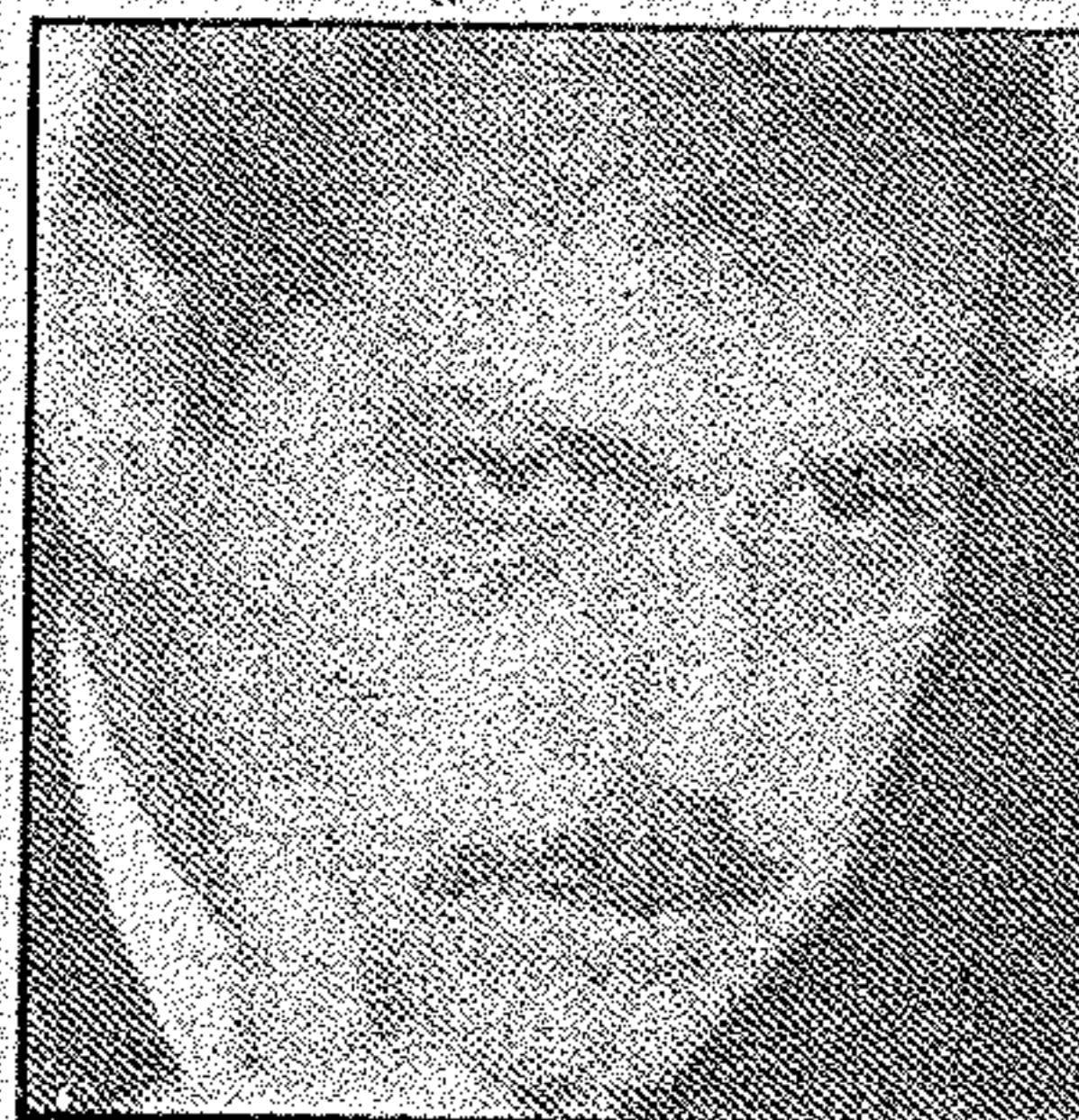
وزاد من توتر العلاقات الأردنية السورية تحسن العلاقات الأردنية مع تركيا التي قامت هي الأخرى بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل والتضييق على سوريا في مجال المياه . فرأت

سوريا في التقارب الأردني مع تركيا من جهة ومع إسرائيل من جهة أخرى دخلاً غير معلن في ما تسميه سوريا «الحلف الاسرائيلي التركي الاردني» وخاصة بعد أن شارك الأردن الدولتين المذكورتين في مناورة بحرية رأت فيها سوريا تهديداً لها ، مما يعني أن الاردن قد تحول في نظرها إلى حليف لعدويه اللدودين .

وجهة نظر الاردن

وجهة النظر الأردنية تقوم على أن السلام الذي أبرمه الأردن مع إسرائيل كان في إطار خيار عربي للسلام مع إسرائيل وسوريا غير مستثناة منه . وأن علاقة الأردن الجيدة مع إسرائيل ومع تركيا يمكن استخدامها للتوسط لديهما إن لم يكن للضغط عليهما حين تشتد الخلافات بينهما وبين أي بلد عربي من في ذلك سوريا . ومن ثم جاء ترحيب الأردن بالوساطة المصرية بين تركيا وسوريا والتي نجحت في نزع فتيل الازمة بين البلدين .

أما المناورات البحرية المشار إليها فيقول الأردن أن مشاركته فيها كانت رمزية من خلال ضابط واحد وأن هذه المناورات التي جرت مقابل الشواطئ الاسرائيلية كانت للتدريب على عمليات الانقاذ ولم تكن مناورات عسكرية بحرية .



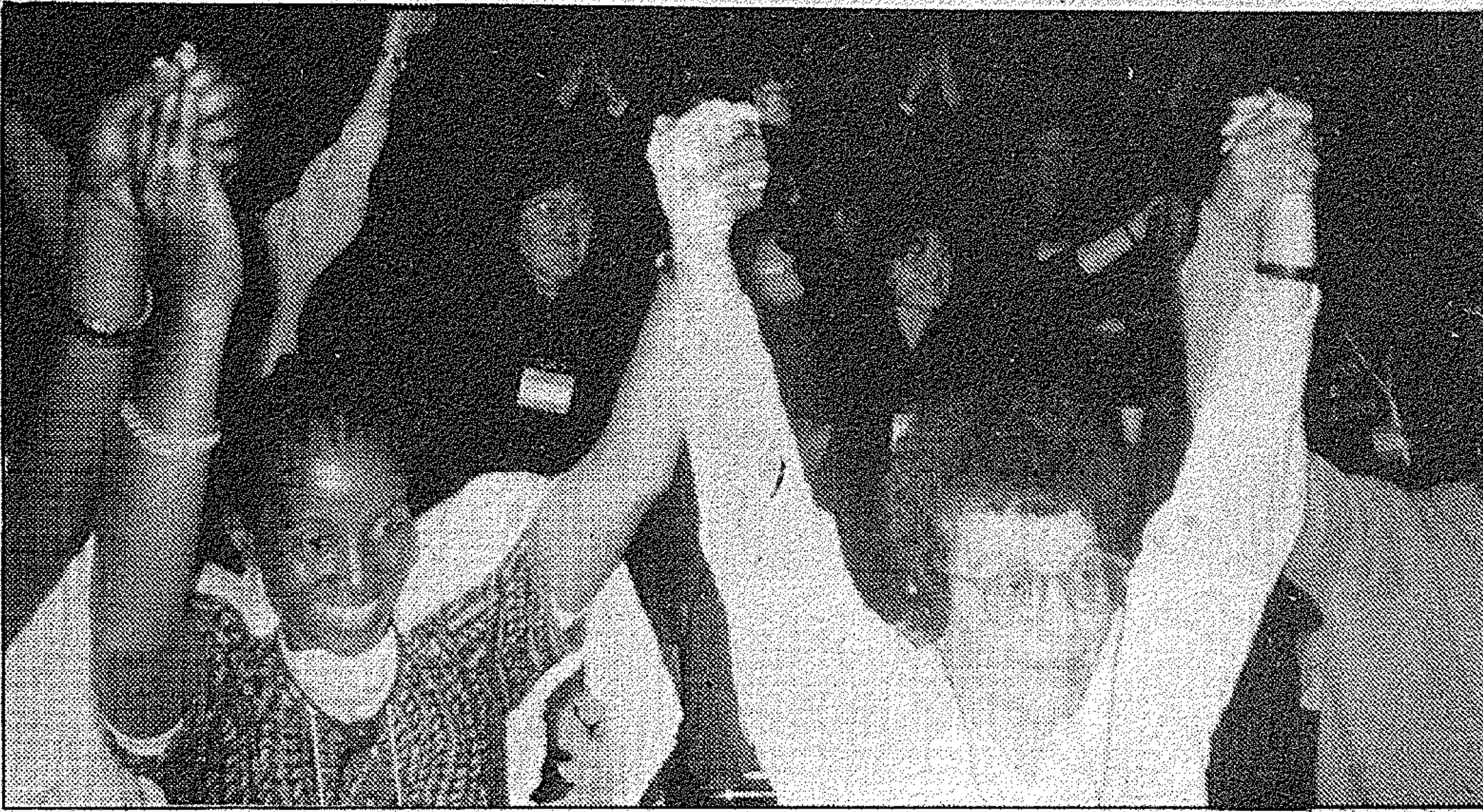
فايز الطروانة

وبغض النظر عن مدى وجاهة الرأي الأردني وقوة منطقة فإنها تشكل حجر الزاوية في السياسة الأردنية في الوقت الراهن وهي سياسة غير قابلة للمراجعة أو لمجرد المناقشة بالنسبة للنظام الأردني . ومن هنا جاء رد الفعل العنيف على ما أدلى به وزير الدفاع السوري ، وعلى ما جاء في حلقة تلفزيونية بثتها قناة فضائية كان يمن له أن يمر مرور الكرام دون أن تثير كل هذا الضجيج .

وإن كان رد الفعل العنيف ضد تصريحات العميد طلاس مبرراً ، فإن العنف الذي ووجهت به الحلقة التلفزيونية ومعدتها والمتحدث فيها لا يتناسب إطلاقاً مع ما يمكن أن يقال في برنامج تلفزيوني من شخص وصف نفسه أنه باحث وليس أكثر ، فهو لا يمثل رأي دولة أو تنظيم أو حزب أو فصيل .

ولقد امتلأت الصحف الأردنية جميعاً بالتعليقات والتعقيبات والردود على ما جاء في الحلقة المذكورة . كما تحولت إلى حدث المدينة حقاً ، أما أعنف رد فعل فقد جاء من جانب دائرة المطبوعات والنشر التي اتخذت كما ذكرنا قراراً باغلاق مكاتب محطة الجزيرة الفضائية في العاصمة الأردنية .

وبالطبع فإن مثل هذه الخطوة لم ترق لكثيرين رأوا فيها مبالغة في رد الفعل على ما جاء في برنامج تلفزيوني إشكالي وعودة إلى أيام الخمسينات والستينات ، فيما طالب ممثلون عن أحزاب المعارضة الأردنية باللجوء إلى لغة الحوار الهادئ بدلاً من لغة التخوين والاتهام والادانة التي كانت سائدة في مراحل سابقة يفترض أن تكون الشعوب والحكومات العربية قد تجاوزتها منذ زمن .



فريدة
النقاش

رسالة مونتريال

خبز وورود.. ضد الفقر والعنف

نجد أن الفقر قد طال أسرا حتى من الطبقة الوسطى الصغيرة في بلدان الشمال لا فحسب الطبقة العاملة والمهمشين والمهاجرين من جنوب العالم، وأن بعض المدارس والبلديات في إقليم « كيبيك » الكندي شديد الغنى قررت أن تقدم للأطفال وجبة في الصباح لأنهم يأتون إلى المدرسة دون أن يأكلوا ، وكثيرا ما يستغرق الأطفال في النوم أثناء الفصل الدراسي، ويعجزون حتى إذا استيقظوا عن الاستعياب، فالبرد شديد ويحتاج إلى طاقة متجددة لا يملكها هؤلاء الأطفال الذين لا يأكلون كفايتهم، خاصة في الأسبوع الأخير من الشهر حين تكون ميزانية الأسرة قد استنفدت.

بلا مأوى

وفي كل شوارع مونتريال - وهي واحدة من مدن العالم الجميلة الواسعة والأمنة - يلقاك المشردون الذين يطلبون عوننا لأنهم بلا مأوى ولا مسارد، وذلك بعد أن طردوا من مساكنهم حين عجزوا عن دفع الإيجار أو فقدوا أعمالهم وموت بعضهم متجمدا في الشتاء القارس بسبب التشرد ، وكثيرا ما تخرج شاحنات ترسلها البلديات إلى الشوارع لتلتقط هؤلاء المعرضين للموت ، وقد فتحت ملاجئ عديدة لاستقبالهم، ونشطت جماعات

حدث ذلك يوم افتتاح أعمال المؤتمر التحضيري للم مسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف في مونتريال عاصمة كيبيك في كندا مساء ١٦ أكتوبر أى قبل سنتين بالتمام والكمال على قيام المسيرة الكبرى سنة ٢٠٠٠.

شاركت في الأعمال التحضيرية وفود من سبع وستين دولة ومندوبات لعشرين منظمة عالمية.

وقد أطلق الفكرة وبدأ تنفيذها على نطاق محلي اتحاد نساء « كيبيك » في مونتريال ، وهو منظمة كبيرة تضم ١٣٠ جمعية ومنظمة مع ٧٠٠ شخصية عامة.

جاء هؤلاء جميعا للمشاركة في التحضير لأعمال المسيرة العالمية المزمع عقدها فيما بين ٨ مارس و١٧ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ لتقدم مطالب النساء إلى المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية حول الفقر والعنف في كل مكان.

وكنا نظن نحن النساء القادسات من بلدان العالم الثالث أن الفقر يخلصنا نحن فقط؟ صحيح نحن نعرف أن مجتمعات الشمال تعاني من ظواهر عنف منظم ومتصاعد، وأن بها نوعا من الفقر، فإذا بنا

* تضرب الرأسمالية المتوحشة وسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وتخفيض الخدمات الاجتماعية لا شعوب الجنوب وحدها وإنما أيضا القوى العاملة والمهمشة في الشمال خاصة النساء الفقيرات.

* يتجاوز العنف الراقع على النساء في البلدان الفقيرة كل تصور ، لكنه عنف مسكوت عنه ومغضى وقلما تحظى الضحايا بالاعتراف بينما يقع العنف الرمزي في أوروبا وأمريكا ضد الجنسين المثليين من الرجال والنساء فتنشأ المنظمات للدفاع عنهم لتكون هذه نقطة افتراق جوهري بين عالمين .

ما هي أفقر دولة في العالم؟
أطلقت السؤال امرأة من موزمبيق ، وصمتت قليلا متوقعة أن ترد عليها امرأة أفريقية أو آسيوية لتقول إحداها إنها بلدي ، ولتكن بنجلاديش أو النيجر على سبيل المثال.

لكن جاءت المفاجأة حين انطلقت امرأة إنجليزية مهاجرة إلى كندا لتقول إن أفقر بلد هي العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية . ضحكنا جميعا لظننا أنها تسخر.. ولكن ملامحها الجدية نبهتنا إلى أنها كانت تعنى ما تقول.

النساء، الواعيات والتقدميات وذوات الحس الإنساني العالي لإنشاء المطابخ الجماعية التي تقدم وجبات ساخنة ومغذية للفقراء والمهاجرين والمشردين والمطرودين من العمل والنساء العائلات لأسر. وهي تقدم هذه الوجبات بسعر التكلفة مع هامش ربح محدود جدا لدفع أجور العاملين، لأن أحد أهداف إنشاء هذه المطابخ الجماعية هو خلق فرص عمل في ظل البطالة المتفاقمة.

ولابد من أن نسجل هنا أن الاعانة الحكومية للعاطلين عن العمل هي ٨٠٠٠ (ثمانمائة) دولار كندى شهريا تدفع الأسرة ما يزيد على نصفها من أجل إيجار المنزل في حي فقير. أعرف أن الكثيرين في البلاد الفقيرة سوف يعلقون ساخرين: يا ليتنا كنا فقراء لنحصل على مثل هذه الاعانة الضخمة؟ ولكن واقع الأمر أنها لا تكفي لكي يبقى الانسان على قيد الحياة متماسكا ومعافى.

ويمكننا أن نتذكر في هذا الصدد قضية المهاجر المصري إلى كندا الذي قام قبل عامين بقتل زوجته وخمسة من بناته ونجت بنتان حين هربتا وحاول هو قتل نفسه ولم يفلح. وقد هزت الجريمة كلاً من مصر وكندا وخاصة مجتمع المهاجرين في «مونتريال» والمصريين الراغبين في الهجرة إلى هذه البلاد الغنية التي استقبلت بالفعل مهاجرين من ثمانين دولة.

كان الرجل قد أفلس، وأخذ يتقاصى إعانات حكومية ولم يجد عملاً وملاًه الرعب

من أن تتحول بناته إلى داعرات لأن الإعانات الحكومية لم تسد حاجاتهم وإن أبقتهم أحياء. يحدث هذا في كندا التي هي واحدة من أغنى دول العالم قليلة السكان (٣٠ مليون نسمة)، وإحدى الدول السبع الكبرى التي تتحكم في الاقتصاد العالمي وتسيره عن طريق المؤسسات المالية الدولية والشركات عابرة القارات وطبقاً لمصالح الأثرياء ورجال المال فيها.

من هنا كانت المطالب التي توافقت عليها النساء لإزالة الفقر من على هذا الكوكب، وتعبئة الرأي العام المحلي والاقليمي والعالمي للدفاع عنها في كل الساحات والمحافل وإقامة المسيرات التي كانت عند بدايتها قد أطلقت شعار الحيز والورود عام ١٩٩٥ في مونتريال، وكان اتحاد نساء كيبيك قد بلور بعضها كمقترحات دارت حولها نقاشات واسعة لمدة يومين في ورش عمل بالانجليزية والفرنسية والأسبانية، وقد ساهمت فيها بفعالية كبيرة نساء من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية والوطن العربي، وكانت هذه المطالب موضع اتفاق واسع.

وقد طالبت المشاركات حكومات العالم كافة بخلق إطار قانوني واضح المعالم يستهدف استئصال الفقر، وتنفيذ برامج وطنية لمحاربتها مع التركيز بشكل خاص على فقر النساء اللاتي يشكلن ٧٠٪ من فقراء العالم، وحتى تتمكن جماهير النساء من الدفاع عن حقوقهن ومصالحهن فلا بد من أن تفتح أمامهن أبواب الانضمام إلى النقابات والجمعيات حتى

ينظمن قواهن المشتركة ضمن الجماهير الفقيرة عامة، ويمارسن أشكال التضامن بصورة فعالة ليحصلن على عمل كريم، وسكن لائق ومياه نظيفة، وتعليم ورعاية صحية وغذاء كاف. على أن تكون كل هذه الاجراءات الحكومية قابلة للقياس، ومتوائمة مع جدول الفقر البشري في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧.

كذلك تدعو الوثيقة كل الحكومات لتحصيل ضريبة على معاملات البورصة على أن يوضع عائد هذه الضريبة في صندوق للتنمية الاجتماعية تجرى إدارته ديمقراطياً مع تمثيل عادل للرجال والنساء على قدم المساواة في إدارته وأن يحصل الفقراء من الرجال والنساء في العالم على معاملة تفضيلية.

إسقاط الديون

ولعل أخطر وأهم مطلب تضمنته هذه الوثيقة التي من المنتظر أن يوقع عليها ملايين النساء والرجال وتقدم لمئات الجهات المتنفذة أن يكون مطلب إلغاء ديون العالم الثالث كلها في المدى القريب.

أما الإجراء الآتي والعاجل حول هذه القضية فقد تمحور حول ضرورة إلغاء ديون أفقر ٥٣ دولة في العالم على أن تنشأ آلية يرعاها المجتمع الدولي كله لمراقبة عملية إلغاء الديون، والتأكد من أن الأموال الناجمة عن هذا الإلغاء للديون وفوائدها سوف يجرى استثمارها في برامج لإستئصال الفقر وتطوير مستوى معيشة الفئات



فريدة النقاش و أمل محمود و جيهان وفد مصر في المؤتمر التحضيري

والطبقات التي أصابتهما برامج التكيف الهيكلي في مقتل وغالبيتها من النساء.

والجديد في هذا الصدد أن نساء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد غيرن الفكرة المقترحة حول سياسات التكيف الهيكلي وطالبن بالغاء هذه السياسات وإتاحة الفرص لبلدان العالم الثالث لاتباع السياسات التي تكفل الرفاهية لشعوبها وكان التغيير جذريا تماما في صياغة القضية برمتها.

أما القضية الأخرى التي لا تقل أهمية فهي المطالبة بالزام الدول باتخاذ إجراءات لمقاومة الفساد عبر المحاسبة والشفافية والديمقراطية والرقابة الشعبية الفعالة، ومرة أخرى جرى إدخال هذا المطلب من قبل نساء إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اللاتي عانت بلدانهن في ظل القسود الواسعة على الديمقراطية في فترات كثيرة من تاريخها من انتشار الفساد على نطاق واسع، ولعل أبرز نماذج هذا الفساد أن يكون «ماركوس» رئيس الفلبين السابق وزوجته، ولم يكن غريبا أن تكون مندوبة الفيلبين من أعلى المشاركات صوتا في المطالبة بوضع حد للفساد وخلق آلية دولية لمراقبته، ثم هناك فساد «مويوتو سيسسيكو» في الكونغو الذي مات وفي حسابه البنكي في الخارج ستة مليارات من الدولارات، و«سوهارتو» في أندونيسيا الذي أطاحت به انتفاضة شعبية هائلة بعد أن استولى هو وأسرته على جزء هائل من ثروات البلاد.

كما تدعو الوثيقة إلى تنفيذ الاتفاق المبدئي بين الدول المانحة والدول التي تتلقى المساعدات من المعونات الدولية ليجري بمقتضاها تخصيص ٢٠٪ من المنحة للتنمية الاجتماعية، وفي المقابل تخصص الدول التي تتلقى المساعدات ٢٠٪ من إجمالي إنفاقها للبرامج الاجتماعية.

وتنشأ منظمة سياسية عالمية تمثل فيها جميع البلدان على قدم المساواة وبصورة ديمقراطية تماما، وأن يكون تمثيل النساء مساويا لتمثيل الرجال فيها، وأن تتوفر لهذه المنظمة قدرة حقيقية على اتخاذ القرار وسلطة لتنفيذها بحيث تستطيع أن تخلق نظاما اقتصاديا عالميا ينهض على العدل والمشاركة ويلعب التضامن بين الشعوب فيه دورا سياسيا.

ومن أجل تنفيذ مثل هذا البرنامج فإن مجموعة من الإجراءات الفورية تبقى ضرورية وعلى رأسها:

- إنشاء مجلس أمن اقتصادي ومالي يكون مسئولا عن تحديد القواعد لنظام مالي عالمي قائم على المساواة والتوزيع العادل لثروات الكوكب بين البلدان جميعا مع تركيز خاص على تطوير مستوى معيشة شعوب العالم على أسس من العدالة الاجتماعية

والمساواة وأن توجه برامج خاصة للنساء اللاتي هن الأفقر والأقل تعليما وتدريبيا فضلا عن أنهن يشكلن ما يزيد على نصف سكان العالم.

ومرة أخرى لابد من مراعاة تمثيل متكافئ للرجال والنساء على قدم المساواة في هذا المجلس.

- وتدعو الوثيقة لأن يخضع التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات لمعايير حقوق الانسان الأساسية جماعية كانت أو فردية، أي أن التجارة يجب أن تخضع لحقوق الانسان وليس العكس كما هو حادث الآن.

- كذلك تدعو إلى إعلان الحسابات البنكية والغناء سريتها وهو مطلب يرتبط أيضا إرتباطا وثيقا بفساد غمالية النظم الاستبدادية في العالم الثالث عشائرية كانت أو قسائلية أو ملكية أو جمهورية، لأن هذه النظم استفادت إلى أقصى درجة من نظام سرية الحسابات في البنوك لتحافظ على الثروات التي نهبتها من بلادها وأردعتها في حسابات سرية في بنوك الغرب عامة وسويسرا على نحو خاص.

شاركت كل وفود إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية (لم يكن هناك وفد إسرائيلي) في مناقشة الوثيقة التي تحولت بنودها من نداءات شبه إصلاحية وإن كانت قوية إلى مطالب جذرية. مثل وقف برامج التحرر الاقتصادي المسماة بالتكيف الهيكلي، والتي ألحقت أضرارا بالغة بالفقراء على امتداد العالم، وتسببت في انتشار الجهل والمرض والبطالة بسبب إصرار البنك الدولي على سياسة استرداد التكاليف في الصحة والتعليم والسكن وقطع الاعانات عن العاطلين والمسنين والنساء.

كان عقد هذا اللقاء التحضيري عملا فذا بكل المقاييس إذ أعدت له بجهد مخلص ودوب منظمة غير حكومية-اتحاد نساء كيبك- لينعقد في بلد من أغنى بلاد العالم في الشمال وهي كندا، وفي اقليم من أغنى أقاليمها وهو كيبك للوصول إلى توافق بين هذا العدد من الحاضرات ممثلا لمنظمات نسائية وعاملة في ميدان التنسية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وهو بحسب ذاته وبصرف النظر عن النتائج النهائية رسالة لهؤلاء الذين ينظرون إلى الغرب أو شمال العالم باعتباره كتلة واحدة متجانسة غنية ومعادية لجنوب العالم، ولا يفرقون بين الحكومات والشعوب، وهو ما أسماه كل من «صادق جلال العظم» و«مهدي عامل» بالاستشراق المعكوس إذ أن مؤسسة

الاستشراق في القرن الماضي والتي كرسست جهودها لخدمة الاستعمار قد نظرت إلى الشرق هذه النظرة باعتباره كتلة واحدة متجانسة ساكنة خاملة غارقة في الخرافات منقادة بالعواطف وذات عقلية مستعصية على تقبل العلم الذي هو أوروبي وغربي بالضرورة.

كذلك فهو إعلان لنا نحن القادمين من جنوب العالم أن مشكلات مشابهة لتلك التي نعاني منها قد تولدت هناك عن توحش الرأسمالية وإنفلاتها من عقالها بعد هزيمة التجربة الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم وعلى الأمم المتحدة. فهناك في الشمال فقراء وجائعون ومشردون وأطفال يخرجون من المدارس لكن المسائل نسبية.

ولعلنا نفهم في هذا السياق صحيحة المرأة الانجليزية المهاجرة إلى كندا حين قالت إن أمريكا هي أفقر بلد في العالم، وكانت تعني أنها وهي أغنى بلد في العالم قد تسبب نظام الاستغلال الرأسمالي المتوحش فيها في طرد ملايين البشر القادرين على العمل. إلى البطالة، ومئات الآلاف إلى التشرد في المدن الكبيرة بسبب العجز عن دفع أجور المساكن، والتمييز الصارخ ضد المهاجرين في البلدان الأوروبية والأمريكية وإنبعاث النزعات العنصرية والنازية الجديدة والتطرف الديني.

إن أمريكا وهي أغنى بلد في العالم حين تكون مسرحا لمثل هذه الظواهر، وحين يسمح النظام فيها بأن يكون هناك جائع واحد فإنها تكون أفقر بلد في العالم لأن ثراها مجرد من الروح الانسانية ومعاد للبشر.

كانت الوثيقة التي أصدرها المؤتمر التحضيري حول الفقر موضوعا للإجماع السهل، على العكس من الوثيقة الأخرى حول العنف التي استغرقت وقتا طويلا في النقاش ودار حولها جدل واسع خاصة فيما يتعلق بحقوق الجنسين المثليين الذين يختارون العيش مع أقران من نفس الجنس ويعاشرونهم ويريدون من المجتمعات الاعتراف بحقوقهم في الاختيار وإلغاء كل أشكال التمييز ضدهم، وهو ما تحفظ عليه العرب والمسلمون والافريقيون.

عنف ضد من؟

لم يرتفع صوت النساء لم يعمل كثيرا ويصبح الخلاف الجذري حارا وصاخبا حتى أنه هدد بانفجار المؤتمر كله إلا عندما عرضت رئاسة المؤتمر نتائج عمل الورش التي انعقدت على مدار يومين حول العنف ضد المرأة بعد أن تم الاجماع على وثيقة الفقر مع تعديلات جذرية أدخلتها نساء العالم الثالث.

سوف أعرض للوثيقة حول العنف ضد المرأة أولا ثم أحكي لكم بعض ذلك حكاية الانفجار الذي كان وشيكا، أسبابه وكيف

تجنيته النساء بروح عالية وإحساس راق بالمسئولية والتضامن.

تحمل الوثيقة عنواناً قوياً هو : «من أجل إلغاء كل أشكال العنف ضد المرأة : نطالب ..» وقد صيغ العنوان على غرار الاتفاقية الدولية للإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة التي أصدرتها الأمم المتحدة وجرت الإشارة إليها في أكثر من موضع وفقرة في كل وثائق المؤتمر ..

تبدأ الوثيقة بالقول إنه يتعين على الحكومات التي تدعى الدفاع عن حقوق الإنسان أن تنأى بنفسها عن أى سلطة سياسية كانت أو دينية ، اقتصادية أو ثقافية تفرض وصاية على النساء والفتيات ، كما أنه يتعين عليها إدانة أى نظام -أيا كان- ينتهك الحقوق الأساسية لهن.

ويتعين على الحكومات أيضاً أن تعترف في تشريعاتها وقوانينها وأفعالها أن كل أشكال العنف ضد النساء تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية كما أنه لا يمكن ولا يجوز تبريرها باسم العادة أو الدين أو التقليد الثقافي.

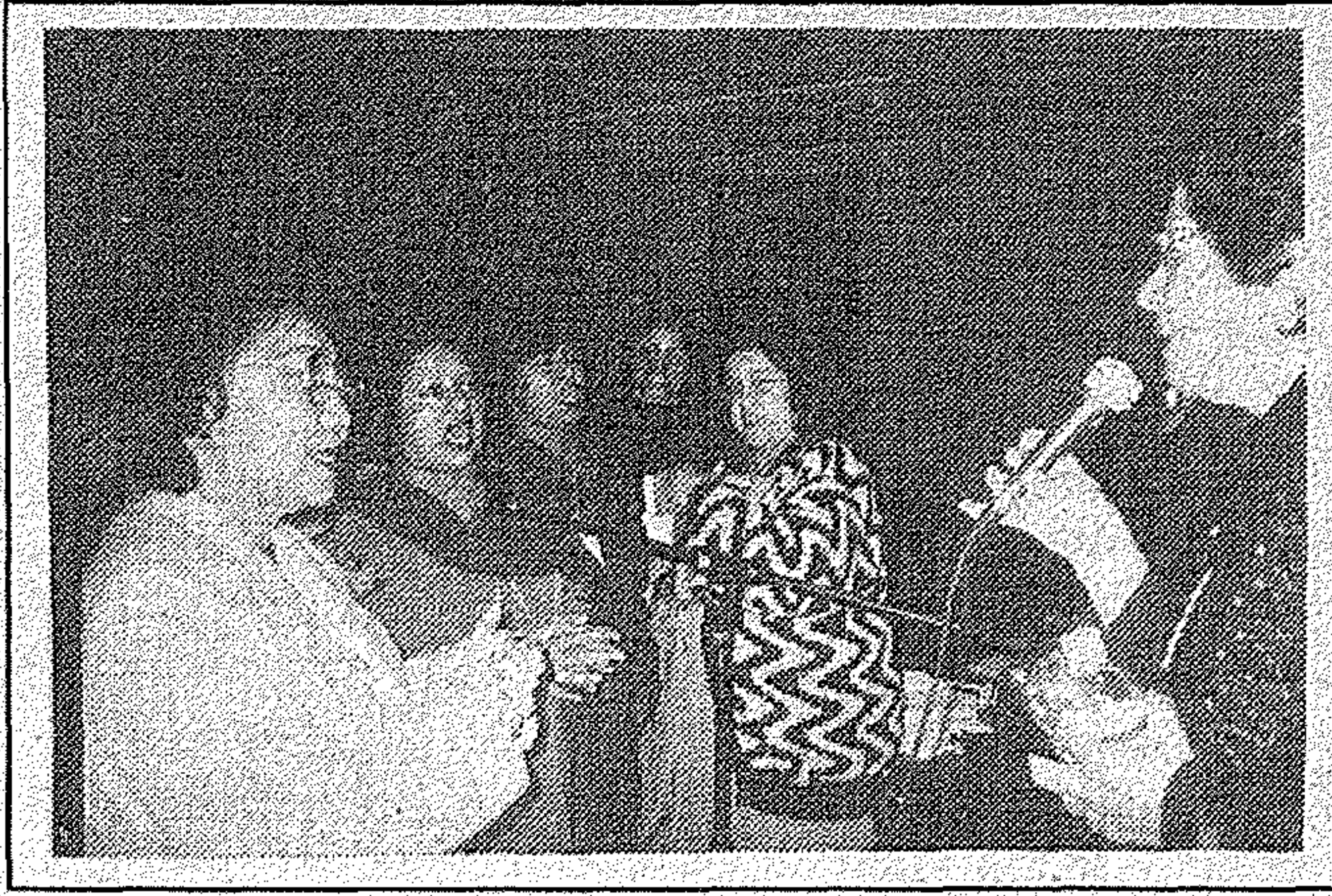
وعليه فإن كل الحكومات مدعوة للاعتراف بحق المرأة في السيطرة على حياتها ومسيرها وجسدها وصحتها الإنجابية وحريتها واختياراتها.

وعلى الحكومات أن تنهض بانحياز خطط عملية وسياسات وبرامج فعالة تخصص لها ميزانيات ووسائل للتنفيذ للإلغاء كل أشكال العنف ضد المرأة.

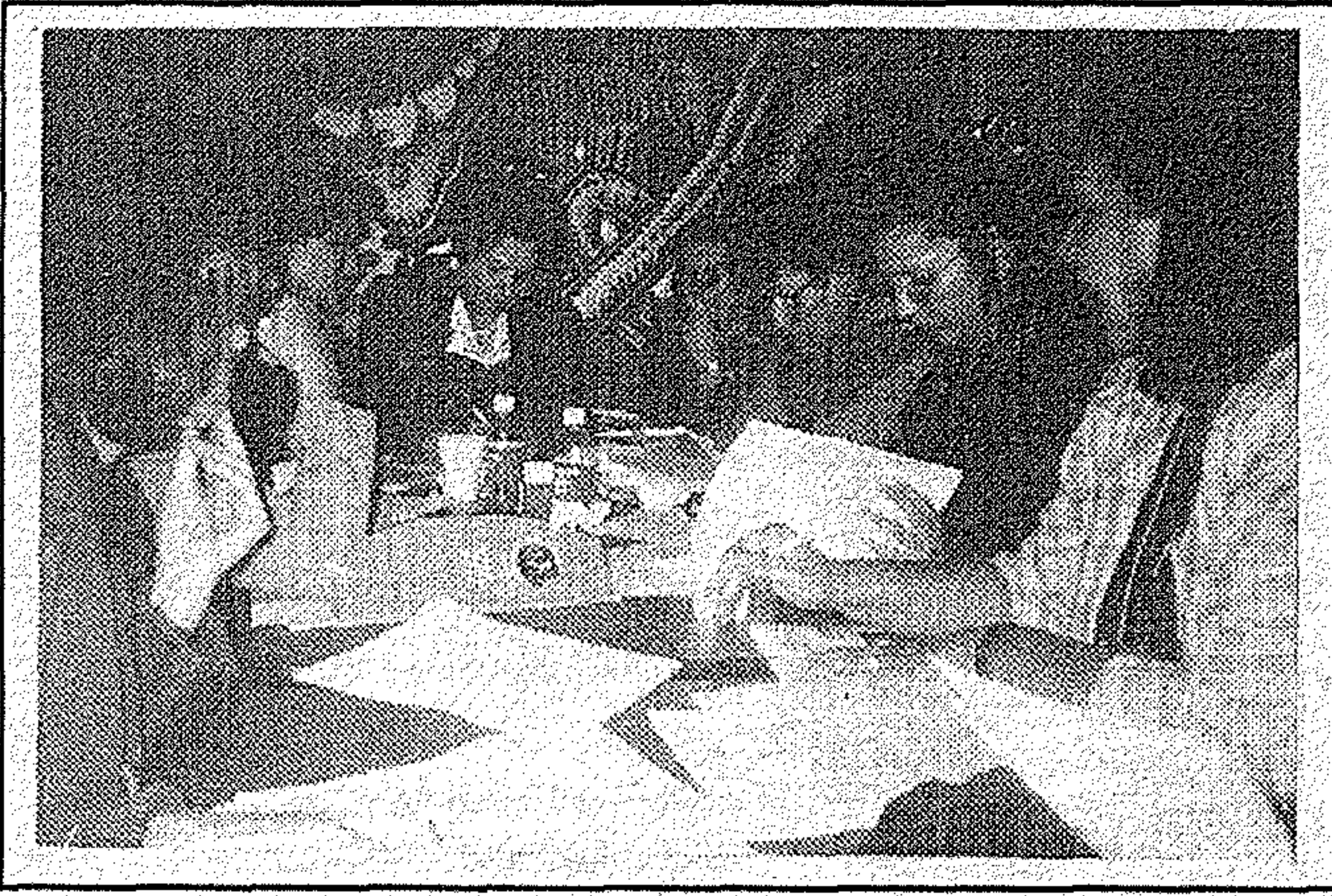
وتتضمن خطط العمل هذه منع وتحريم العنف المباشر ، من خلال رفع الوعي والتعليم العام ومعالجة وعلاج هؤلاء الذين يمارسون العنف في آن واحد ، وإجراء الأبحاث والوصول إلى إحصائيات تزداد دقة يوماً بعد يوم عن العنف الذي يقع على المرأة ، مع تقديم يد العون والحماية للضحايا ، وتنظيم حملات ضد المواد الإعلامية الداعية التي تتجاهر بجسد المرأة وتستغلها ، وتطوير التعليم حتى لا يكون متحيزاً جنسياً ، ومساعدة النساء الضحايا على الوصول إلى المحاكم الجنائية وتقديم دورات تدريبية للقضاة ورجال الشرطة في هذا الميدان حتى يجسّنوا التعامل مع الضحايا دون استخفاف أو تعال.

دعوة للتصديق

وفي هذا الصدد فإن الأمم المتحدة مدعوة لممارسة كل ألوان الضغوط على الدول الأعضاء لحثها على التصديق -دون تحفظ- على الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق النساء والأطفال وتنفيذ بنودها. وحشها أيضاً على احترام الإعلانات العالمية وبخاصة الإعلان العالمي للحقوق المدنية والسياسية



اميلي نفاع .. تقود الغناء في الصورة العليا وتشارك في حلقة نقاش في الصورة السفلى



العالمى على الحكومات لاجبارها على تنفيذ الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات والمواثيق والاعلانات. وفي هذا الصدد لابد من بحث إمكانية معاقبة الحكومات التي لا تقوم بتنفيذ ما تعهدت به من التزامات.

وفي مجال التضامن مع النساء من ضحايا تجارة الجنس دعت الوثيقة إلى إعادة النظر في الاتفاقية الدولية التي صدرت سنة ١٩٤٩ والتي تناهض التجارة في الأشخاص واستغلال الآخرين في أعمال الدعارة أو استغلال دعارة الغير ، وتدور الفكرة المحورية في إعادة النظر هذه حول تنفيذ الحكومات للقرارين اللذين أصدرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٦ والمتعلقين بالتجارة في النساء والفتيات والعنف ضد النساء المهاجرات اللاتي يتعرضن لأشكال معلنة ومخفية من العنف الإضافي.

كما يتعين على الدول أن تخضع لقانون المحكمة الجنائية الدولية وأن تلتزم على نحو خاص بأحكام النصوص التي تعترف الاغتصاب والاذاة الجنسي باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لابد من العمل

والاتفاقية الدولية للإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل ، والاتفاقية الدولية للإلغاء كل أشكال التمييز العنصري ، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وإعلان الغاء العنف ضد المرأة ، وإعلان القاهرة وفيينا الصادرين عن المؤتمرين الدوليين للسكان وحقوق الإنسان ، وإعلان بكين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة وبرنامج العمل الخاص به.

وعلى الحكومات خلق الانسجام بين القوانين الوطنية وهذه المنظومة العالمية لحقوق الإنسان وأدواتها.

كما أن الحكومات مدعوة لأن تقوم بأقصى سرعة بتوقيع البروتوكولات الخاصة بهذه الاتفاقيات والمواثيق والاعلانات وإنشاء آليات التنفيذ الملزمة وعلى وجه خاص فيما يتعلق باتفاقية الغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية حقوق الطفل ، وأن تسمح في ذات الوقت للأفراد والجماعات بمقاضاة حكوماتهم.

وتمثل هذه البروتوكولات أدوات للضغط

بكل جدية على رقفها نهائيا.

كما تدعو الوثيقة إلى إلغاء كل أشكال الحصار على الشعوب والدول والتي تفرضها القوى الكبرى خاصة وأن هذا الحصار يؤثر تأثيرا كبيرا على النساء والأطفال ويلحق بهم أذى أكثر مما يلحق بكل الفئات الأخرى. وتدعو جميع الدول للتوقيع على اتفاقيات لنزع السلاح وتنفيذها خاصة في مجال الأسلحة النووية والبيولوجية والمبادرة بالتوقيع على الاتفاقية الدولية - ضد الاتجار بالأرضية.

الجنسيون المثليون

ونأتى الآن إلى الفقرتين الشائكتين والثنتين أثارنا جدلا واسعا حول الوثيقة التي لم يستطع الحاضرون الوصول إلى توافق بشأنها كما حدث بشأن الوثيقة الخاصة بالفقر وهما الفقرة الثامنة والحادية عشرة.

تقول الفقرة الثامنة أنه على أساس من مبدأ المساواة بين كل البشر والأشخاص فإنه يتعين على الأمم المتحدة والدول المنخرطة في المجتمع الدولي الاعتراف بأن الميول والاتجاهات الجنسية للانسان لا ينبغي أن تقف عائقا أمام تمتعه وممارسته لكل الحقوق التي نصت عليها الآليات الدولية المختلفة وخاصة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي لحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة.

أما الفقرة الحادية عشرة فتدعو إلى تأمين حق اللجوء للنساء من ضحايا التمييز والعنف الجنسي ، وهو الحق الذي أقرته اتفاقية جنيف ، وكذلك تأمين هذا الحق نفسه لضحايا التمييز والاضطهاد بسبب ميولهم الجنسية.

وسوف نلاحظ هنا أن الدفاع عن حقوق من يمارسون الجنسية المثلية من النساء والرجال قد صيغ بطريقة هادئة ومبهمة دون أن يسمى الفعل الذي تعتبره كثير من الجماعات بل والمجتمعات منافيا للدين ، ولا تعترف بما يقوله بعض العلماء من أن الاتجاهات الجنسية المثلية سواء بين النساء أو بين الرجال ناتجة عن التكوين البيولوجي وليست اختيارا خاصا شاذا ومنافيا للطبيعة البشرية ، أو للطبيعة ذاتها.

وقد كانت هذه الصياغة المسهمة نتاجا للمناقشات داخل ورش العمل حيث قدمت النساء الافريقيات والعربيات والمسلمات أفكارا أساسية حول الموضوع ، ورفضن من حيث المبدأ أن تتضمن الوثيقة إشارة صريحة للموضوع ، وإنفجر النقاش الواسع في الجلسة الختامية بين المدافعات من أوروبا وأمريكا عن حقوق الجنسين المثليين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان من جهة وبين ممثلات العالم العربي والاسلامى وافريقيا.

وكانت حجج الرافضات لادراج هذه النصوص في الوثيقة الأساسية قوية وواضحة للغاية. فسوف نتعرض للعزلة في مجتمعاتنا ، ولن تلتفت القوى المحافظة لجوهر الوثيقة التحقضى بل ستقف عند هذين النصين وتشهر بنا وبقضية العنف الواقع على النساء وتعتبرنا ببساطة منحللات وداعيات للشذوذ كما يسمون العلاقات المثلية هكذا قالت إحدى المدربات.

وأضافت أخرى : إذا عدنا بهذه الوثيقة إلى بلادنا ستصدر قطعا فتوى تديننا ، وسوف نشغل حينئذ بالدفاع عن أنفسنا وتوضيح موقفنا وسجري تهميش الوثيقة ذاتها وموضوعها الأصلي وهو العنف المخفى ضد النساء والذي لا تعترف به المجتمعات رغم إدراكها جيدا أنه موجود على نطاق واسع ، وأن النظام الأبوى - الطبقي سوف يدافع عن امتيازاته دون هوادة وأحد أدوات تشويه النساء المدافعات عن حرية المرأة ودعوتهن لسماع صوت النساء المقهورات ، وإزاحة الستار عن المسكوت عنه في كل من العلاقات الطبقية والأسرية.

توافق واقتراح

وكان الوصول إلى حل وسط وتوافق عام مبادرة من قبل نساء مدافعات بقوة عن الفقرتين ، فجرى بناء على اقتراحهن حذفهما من الوثيقة الأساسية التي ستوقع عليها كل الوفود وتعمل على أساس منها في بلدانها . ثم ادراجهما بعد ذلك في وثيقة مستقلة ليوقع عليها من يوافق على البندين من بين الوفود ، وقد وقعت عليها بالفعل وفود أوروبا وأمريكا ، فأصبحت هناك وثيقتان احدهما تدافع عن حقوق الجنسين المثليين وترفض كل أشكال التمييز ضدهم ، وأخرى لا تذكر الموضوع على الإطلاق لا بالتأييد ولا بالادانة.

وبقيت نقاط التسقاطع الجوهرية بين جماهير النساء في كل من شمال العالم وجنوبه هي حقيقة أن الفقر يولد العنف ، وأن الطريق الوحيد أمام هذه الجماهير لمواجهة كل من الفقر والعنف هو التضامن على أسس محلية وإقليمية وعالمية ، لتصبح النساء اللاتى يمثلن ٧٠٪ من مليار وثلاثمائة مليون آدمى يعيشون في فقر مدقع قوة فاعلة يوازي فعلها قدر نسبتها العالمية بين السكان في كل أنحاء العالم.

ولم تكن الجنسية المثلية هي نقطة الاقتراق الوحيدة بين المنظمات الأوروبية والأمريكية من جهة وغالبية منظمات العالم الثالث من جهة أخرى ، فقد كانت هذه على أي حال نقطة ايدولوجية لها طابعها العملي على صعيد العلاقات بين المنظمات السياسية والنقابية والنسائية والديمقراطية بعامية وبين

الجماهير التي تعمل في أوساطها من جهة أخرى.. أقول لم تكن الجنسية المثلية هي نقطة الاقتراق الوحيدة ولا حتى الجوهرية ، بل لعل الاقتراق الجوهرى والحقيقى أن يكون هو تلك المسافة - الشائنة في غالب الأحيان - بين الحقوق الأساسية التي تتمتع بها شعوب العالم في الشمال ، وتواضع ان لم يكن غياب هذه الحقوق في الجنوب حيث السعى المضنى والتصحيحات الهائلة التي تدفعها شعوب الجنوب من أجل هذه الحقوق نفسها ، أي حقوق التعبير والتنظيم والمعرفة وحرية الرأي والاعتقاد والتظاهر ، بل وحتى الحق في الدعاية الاجتماعية والاقتصادية . وكانت المناقشة التي دارت بين مندوبية الهند ورئاسة الجلسة حول تأمين حق المرأة في الوصول إلى الائتمان دالة للغاية في هذا الصدد ، إذ قالت المرأة إن الحديث عن الائتمان لنساء فقيرات فقرا مدقعا سيكون نوعا من الترف . علينا قبل ذلك أن ندعو لتأمين المياه النظيفة والسكن اللائق والغذاء الكافى وحق الكلام ..

إن تمتع شعوب الشمال بالحقوق الأساسية لحد التشبع جعل مطالبتهم بحقوق جديدة من قبيل حقوق الجنسين المثليين مفهومة ومشروعة ، كذلك كان تحفظ الجنوب الذي ما يزال يكافح من أجل حق الحياة ذاتها - كان بدوره مفهوما ومشروعا حتى وهو يرى في بعض الأحيان أن انتشار ممارسات الجنسية المثلية في هذه المجتمعات قد يكون ضجرا من الحريات الجنسية الواسعة لا فحسب ميلا طبيعيا بيولوجيا لدى قطاع من الناس.

وكانت تجربة المؤتمر الذي تواصلت أعماله ليومين كاملين بكل ما فيها من وثائق وشعر وغناء خبرة غنية وجديدة لكل المشاركات والمشاركين ، وبروفة لمسيرة أخذت المنظمات النسائية في كل البلدان المشاركة تعد لها بحماس لكى تقول النساء للأمم المتحدة وللمؤسسات المالية العالمية التي تسيطر اقتصاد العالم لصالح أصحاب الملايين.. إننا هنا وأنا أحياء ونرفض الصيغة القائمة لتوزيع الثروة وسوف نناضل من أجل عالم أفضل جديد وحر ملؤه الخبز والورود.

وفى ختام المؤتمر شهدت مدينة «مونتريال» الجميلة مسيرة ضخمة ضد الفقر والعنف اخترقت المدينة في حماية الشرطة الشئ الذى حسدنا أهل كندا عليه نحن القادمات من بلدان تقوم الشرطة فيها عادة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين حتى أن صحفية صديقة أخذت طيلة المسيرة تصور عربات الشرطة التي علقت بعضها شعاراتنا ضد المؤسسات المالية الدولية.



الانتخابات الأمريكية قليل من كل شيء

مكاسب «تقدمية» .. وانتكاسات «يمينية»

رسالة واشنطن

سمير كرم

ومحاكمته. ولم يكن موقف الديمقراطيين ليختلف أبدا لو أن الوضع كان معكوسا . فلو أن نتائج استطلاعات الرأي العام دلت على أن غالبية الأمريكيين تدين كلينتون وتزى وجوب محاكمته أو استقالته إذا أراد أن لا يتعرض لمحاكمة .. لقال الديمقراطيون : وما أهمية الاستطلاعات ؟ أنها لا تدل على شيء . إنها تتغير يوماً عن آخر بتغير المزجة . وهي لا تأخذ سوى «عينات» من الرأي العام . وهي قابلة للخطأ . بل وهي أداة يمكن التلاعب بها في صياغة الأسئلة وفي النتائج .

هكذا كان الحال دائما .

لكن ماذا قالوا عن نتائج الانتخابات .. خاصة انتخابات الكونغرس ؟

لقد حيرت النتائج المراقبين والمحللين المتخصصين بالقدر نفسه الذي حيرت به الرأي العام للناخبين وكأنها ليست من صنعهم . إذ جاءت قابلة لكل التفسيرات . الأمر الذي اعتبره بعض المحللين تعبيراً عن اتجاه الناخبين الأمريكيين نحو «الوسط» . كان هذا رأى اليمين السياسى . أما اليسار فقد اعتبر النتيجة فى إجمالها دليلاً جديداً على فقدان ثقة الناخبين الأمريكيين بالحزبين التقليديين ورامجهما ومرشحيهما .. بل وبالنظام السياسى ككل .

أما كيف استقبل الحزبان النتائج فكان استعراضاً واضحاً للغموض .. إذا جاز التعبير .

الوصول إلى عقول الناخبين - جرت الانتخابات العامة الأمريكية يوم ٣ نوفمبر الماضى . أرادها الجمهوريون أن تكون حكم الاعدام لرئاسة «الفاجر» بيل كلينتون الذى انتخبه الأمريكيون مرتين متتاليتين .. فى المرة الثانية فى نوفمبر ١٩٩٦ بأغلبية كبيرة على الرغم من أربع سنوات متوالية (فترة رئاسته الأولى) من التحقيقات والفضائح والانتهاكات بلا تحقيقات . لهذا وقتوا بداية العملية المنهكة لملاحقته باتهامات تفضى فى رأيهم إلى محاكمته وعزله .

وأرادها الديمقراطيون أن تكون صبيحة رأى العام الأمريكى فى وجه الحزب الجمهورى بأن أمريكا غير معنية بخيانة كلينتون لزوجته (خاصة وقد سامحته ووقفت إلى جانبه ووقفت إلى جانب المرشحين الديمقراطيين) وأن أمريكا لا تريد التطرف اليميني أن يعود لا تريد دولة بوليسية تلاحق الساسة والمسؤولين بسبب تصرفاتهم الشخصية . لا تريد عودة أوضاع الحقوق المدنية إلى الوراء إلى ما قبل الستينيات ، لا تريد أن يفرض على المرأة -بحجة دينية- أن لا تجهض نفسها ،حتى لو كانت قد حملت نتيجة جريمة اغتصاب .

الجمهوريون أشاحوا بوجههم .. طوال فترة الحملة الانتخابية التى طالت كالعادة وأكثر عن نتائج استطلاعات رأى العام التى دلت على أن فضيحة الجنس فى البيت الأبيض لا تهم الأمريكيين كثيراً .. خاصة والأحوال الاقتصادية أفضل مما كانت طوال سنوات الرئاسة الجمهورية من بداية الثمانينات حتى انتخاب كلينتون ، قالوا : هذا البلد لا يحكم بنتائج استطلاعات رأى العام .. يحكمه دستور والدستور يقضى بالتحقيق مع الرئيس ويمنح الكونجرس حق توجيه الاتهام إليه

شر البلية ما يضحك . إنها قاعدة لا تنطبق علينا وحدنا . إنها أقرب إلى أن تكون قانوناً عاماً إنسانياً شاملاً .

كثير من الأزمات الطاحنة التى يتعرض لها النظام السياسى الأمريكى فى الفترة الحالية يثير الضحك بقدر ما فيه من مأس . حيث يتصارع الحزبان بضراوة لم يسبق لها مثيل على السلطة ، ينسيان خلال الصراع كل هموم الناس والرأى العام واتجاهاته - التى ينفقان سنوياً مئآت الملايين من الدولارات لاستطلاعها - وينسيان حتى كرامة أمريكا أمام العالم الخارجى .. وأمام ذاتها .

بالمثل يتصارع التيساران العقائديان الرئيسيان السائدان فى الحياة الأمريكية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. والدينية أيضاً ، يريد كل منهما أن يشوه صورة الآخر ، أن يجعله يبدو مسخاً أو شيطاناً على الأقل .

«المحافظون» تبخوا التطرف إلى حد جعل شرائح منهم تحمل السلاح وتكون ميليشيات بعضها يرفع الاعلام الوطنية وبعضها الآخر يحتضن أفكار الأصولية الدينية .

والليبراليون فى مواقع الدفاع يصورون أنفسهم المدافعين عن حرية أمريكا والديمقراطية والوثام العنصرى ، لكنهم لا يقتربون أبداً من الاعتراف بمسئوليتهم أو نصيبهم من المسئولية فيما آل إليه حال النظام وما انتهى إليه من فقدان ثقة رأى العام خلال سنوات طويلة كانوا خلالها هم القوة السياسية والفكرية الغالبة .

فى هذا الجو الصراعى المشحون بتبادل «قذف الطين على الهواء» ، وهو التعبير الأمريكى الذى يصف إعلانات الحملة الانتخابية على شاشات التلفزيون حيث السب والتجريح والكذب بعيون وقحة هى أساليب

الشيوعيون تياران .. أحدهما رأى أن الصوت التقدمي أزاح اليمين للخلف .. والرأسمالية الكبيرة سعت للهدف نفسه لدوافع مختلفة .. والثاني رأى في النتائج تأكيداً لنجاح استراتيجية الائتلاف بين العمال والنساء والأقليات ..

عضوا ديمقراطيا .
*حكام الولايات كانوا ١٧ ديمقراطيا
و ٣١ جمهوريا ، فأصبحوا بنتيجة الانتخابات
١٧ ديمقراطيا و ٣٢ جمهوريا .. وبقي اثنان
من المستقلين كما كان الحال قبل الانتخابات .
والأرقام لا تشهد بحدوث تغير كبير في
الموازن .

مع ذلك فإن اليمين الجمهوري غاضب لأن
الحزب لم «يكسح» الانتخابات كما كان
ينبغي بنظر قاداته أن يحدث . والسبب في
رأيهم أيضا أن الحزب بقيادته الحالية مال إلى
الاعتدال وتراخى في استخدام «الفضيحة»
كما ينبغي ضد كلينتون وضد المرشحين
الديمقراطيين .. ولم يخاطب الناخبين باللغة
الوحيدة التي تستميلهم : خفض الضرائب .
باختصار لقد استسلمت الزعامة الجمهورية
التقليدية أمام حملة كلينتون فخسرت أصوات
الناخبين (..).

وأما المعتدلون من الحزب الجمهوري
فيقولون إنهم هم الذين أنقذوا ما أمكن إنقاذه
من مقاعد الحزب .. وأنهم لو طاعوا حملة
المتطرفين واستمروا في الصراخ باسم مونيك
لوينسكي في أسماع الناخبين لكنت النتائج
أسوأ كثيرا للحزب الجمهوري ومرشحيه . بل
أن بعض الجمهوريين عزا المكاسب القليلة التي
حققتها الديمقراطيون إلى المحاولة التي بذلت
في حملات المرشحين الجمهوريين لاحتواء
دعائيات الفضيحة الجنسية . ويقولون إن
النتائج كان يمكن أن تكون أفضل للجمهوريين
لولا هذه الجرعة الأخيرة من سم الفضيحة .
وبدورهم الذين حاولوا رؤية دلالات أعمق
للنتائج الانتخابية دون التفسير بحدود
الانتماءات الحزبية قالوا إن من الضروري أن
نلاحظ أن المرشحين «العنقائدين» - وهم

الديمقراطيين والجمهوريين .. مالوا هذه المرة
بنسبة ٦٠ بالمائة نحو المرشحين الديمقراطيين ،
فلعبوا أيضا دورهم في الحد من الغالبية التي
كانت للجمهوريين في الكونجرس قبل هذه
الانتخابات .

كل هذا والنتائج الفعلية كما تعبر عنها
الأرقام لا تتجاوز الحقائق التالية :

* مجلس النواب : كان الديمقراطيون
يشغلون ٢٠٦ مقعد فأصبحت ٢١٠ مقاعد .
وكان للجمهوريين ٢٢٨ مقعدا أصبحت ٢٢٣
، مقعدا . مقعد آخر خسره الجمهوريون لمرشح
مستقل .

* مجلس الشيوخ لم تتغير فيه النتائج
الرقمية . كما في الكونجرس السابق في
الكونجرس الجديد ٥٥ عضوا جمهوريا و ٤٥

كلينتون



لقد قدر كل من الحزبين الجمهوري
والديمقراطي كل حسب ما يرضيه . خاصة في
البدايات الأولى ، وقبل أن تبدأ عملية
محاسبة القيادات ، خاصة على الجانب
الجمهوري الذي توقع انتصارا كاسحا فجاءت
النتائج لتلقى «دشا باردا» على الحزب
ومرشحيه وتقلص أغليبيته في الكونجرس .

هكذا استطاع الديمقراطي أن يقول : من
كان يحلم أو يخطر بباله قبل أسابيع قليلة
وفي غمرة الهجوم الجمهوري على الرئيس
(الديمقراطي) بيل كلينتون وشظايا فضيحة
«مونيكاجيت» تشاير في كل اتجاه ، أن
يخرج الحزب الديمقراطي دون خسائر جسيمة ..
بل ببعض المكاسب ؟

وحاول الجمهوريون طمأنة أنفسهم
ومؤيديهم حينما قالوا :

لقد نجحنا لأول مرة منذ ٧٠ عاما في أن
نحتفظ لشاثل انتخابات على التوالي
بأغليبتنا في مجلس النواب والشيوخ . وكان
نيوت جينجريتش رئيس مجلس النواب وزعيم
الجمهوريين الأبرز هو الذي قال - قبل أن يجبره
حزبه على الاستقالة من رئاسة المجلس
، فأختار أن يستقيل كلية من عضوية
الكونجرس - إننا نذكر كل من يظن أن الحزب
الجمهوري قد خسر أننا نحن الجمهوريين
سنكون الأغلبية في الكونجرس القادم .
وسنبقى في رئاسة كل لجان الكونجرس
بمجلسيه - اللجان الرئيسية والفرعية :
القضائية والأمنية والدولية والمالية .. كلها .

واستطاع الحزب الديمقراطي أن يعلن
بلسان زعيم الأقلية في مجلس النواب «للمرة
الأولى في تاريخ الكونجرس تمكن الحزب الذي
ينتمي إليه الرئيس وفي السنة السادسة من
رئاسته من الفوز بعدد إضافي من المقاعد ..
وكانت العادة أن يخسر ما بين ٢٥ و ٣٠
مقعدا .

الأقليات أيضا لها نصيبها - وهو نصيب
كبير بصورة غير عادية - لقد فقد «الرجل
الأبيض» هيمنته على الانتخابات الأمريكية .
الذين فازوا في هذه الانتخابات فازوا بأصوات
النساء والأقليات (السود واللاتينيين
والآسيويين والعرب واليهود) لم يفز واحد
منهم بفضل أصوات أغلبية الرجال البيض .
وهذا تحول تاريخي مهم .

ولقد لعبت أصوات السود دورا لم تلعبه
من قبل ، وعلى الرغم من أن إقبالهم على
الانتخابات لم يكن ضئيلا كما هي العادة ،
إلا أنه لم يكن كاسحا . ولو كان يكفل
لديمقراطيين استعادة أغليبتهم في مجلس
النواب على الأقل .

اللاتينيون الذين كانت تنوزع أصواتهم
في الانتخابات عادة بالتساوي بين المرشحين

ثلاثة أبعاد للمنظور اليساري الأمريكي إلى نتائج انتخابات الكونغرس

هل يمكن استرداد العملية الانتخابية من حولها إلى سلعة يشتريها القادرون؟

انتخابات الكونغرس الأمريكي في الأسبوع الماضي ، وقالت مصادر الحزب الجمهوري أن « جيشا غير مرئي » من العمال النقابيين خاض الحملة الانتخابية لحض الناخبين على التصويت للمرشحين الديمقراطيين في أكثر الدوائر أهمية.

وأكد قادة الاتحاد العام للعمال أن جانباً كبيراً من الفضل في ترجيح كفة الديمقراطيين في هذه الانتخابات يرجع إلى النشاط الكثيف الذي لعبه النقابيون في المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية ، والتي تركزت على إقناع أكبر عدد ممكن من الناخبين بالادلاء بأصواتهم ، فضلاً عن التزام أكثر من ١٣ مليوناً من العمال المنتمين لنقابات الاتحاد بأداء واجبهم الانتخابي.

وكان الاتحاد العام للعمال قد اعتمد مبلغاً كبيراً من ميزانيته للمشاركة في الحملة الانتخابية والتي وجهت بشكل خاص نحو تضيق فرص انتخاب مرشحين جمهوريين معروفين بعدائهم للطبقة العاملة والحركة النقابية.

كما عتمد الاتحاد العام للعمال إلى السماح لعدد من قياديه في الولايات المختلفة بالتفرغ تماماً لتنسيق جهود الحملة الانتخابية لصالح المرشحين الديمقراطيين .. كما شارك الاتحاد باعلانات تلفزيونية ضد المرشحين الجمهوريين.

وأكد ادوارد كيلجور مدير البرامج السياسية في مجلس القيادة الديمقراطية أن جانباً كبيراً من الفضل في ارتفاع أعداد الناخبين الذين اقبلوا على الادلاء بأصواتهم -على غير ما كان متوقعا- يرجع إلى جهود الاتحاد العام للعمال . وقد تبين أن ستة ملايين ونصف مليون من الأصوات التي حصل عليها المرشحون الديمقراطيون هي لأعضاء نقابيين وأفراد أسرهم .

ويتوقع المراقبون أن يلعب الاتحاد العام للعمال دوراً أكبر في انتخابات عام ٢٠٠٠ التي ستشمل الرئاسة ومجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ ونحو ثلث مناصب حكام الولايات.

وكان الاتحاد العام لعمال أمريكا قد انتخب قيادة يسارية له لأول مرة منذ أواخر الخمسينيات بعد أن كانت أعداد العمال المنتمين لنقابات قد تراجعت إلى أقل من النصف خلال السنوات التي خضع فيها الاتحاد لقيادة يمينية أيدت الحكومة الأمريكية في سياساتها اليمينية داخليا وخارجيا ، بما في ذلك حرب فيتنام . وفي ظل القيادة الجديدة ينتهج الاتحاد سياسة تقدمية تعارض التدخل العسكري والميزانيات العسكرية الضخمة وتدافع عن الحقوق المدنية للأقليات الأمريكية.

وأعلن جون سويني رئيس الاتحاد في



مونيكا

وقد يوحى هذا بأن اليسار الأمريكي كان في مواقع المتفرجين في هذه الانتخابات وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة .. على الأقل من أحد أوجهها . الوجه اليساري الذي تمثله الآن الحركة العمالية الأمريكية . وهو الأمر الذي استوجب هجوما ضاريا بدأ منذ بداية الحملة الانتخابية على « تدخل الحركة العمالية وبالأخص الحركة النقابية في العملية السياسية .. في الانتخابات العامة بأموالها وطاقاتها التنظيمية والبشرية ».

هذه طبعا وجهة نظر اليمين الجمهوري .. وكأنه ليس من حق العمال أن يلعبوا دوراً في الانتخابات كغيرهم . وكأن أصحابها لا يستخدمون نفوذهم السياسي والاجتماعي وأموالهم في الحملات الانتخابية ويمارسون عملية شراء الكونغرس والمرشحين .. وفي أحيان كثيرة الناخبين.

لقد لعب الاتحاد العام للعمال الأمريكيين دوراً أساسياً في تراجع أغلبية الجمهوريين في

المرشحين ذوو المواقف المتصلبة المبنية على قناعات فكرية ودينية -قد سقطوا جميعاً . وفي مواجهتهم نجح المرشحون المعتدلون أصحاب الميول « البراجماتية » العملية . ولأن « العقنانيين » أكثر عدداً بين المرشحين الجمهوريين كانت خسارة حزبهم من ورائهم أكبر.

أما هوة البحث عن « عامل حاسم وحيد » لعب الدور الفاصل في الاتجاه الذي سارت فيه النتائج فقد عثروا على مبتغاهم في عامل سلبي . عامل لم يلعب دوراً . عامل لم يكن له وجود .. وهو العامل الذي ظن كثيرون أنه سيفرض وجوده بكل كثافة على هذه الانتخابات . لقد « غاب » عامل الفضيحة عن لعب أي دور مؤثر في الانتخابات ودفع هذا بعض المعلقين إلى القول بأن هذه الانتخابات لم يكن لها موضوع . لم تكن تدور حول أي شيء . لهذا فإن الجمهوريين -وقد احتفظوا بموقع الأغلبية -اعتبروا أن الأمريكيين راضون بقسمتهم ولهذا لم يسعوا إلى إحداث تغيير . أما الديمقراطيون فقد « قرروا » أن يبتهجوا بالنتائج لأنها أحسن من أسوأ توقعاتهم في أسوأ عام مر به الحزب في القرن الحالي كله (١) .

فماذا عن المنظور اليساري للانتخابات؟
نعني بسؤال منظور اليسار الأمريكي على وجه التحديد.

حتى خصوم الحزبين -سواء كانوا من اليسار الشيوعي أو المستقلين الذين يقولون إن الديمقراطيين والجمهوريين لا يستحقون الثقة معا ، وأنهما في الحقيقة حزب احد .. لا خلاف بينهما سوى الصراع على السلطة -وجدوا في انتخابات شهر نوفمبر الماضي ما يعتبرونه تأكيداً لوجهات نظرهم: الناخب الأمريكي فقد الثقة بالحزبين ولهذا فإنه حريص على إبقائهما في موقعيهما بكل كل منهما الآخر . موقع الرئاسة للديمقراطيين وموقع السلطة التشريعية لبقاء الجمهوريين حتى لا يظن أي منهما أن لديه تفريضا من الناخبين.

أعقاب إعلان النتائج النهائية للانتخابات أن عمال أمريكا وأسبرهم برهنوا بدورهم في هذه الانتخابات على أنهم يملكون القوة اللازمة للتغيير . وقال موجها حديثه إلى العمال رأى أعضاء النقابات أن النخبة الحاكمة تملك السلطة أما نحن فلدنا الشعب . وقد نجحتم في أن تنتخبوا أشخاصا يستطيعون الوقوف إلى جانبكم حينما تثار قضايا التأمينات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية وتوفير الوظائف المناسبة.

وأعرب سوني عن اعتقاده بأن الانتخابات الأخيرة قد بدأت « حقبة جديدة في الحياة السياسية تتميز بقوة الشعب » بعد أن خرج أعضاء النقابات بأعداد قياسية للدلاء بأصواتهم واستطاعوا بالتحالف مع الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين اللاتينيين -الذين يشكلون معاً أكبر الأقليات في أمريكا -أقوى الأدوار في صنع نتائج الانتخابات.

وعندما جاءت مرحلة نتائج النتائج- وقد جاءت بأسرع مما توقع الجميع -كان من الواضح أن الحزب الجمهوري بقياداته اليمينية قد فقد توازنه على الرغم من احتفاظه بأغلبية عسدية في مجلس الكونجرس . وخلال هذه الهزة خرج زعيمه جينجريتش منسحباً ومهزوماً مع أنه فاز في معركة الاحتفاظ بمقعد بمجلس النواب.

وقد فسرت صحيفة «حزب العمال العالمي» الشيوعي (ثاني أكبر الأحزاب الشيوعية في الولايات المتحدة) هذا الانقلاب تفسيراً جديلاً واضحاً قالت: إن الصوت التقدمي من أسفل قد لعب دوراً في دفع الجناح اليميني إلى الورا لكن القوى العاتية في المؤسسة الرأسمالية قد حققت الهدف نفسه إنما لأسباب مختلفة». وقالت: «إن من الحماقة ومن التضليل أن يعلن- كما أعلن بعضهم- أن هذه الانتخابات تمثل انتصاراً كبيراً للطبقة العاملة. فمثل هذه المزاعم مبنية على حقيقة أن الحزب الديمقراطي استطاع أن يحول دون اجتياح انتخابي لليمين الجمهوري وأن الحركة الرامية إلى توجيه الاتهام إلى كلينتون ومحاكمته (بسبب فضيحة «مونيكاجيت») قد تراجعت بدرجة كبيرة . كذلك يبرر إعلان الانتصار بحقيقة الدور الكبير الذي لعبه السود واللاتينيون والنساء في دفع الجمهوريين للخلف وانقاذ الديمقراطيين من المهانة . إلا أن مثل هذا التحليل يوحد تماماً في الهوية مصالح الطبقة العاملة وكافة المقيهورين مع مصالح الحزب الديمقراطي. وينتهي في الواقع إلى تسليم بيل كلينتون شيكا على بياض . وهو بالإضافة إلى هذا يتجاهل تماماً الديناميات الحقيقية للعملية السياسية الرأسمالية في الولايات المتحدة في الظرف الراهن».

ويستكمل التحليل الماركسي الذي نشرته صحيفة «عالم العمال» الأسبوعية ما بدأه فيقول إنه بعد أن انقشع الدخان بعد الانتخابات أظهرت النتائج أن ما يسمى بالتيار الأساسي من الجمهوريين -أمثال الأخوين بوش (نجل الرئيس جورج بوش) وجورج باتاكي محافظ ولاية نيويورك قد كسبوا قوة داخل حزبهم ، في الوقت الذي زادت فيه قوة الوسطيين وتعززت مراكزهم في الحزب الديمقراطي . وتتفق هذه النتائج وتلك مع أهداف الرأسماليين الكبار في الطبقة الحاكمة».

والواقع الذي يؤكد صحة هذا التحليل- ان قطاع الرأسمالية الكبرى أظهر في السنوات الأخيرة ميلاً واضحاً إلى تأييد «الاعتدال» داخل الحزب الجمهوري الذي كان يعد تقليدياً حزب الرأسمالية الكبيرة . وعندما مالَت الكفة داخل الحزب إلى اليمين وحتى إلى اليمين المتطرف وبات من المتوقع أن يقع في قبضة اليمين الديني بالتحديد كان رد فعل الرأسمالية الكبيرة الطبيعي هو النفور من هذا التطور والابتعاد عن تأييد الحزب . خاصة وقد أظهرت سنوات كلينتون في الرئاسة إخلاصه لوضع الحكومة والحزب وكل اهتماماتها الداخلية والخارجية في خدمة الشركات والمؤسسات الكبرى الأمريكية. ووصل الأمر إلى حد أنه اعتبر المهمة الأساسية للدبلوماسيين الأمريكيين في الخارج تسهيل مهمة رجال الأعمال ودعم الصادرات الأمريكية والعمل من أجل تنمية الاستثمارات الأمريكية في الخارج.

كذلك فقد وجدت الرأسمالية الكبيرة الأمريكية أنه لا مصلحة لها في عملية توجيه الاتهام إلى الرئيس والسعي إلى محاكمته بسبب فضيحة الجنس، لأنها «عبث قانوني وسياسي لا يفيد» وليس من شأنه إلا أن يهز الثقة ومعها الأسواق ومعها الأوضاع المالية التي بدت طوال السنوات الخمس الماضية ملائمة للرأسمالية الأمريكية الكبيرة أكثر مما كانت ملائمة في أي وقت ربما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

من ناحية أخرى فإن «الحزب الشيوعي الأمريكي» تبني وجهة نظر الاتحاد العام للعمال الذي رأى في نتائج الانتخابات انتصاراً للقوى الديمقراطية التقدمية وهزيمة اليمين والتطرف والعنصرية ، واعتبرها تأكيداً لنجاح «استراتيجية الائتلاف» بين القوى الديمقراطية والتقدمية والأقليات والنساء والطبقة العاملة ومحدودي الدخل لخوض الانتخابات في كل مستوياتها وإثبات القدرة على التأثير في نتائجها لصالح الجموع . أي انتزاعها من أيدي الذين حولوها إلى عملية

تخضع بأكملها لقدرتهم المالية على شراء الانتخابات : بالاتفاق بمئات ملايين الدولارات على الحملات الانتخابية وحملات التشهير ، ثم بشراء مواقف النواب بعد انتخابهم .

وقد لا يتجاوز الاختلاف بين تحليل نتيجة الانتخابات من جناح اليسار الشيوعي حدود الاختلاف بين من يرى النصف الملائن من الكوب ومن يركز بصره على النصف الفارغ. فالأمر المؤكد أن الانتخابات الأخيرة أعطت نتائج إيجابية .. على الأقل في انتكاس اليمين الجمهوري . لكن المؤكد أيضاً أنها لم تكن انقلاباً لصالح الطبقة العاملة ، فضلاً عن أنها لم تكن ثورة فاليمين لا يزال قوياً في أمريكا .. وداخل الحزب الديمقراطي الذي صفق التقدميون للنجاح النسبي الذي حققه في أصعب الظروف.

وأهم من هذا أن العملية الانتخابية نفسها كشفت عن عبثيتها وأيضاً بسرعة فاقت كل التوقعات . كيف؟

انتهت الانتخابات وأعلنت النتائج واتضحت دلالاتها للجميع ، وأولها أن الرأي العام الأمريكي غاضب من اجتياح فضيحة مونيكاجيت كل ما عداها سياسياً وإعلامياً . وعرف الجمهوريون أنهم خسروا -بالقدر الذي خسروا به- لأنهم أرادوا استخدام أغليبتهم في الكونجرس في دفع الأمور باتجاه محاكمة كلينتون ..

ولكن ما كادت العملية الانتخابية تنتهي وينتخب الجمهوريون زعماءهم الحدد حتى عادوا إلى السير في الطريق نفسه . كأن النخب لم يقولوا شيئاً ، أو كأنهم لم يسمعوها ما قالوه . أو بالأحرى كأنهم سمعوه وقرروا تجاهله.

إن الناخبين الأمريكيين -أو الرأي العام أو الشعب الأمريكي (أيا كانت النتيجة)- ينعدم دوره تماماً عندما تنتهي الانتخابات . ويصبح من حق أولئك الذين انتخبهم أن يتجاهلوه طول الوقت ، إلى أن يقترب موعد الانتخابات التالية.

والنتيجة أن الأشهر القادمة ستشهد مزيداً من «مونيكاجيت» وحديث الاتهامات .. ضد كلينتون والسير نحو إجراءات محاكمته .. وقليلاً جداً من كل ما عدا ذلك.

ربما إلى أن تقرر إدارة كلينتون أنه لا مفر من هجوم عسكري واسع النطاق على العراق (...).

فعلاً ، إن شر البلية ما يضحك.

السياسة الروسية..

من تحرير الكويت

إلى تدمير العراق



بريماكوف

رسالة موسكو

أحمد خميسي

العسكري . والرأي السياسي موقف لا يريد صاحبه أن يتحمل تبعاته ، بينما المواقف آراء يريد صاحبها أن يتحمل مسئوليتها وأن يدافع عنها ، وقد اكتسفت موسكو برأيها في حل الأزمة ، دون أن يرقى هذا الرأي لموقف ضاغط يبحث عن حلول ، مما يدفع للتشكك في صدق هذا الرأي .

ولذلك كتبت صحيفة نيزافيسيميا : «إن ثمة انطبعا سائدا بأن روسيا إشاحت بوجهها عن العراق » بينما كتبت ازفستيا أنه : « مع إدانة روسيا للحل العسكري فإن روسيا لا تبدى نشاطا دبلوماسيا لحل الأزمة » . وكان الدور الدبلوماسي الذي أرادت قيادة يلتسين أن تتباهى به هو إقناع العراق بتنفيذ القرارات الدولية . أي اقناع المظلوم بقبول الظلم ، وحتى من دون وعد بأن لكل شئ نهاية .

ومع استنكار روسيا للحل العسكري كل مرة ، فإنها في كل مرة كانت تضع الأساس لشرعية الحل العسكري . فقد أدانت موسكو في الأزمة الأخيرة الموقف العراقي معتبرة أن العراق «انتهك اتفاقيات سابقة» ، وبذلك أضعفت من قوة خلافاتها على الاسلوب . وهو الموقف الذي توارثته القيادة الحالية من الاتحاد السوفيتي عهد جورباتشوف الذي وافق في ٦ أغسطس ١٩٩٠ على قرار مجلس الأمن بفرض الحظر على العراق وبعد شهر واحد

دبلوماسية من أي نوع ، وكان المقصود بها أن يعلم صدام أنه من الخطأ أن يتوقع شيئا من أحد .

هذا بينما أعلن فيكتور بوسفاليوك نائب وزير الخارجية الروسية أن روسيا : «قامت بدور حاسم في تغيير موقف بغداد أي أنها أقنعت بغداد بمواصلة الانصياع للقرارات الأمريكية الجائرة؛ ولو أن بوسفاليوك أعلن أن موسكو «قامت بدور حاسم في تغيير موقف واشنطن» لأمكن الحديث عن دور دبلوماسي روسي ما .

وخلال الأزمة قام إيجور إيفانوف وزير الخارجية بزيارة ليس لبغداد بل إلى ماليزيا حيث عقد مؤتمر دول المحيط الهادي وآسيا في إشارة أخرى واضحة إلى أن الدبلوماسية الروسية غير معنية بالموضوع العراقي .

وفي ١٥ نوفمبر بعثت روسيا بطايرتين لترحيل أكبر عدد من دبلوماسيينها من العراق . وكان إيفانوف قد صرح في ١ نوفمبر بأنه لايد مع عودة لجنة المفتشين لعملها من مراجعة خطط عمل اللجنة لإغلاق ملف القضايا التي تم بحثها ومواصلة النظر في القضايا الأخرى التي لم تنته منها اللجنة .

ومع انفراج الأزمة لم يعد إيفانوف إلى هذا المعنى بحرف ، وقد كان «الرأي» الروسي منذ بدايات الأزمة الأخيرة هو رفض الحل

وجد الاتحاد السوفيتي نفسه - وروسيا من بعده - أربع مرات طرفا مباشرا في الأزمة العراقية - الأمريكية منذ غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ . المرة الأولى في الفترة التي أعقبت الأزمة مباشرة ، ثم عندما تجددت الأزمة في أوائل سبتمبر ١٩٩٦ . ثم في أزمة ٢٩ نوفمبر ١٩٩٧ . وللمرة الرابعة وجدت موسكو نفسها طرفا في نفس العلاقة العدائية بعد إعلان العراق في ٣١ أكتوبر هذا العام وقف تعامله مع لجنة المفتشين الدوليين .

وتوارثت القيادة السياسية الروسية الحالية أسس الموقف السوفيتي الأول عام ١٩٩٠ دون تعديلات تذكر على جوهر ذلك الموقف . وعندما تراجع شبح الضربة العسكرية الأمريكية - بقبول صدام حسين - عودة المفتشين دون قيد أو شرط ، رحبت موسكو بتلك الخطوة .

وصرح سيرجي لافروف الممثل الدائم لروسيا في الأمم المتحدة بأن تراجع شبح القصف : «انتصار دبلوماسي لكافة الأطراف أمكن تحقيقه بعد الرسالة التي بعث بها الرئيس الروسي إلى صدام حسين» . هذا على حين أن رسالة الرئيس الروسي لصدام تضمنت شيئا واحدا صريحا إلى حد الفجاجة وهو أن «إن المخرج الوحيد للعراق هو التزامه بالقرارات الدولية» ولم تشمل على أية مبادرة

تقريباً عقده الرئيس جورج بوش لقاء قمة في ٩ سبتمبر ١٩٩٠ في هلسنكي، وهناك اتفق الرئيس سان على «مبدأ التصدي للعدوان» وتضمن البيان الصادر عن القمة الإشارة إلى أنه: «إذا فشلت الخطوات السلمية الراهنة فسوف يبحث الجانبان إمكانية خطوات أخرى إضافية». وكان ذلك أول بيان سوفيتي أمريكي مشترك منذ نصف قرن يوجه فيه الطرفان معاً إنذاراً إلى طرف ثالث.

وكان البيان من حيث المبدأ قبولاً سوفيتياً مبكراً بإمكانية استخدام القوة قبل استنفاد الجهود الدبلوماسية لردّها. وأكد جورباتشوف في المؤتمر الصحفي المشترك نفس المعنى بقوله: إذا رفض العراق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فسوف نبحث عن حلول أخرى. واعتبرت الصحافة السوفيتية حينذاك أن قمة هلسنكي كانت اختباراً للطرفين تجاوزاه بنجاح.

وفي ١٤ سبتمبر نفسه صرح إدوارد شفيرنادة وكان وزيراً للخارجية السوفيتية بالمدى الذي وصل إليه الاتفاق السوفيتي الأمريكي حين قال في خطاب أمام مجلس السوفيت الأعلى: «وإذا اقتضت الظروف فسنكون مضطرين لاتخاذ المزيد من الإجراءات المتشددة». وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ صرح شفيرنادة في حديث لشبكة تلفزيونية أمريكية بأن الاتحاد السوفيتي إذا اقتضى الأمر سيرسل بالعسكريين السوفيت إلى المنطقة». وعندما تصور البعض أن موسكو لن تقبل بصدر قرار من مجلس الأمن يفوض أمريكا بعمل عسكري صرح جورباتشوف في ٩ نوفمبر ١٩٩٠ في مؤتمر صحفي بموسكو مع جيمس بيكر وزير الخارجية بقوله: «لا ينبغي لأحد أن يعقّد أملاً على إحداث شرخ في الموقف السوفيتي الأمريكي الموحد».

وفي أواسط ديسمبر ١٩٩١ أكد فيتالي تشوركين باسم الخارجية السوفيتية أن التاريخ (وضع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة جنباً إلى جنب مرتين الأولى في الحرب العالمية الثانية، والثانية الآن. وفي المرتين اتحدنا في مواجهة الشر» (١). وفي اليوم الأول من يناير ١٩٩١ وكان شيخ الحرب يقترب هنا الرئيس جورج بوش الشعب الأمريكي بمطلع العام وأشاد في خطابه: «بالتحركات الحازمة للاتحاد السوفيتي من أجل التصدي القوى للعدوان العراقي».

وفي الوقت نفسه ظلت المبادرات الدبلوماسية السوفيتية ديكوراً باهتاً يرين

خلفية مسرح العمليات العسكرية التي جرى الأعداد لها على مرأى من العالم. وقبل أيام من الحرب برزت دعوات عراقية تطالب بتمديد مهلة مجلس الأمن الدولي الممنوحة للعراق لكي ينسحب، لكن فيتالي تشوركين الناطق باسم الخارجية السوفيتية أعلن في ١٠ يناير قبل خمسة أيام من شن الحرب أن موسكو: «لا ترى ما يدعو لتمديد هذه المهلة».

واستنكاراً للاستعدادات العسكرية الأمريكية التي لم تجد مقاومة سوفيتية كتب يوري جيفوزديف يقول: إن الخامس عشر من يناير يقترب دون أن يقوم أحد بخطوة جدية لوقف خطر الحرب القادمة. ومن المؤسف أن يجد الاتحاد السوفيتي نفسه جنباً إلى جنب مع أولئك المتعطشين للحلول العسكرية. وإنني لأتساءل: هل ينبغي على الإنسان إذا وقفت ذبابة على جسده أن بهششها بأعنف مطرقة» (٢). وكان جوهر التساؤل الذي طرحه جيفوزديف هو: هل يتطلب تحرير الكويت أن ندمر العراق؟ وبعبارة أخرى: هل كان من الممكن الاكتفاء بتحرير الكويت دون تدمير بلد آخر؟.

لقد رفض السوفيت عمداً أن يميزوا بين الهدفين الأول وهو تحرير الكويت الذي اتفق عليه المجتمع الدولي، الثاني تدمير الطاقات الصناعية والعسكرية والبنية التحتية للعراق. وتعمّدت واشنطن أن تخلط بين الهدفين بحيث يبدو التدمير ضرورة للتحرير، وبحيث

زيوجانوف



تنزلق المهمة الأولى على قضبان الحرب إلى المهمة الثانية. هذا مع أن الخلط الأمريكي بين المهمتين كان أمراً واضحاً للسوفيت وفقاً لرواية يفجيني بريماكوف عن لقائه بمجرى تاتشر التي قالت له بنص حديثه: لا يمكن الاكتفاء بسحب القوات العراقية من الكويت بل يجب كسر ظهر صدام حسين وتدمير قدرات العراق العسكرية كلها بل وقدراته الصناعية أيضاً» (٣). فهل كان لهذا الحديث صلة بتحرير الكويت؟ وهل غابت أهدافه عن السوفيت؟.

وفيما بعد رفض السوفيت - وما زالت روسيا ترفض - الدفاع عن المطلب العراقي بالغاء قرارات مجلس الأمن الدولي المرتبطة بغزو الكويت والتي ينتهي مفعولها بعد تحرير الكويت. ولم يدافع السوفيت في حينه كما لم يتبنوا - باستثناء المقترحات الأمريكية - أي مقترح آخر مثل:

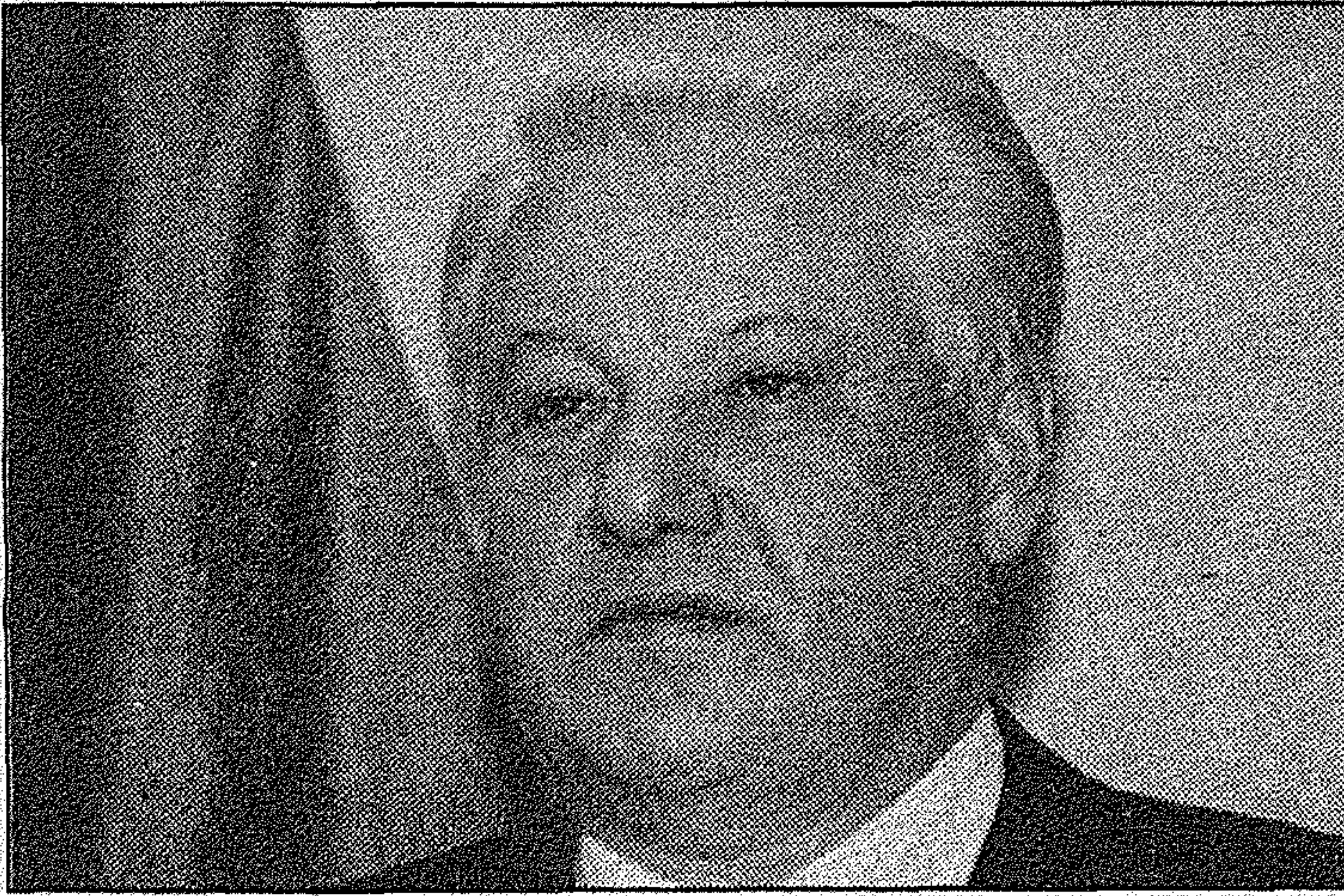
- الاقتراح الداعي لتحرك عربي إقليمي يترك حل الأزمة لدول المنطقة وحدها.
- المشروع العراقي بالبحث في حل مترابط لاحتلال الكويت واحتلال إسرائيل للأراضي العربية.

وعندما وجه صدام حسين سؤاله إلى يفجيني بريماكوف: «هل هناك اقتراح بضيعة محددة تربط بين انسحابي من الكويت وحل القضية الفلسطينية؟ لزم بريماكوف الصمت لأنه لم يكن ثمة اقتراح سوفيتي بهذا الشأن أو استعداد لبحث الإزمة على هذه الأرضية» (٤).

وفي ٢٧ نوفمبر ٩١ صرح جورباتشوف بعد لقاء مع طارق عزيز في موسكو بأن: الحديث عن الحل المترابط للأزمة ليس مقنعاً لأحد». والسبب ما لم تقرأ بغداد مبكراً الموقف السوفيتي الجديد من المنطقة والذي صاغه جورباتشوف بقوله: إننا لا نريد بأية حال لعملية التسوية في الشرق الأوسط أو أهداف هذه العملية أن تؤدي إلى المساس بطريقة ما بمصالح الولايات المتحدة والغرب» (٥).

- مشروع الانسحاب المتزامن للقوات العراقية والقوات الدولية من الكويت والذي تقدمت به أربع من دول عدم الانحياز وأواخر نوفمبر ١٩٩٠، وكان التبرير الوحيد الذي قدمه السيد بيلانوجوف المبعوث السوفيتي لموقف موسكو السلبي من هذه المبادرة هو: «إصرار أمريكا على الانسحاب العراقي أولاً».

- حل الإزمة انطلاقاً من مبدأ «الأرض مقابل السلام» أي بالانسحاب العراقي من المناطق الكويتية مقابل السلام وهو نفس المبدأ الذي طبقه السوفيت والأمريكيون في



يلتسين

بغض النظر عن مضمونه! وعندما وقع العدوان أكد ديميتري ريوريكوف في حينه وكان مساعدا للرئيس الروسي أن موسكو لم تكن تعرف شيئا عن نوايا القصف.

وفيما بعد اتضح أن موسكو كانت على علم بذلك المخطط منذ البداية! فقد صرح ايجور ايفانوف وكان في حينه نائبا لوزير الخارجية بأن واشنطن كانت على اتصال مستمر بموسكو وأنها أبلغتها قبل القصف بأنه «لا مفر من الضربة العسكرية» وأكدت مصادر أمريكية أن موسكو كانت على علم. وعندما توقف القصف كتب ليونيد فيليبيخوف في صحيفة ديلوفوي مير أن القصف على حد قوله: «توقف ليس لأن روسيا تصدت له ولكن القوات الأمريكية حققت الاهداف الموضوعية لهما ولم يعد من معنى مواصلة القصف».

وقد امتد هذا الموقف الروسي ليشمل العلاقات الروسية- الليبية ، والروسية السورية ، والروسية الفلسطينية ليشكل لوحة عامة من سياسة خارجية روسية تبدلت تبديلا عنيفا نحو الغرب. ولم يكن ذلك التبديل للحفاظ حتى على مصالح روسيا الخاصة ، بل للحفاظ على المصالح الشخصية للنخبة الحاكمة في روسيا.

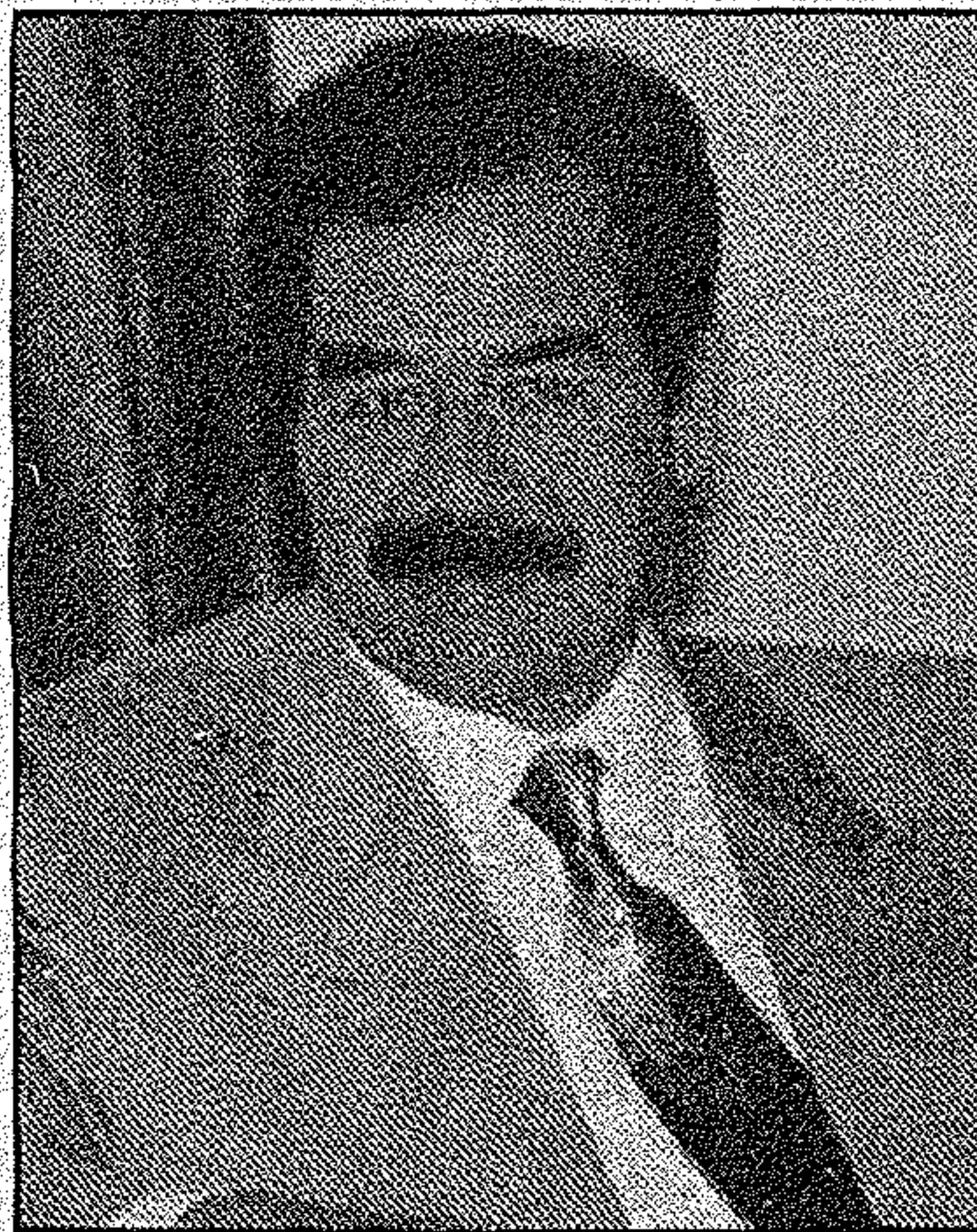
وللمرة الثالثة نشبت الازمة العراقية- الأمريكية بعد قرار العراق في ٢٩ أكتوبر ٩٧ طرد المفتشين الأمريكيين ثم منع لجنة المفتشين من الدخول لبعض المواقع خاصة الرئاسية. وأعلن المتحدث الروسي الرسمي أن موسكو «ستقوم بخطوات نشطة لحل الازمة» . وخلافا «لتحرير الكويت» في ١٩٩١ ، والضربة الأمريكية الخاطفة أوائل سبتمبر ٩٦ ، فإن

وأمریکا ، بينما انجرت الدبلوماسية السوفيتية إلى السلبية وفلك المقترحات الأمريكية» (٨).

وعندما صوت الاتحاد السوفيتي في ٣ أبريل ١٩٩١ مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ كان بذلك يضع الأساس لشرعية المهمة الأمريكية الطويلة المدى التي تقنعت بالتفتيش عن أسلحة دمار لتفرض حصارا إجراميا طال ثمانية أعوام لم يتعرض شعب آخر لمثله في القرن العشرين.

وعندما قصفت أمريكا العراق مرة أخرى أوائل سبتمبر ١٩٩٦ بدعوى ملاحقته للشعب الكردي في الشمال أدانت الخارجية الروسية القصف وصرح بريماكوف بقوله إن قرارات من هذا النوع تبني استخدام القوة لابد أن تتخذ في مجلس الأمن الدولي بشكل جماعي» . وكأن جماعية اتخاذ القرار قد تكسبه شرعية.

صدام حسين



اتفاقيات «أوسلو» مع إسرائيل.

ومع تقاعس السوفيت عن تقديم أية مبادرات حقيقية فإنهم تجاهلوا معاهدة الصداقة الموقعة مع العراق عام ١٩٧٢ التي ينص البند الرابع منها على «الكفاح المشترك ضد الامبريالية والصهيونية» وبرر جورباتشوف ذلك بأن صدام حسين مرق المعاهدة فعليا في إيران والكويت . وكف السوفيت عن إمداد العراق بالأسلحة . وقطع الغيار ، فسلبوا العراق أوراقه العسكرية دون أن يتحركوا لسحب القوات الأمريكية من الخليج.

وقد استمر الموقف الروسي على نفس تلك الأسس لمدة سبع سنوات من حصار لا علاقة له بتحرير الكويت! ولكن ما كان «مأساة فاجعة» في الموقف السوفيتي أصبح «ملهاة» عهد الرئيس الروسي بوريس يلتسين.

المبادرة الوحيدة التي تقدم بها الاتحاد السوفيتي كانت في ٥ أكتوبر ١٩٩٠ قبل الحرب بشهرين تقريبا حين قرر ميخائيل جورباتشوف إيفاد مبعوثه الخاص يفجيني بريماكوف إلى العراق . والقارئ لمذكرات بريماكوف عن لقاءاته مع صدام حسين وقادة الدول الغربية لن يجد مبادرة واحدة من أي نوع حتى أن طارق عزيز -بعد لقاء بريماكوف مع صدام قال له: «يجب صدام حسين أن يحصل على مقترحات محددة» (٦).

وعندما عاد بريماكوف إلى موسكو لم يستطع أحد أن يعرف شيئا عن «المبادرة السلمية» . وفي مؤتمر صحفي عقده ايجناتكو الناطق باسم جورباتشوف في ١٩ أكتوبر قال إن زيارة بريماكوف أسفرت عن نتائج هامة لا يسعنا التعرض لها الآن لأنها تتطلب مزيدا من الاتصالات وكانت تلك العبارة الغامضة تعني غياب أية مبادرة . وفي ٢٧ أكتوبر عاد بريماكوف ثانية إلى بغداد بعد جولة أوروبية معلنا من تلقاء نفسه أنه لا يحمل أية «رسائل خاصة للعراق» . ولكن أمامه مهمتان هما على حد قوله : «الوصول لاتفاق بشأن ترحيل الخبراء السوفييت الذين أعربوا عن رغبتهم في مغادرة العراق ، والمهمة الثانية التأكيد لصدام حسين على أنه ليست هناك أية آفاق لمحاولته

عدم الخضوع لقرارات مجلس الأمن أو رفضها» (٧) . وهو نفس الدور الروسي مؤخرا . وقدر أندريه كوزيريف وكان حينذاك وزيرا لخارجية روسيا الاتحادية جوهر الجهد الدبلوماسي السوفيتي بقوله : «لم يرق أحد في أزمة الخليج بدور مستقل سوى العراق

الاستعدادات الأمريكية لقصف العراق هذه المرة قوبلت بالاستياء الشديد على الصعيدين العربي والدولي، وكائنات واشنطن تعاني من مأزق حقيقي بين احتمالي التراجع المهين عن تهديداتها أو تقديمها العسكري في مواجهة العالم بتكلفة أدبية باهظة. وفي هذه الظروف تحديدا برزت مبادرة روسية.

وبعد مشاورات مع الجانب الأمريكي طرح بريماكوف مبادرة روسية من شقين:

الأول يقضي بأن يسمح العراق للجنة المفتشين بالعودة لممارسة عملها وفتح كافة المواقع أمامها.

والثاني يقضي بالنظر لاحقا في إمكانية رفع العقوبات الحائرة عن العراق.

وأنقذت المبادرة أمريكا من مأزقها.

وكتب فلاديمير نادين في ديسمبر ١٩٩٧ بعد شهر من المبادرة - تحت عنوان «روسيا ساعدت أمريكا» قائلا: «يرى بيل جيرتس المعلق السياسي لصحيفة واشنطن تايمز الأمريكية أن مبادرة بريماكوف التي منعت في اللحظات الأخيرة مخططات واشنطن لقصف العراق تمت على الأرجح بالاتفاق والتنسيق الكامل بين الدبلوماسية الروسية والأمريكية. ويعتمد جيرتس في ذلك على مصادر مطلعة في إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون» ٩.

وفي ٤ فبراير ٩٨ فاجأ الرئيس الروسي العالم بتصريح قال فيه «أن كلينتون قد يرتطم بحرب عالمية ثالثة» لكن النسيان سرعان ما طوى التصريح معنى أو لفظا خاصة بعد أن رد عليه متحدث أمريكي بقوله إن «لا» الروسية لا تعني «لا» لواشنطن.

وفي ٨ فبراير أوضح بريماكوف في حديث تلفزيوني أن: موقفنا إننا لا نسمح بضرب العراق. ولا يعني ذلك كما يشاع أننا سياسة معادية للأمريكيين. فنحن نتفق معهم في الكثير ونعمل معا لآبادة أسلحة الدمار الشامل.

ويكتب ستانيسلاف كوندراشوف قائلا عن جوهر مبادرة بريماكوف الروسية: «يبدو أن موسكو وواشنطن تختلفان بسبب الوسائل المقترحة لحل الأزمة العراقية، لكن الهدف يبقى مشتركا بينهما وهو فرض رقابة الأمم المتحدة دون قيد أو شرط على العراق. وحينئذ يبرز بديهما السؤال التالي: هل أن ثمة خلافا حقا بين موسكو وواشنطن؟»

وهنا لا يملك المرء إلا أن ينتسبه للمفارقة الغربية القائمة في أن العصا الأمريكية الغليظة التي تتأرجح فوق بغداد هي بالضبط الحجة الأساسية لدى بوسفاليوك المبعوث



جورياتشوف

الروسي إلى العراق! ولا شك أن بوسفاليوك ينصح صدام حسين ويقول له: اسمع ما يقال لك وانظر إلى هذه العصا المرعبة وفكر أن وضعك سيصبح أسوأ بكثير. وهكذا فإن نجاح الدبلوماسية الروسية مرتهن أساسا بخضوع بغداد للتهديدات الأمريكية. ولا يتجاوز الدور الروسي في حقيقة الأمر طلاء العصا الأمريكية بالألوان تخفي قبحها» (١٠).

وباختصار اعتبر كوندراشوف أن إنجاز الأهداف الأمريكية كان بحاجة إلى الترتيب الذي قامت به واشنطن وإلى الترغيب الذي تولته موسكو «لتغطية حبة الدواء المرة» على حد قول الكاتب، أو تحلية ما كان جيمس روبنسون الناطق باسم البيت الأبيض يكرره وهو أن المطلوب من العراق: الخضوع، فالخضوع، ثم الخضوع! وأسفرت المبادرة الروسية عن تنفيذ الشق الأول فقط الذي ينفع أمريكا أي عودة لجنة المفتشين لمواصلة استبداها، بينما طمر الشق الثاني النافع للعراق أي النظر في رفع العقوبات، وعلاء غبار من التجاهل والاهمال. وخلال الأزمات الثلاث العراقية-الأمريكية وحتى الأزمة الأخيرة لم تحاول القيادة السياسية الروسية طرح القضية طرحا صحيحا بالقول بأنه: ما دمنا نطالب بنزع أسلحة الدمار العراقية فلنطالب أيضا بأن تصبح المنطقة كلها خالية من أسلحة الدمار بما في ذلك إيران وإسرائيل وغيرها. أو القول بأنه لا بد لإسرائيل في هذه الحالة أن تنضم على

الأقل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، أو أنه من حق الدول العربية أن تمتلك حتى السلاح النووي ما دام مسموحا به لغيرها. ولا طرح الكرملين أن ثمة فارقا كبيرا بين منع العراق من التسليح وتجويع الشعب العراقي بأكمله عبرة للعرب. ولم تحاول النخبة الروسية الحاكمة أن تقول أن سبعة أعوام من التفتيش تكفي، خاصة أن أمريكا بقدراتها التكنولوجية ليست بحاجة للتفتيش عما تعرف سلفا إن كسان مسجودا أم لا!

ولم تحاول روسيا حتى خلال الأزمة الرابعة مؤخرا: أن تربط التفتيش بجدول زمني محدد وهو أضعف الإيمان، أو بجدول لرفع العقوبات التي أدت على حد قول جينادي زوجانوف في كلمته أمام الدوما إلى أنه: «على مرأى من العالم يموت يوميا أربعمائة وخمسون طفلا عراقيا، وتجري العمليات الجراحية في بغداد دون مخدر، على حين نفذ العراق كل قرارات مجلس الأمن، وقد تمت ٢٤٠٠ عملية تفتيش ووضعت ٣٨ كاميرا تسجل وتصور كل شيء، وأكد كافة الخبراء أنه لم تعد هناك أسلحة في العراق!» إن الموقف الروسي يتضح بجلاء إذا ما تذكرنا كيف انزلق ذلك الموقف من ثغرة التحرير إلى هدف التدمير الرئيسي والأهم بالنسبة لواشنطن، بحيث لم يعد لموسكو من دور سوى إقناع المظلوم بالانصياع للظلم.

هوامش:

تشوركين- صحيفة سوفيتسكايا روسيا - ١٣ ديسمبر ١٩٩٠.

(٢) يوري جنفوزديف صحيفة سوفيتسكايا روسيا في ٣ يناير ١٩٩١.

(٣) أسرار المباحثات السوفيتية العراقية في أزمة الخليج- بقلم بريماكوف ترجمة أحمد الحميسي - القاهرة مكتبة مدبولي - ١٩٩١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) جورياتشوف كتاب: «البيروسترويكا تفكير جديد» القاهرة دار شروق ١٩٨٨ ص ٢٠٩.

(٦) بريماكوف - المصدر السابق.

(٧) بريماكوف - المصدر السابق.

(٨) كوزيريف تصريح لصحيفة نيزافيسميا جازيتا في ١٧ يناير ١٩٩١.

(٩) فلاديمير نادين صحيفة ازفستيا - ١٠ ديسمبر ١٩٩٧.

(١٠) ستانيسلاف كوندراشوف صحيفة ازفستيا - ١٢ فبراير ١٩٩٨.

البث الموجه إلى إيران والعراق يشير الخوف وسط المواطنين في براغ

مادلين اولبرايت



رسالة براغ

د. محمد مراد الحاج

في الجمهورية التشيكية بعد ست سنوات من حكم الأحزاب الليبرالية ، أن الحزب يعتقد بأن العلاقة بين السياسة الخارجية والتطورات السياسية الداخلية ستزداد تشابها وعمقا ، الأمر الذي يعنى أن الاستقرار الداخلي والسياسة الديمقراطية والازدهار الاقتصادي لدولتنا ستصبح جميعا أكثر اعتمادا على السياسة الخارجية (العدد ٣٨٠ الصادر في ٩٨/٩/١٦ من «أنباء براغ» ، دار بابل يون للاعلام والدعاية والنشر)

بناء عليه فإن الحزب الاجتماعي الديمقراطي يدعو إلى اتخاذ إجراءات وخطوات باتجاه تبني فكرة الوفاق والحلول الوسط في القضايا والشئون الرئيسية للسياسة الخارجية . وإنطلاقا من هذا المفهوم أعلن الحزب الاجتماعي الديمقراطي أنه سيولى اهتماما خاصا بالعلاقات الاقتصادية الخارجية وسيوجه إلى العمل على كسب تأييد أوسع من الرأي العام التشيكي للسياسة الخارجية . يتضح اليوم وبعد وصول الحزب الاجتماعي الديمقراطي إلى الحكم ، أن وضع برنامجهم والسياسات التي يدعو لها في حيز التنفيذ ، مسألة لا تخلو من المصاعب والمتاعب وأن الطريق ليس ممهدا بما فيه الكفاية لتحقيق أهداف الحزب وتطلعات المواطنين الذين صوتوا له في الانتخابات

اقتصادية وثقافية قوية ببلدان العالم العربي . طيلة السنوات الثلاث الماضية ، لم يعر المواطنون أو السياسيون التشيكي انتباها لعملية انتقال إذاعة أوروبا الحرة من ميونيخ واتخاذ مركز لها في مبنى البرلمان الفيدرالي الذي يقع في قلب العاصمة براغ.

اليوم وبعد موافقة الحكومة الجديدة - حكومة الحزب الاجتماعي الديمقراطي برئاسة السيد ميلوش زيمان - على تأسيس قسم خاص داخل «إذاعة أوروبا الحرة» للبث الإذاعي الموجه إلى العراق باللغة العربية وإلى إيران باللغة الفارسية ، توجهت أنظار المواطنين والسياسيين إلى هذه المسألة التي أثارت العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام والمخاوف حول توجهات الحكومة الجديدة وحول مصداقيتها واستقلالية قرارها ومواقفها في إطار السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية . الحزب الاجتماعي الديمقراطي وقبل أن يصل إلى سدة الحكم كان يوجه انتقادات لاذعة للسياسة الخارجية للحكومة الائتلافية واصفا تلك السياسة بأنها حطت من شأن أهمية السياسة الخارجية بصفة عامة وإضعاف الموقع الدولي للدولة التشيكية وفرص تحقيق مصالحها .

ورد في «الكتاب الأزرق» الصادر عن الحزب الاجتماعي الديمقراطي مطلع هذا العام والذي يتضمن دراسة نقدية تحليلية للأوضاع

من المعلوم أن إذاعة أوروبا الحرة» التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت وعلى مدى أربعين عاما دورا كبيرا في الهجوم على أنظمة المعسكر الاشتراكي السابق وأسهمت من خلال بثها الإذاعي لتلك البلدان في عملية الانهيار التي منى بها ذلك المعسكر .

المستولون في براغ وفي مقدمتهم السيد رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل الذي يعتبر رمزا للنضال ضد النظام الشيوعي السابق في بلاده وضد الشيوعية على المستوى العالمي ، بقدرهم غالبا الدور الذي لعبته «إذاعة أوروبا الحرة» في دعم كفاحهم ويأملون أن تواصل دورها لخدمة أهدافهم وأغراضهم في الظروف العالمية الجديدة بعد انهيار المعسكر الشيوعي . لذلك قرر المستولون في الجمهورية التشيكية بسند من الرئيس هافل عام ١٩٩٤ الموافقة على نقل المقر الرئيسي للإذاعة من ميونيخ إلى براغ وتخصيص مبنى البرلمان - الفيدرالي السابق كمقر لإدارة الإذاعة مقابل إيجار رمزي لا يزيد على واحد كرون .

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار أن أولى الإجراءات التي اتخذتها السلطات الحاكمة بعد انهيار النظام الحاكم السابق في مجال الاعلام كان تصفية القسم العربي في إذاعة براغ العالمية وتسريع العاملين من العرب . هذا على الرغم من أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا كانت تربطها آنذاك علاقات

البرلمانية الأخيرة.

السيد وزير الخارجية الجديد **يان كافان** ذكر أثناء اللقاء الذي تم بينه ولجنة العلاقات الخارجية في البرلمان أهمية تبني موقف خاص في السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية وعدم اللجوء إلى التعامل مع مواقف وتصورات الآخرين (المقصود هنا أوروبا وأمريكا).

عندها جوبه بالسؤال الذي يشغل بال المواطنين والسياسيين حول المدى الذي يمكن أن «تذهب إليه الجمهورية التشيكية في دعم سياسات حلفائها الغربيين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وما قد تتعرض له بسبب ذلك من مخاطر أمنية واقتصادية» (العدد ٣٨٣-٧/١٠/٩٨ أنباء براغ - بايبلون - للإعلام). أجاب السيد وزير الخارجية على هذا السؤال بأهمية دعم واحترام قضايا حقوق الإنسان حتى وإن أدى ذلك إلى أن تتعرض البلاد لخسائر اقتصادية محدودة (نفس المصدر السابق).

بصورة عامة لا بد من الإشارة إلى أن الحزب الاجتماعي الديمقراطي ومنذ وصوله إلى السلطة تسعى حكومته إلى تبني سياسة خارجية مستقلة عن أمريكا وأكثر قرباً إلى السياسة الأوروبية خاصة بعد وصول عدد من الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية إلى السلطة في أوروبا. كما أنها تسعى إلى البعد عن المواجهات في إطار السياسة الخارجية. المتتبع إلى مجريات الأمور والسياسة في الجمهورية التشيكية، يلاحظ أن حكومة الحزب الاجتماعي الديمقراطي تتعرض إلى الكثير من الضغوط الداخلية والخارجية التي تؤثر سلباً على توجهاتها والحد من قدراتها وإرادتها في تنفيذ ما وعدت به في برنامج الحزب الانتخابي الأخير.

الملاحظ كذلك أن حكومة الحزب الاجتماعي لم تكن في بادئ الأمر موافقة على عملية البحث الإذاعي لراديو أوروبا الحرة لكل من العراق وإيران بل كانت متحفظة. البعض من وزراء الحكومة يخشى أن يضر البث الإذاعي لإيران بالعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين. ومن الناحية السياسية فإن الحزب يخشى أن تؤثر عملية البث سلباً على التسيار الاصلاحى الإيراني بقيادة خاتمي المتنامي النفوذ.

موقف الحكومة تغير تماماً بعد أن تقدمت إدارة إذاعة راديو أوروبا الحرة بطلب رسمي يقضى بتأسيس قسم خاص داخل الإذاعة للبث الموجه إلى العراق وإيران حيث تراجعت واكتفت بالتركيز على الجانب الأمني الخاص بتخصيص مبنى بديل لمقر الإذاعة الراهن

الكامن في قلب العاصمة براغ.

وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب المتعلق بأمن الجمهورية التشيكية إلا أنه يعتبر شكلياً إزاء مجمل القضية التي تشكل أحد المحاور الهامة في السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية خاصة الجزء المتعلق بالتحالف التشيكي الغربى في إطار حلف الأطلسي. في هذا السباق يبدو موقف رئاسة الجمهورية مثلاً في السياسة التي ينتهجها الرئيس **فانتسلاف هافل** وبعض السياسيين من حوله أكثر وضوحاً في التنسيق مع الدوائر القريبة وخاصة الأمريكية والعمل على تنفيذ رغباتها ومتطلباتها.

يستشف من الخطاب الذي وجهه الرئيس الأمريكي **كلينتون** إلى الكونغرس الأمريكي إن إذاعة أوروبا الحرة قلمك حق إنشاء أقسام خاصة بها وحدها وبالتالي فإن هذا الأمر يصبح أمراً خاصاً ولا يخضع للإجراءات التشيكية.

في هذا السياق أكد الرئيس **هافل** أنه لم يضع أي شروط على بث إذاعة أوروبا الحرة من براغ يوم عرض على نظيره الأمريكي عام ١٩٩٤ نقل مقر الإذاعة من ميونيخ إلى براغ بالإضافة إلى ذلك فإن موقف السيد رئيس الجمهورية لا يأتي من فراغ أو رغبات ذاتية مجردة.

في الوقت الحاضر يوجد عدد من المستشارين السياسيين في مقر الجمهورية الذين عملوا في إذاعة صوت أوروبا الحرة أثناء فترة الحكم الشيوعي. من بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر وزير الثقافة الأسبق ومستشار رئيس الجمهورية في الوقت الحاضر **بافل تيسفريو** الذي عمل أثناء الفترة

هافل .. أمريكا .. أمريكا



١٩٥٠-١٩٥٢ رئيساً لقسم البث التشيكوسلوفاكي في «أوروبا الحرة». وتذهب بعض الصحف إلى اتهام **بافل** بتفريه بالعمل لحساب وكالة المخابرات الأمريكية. ما تجدر الإشارة إليه أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت تتولى عملية تمويل إذاعة أوروبا الحرة حتى نهاية الستينيات، حيث تولى الكونغرس الأمريكي عملية التمويل.

من هنا جاء الضغط على الحكومة التشيكية التي أعلن وزير خارجيتها **يان كافان** في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٠-٩-٩٨ أنه تسلم رسالة من الحكومة الأمريكية تطلب فيها السماح لإذاعة أوروبا الحرة توجيه إرسال خاص للعراق وأن حكومته لا تفكر في التدخل أو مراقبة إرسال الإذاعة الموجه إلى إيران والعراق، إلا أنه أشار إلى أن حكومته ستقوم بتقييم الآثار الاقتصادية والأمنية للإرسال على بلاده.

ردود الأفعال

كما أسلفنا سابقاً فقد تفاوتت ردود الأفعال الرسمية والسياسية بين مؤيد ومتحفظ بالنسبة للبث لإذاعة أوروبا الحرة الموجهة من براغ لكل من العراق وإيران.

وزير الداخلية الأسبق **سيرل سفوبودا** نائب رئيس الحزب الاتحادى المسيحي الديمقراطي -حزب الشعب-، صرح بأن الإرسال الموجه إلى إيران والعراق لا يشكل خطراً أمنياً على الجمهورية التشيكية.

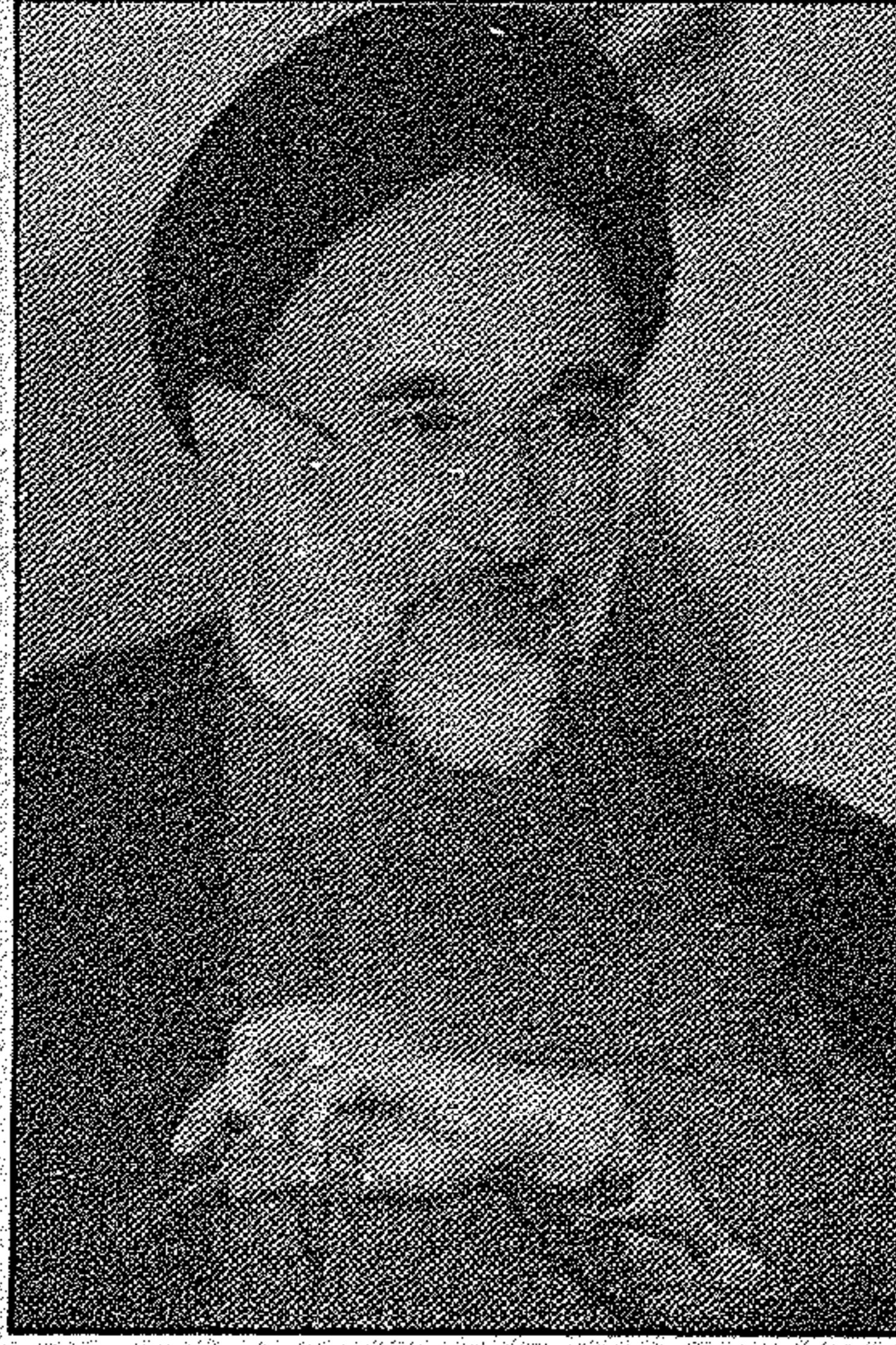
حزب اتحاد الحرة الذي تكون حديثاً بعد الانشقاق الذي حدث في الحزب المدني الديمقراطي أعلن أنه لا يعارض مبدأ الإرسال، إلا أنه ينسب إلى ضرورة تفسير الظروف الأمنية اللازمة لعمل الإذاعة.

أما الحزب الشيوعي التشيكي المورافي فيعتبر الحزب الوحيد الذي يقف ضد عملية الإرسال بحجة أنها تهدر أموال دافعي الضرائب التشيكي التي تذهب لحماية أمن الإذاعة حسب تصريحات رئيس الكتلة البرلمانية للحزب **فويتش فلييب**.

الجانب الأخير الذي يشير قلق وتحفظات الدوائر السياسية والاستثمارية التشيكية هو الجانب الاقتصادي في العلاقات مع إيران والعراق.

حسب التقارير الخاصة لوزارة الصناعة والتجارة التشيكية إن إيران تعتبر أهم شركاء الجمهورية التشيكية في البلدان النامية. بعض المؤسسات التشيكية تقوم ببناء مصنع للألومنيوم ومحطة حرارية لتوليد الطاقة الكهربائية ومشروع آخر خاصاً بشبكة النقل وأن قيمة الصادرات التشيكية إلى إيران بلغت في العام الماضي ٣٣ مليون دولار (ثلاثة وثلاثون مليون دولار)، كما أن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الجمهورية

«راديو الحرية» من براغ يشكك في استقلالية «تشيكيا»



الرئيس خامي

التشيكية منذ العام ١٩٩٦ حيث أنه سجل فائضا بلغ ٦٨ مليون دولار.

أما بالنسبة للعراق نكتفى هنا بالإشارة إلى زيارة قام بها رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية التشيكية السيد هينك كمويتشيك إلى بغداد في شهر يونيو من هذا العام حيث طلب أثناء اللقاء الذي تم بينه وبين وزير الصناعة العراقي عبيد المجيد الصافي فتح أبواب المسابقات التجارية التنافسية للفوز بالعطاءات العراقية أمام الشركات التشيكية. أما الجانب العراقي فقد أعرب عن ترحيبه بمساهمة الجمهورية التشيكية ومشاركتها في إعمار القطاع الزراعي وحل القضايا الخاصة بالكهرباء وإنتاج الطاقة وتوزيعها.

على الرغم من ذلك صرح السيد وزير الخارجية التشيكي يان كفافمان في المؤتمر الصحفي الذي عقده بتاريخ ١٠-٩-٩٨ بأن علاقات بلاده مع بغداد ليست في مستوى الأهمية التي هي عليها مع أمريكا.

وكنتيجة لموقف الجمهورية التشيكية المعادي لإيران حسب تصريح أدلى به السفير الإيراني في براغ فإن الحكومة الإيرانية تهدد بقطع علاقاتها مع الجمهورية التشيكية وتقول إن بلدانا إسلامية أخرى قد تعيد النظر في علاقاتها الاقتصادية مع براغ لأن إيران نفوذ كبيراً في كل العالم الإسلامي.

على الصعيد الشعبي تزداد مخاوف المواطنين التشيك حيال عدم الاستقرار الأمني وأعمال الارهاب المتنامية خاصة بعد سلسلة التفجيرات التي شهدتها العاصمة براغ في الآونة الأخيرة ، والتي لم تتوصل تحقيقات سلطات الأمن التشيكية فيها إلى نتيجة محددة. وقد لا يستبعد أن تكون لها أبعاد سياسية خارجية أو دولية.

بالإضافة إلى ذلك فإن موقف الحكومة نفسه من تحديد مكان ارسال الاذاعي لمحطة أوروبا الحرة حيث اقترحت الحكومة أن يكون مقر التحرير في مكان خارج العاصمة أو أن يكون في أحد المواقع العسكرية المحصنة، جعل المواطنين أكثر توجساً وخوفاً من النتائج غير المرئية في الوقت الحاضر والتي قد تترتب

على هذه العملية ، خاصة وأن المؤسسات التابعة لأمريكا في الخارج مهددة من قبل منظمات الارهاب الدولية.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الاطار أن وزير الخارجية التشيكي نفسه تحدث عن تواجد شخص من الشرق الأوسط له ارتباطات «ارهابية» سابقة في الجمهورية التشيكية. بالإضافة إلى ذلك فإن صحيفة ليدوفي نوفيني أكدت أن إرهابياً من بلد إسلامي يدرس ويتابع اذاعة راديو أوروبا الحرة. والخطر في الأمر أن هذه المعلومات تسربت إلى الرأي العام في الوقت الذي تتابع فيه أجهزة الأمن النشاط الذي يقوم به «الارهابي» المذكور.

خاتمة:

يلاحظ المتتبع للتطورات والأحداث التي تشهدها الجمهورية التشيكية من خلال سعيها الحثيث للانضمام للمؤسسات الأوربية في إطار الاتحاد الأوروبي ثم نيلها عضوية حلف الناتو، تأرجع السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية ما بين الانسياق وراء السياسة الخارجية الأمريكية وتأييد المواقف التي تتخذها الأخيرة. على الصعيد العالمي ، والتوجه نحو خلق علاقات أوثق مع بلدان أوروبا في ظل حكومة الحزب الاجتماعي الديمقراطي التي تسعى إلى تنسيق سياساتها ومواقفها مع الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية الحاكمة وتلك البلدان.

وينعكس ذلك الوضع على عدة مراقف اتخذها السيد رئيس الجمهورية في الآونة الأخيرة. من بين تلك المواقف أن الرئيس هافل

بعد عودته من زيارته الأخيرة مطلع شهر أكتوبر من هذا العام لأمريكا على رأس وفد رفيع المستوى ، صرح بأنه يرى في السيدة مادلين أولبرايت ذات الأصل التشيكي ووزيرة الخارجية الأمريكية بديلاً مناسباً لتحتل منصب رئيس الجمهورية التشيكية خلفاً له. وقد قوبل هذه التصريح بالاستهجان من قبل عدد كبير من السياسيين والمواطنين التشيك. كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية نفسها لم ترحب بهذا الاقتراح.

وفي حديث له أمام قادة هيئة الأركان المسلحة للجيش التشيكي في شهر نوفمبر الحالي ، دعا هافل إلى تغيير ميثاق حلف الناتو كي يتحول إلى حلف هجومي بدلاً من كونه اطاراً للدفاع الجماعي ، الأمر الذي أثار استياء العديد من العسكريين والسياسيين لأن مثل هذا التصريح يعتبر تدخلاً في أسس الناتو في الوقت الذي لم تصبح الجمهورية التشيكية عضواً فيه بعد.

وكما أسلفنا فإن مواقف السيد رئيس الجمهورية ومن حوله من السياسيين تحي متطابقة لما تريد فعله أمريكا في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية. وفي هذا الصدد أدلى السفير الأمريكي الجديد لدى براغ جون شاتوك بتصريح صحفي أشار فيه إلى أن مواقف الجمهورية التشيكية تحي متطابقة مع العديد من المواقف الأمريكية في قضايا العراق والبوسنة وغيرها.

إزاء ذلك التوجه الذي تمثله رئاسة الجمهورية التشيكية يجعل من العسير على حكومة الحزب الاجتماعي الديمقراطي تحقيق الاهداف التي تريد إنجازها في علاقاتها الخارجية مع وجود واستمرارية الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها. من بين تلك الاهداف والأوليات التي أعلنها السيد وزير الخارجية الجديد: صياغة سياسة خارجية خارج نطاق الايديولوجيات وعلى أساس الاجماع الوطني العام وحده وتحت رقابة أكبر من البرلمان.

إضافة إلى ذلك لابد من الإشارة هنا أن مسألة البث الاذاعي لاذاعة أوروبا الحرة من براغ ستبقى مثار خلاف ونزاع بين الحكومة ومعارضيه في إطار ما أعلنه أيضاً وزير الخارجية التشيكي من أن حكومته تسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع القوى العظمى وإعادة جسور الثقة مع بلدان العالم الثالث الأمر الذي اعتبره المراقبون والسياسيون فتحاً جديداً في سياسة براغ الخارجية.

المقاومة بالحيلة



كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم؟!

«يا أبنائي، لا تقتحموا الأشياء مباشرة، أنتم ضعفاء جداً، خذوها مني، أقتحموها جانبياً.. تظاهروا بأنكم أموات، ألعبوا دور الكلب النائم..»

من وصية فلاح فرنسي
عجوز لابنائه «بلزك- الفلاحون»

«حين يمر السيد العظيم، ينحنى الفلاح الحكيم. انحناءة عميقة، بدهاء، ثم يذهب بصمت».

مثل أثيوبي

«المجتمع حيوان غامض جداً، مكتنف بالأسرار له وجوه وإمكانات مخفية عديدة.. ومن قصر النظر البالغ أن نعتقد أن الوجه الذي يعرضه المجتمع لك في لحظة من اللحظات هو الوجه الصحيح الوحيد. لا أحد منا يعرف جميع الامكانيات التي تكمن نائمة في روح السكان».

فاتسلاف هافل

رسالة لندن

أحمد جوده

يقرر «إذا كان قول الحقيقة أمام السلطان» لا يزال حتى في زمن الديمقراطية الحديثة هذه، يحمل رنة طوباوية، فما هذا إلا لأنه نادراً ما يمارس بالفعل، فمن المؤكد أن التسمويه الذي يبدیه «الضعيف» في حضرة «القوي» لا يفاجئنا، لأنه منتشر انتشاراً كبيراً، هو من الانتشار بحيث يظهر في كافة المواقف التي يقيض فيها لنوع السلطة الممارسة أن يوسع من الإطار المعتاد لمفهوم السلطة، إلى مدى يخرج عن المألوف.

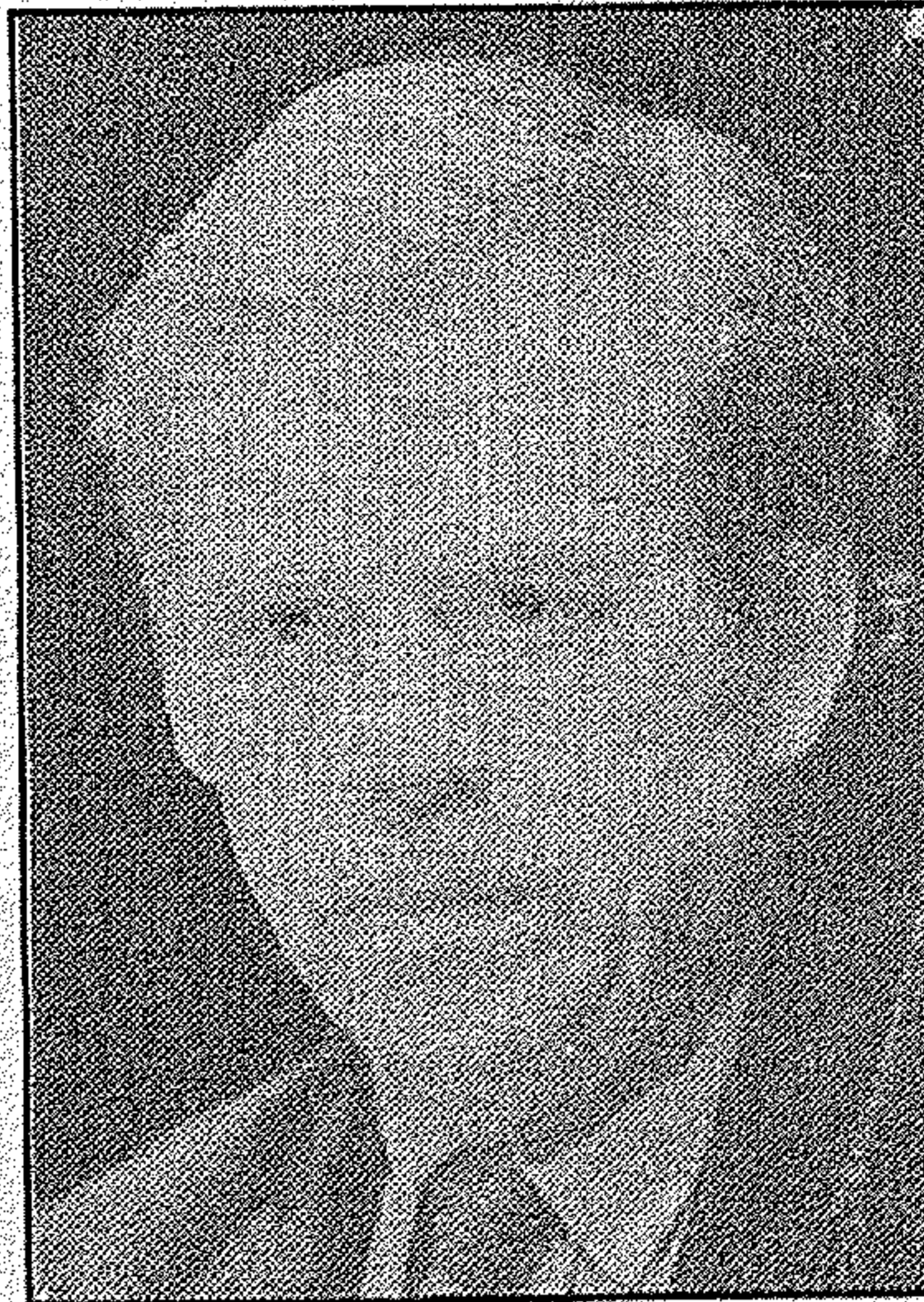
وما يسميه المؤلف «قمويها» من الضعيف يبدیه في حضرة القوي، شكل واحد من مئات إن لم تكن آلاف الأشكال التي يحتال بها الضعفاء والمقهورون والمستبعدون، والمظلومون.. إلخ لمقاومة جبروت السلطة فإذا كانت أشكال السلطة الإنسانية تتنوع وتعدد بتنوع السياقات والظروف (سلطة دينية- ثقافية- اقتصادية- سياسية- بطريركية- عائلية- طبقية- أخلاقية.. إلخ) فإن أشكال مقاومتها تتعدد وتنوع بالمقابل. وإذا كانت- يقول المؤلف- لدى الضعيف أسباب بديهية ومبررة تجعله يسعى للعثور على ملجأ له خلف القناع حين يكون في حضرة السلطة، فإن القوي أيضاً له أسبابه الوجيهة التي تجعله يرتدى بدوره قناعاً في حضرة الخاضعين. ومن هنا، بالنسبة

العنف المباشر، ووسائل وتقنيات «الاحتيايل» التي ابتكرتها الجماهير لمقاومة السلطات وأجهزة الحكم العامة أو الخاصة «السلطات» بمعناها الواسع الذي يشمل السياسي والاقتصادي.. الأخلاقي والديني.. الثقافي والبوليسي.. إلخ.

السلطان والحقيقة

والمؤلف يبدأ كتابه بفقرة مفاجئة عندما

هافيل



هذا كتاب جديد في باب، فريد في موضوعه، نادر المثال في المكتبة العربية حسب علمي، ليس لفردة موضوعه فقط، بل لندرة الطريقة التي كتب بها، والجهد العلمي المدهش الذي بذل فيه، وهو ليس مجرد كتاب «نظري» يتناول العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو مجرد تجريد ذهن يحاول أن يسجن هذه العلاقة في قالب مجرد جامد، بل كتاب من طراز آخر يندر مثله في المكتبة العربية، وصدوره يكشف مدى الفقر المدقع في الدراسات الاجتماعية في العالم العربي التي تدور حول العلاقة بين الحاكم والمحكوم.. بين الملك والأجير.. بين الغنى والفقير.. بين السلطة والشعب.

الكتاب أسسه «المقاومة بالحيلة- كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم»، لعالم الاجتماع الأمريكي المعروف جيمس سكوت وصدرت ترجمته العربية «لأبراهيم العريس ومخايل خوري» عن دار الساقي للنشر بلندن. والكتاب، الذي يقع في ٨ أبواب على مدى ٣١٢ صفحة من الحجم المتوسط، يتناول من خلال ٨ دراسات تطبيقية، أشكال المقاومة الفردية والجماعية للطبقات والشرائح والمجموعات الإنسانية- في مجتمعات متنوعة- للسلطة.. المقاومة التي تخلو من



ضعف الجماعات المحكومة لم يتح لها إلا في النادر متعة المواجهة المباشرة.

ثم يخلص إلى قانون لم ينتبه إليه كثير من السياسيين والمثقفين الثوريين ، وهو «أن السيطرة على الذات والمواربة المطلوبتين من الذين لا سلطة لهم تتواجهان بحدة مع المباشرة الأقل تكتماً لدى الأقوياء».

لذلك ليس عاراً قومياً أن توجد في تراثنا الشعبي أمثال، يعتبرها البعض أمثالا سلبية ، وحكما شعبية تفتقد إلى الروح القتالية ، أو حتى إلى الكرامة، أمثال مثل «اللي يتجوز أمى أقوله يا عمى» و«إن كان لك عند الكلب ذله قل له يا سيدى» إلى آخر قائمة الأمثال التي يستشهد بها المثقفون الثوريون في معرض أحاديثهم عن سلبية الشعب المصرى التى «أصقت به» بدون ادراك أو فهم لأساليب المقاومة التى ابتكرها هذا الشعب على مدى آلاف السنين من القمع والذل والقهر والاستبداد، عبر خطاب مستتر لم يكلف أحد نفسه من علماء الاجتماع لدينا بدراسته، والكشف عن مكوناته وملامحه.

ويقرر المؤلف أن «الحذر التكتيكى يضمن أن الجماعات الخاضعة سرى لا تكشف عن خطابها المستتر كشفاً مباشراً فى حضور

ذات قوة استثنائية من الممكن لها أن تنتج خطاباً مستترا ذا ثراء يزداد طردا بزيادة قسوتها ،وبالمقابل يكون للخطاب المستتر الذى تمارسه الجماعات المحكومة رد فعل مضاد على الخطاب العلنى ، عبر إنتاج ثقافة تحتية، وعبر وضعه لشكل السيطرة الاجتماعية الخاص به فى تعارض مع السيطرة الاجتماعية للجماعات الحاكمة». فالمعروف أن الحياة السياسية للجماعات المحكومة، قديما وحديثا ، لا تقوم على التحدى الجماعى المكشوف لأصحاب السلطة ، ولا -بالطبع- فى الرضوخ والاستسلام التام لسيطرتها ، بل تكمن -يقول المؤلف- فى ذلك الحيز الواسع بين قطبين : سيطرة الحكام من جهة وتحدى هذه السيطرة من جهة أخرى.

من هنا نستطيع أن نفهم ما يقوله أهل المدن فى مصر عن «خبث الفلاحين» الذين اكتشفوا عبر آلاف السنين من القهر منقطع النظير - منذ العصر الفرعونى وربما قبله- وسائل وتقنيات وأساليب غير عادية لمقاومة الظلم المركب الواقع عليهم ، فالمؤلف يؤكد أن «الجماعات المحكومة قد كسبت سمعة بأنها حادة الذهن ،وهى حدة ينظر إليها الحكام باعتبارها براعة وخداعاً ،والسبب فى ذلك أن

للقوى كما بالنسبة للضعيف يوجد نوع من التساوت بشكل غمطى، بين الخطاب العلنى المستخدم خلال ممارسة السلطة صراحة وبين الخطاب المستتر المعبر عنه بكل أمان خارج المسرح».

«فالمجتمع الانسانى حسب- فاتسلاف هافل -حيوان غامض جدا، مكتنف بالأسرار، له وجوه وإمكانات مخفية عديدة. ومن قصر النظر البالغ أن تعتقد أن الوجه الذى يعرضه المجتمع لك فى لحظة من اللحظات هو الوجه الصحيح الوحيد ، فلا أحد منا يعرف جميع الإمكانيات التى تكمن نائمة فى روح السكان».

فالمعروف أن لكل مجتمع، ولكل طبقة ، بل لكل فرد خطابان تجاه السلطة .. خطاب معلن وآخر مستتر، ويقرر المؤلف أن العلاقة بين الخطاب المستتر والخطاب العلنى «علاقة جدلية شديدة الوضوح» فالخطاب المستتر «التصرف -الكلام- الممارسات» الذى يكون بشكل اعتيادى مستبعداً خارج المسرح، أى خارج الخطاب العلنى الذى يمارسه الخاضعون والمحكومون بفعل ممارسة السلطة.

من هنا فإن ممارسة السيطرة هى التى تخلق الخطاب المستتر ، فإذا كانت السيطرة

السلطة الا بصورة نادرة، ولكن، اذ تستفيد من كونها نكرة وسط جمهور، أو لمناسبة حادث غامض، سنجدتها تسعى، بألف حيلة وحيلة، للبرهنة على أنها تعتمد عدم إظهار ما تخفى».

وهذا كله يدفعنا إلى أن نفهم القصد الحقيقي لجورج أليوت في كتابه «دانيال دوروند»، عندما يقرر: «وما الكراهية الأشد صلابة سوف تلك التي لمجد جذورها في الخوف، والتي تتكشف عبر الصمت.. الصمت الطويل، وتحول شعور العنف إلى نوع من شعور الرغبة في الانتقام، إلى شيء يشبه طقوس الشار الخفية التي تؤجج غضب الانسان المضطهد».

الثقافة الشفهية

والمعروف، والمستقر لدى الكثير من علماء الاجتماع المنصفين أن الثقافة الشفهية هي الثقافة الحقيقية للجماعات المحكومة، وهي - وحدها - التي تعبر بصدق وأمانة ودقة عن آلام وآمال وطموحات وأحاسيس هذه الجماعات، المؤكد أن القسم الأكبر من التعبير الثقافي لدى الطبقات الدنيا اتخذ شكلاً شفهيًا أكثر منه كتابيًا، وهذا ما دفع سكوت إلى أن يعتبرها - أي الثقافة الشفهية - «شكلاً من أشكال المقاومة للسلطة» ويقول: «... ويفضل وسائل انتقالها السريع تقدم التقاليد الشفهية ببساطة نوعاً من العزلة، والضبط، وحتى الغفلية، وتحميل الحكاية الشعبية والنكتة، والمواثيق الشعبية، وأحياناً الوالدة الحنون عبئاً ثقيلاً من المعاني التخريبية ضد سلطة الحاكم».

ومن هنا نستطيع أن نفهم دوافع الفلاحين المصريين الذين أبدعوا ملحمة أدهم الشرقاوي وحولوه من مجرد قساطع طريق لأنه سخر من الحكام ومن الشرطة، إلى بطل شعبي ليس له نظير، كما يمكننا أن نفهم النكت السياسية التي سخر من خلالها الشعب المصري من حكامه على مدى العصور، باعتبارها شكلاً من أشكال مقاومة الجماعات المحكومة لظلم الحكام، وربما كانت النكتة «الغريبة» التي أطلقها المصريون على الشرطة أثناء صراعها مع الجماعات الارهابية، خير دليل على رأي المصريين في «البوليس» الذي أذاقهم المار في كل العصور، تقول النكتة (وهي بالمناسبة نكتة حديثة جداً):

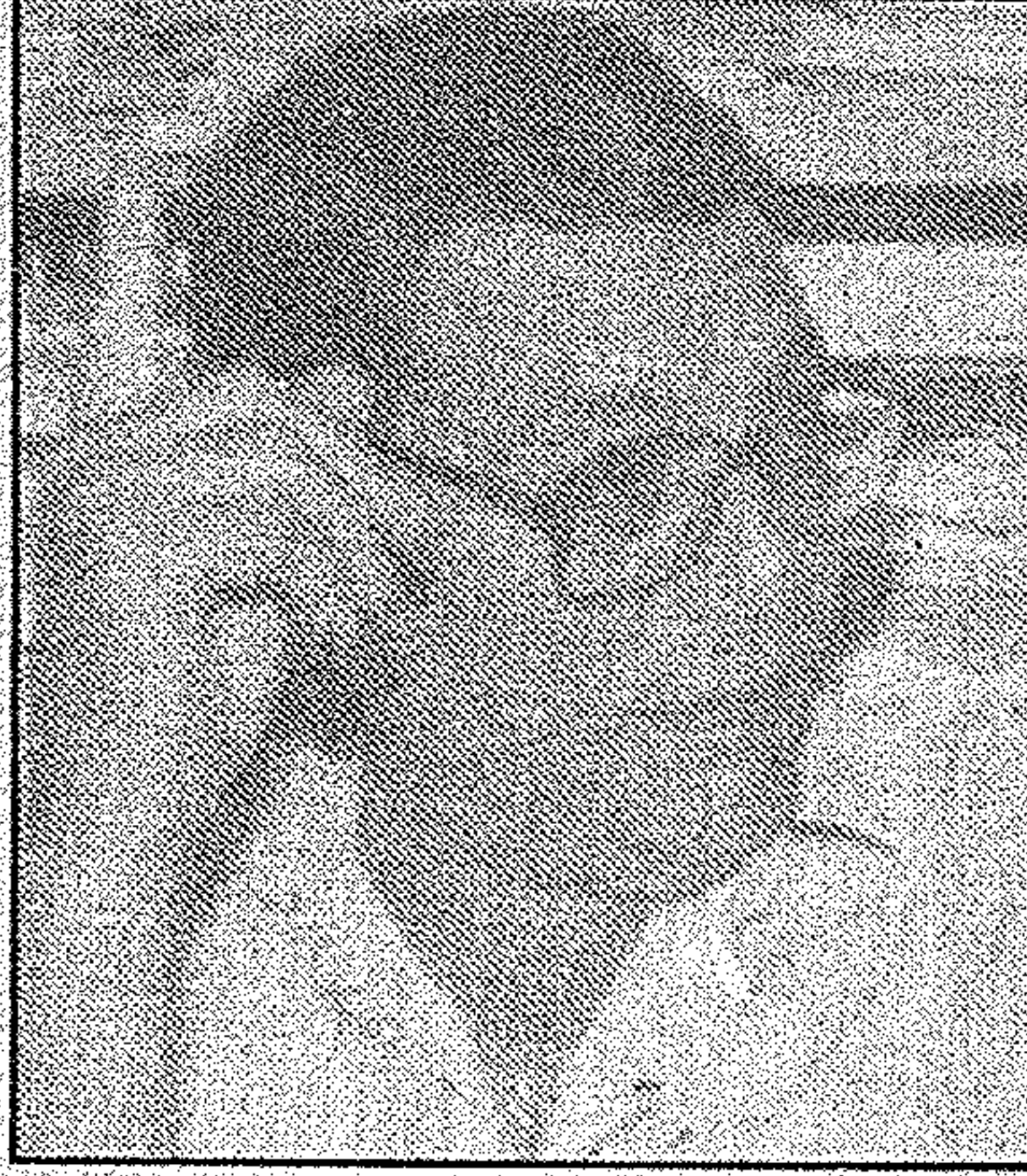
«الكمساري : تذاكر يا بيه؟!

الراكب: أنا شرطة.

الكمساري : طيب اتفضل أقعد.

ويأتي راكب آخر:

الكمساري : تذاكر يا بيه.



صلاح عيسى
ديمقراطية التنفيس

الراكب : إرهابي.

الكمساري يميل على الشرطي ويقول له:

تدفع وإلا أقول له؟!

ديمقراطية التنفيس.

وبالطبع فإن السلطات، أي سلطات، لا تملك أن تصدر الثقافة الشفهية أو التحتية للجماعات المحكومة، لكنها -على العكس- ترفع الغطاء لتسمح للتوترات الاجتماعية بالتسرب، والتنفيس ويؤكد المؤلف أن «أغرب شيء في نظريات صمام الأمان في أشكالها المتعددة هو أن إغفالها أسهل ما يكون كلها تبدأ بالافتراض الشائع بأن الخضوع المنتظم يولد ضغطاً من تحت، وتفترض أن ذلك الضغط، إذا لم يجر أي شيء لتخفيفه أو للتخلص منه، يتراكم، ثم يحدث بالتالي انفجاراً من نوع ما، أما كيف يتولد هذا الضغط بالضبط، ومن أي شيء هو فنادر ما يصر إلى تحديده، وذلك الضغط الناشئ عن الظلم عندما لا يواجه، يجد التعبير في التراث المخفي.. في حجمه.. وخبثه.. وزخرفته الرمزية».

لذلك كله تلجأ السلطات -كما هو الحال في مصر- إلى اعتماد شكل من أشكال الإدارة السياسية الأكثر أمناً لها، أسماء صلاح عيسى ذات مرة «ديمقراطية التنفيس».

حيث يسمح للصحافة بتوجيه النقد في حدود هامشية، ويسمح بإنشاء أحزاب ورقية وهشة للتخلص من بعض «البخار» وتقليل الاحتقان الاجتماعي وتلطيف حدة «الصراع الطبقي».. وبالطبع فإن المقاومة السياسية، أو المادية المباشرة والصريحة للسلطة ليست

هي الشكل الأوحى لمقاومة المحكومين للحاكم، بل إن التراث المخفي يشكل حالة مهمة من حالات المقاومة العملية.

ويشير المؤلف إلى «تراكم الآلاف فوق الآلاف من أعمال المقاومة الصغيرة ذات التأثيرات الاقتصادية والسياسية الكبيرة، وفي ميدان الانتاج مثلاً، سواء في المعمل أو المزرعة يمكن لذلك أن يؤدي إلى إنجازات ليست رديئة إلى حد كاف للحث على إنزال عقوبة، ولا هي جسيمة إلى حد كاف أيضاً لنجاح العمل، إن العمل البطئ غير المنتج للملايين غير المهتمة هو الهدر الضخم، المحسوب، الخفي، الذي لم يستطع أي نظام ديكتاتوري وشعولي تجنبه، كما أن تهرب الفلاحين من الضرائب على نطاق واسع أدى إلى أزمات هددت الدولة كما أن فرار الأتقان والفلاحين والمجندين بأعداد كبيرة أسهم في إسقاط أكثر من نظام قديم، وفي الظروف الملائمة، يمكن لتراكم الأعمال الصغيرة أن تتحول ككرات الثلج على جانب جبل شديد التحذر إلى انهيار جليدي يجرف أمامه كل شيء».

فالساسة التحتية للجماعات المحكومة، والتي لا تستطيع السلطة مقاومتها، أو حتى إيقافها، بالتأكيد، واقع معاش يومي، يقع تحت أنظارنا، بل وربما يمارسه جميعاً، فالثورات تصبح أسهل بفعل سرية السياسات التحتية للجماعات المحكومة:

حقوق الملكية ترسخ من حيث الواقع ثم تواجه التحدي، والدولة تواجه أزمات مالية حين يؤدي تراكم «الأحداث الصغيرة» من قبل رعاياها إلى حرمانها من العمال والضرائب، فالثقافات التحتية المقاومة بما فيها من كرامة وأحلام نائمة تنشأ وتنمو، والنقاش المضاد لهيمنة الحكام يتعزز، وبالتالي تقوم باستمرار بالضغط، بالاختيار، بالبحث عن أقصى حدود المسموح به، وأي استرخاء في الرقابة أو العقوبة يهدد بأن يتحول إلى إضراب معلن، كما أن الحكايات الشعبية بعدوانيتها غير المباشرة، تهدد بأن تتحول إلى ازدراء متسم بالتحدي وجهاً لوجه».

فالأحلام السعيدة، أحلام العدل والحرية، تهدد -بفعل الثقافة التحتية- بأن تتحول إلى سياسة ثورية، وعلى كل حال تبقى أشكال الثقافات التحتية للمحكومين في بلادنا (للأسف لا نعرف عنها الكثير) -دفاعاً في العمق عن لا سلطة لهم.

حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية

الشرطة عنصرية..

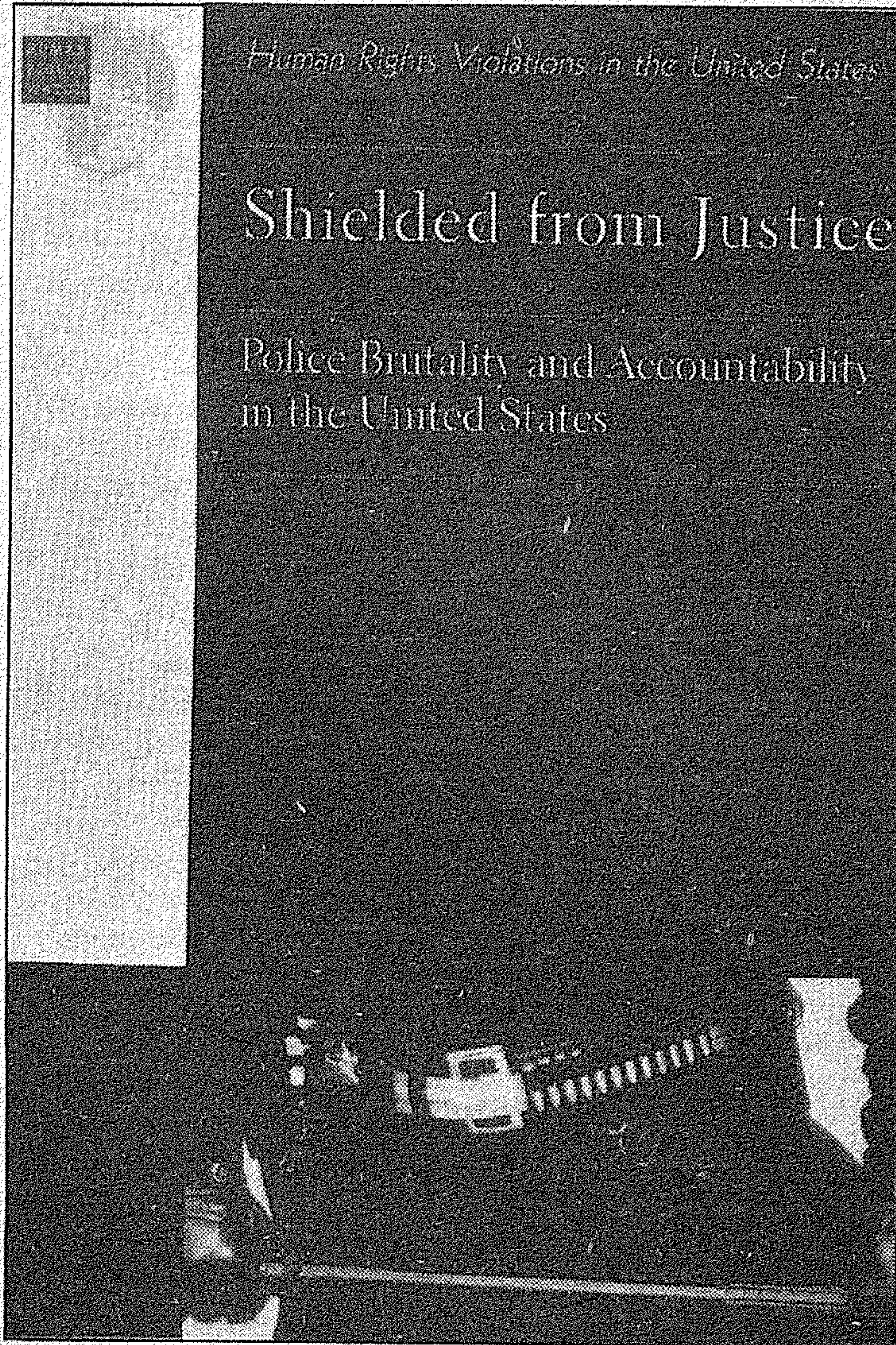
وتسيئ استخدام سلطاتها..

وتهمارس العنف..

نقوم بعمل عرض لهذا الكتاب لأنه يؤكد المقولة الخالدة التي تقول بأن من كان بيته من زجاج لا يحق له أن يقذف بيوت الآخرين بالحجارة .. حكمة ذكرها الانجيل «من كان منكم بلا خطيئة فليرممها بحجر» ويردها المصري البسيط بقوله «اللى بيته من ازاز ما يحدفش الناس بالطوب» ، أمريكا التي تدعى قيادة الحركة العالمية للمطالبة باحترام حقوق الإنسان وأنها تخوض الحروب لحماية الاقليات التي تعاني الاضطهاد سواء الدينى أو العرقى ، هى نفسها مرتع لسجل حافل من انتهاكات حقوق الإنسان والتي تلعب العنصرية فيها دوراً بارزاً .. عنصرية ضد السود والأقلية من أصول أسيانية وأى جنس آخر بما فى ذلك المسلمون والعرب والذي يكفى ذكرهم الآن لتنطلق على الفور الاتهامات بالارهاب والتخلف والجهل.

ولا شك بل من المؤكد أننا فى مصر بيتنا أيضاً مصنع من الزجاج بل وزجاج شديد الشفافية ، لدرجة أنه أصبح من المسلم به ان أى معتقل سياسى اسلامياً كان أم شيوعياً وكذلك المشتبه فى قيامهم بأعمال إجرامية ،كلهم يتعرضون لكافة أشكال وأنواع التعذيب ، لان ذلك قد أصبح روتينياً ، ويبدو أن رجال الشرطة فى بلادنا أصبحوا مقتنعين أنهم لا يمكنهم العمل بدون . فإن لم يكن التعذيب لمحاولة الحصول على اعترافات فهو

خالد داود



نوع من العقاب لأن الضحية يشبهه في قيامها بمعارضة النظام وهذا أمر يستحق العقاب بكل تأكيد ولو لم يكن مقترنا بارتكاب أية مخالفة للقانون.

ولكن الفرق كل الفرق أننا في مصر لا نزعج أننا سادة احترام حقوق الإنسان ونسمى ما يحدث «تجاوزات». والغريب أن هذا هو نفس التعبير الذي تستخدمه قيادات الشرطة في الولايات المتحدة حينما يتم تضييق الحصار عليها ومواجهتها بسجلها الاسود فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان. والفرق المضحك المبكى كذلك في هذه الحالة هو أن أمريكا تستغل السجل السيئ للعديد من الدول في مجال حقوق الإنسان لأغراض سياسية بحته، وبانتقائية شديدة. فواشنطن على استعداد للتصالح مع الشيطان وتجار المخدرات بل ومجرمي الحرب إذا كان ذلك يخدم مصالحها ولا تتحدث في هذه الحالة عن سجل تلك الدول في حقوق الانسان.

وما يزيد المشكلة تعقيدا أنه إذا كانت الولايات المتحدة تسعى لفرض عقوبات على الدول التي تتهمها بانتهاك حقوق الانسان وذلك كغطاء لأغراضها السياسية في معظم الأحوال فمن الذي سيطالب بفرض العقوبات على الولايات المتحدة لارتكابها نفس جرائم انتهاك الحقوق الأساسية للإنسان؟ الأمم المتحدة؟ الجمعية العامة؟ أم مجلس الأمن الذي تسيطر عليه واشنطن من خلال ممارسة حق الفيتو. وهل ستخاطر العشرات من المنظمات الأمريكية التي تعمل في مجال حقوق الانسان بالدعم الحكومي السخي الذي تتلقاه وتنتقد سجل واشنطن في هذا المجال؟ الاجابة في الغالب ستكون بلا على معظم هذه الأسئلة.

ولكن منظمة مراقبة حقوق الانسان «هيومن رايتس واتش» أصدرت مؤخرا كتابا يزيد عدد صفحاته عن الاربعمائة تحت عنوان «محميون من يد العدالة» تتحدث فيه بالتفصيل عن إنتهاكات حقوق الانسان في الولايات المتحدة وخاصة فيما يتعلق بوحشية رجال الشرطة والقدرة على محاسبتهم على ما يقومون به من انتهاكات.

وهذا الكتاب- التقرير اعتمد على دراسة أوضاع حقوق الانسان في أربع عشرة مدينة أمريكية كسيرة رأى من قاموا بالبحث انها تمثل ما يجرى في انحاء الولايات المتحدة وذلك على مدى ثلاث سنوات تقريبا من أواخر عام ١٩٩٥ إلى بداية عام ١٩٩٨.

وهذه المدن أغلبها معروف بالنسبة لنا



السود
ضحايا
الشرطة

تردع مثل هذه المخالفات من خلال محاسبة المسؤولين عنها بضمان الحماية لهم بدلا من ذلك.

ويؤكد التقرير أنه من خلال دراسة العديد من حالات إساءة استخدام السلطة ثبت أن عدد من تمت محاسبتهم أقل بكثير من عدد مثل هذه المخالفات. كما أن العنف الذي تمارسه قوات الشرطة موجود في كل المدن الرئيسية التي شملها البحث وكذلك الفشل في ملاحقة المسؤولين ومحاسبتهم. وفي كل مدينة تم بحثها وجد الباحثون أن من يتقدمون بالشكوى من إساءة معاملة الشرطة يواجهون كمية هائلة من العوائق في سعيهم لملاحقة الذين قاموا بذلك سواء إداريا أم جنائيا. وفيما عدا الحالات التي نجحت في جذب اهتمام الاعلام الأمريكي النشط وبالتالي رأى العام الأمريكي، فإن الاصلاحات التي تم القيام بها لمحاولة إنهاء ممارسات انتهاك حقوق الانسان تكاد تكون معدومة.

كما أن ضباط الشرطة المعروف عنهم استخدام العنف (والذين عادة ما يمثلون نسبة صغيرة من بين قوة الشرطة) والذين تم تقديم عدة شكاوى باستخدام العنف ضدهم عادة ما يلقون الحماية من قادتهم في جهاز الشرطة والمسؤولين المحليين. كما أن وزارة العدل فشلت في التصرف بحزم للحد من أو معاقبة هذه التصرفات أو حتى الاعتراف بالحجم

كمصريين وعرب سواء من خلال الافلام الأمريكية أو ما نقرأه عن الولايات المتحدة في الصحف وهي: اتلانتا وبوستون وشيكاغو وديترويت وانديانا بوليس ولوس انجليوس ومينيا نوبس ونيسواورليسانز ونيسويورك وفيلاديلفيا وبورتلند وبروفيدنس وسان فرانسيسكو وأخيرا العاصمة واشنطن دي سي.

وأثبت البحث في كل هذه المدن أن إساءة استخدام الشرطة للسلطات الممنوحة لها تبقى أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الممارسات المتعارف عليها مثل الاستخدام الزائد عن الحد للقوة من قبل ضباط الشرطة بما في ذلك الاستخدام غير المبرر لاطلاق الرصاص والضرب المبرح والخنق المؤدى للقتل والمعاملة القاسية كلها امور تستمر في الحدوث لوجود العديد من العوائق التي تمنع محاسبة المسؤولين، وهو ما يسمح للضباط المهتمين بانتهاك حقوق الانسان بالهروب من العقوبة الواجبة وغالبا ما يقومون بتكرار هذه الجرائم.

وتتعامل الشرطة والجهات المسئولة مع كل تقرير جديد عن وحشية المسؤولين عن النظام بسبيل من ادعاءات النفي أو القول بأن ما حدث يخالف ما هو معهود، بينما تقوم الانظمة الإدارية والجناية التي من المفترض أن

الحقيقى للمشكلة.

كما أن الذين يقومون بتقديم شكاوى يواجهون العوائق عند كل مرحلة من مراحل هذه العملية. وتتراوح هذه العوائق بين محاولة اهانة هؤلاء المتقدمين بالشكاوى أو تقاعس المحققين المحليين والفيديراليين عن تناول القضايا المتعلقة بإساءة استخدام العنف. ولذا فإن مثل هذا السلوك يستمر بسبب العوائق الكثيرة التى تمنع محاسبة المسئولين عنه وهو ما يعنى أن الضباط الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الانسان سوف يتمكنون من التهرب من العقوبة المناسبة وسوف يستمرون فى سلوكهم المخالف للقانون.

وللتدليل على كل واحدة من هذه النقاط يستخدم التقرير العديد عن الأمثلة من مختلف المدن التى شملها البحث ليوضح أشكال العنف التى يستخدمها رجال الشرطة وكيف أن ذلك أدى لوفاة عدد من الضحايا ، ولكن درجة الحماية التى يتم توفيرها لهم تمكنهم من إما التهرب تماما من تحمل المسئولية والاستمرار فى العمل ، وتلقى عقوبة غير مناسبة لحجم الانتهاك الذى ارتكبه فى حق المواطنين. كما أن أقسام الشرطة فى سياستها للتوظيف لا تضع فى اعتبارها السجل السابق لمن تقوم بتعيينهم من ضباط الشرطة والذين قد يكون من بينهم من تلقى عقوبة فى السابق لإساءة استخدام العنف.

وتقول هيومان رايتس واتش إنها تقر أن رجال الشرطة مثلهم مثل كل البشر يرتكبون أخطاء ، وأن المواقف الخطرة التى يواجهونها تتطلب منهم اتخاذ قرارات سريعة (عدد رجال الشرطة الذين لقوا مصرعهم فى أمريكا أثناء الخدمة ١١٦ لاسباب مختلفة مثل اطلاق النار والاعتداءات والحوادث وأسباب طبيعية) . ولكن التقرير يثبت كذلك أن الثمن الذى يتم دفعه بسبب استمرار إساءة استخدام العنف من قبل قوات الشرطة هو شئ هائل إذا وضع فى الاعتبار عشرات الملايين من الدولارات التى تدفعها السلطات المحلية ودافعى الضرائب لضحايا العنف بعد رفعهم لقضايا مدنية كما أن استمرار هذه الممارسات يؤدى إلى تفشى السلوك الاجرامى بين رجال الشرطة والفساد فى الخدمات العامة وكذلك فقدان الثقة بين الشرطة والجماهير خاصة فى المناطق التى تقطنها أقليات عرقية.

ويقر تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان أن العنصرية تبقى العامل الأبرز وراء العنف الذى يمارسه رجال الشرطة فى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من العديد من المميزات التى تم الحصول عليها بسبب حركات الحقوق المدنية

فى الخمسينيات والستينيات فإن أحد الأمور التى بقت دون تغيير ويعناد هي الطريقة التى يتعامل بها رجال الشرطة مع أفراد الاقليات العرقية . وفى كل المدن التى شملها التقرير بالبحث فسان الاقليات شكت من وقوع انتهاكات لحقوق الانسان من قبل رجال الشرطة أكثر بكثير مما شكا سكان نفس المدن من البيض وبطريقة لا تتلاءم مع النسبة الصغيرة التى عادة ما يمثلها السود فى تلك المدن من بين غالبية السكان . وعادة ما تتعرض الاقليات لمعاملة تقوم على التفرقة من قبل رجال الشرطة والذين يقومون كذلك بإساءة استخدام العنف الجسدى ضدهم وسبهم بكلمات عنصرية . وكل قضية جديدة تتعلق بقيام الشرطة بإساءة معاملة أمريكيين من أصول أفريقية أو أسبانية أو أية أقليات أخرى (وخاصة تلك التى تنجح فى جذب اهتمام وسائل الاعلام) تؤكد الاعتقاد السائد بأن قطاعاً معيناً من السكان يتعرضون بشكل خاص للمعاملة القاسية المبنية على أساس عنصري.

ويرى التقرير أنه إذا تم التخلص من العوائق الكثيرة التى تمنع محاسبة المسئولين عن إساءة استخدام العنف فإن عدد القضايا من مثل هذا النوع سوف تقل كثيراً . وعلى الرغم من ذلك فسان الإجراءات الإدارية والقانونية التى من المفترض أن تضمن المحاسبة مائعة بشكل جدى وأظهرت مقاومة شديدة فى المحاولات التى تمت لتغييرها .

وما يثبت ذلك أن العديد من المشاكل التى يتناولها هذا التقرير تمت الإشارة إليها فى دراسات سابقة تتعلق بممارسات الشرطة فى الأعوام ١٩٦٨ و ١٩٨١ والعديد من الدراسات الأخرى الحديثة . وعلى الرغم من ذلك فإن كل أقسام الشرطة التى شملها البحث التى قامت به المنظمة تستمر فى عملها « اليومى » بشكل معتاد من ناحية إساءة استخدام العنف وذلك حتى تتفجر فضيحة كبيرة.

ويشدد التقرير على أن أولئك الذين يدعون بعد تفجر كل فضيحة تجذب انتباه الرأى العام أن ما حدث هو «تجاوز» قام به ضابط غير مسئول لا يدركون حقيقة الموقف : وهو أن انتهاكات حقوق الانسان تستمر فى الغالب لان نظم المحاسبة القائمة سيئة للغاية. ويذكر التقرير حالات عدة من رجال الشرطة ممن تم اتهامهم فى قضايا إساءة استخدام العنف ضد الاقليات رغم أن سجلهم يثبت أن لهم صلة بالجماعات العنصرية المتطرفة المعادية للاقليات وخاصة السود.

وضحايا العنف الذى تمارسه الشرطة لديهم العديد من البدائل للتقدم بشكاوى بإساءة المعاملة من قبل الضباط ولكنهم لديهم

القليل من الفرص لكى يروا أولئك الضباط وقد تمت معاقبتهم أو ملاحقتهم قضائياً . فجماعات حماية حقوق المواطنين المدنية غالباً ما يكون لديها العديد من الشكاوى فى الوقت الذى تعاني فيه نقصاً فى عدد الموظفين ، وقد يؤدى التقدم بشكوى إلى مثل هذه المكاتب إلى البدء فى تحقيق ولكن هذا التحقيق لن يؤدى فى الغالب إلى معاقبة الضابط المسئول . كما أن محاولة التقدم بشكوى إلى وحدة الشئون الداخلية فى جهاز الشرطة قد يكون أمراً مهيئاً : كما أن الاجراءات السرية المفرطة التى تتبعها تلك الأجهزة غالباً ما يعنى أن المتقدم بالشكوى لن يعرف الإجراء التأديبى الذى تم اتخاذه ضد الضابط الذى تم اتهامه . وقد يكون رفع القضايا المدنية إحدى البدائل بالنسبة لبعض الضحايا ولكن معدلات النجاح تختلف بشكل كبير بين مدينة وأخرى . وفى الغالب وكما يحدث عادة فإن السلطات المحلية هى التى تقوم بدفع التعويضات التى تقررها المحاكم وليس الضباط المسئول . ويلاحظ معظم ضحايا العنف وهم محقون فى ذلك أن الملاحقة الجنائية سواء كانت على المستوى المحلى أو الفيدرالى نادراً ما تكون إحدى البدائل القائمة إلا فى القضايا التى تجذب اهتماماً إعلامياً كبيراً . ونتيجة ذلك فإن مشاعر الاحباط والحزن عادة ما تفوق المعاملة السيئة التى تلقاها الضحايا فى البداية . ولأنه أضحى سراً مكشوفاً فإن اجراءات مراقبة سلوك رجال الشرطة وإساءة استخدامهم للعنف لا تعمل بشكل فعال ، فإن العديد من الضحايا لا يهتمون أصلاً بالتقدم بشكوى من الأساس . وهذه العوامل مجتمعة تسمح لضباط الشرطة مرتكبى العنف بالاستمرار فى وظائفهم.

ويخلص التقرير إلى أنه فى كل المدن التى شملها البحث فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان التى يقوم بها رجال الشرطة والعوائق التى تمنع القيام بالتحقيق ومخاطبة الأمر والملاحقة القضائية تشابهت أوجه التقصير فى هذه المجالات. ويمكن تقسيم هذه المجالات إلى ثلاثة أقسام: رئيسية: عدم وجود نظام للمحاسبة العلنية والشفافية والفشل الدائم فى التحرى عن معاقبة الضباط الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الانسان والعوائق التى تواجه النظام القضائى أو نظام العدالة . ويشدد التقرير فى توصياته على ضرورة مراجعة وإصلاح أوجه القصور فى كل تلك المجالات وعلى كل المستويات الإدارية والمحلية والفيدرالية مؤكداً أن القيام بذلك هو الطريق الوحيد لمحاولة السيطرة على الانتهاكات التى يقوم بها رجال الشرطة فى الولايات المتحدة الأمريكية زعيمية الديمقراطية.

محاولات

محاولات

محاولات

سنحاول في هذه المحاولات أعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات. نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته. فمن وجد في أعمال العقل شططا أو تقيصة فليعرض عن هذه الكتابة

د. رفعت السعيد

المثقف

المصري

عيوب

خلقية

د. رفعت السعيد

- عام ١٨٣٩ كان تعداد الجيش المصري ٢٧٧ و١٦٦ جنديا وبحارا.
- عام ١٨٣٧ كان عدد المصانع ٢٩ يعمل فيها ٣٠.٠٠٠ عامل.
- عام ١٨٣٢ كان تلاميذ مدرسة القصر العيني وملحقاتها ١٢٢٠ طالبا.
إنها إذن محاولة جادة، خاصة إذا ما قارنا هذه الأرقام بعدد السكان الذي كان حوالي خمسة ملايين أو أقل.

هذه الأرقام هي النواة الأساسية لفئة المثقفين المصريين التي نهضت بعد قليل بنموذج الدولة المصرية الحديثة، وقامت على أكتافها الأجهزة الادارية المختلفة لهذه الدولة. هناك كتابان أساسيان يقدمان لنا كشف حساب دقيق لكيفية اختيار وصعود أبناء هذه الفئة. أولهما: لصالح بك مجدى: «حلية الزمن في سيره خادم الوطن»، رفاعة بك رافع، والثاني: الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك).

نتأمل الأسماء .. السيرة الذاتية لمئات من الذين أصبحوا مثقفي هذا الزمان، والذين سيطروا في فترة وجيزة على مجمل السلم الادارى والتعليمى والعسكرى فى مصر. ونتأمل القاسم المشترك .. الذى شملهم جميعا.

ولكى يكون الأمر سهلا سنتخذ نموذجا للدراسة، لعله يمثلهم جميعا، لأن أغلب أبناء الجيل الأول تتلمذوا على يديه .. رفاعة بك رافع الطهطاوى. ابن فلاح فقير (أمه باعت مصاغها لتجد

رفاعة الطهطاوى



عندما حاول محمد على بناء دولة حديثة على أرض مصر .. تطلع نحو ثلاثة آفاق، ربما كانت مركبة داخل بعضها البعض بحيث نظر إليها كمتراذفات.
تحديث- تغريب- بناء رأسمالية.

.. وفى إطار عملية التحديث استند محمد على إلى عناصر أجنبية (فرنسيون فى الأغلب) .. لكن المثير للدهشة انه استند أيضا إلى مجموعة من السان سيمونيين (ذوى نزعة اشتراكية طوباوية)، (وصلوا عام ١٨٣٣ وكانوا حوالي ٦٠ رجلا وسيدة) وقد توزعت اهتماماتهم حول مهام عدة «بناء القناطر الخيرية، اعداد إحصاء جغرافى وسكانى. إنشاء حظائر صحية للماشية، التدريس فى مدارس الألسن و الطب، تأسيس مدرسة للزراعة، إنشاء نفق بمنطقة شبرا- إدارة مدرسة الهندسة العسكرية والمدفعية، إنشاء مجلس للتعليم العام، عمل تمثال نصفى للوالى، إنشاء مدرسة للرسم الهندسى والصناعى .. إلخ». إنها مهمة تحديث متكاملة خاصة إذا أضيف إليها حفلاتهم الموسيقية، ومساجلاتهم الأدبية. واهتمامهم بنشر اللغة الفرنسية إلى درجة أن كثيرا من مشايخ الأزهر «بدأوا يتكلمون باللسان الفرنساوى».

وكانت عملية «التغريب» تعتمد على هذا «الاستيراد» للنماذج والأفكار والممارسات، وإلى إرسال بعوث إلى دول أوروبا.
- بعثة محمد على الأولى (١٨٢٦) ضمت ٣٧ طالبا منهم ٣٥ مصريا تخصصوا فى «لادارة العسكرية والكيمياء وصناعة الأسلحة، ومسالك الحديد، وعلوم الطب والجراحة» وتوالت بعوث كثيرة أكثرها إلى فرنسا وقليل منها إلى النمسا وإيطاليا.. ومن بين العائدين لمعت أسماء بارزة كالمهندس بهجت باشا (عشر مؤخرا فى إنجلترا على مجموعة رسائل تبادلها مع توماس مور ومع غيره .. وكانت تخوض أساسا فى فلسفة الرياضيات العليا) والبراوى بك وعلى البقل باشا..

وأقام محمد على جيشا حديثا .. تطلب امتلاك معارف علمية حديثة، كما أقام عدداً من المصانع (٢٩ مصنعا) امتلكها بنفسه ولنفسه (أقام رأسمالية دون رأسماليين .. ألم نسمع فيما بعد بالقول بإقامة اشتراكية دون اشتراكيين؟).

وهذه المحاولات جميعا كانت تضرب فى عمق المجتمع المصرى بسبب اتساعها واستيعابها لعدد من شباب هذا الزمان .. ونتأمل الأرقام:

ثمن رحلته بالمركب الصاعد بالنيل نحو القاهرة ليجاور في الأزهر) .. وهم في الأغلب وربما جميعا مثله: صالح بك مجدى : « حفظ سوره بسن في مكتب أبى رجوان ، ثم أخذ إلى المكاتب الأميرية دون علم والده .. ثم أخذ ثم درس في مدرسة الألسن (كان ناظرها رفاعة الطهطاوى) ثم أصبح ناظراً لمدرسة المهندسخانه ورقى إلى رتبة البكباشى ».

.. أيضا النبزاوى بك : ابن فلاح فقير أرسله والده ليشبع بطيخا في القاهرة . تعثر الحمار وتكسر البطيخ خشى العوده ، وجاور في الأزهر .. ثم .. ثم أصبح واحداً من أشهر أطباء العصر .. مات وهو يمتلك ١٧٠٠ فدان. والسلم الادارى في الدولة الحديثة التكوين خال تماصاً .. والمتعلمون الجدد يصعدون فيه بسرعة سريعة ليصبحوا موظفين كباراً.

وهناك بعد ذلك ما أسمى بالانعامات.

يقول جابريل باير (تاريخ ملكية الأراضي الزراعية في مصر - ص ٤٥ .. الطبعة الانجليزية) « طول الفترة الممتدة منذ قيام محمد على بالغاء نظام الالتزام وحتى طرد إسماعيل ، كان حاكم مصر هو أكبر مالك للأرض .. وكان هو المنيع الوحيد لتملك الآخرين. وهكذا كان نشوء الملكيات الزراعية الكبيرة يعتمد أساسا على منح الوالى » و يقول : « وفي هذه الفترة لم تكن ملكية الاراضى الزراعية تنتقل إلى أشخاص أغنياء وإنما بالتحديد إلى أشخاص محددين (موظفين) يريد لهم الوالى أن يصبحوا أعيانا .. بهدف خلق طبقة أرستقراطية زراعية يمكنه الاعتماد عليها عند الحاجة » (وقد اعتمد عليها توفيق عند الحاجة في مواجهة ثورة عرابي).

هل نقدم نماذج؟

- بهجت باشا منحه محمد على ١٨٠٠ فدان وجاء عباس ليمنحه ٤٠٠ فدان.

- حامد أبو ستيت منحه الوالى ٧٠٠ فدان على دفعات.

وعندما تولى إسماعيل «أمر بمنح خمسمائة فدان لكل واحد من الباشوات، ولكل من أمراء الآليات بمائتى فدان ، ولكل واحد من القائم مقامات بمائة وخمسين فدانا .. وهكذا.

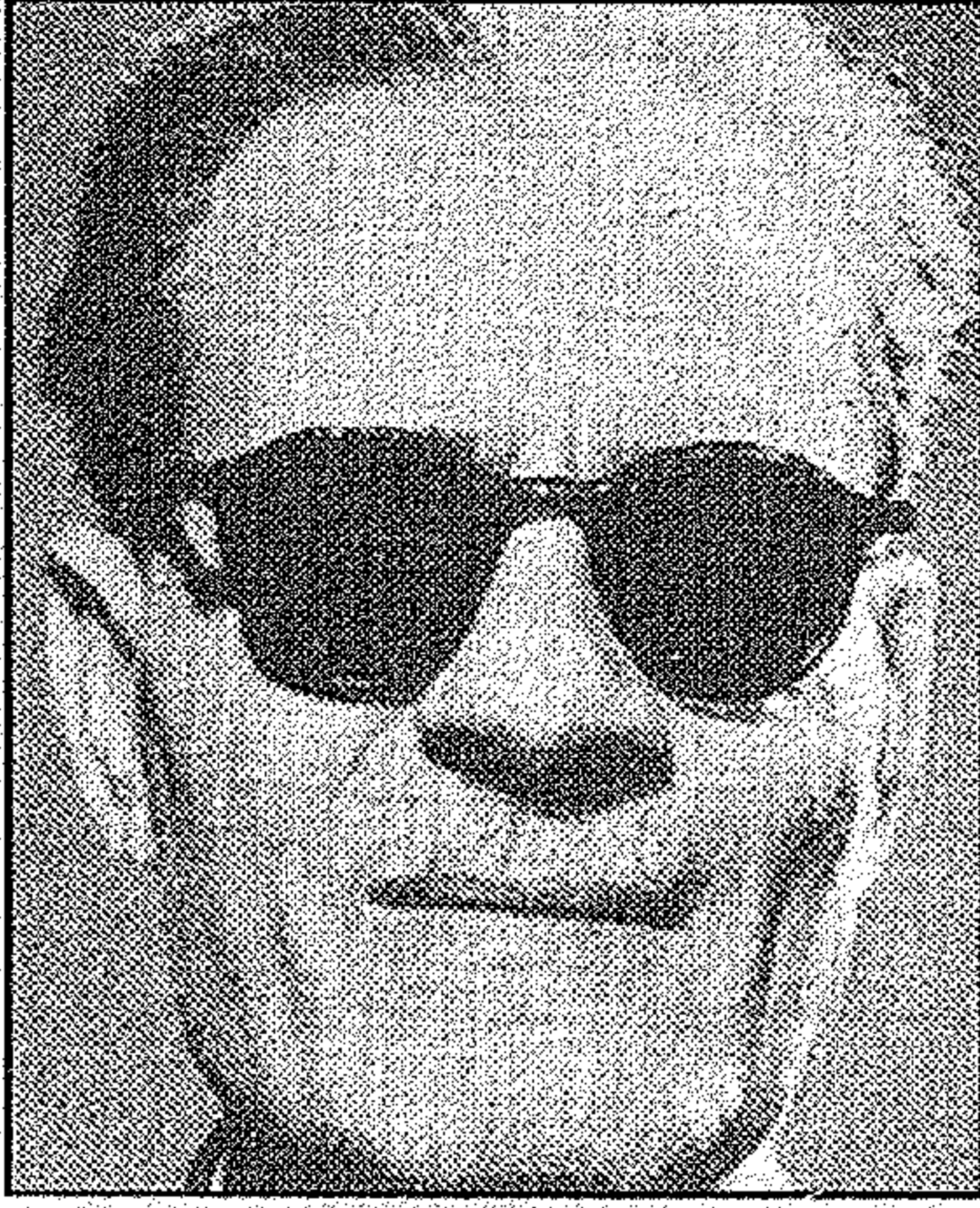
ثم نعود فتشأمل .. هؤلاء المثقفين ، ومسيرتهم.

- أبناء فلاحين فقراء - تعلموا - توظفوا - صعدوا في السلم الادارى الخالى فأصبحوا كبار موظفين - نالوا انعامات فأصبحوا كبار ملاك.

ولكن .. أليست هناك سمة أخرى؟



نجيب محفوظ



طه حسين

هم جميعا بدأوا رحلة التعلم من الأزهر. فالأتراك والمساليك (الذين لا يجيدون العربية) كانوا غير حريصين على التعلم. وكانوا يعتمدون طوال العهد العثمانى والملوكى على مهاراتهم العسكرية فحسب أما حفظ القرآن .. والعلم الشريف فقد تركوهما للمصريين الفقراء.

.. وإذا كنا قد ارتضينا رفاعة الطهطاوى نموذجا فاننا نكتشف أنه قد عبر المساحة الفاصلة بين التعليم الأزهرى والتعليم الحديث محتفظا بالتراث الأزهرى .. وأسلوب التفكير الأزهرى ، وحتى طرائق الكتابة الأزهرية .. وحتى الحجج الأزهرية.

رفاعة .. لا يتجاسر على اجتياز الحاجز الأزهرى فقط يمد يده نحو عملية التحديث والخنوبر والتغريب بحماس مبرزه عن الآخرين.

وكانت الحجج الدينية والاستناد إليها عتادا له فى كل حوار.

وحتى فى قضية شائكة (أو كانت كذلك فى زمانه) مثل كسروية الأرض .. أفلت من المازق بأن قال « أن بعض علماء الدين يقولون أنها منبسطة والبعض يقول أنها كرة) .. ومن القائلين بكرويتها الشيخ محمد المناعى وله كتب فى المعقول والمنقول وهو شيخ جامع فى أرض أزوات » .. وتشأمل الحيلة الطهطاوية ونكتشف أنها لم تزل ماثلة فى تصرفات مثقفينا ، فلا أحد سمع عن الشيخ المناعى ولا عن أرض أزوات.

نعود إلى المثقف المصرى الذى تكون مع مصر الحديثة .. لنكتشف عيوباً خلقية عدة .. - هو موظف حكومى . هل سمعتم عن مثقف لم يكن موظفاً ؟ وحتى فى زماننا الحديث نراجع أسماء العقاد ، طه حسين ، الحكيم ، محفوظ .. ومهما اجتهدنا فى التعداد سنجد الجميع موظفين حكوميين. ومن يعرف أثر الالتزام الوظيفى يعرف حقيقة القيد.

- توالى عليه الانعامات (فى البدء كانت أطيانا ، ثم أصبحت رتبا ، ومناصب وغيرها) ويتضاعف القيد.

- ثم هناك اللجوء الدائم إلى الحجج الدينية أو شبه الدينية فى كل حوار وجدال .. وباختصار.

بقدر ما نتأمل حالات وتطورات المثقف المصرى .. منذ نشأته الأولى نكتشف أنه كان وعلى الدوام طهطاوى الانتساء وطهطاوى الأسلوب.

فرفاعه الذى بث أنغام الليبرالية فى الوجدان المصرى ، وتكلم عن الحرية والديمقراطية والدستور والبرلمان والجمهورية، الجرنالات التى تصدر دون قيد. وحرية المرأة .. غلف ذلك كله بغلاف دينى ، ثم ما لبث أن توج ذلك كله بكتاب ردى هو « أنوار توفيق الجليل فى سيرة بنى إسماعيل » .

.. ونراجع كيف تراجع مثقفونا العقاد .. من التمرد على الملك إلى الخضوع له .. وطه حسين من كتاب فى الشعر الجاهلى .. إلى ما هو غير ذلك.

.. وأمثلة كثيرة تعود فى الأغلب إلى القيود الطهطاوية التى فرضت نفسها على المكون الاجتماعى - الاقتصادى - السياسى - الفكرى للمثقف المصرى.

.. ولعلنا نكتشف - وإن بعد حين - أننا بحاجة كى نتقدم فعلا ، كى نتحرر فعلا ، كى يكون لنا دور ثقافى فاعل .. فعلا إلى أن نتجرده وبشكل كامل من الغلاف الطهطاوى الذى كان ولم يزل يغلف المثقف المصرى.

القرن العشرون (٢)

الحق

السنين

الفقر .. ومراحل الاستعمار الثلاث

سمير حنا صادق

وكان أغلب سكان مصر- وقد عشنا نحن هذه الفترة -من الحفاة.

كان التعليم يهدف إلى تكوين طبقة من الموظفين لخدمة أغراض المستعمر (دائلوب في مصر) وكانت تفرض قيوداً قوية على التصنيع . ولقد سقطت في مصر عدة وزارات حاولت مجرد كهربية خزان أسوان (القديم قبل التعليق وقبل السد) وكانت الزراعة توجه لما يخدم مصالح الاستعمار.

وقامت خلال هذه الفترة الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وكان السبب في نشوب الحرب في المرتين هو المطالبة بإعادة توزيع المستعمرات.

المرحلة الثانية :

انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة الفاشية وصحب هذا بزوغ روح المقاومة في البلاد التي حررت من نير الحكم الفاشي وبزغ نجم الاتحاد السوفيتي كدولة غير رأسمالية ليست في حاجة إلى الاستعمار لحل مشاكلها الاقتصادية.

وقد أدت الحرب إلى تغييرات هامة في توازن القوى: فقد ضعفت القوى المستعمرة (بكسر الميم) نسبياً وتكونت في كثير من البلاد الفقيرة طبقة متوسطة متعلسة تنشد النمو والرفق والاستقلال. كما أدى ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة معادية للاستعمار إلى مزيد من التغيير في توازنات القوى: ولقد بدأت فترة ما بعد الحرب بتفوق الدول الرأسمالية على الدولة الاشتراكية عسكرياً بالقبلة الذرية ولكن الاتحاد السوفيتي تمكن بعد فترة قصيرة من صنع القبلة الذرية (الانشطارية) ثم سبق الدول الرأسمالية بصناعة القبلة الهيدروجينية (الاندماجية) وتوالى الانتصارات باطلاق أول قمر صناعي «سبوتنيك» وأول رائد للفضاء «جارجارين» وهكذا تمكن الاتحاد السوفيتي بمفرده من

بداية القرن العشرين ونشوب الحرب العالمية الثانية.

كانت صورة الاستعمار في هذه الفترة هي امتداد لصورته خلال القرن التاسع عشر : حكم أجنبي للدولة يوفق أوضاعه حسب مصالحه وحسب الظروف المحلية ويحكم بخليط من سياسة الارهاب العنيف بالحديد والنار وبسياسة فرق تسد وبسياسة تكوين طبقة من المنتفعين المحليين المدربين على خدمة القوة المستعمرة.

وفي بعض البلاد مثل مصر والهند، تمكنت القوة الحاكمة من تكوين طبقة متوسطة وطبقة عليا في حالة ميسورة نوعاً ما ولكن الملايين الفقيرة كان يعتصرها فقر مدقع وكانت أقرب إلى العبودية منها إلى العمل المأجور

رونالد ريجان

الحقبة الضائعة



ناقشنا في المقال السابق ما حققه العلم في القرن العشرين من انتصارات انعكست على صحة ورخاء وسعادة الإنسان، ولكن لا بد لنا أن نتذكر أن هذه الصحة وهذا الرخاء وهذه السعادة لم تعم على الإنسانية ككل بل حرم منها بلايين من البشر يعيشون في بلاد أطلق عليها أحياناً اسم «الدول المتخلفة» أو «العالم الثالث» أو «الدول النامية» أو «دول الجنوب» وهي أسماء لا تغير من طبيعة أحوال مواطني هذه الدول.

يتميز الفكر العنصري بالبعد عن الموضوعية والعلم بداية من جالتون (ابن خالة داروين) مروراً بفكر النازية الارية ونهائية بفكر اليمين الرأسمالي الرجعي الذي يتمثل في أمثال سيرييل بيرت، ذلك النصاب الذي اختلق عشرات من التجارب ليثبت أن الذكاء خاصة موروثة فكرته الرأسمالية البريطانية بأن منحه لقب «سير» ثم اكتشف العالم في عام ١٩٧٩ بعد وفاته أن أبحاثه العلمية كانت عملية غش، وإذا تخيلنا عن هذا الفكر العنصري المتمسح بالعلم الزائف، فإننا لا بد أننا سنكتشف أن «فقر» أو تخلف» الدول الفقيرة لم ينشأ عن تخلف ذهني أو انحطاط وراثي في الجينات، إنما نشأ عن ظروف اقتصادية انتهت إلى أن تستولي الطبقات الرأسمالية في بعض بلدان العالم على بلدان أخرى بأكملها وتعيق تقدمها وتمتص دمها لتحل بذلك تناقضاتها ومشاكلها الاقتصادية. وهي الظاهرة الوحشية التي نطلق عليها اسم «الاستعمار».

ولقد مر «الاستعمار» خلال القرن العشرين في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

امتدت هذه المرحلة خلال الفترة ما بين



نهر
و
سوكارنو
و
عبد الناصر

تمكنت الطبقات الرأسمالية الغربية من السيطرة الكاملة على مصير العالم، مما أدى بالبنك الدولي - وهو من أشد الهيئات خضوعاً للرأسمالية الغربية - إلى إطلاق اسم «الحقبة الضائعة» the lost decade على فترة الثمانينات لما صاحبها من ظلم اجتماعي وضعف في التنمية ونقص في الاهتمام بالصحة والتعليم في بلاد العالم الفقير، وتم ذلك بتقييد بلاد العالم الفقير بقيود من الديون والسياسات التي فرضتها سلطات صندوق النقد والبنك الدولي.

ولقد بلغت هذه الفترة ذروتها باعتماد تريليونات من الدولارات في الميزانية الأمريكية إعداده الحرب الكواكب التي أدى التهديد بها مع السياسات الخاطئة للقادة السوفييت وزرع العملاء بينهم إلى سقوط الاتحاد السوفيتي وإنهاء أول تجربة اشتراكية والايقاف المؤقت لأحلام البشرية بالتخلص من الرأسمالية المتوحشة المجرمة.

ولما خلا الملعب من أي قوة منافسة، أتم اليمين الأمريكي سيطرته على مصائر الأمور بحرب الخليج التي خططت لها وكالة المخابرات الأمريكية في فترة حكم رئيسها الأسبق جورج بوش والتي انتهت بتجربة أقصى وسائل القتل الوحشية الحربية تحت راية الأمم المتحدة وتخطيط القومية العربية وبوقوع دول الخليج البترولية تحت السيطرة الأمريكية التامة وبلغت صفاقة اليمين أن أدعى نهاية التاريخ وبدأت سياسة الجات والعولمة!!

ولكن التاريخ لا ينتهي.

هذه الفترة يزخر بما يبلأ آلاف الصفحات - ورغم إنشاء وكالة المخابرات المركزية التي بلغت ميزانيتها ٤٠ مليار دولار سنوياً والتي قامت بأشنع الجرائم لتحقيق أهداف الرأسمالية العالمية (يكفى أن نتذكر ما حدث في جواتيمالا وشيلي ونيكارجوا واندونيسيا لنعرف كيف تعمل هذه الوكالة المجرمة). ورغم هذا كله، فقد تمكنت العديد من البلاد من الحصول على استقلالها ومن اتباع سياسة مقاومة للاستعمار وبزغت نجوم قادة متحررين مثل عبد الناصر وسوكارنو ونكروما ونهر و سيكوتوري ولومومبا واليندي وكينياتا وهوشي منه وكاسترو وبن بلا. وبلغت هزيمة الرأسمالية ذروتها في معارك ديان بيان فو ثم سايجون في فيتنام وفي خليج الخنازير في كوبا.

المرحلة الثالثة :

أخذ اليمين الأمريكي زمام الأمور في يديه وبدأت وكالة المخابرات الأمريكية في حصد ثمار ما زرعه من عملاء في البلاد المستقلة حديثاً. وساعد ظهور طبقات ثرية في هذه البلاد على تكوين مجموعات من «المنتفعين». فبدأ تساقط الزعماء الأحرار واحداً بعد الآخر واستبدلهم بغيرهم من العملاء: سقط سوكارنو ونكروما ولومومبا واليندي وغيرهم وحل محلهم في أغلب الأحيان عملاء فاسدون لوكالة المخابرات الأمريكية أمثال سوهارتو وموبوتو وبيونوشيه من اتضح في أغلب الأحيان إجرامهم وفسادهم وإن تأخر ذلك.

وبدأت قوة انتصارات اليمين الأمريكي تزدهر في فترة حكومات تاتشر وريجان حيث

الوقوف في وجه القوى الرأسمالية المتوحشة. ما إن انتهت الحرب حتى أعدت القوى الرأسمالية نفسها لمواجهة الموقف الجديد على جبهات متعددة. فأقامت مشروع مارشال لحماية غرب أوروبا من المد الاشتراكي الذي غما أثناء حركة المقاومة. واستعملت القوى الفاشية التي كانت حتى الماضي القريب من الأعداء في غزو اليونان حرباً لقمع المد الاشتراكي بها حماية لاستراتيجياتها في البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط وظهرت المكارثية في أمريكا الواد نمو ما زرعه روزفلت من اتجاه نحو العدل الاجتماعي.

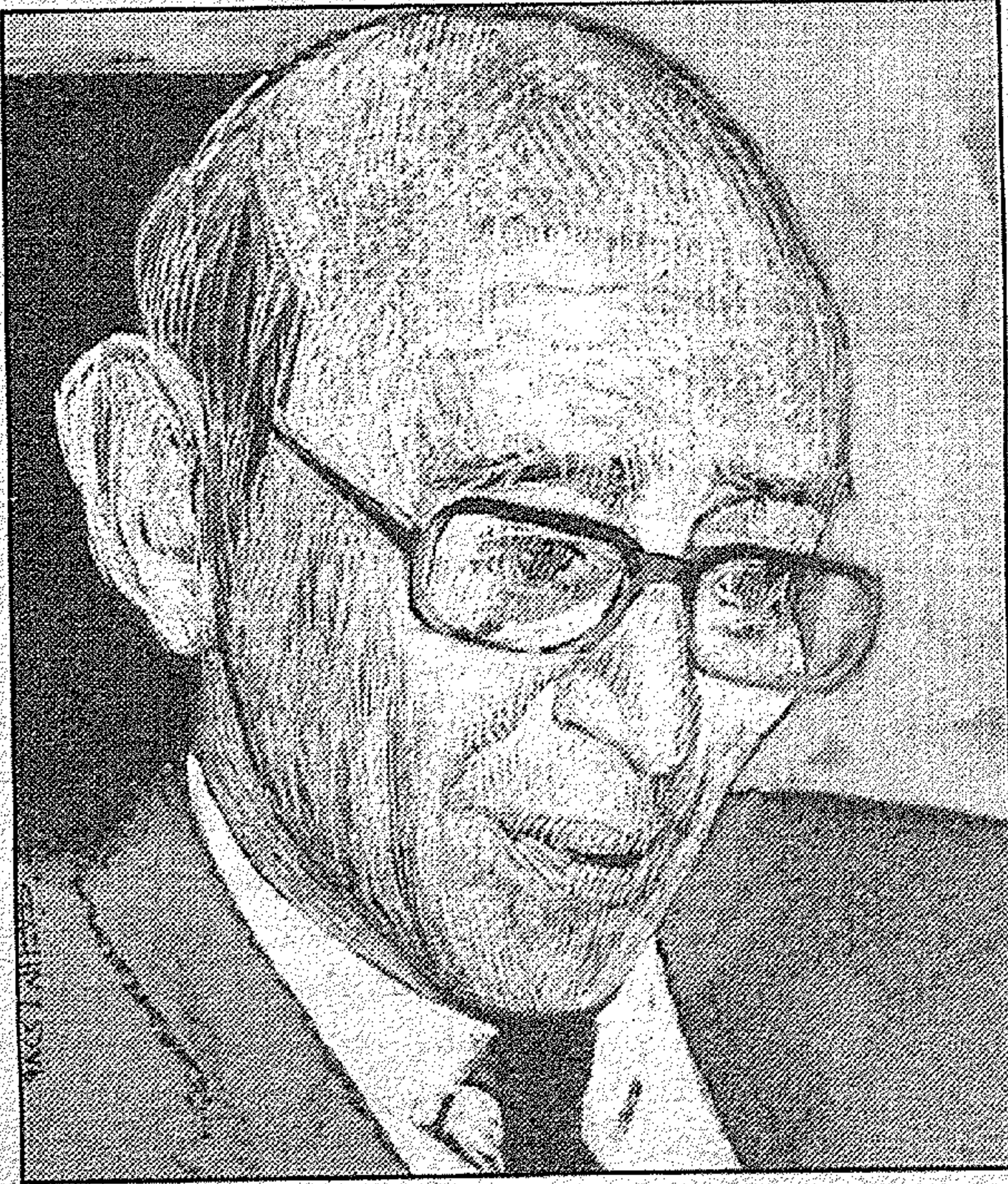
وكان أهم ما فعلته الدول الرأسمالية في هذا المجال هو محاصرة الاتحاد السوفيتي وإثقال كاهله بميزانيات التسليح الباهظة التكاليف على دولة خارجة للتو من الحرب. ولقد كان تأييد الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر في العالم هو السبب الوحيد في معاداة الغرب له وفرض ستار حديدي حوله. ولقد ظهر هذا بوضوح في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وبرز في هذا المجال رسائل تشرشل إلى دالاس التي فضحها ونشرها ناعوم تشومسكي في العديد من كتبه. فلم يكن عداؤ الغرب للاتحاد السوفيتي وحربه الباردة ضده ناتجاً عن كراهية للديكتاتورية أو حبا للديمقراطية أو تأييداً لحرية الرأي كما زعم، إنما كان السبب الوحيد هو رغبته في تحجيم دور الاتحاد السوفيتي في مساعدة الدول الفقيرة على الخروج من رقة الاستعمار.

ورغم وحشية الاستعمار وخسسته - وتاريخ

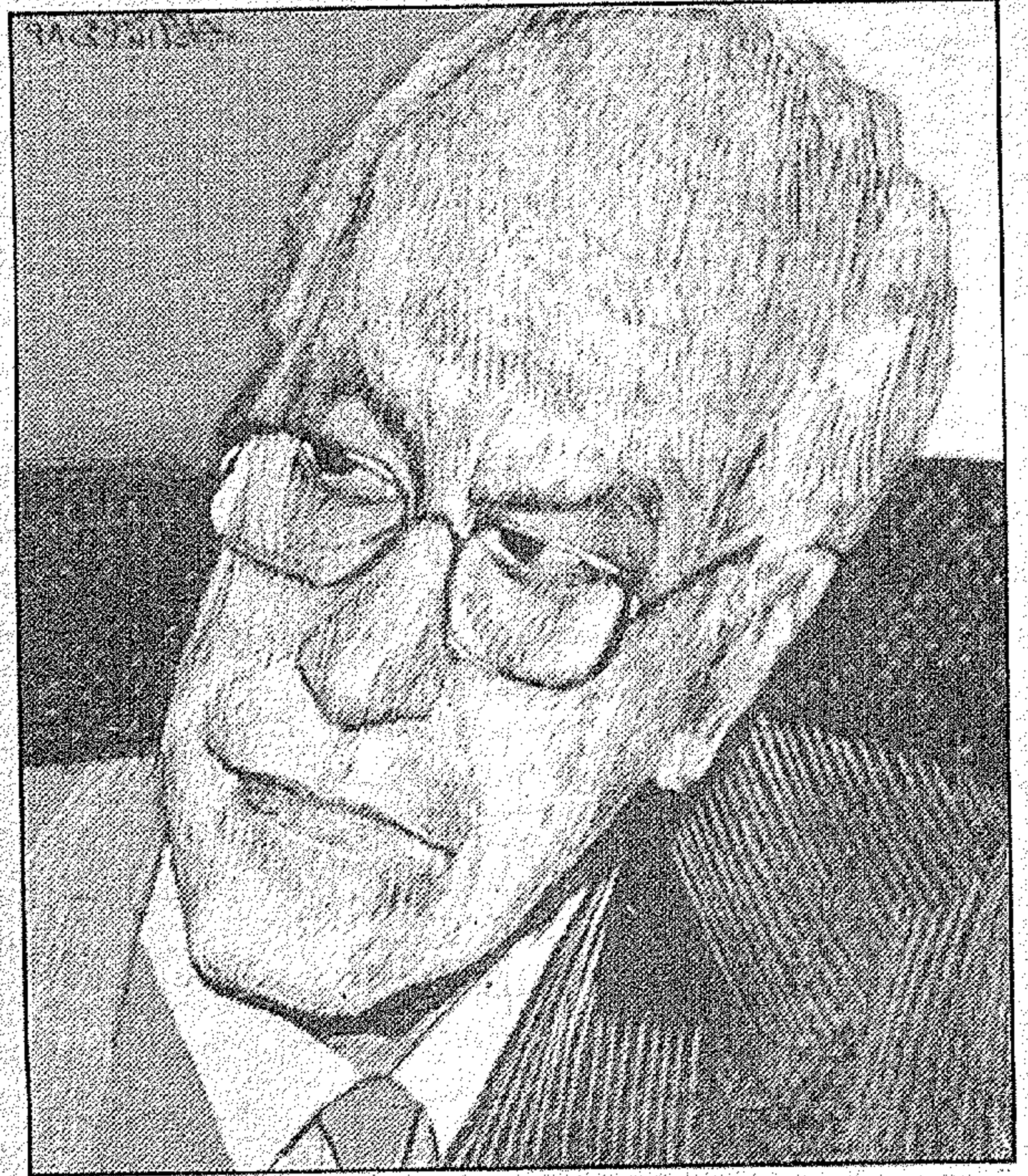
الماركسية اليوم

★ **عادل غنيم:** الماركسية هي فلسفة الممارسة الثورية التي وضع أسسها ماركس وإنجلز وطورها الماركسيون وما زالوا يطورونها.

★ **نبيل الهلالي:** لا سلفية في الماركسية .. وقافلة الماركسية اللينينية سوف تواصل مسيرتها حتى تحقق اشتراكية عصرية متجددة ذات وجه إنساني .. وذات محتوى ديمقراطي.



نبيل الهلالي



عادل غنيم

إدار الندوة صلاح عدلي والذي بدأ بتقديم المتحدثين.

صلاح عدلي:

هذه الندوة تأتي ضمن سلسلة ندوات تعقدها اللجنة المصرية للاحتفال بمرور ١٥٠

عادل غنيم .. ونبيل الهلالي المحامي المعروف حول رؤيتهما للماركسية بين اليوم والأمس وهل هي صالحة للتطبيق لدينا أم لا؟ وأثارت مداخلتيهما -والتي نشرهما اليسار في هذا العدد- نقاشات ساخنة تأمل اليسار نشرها في أعدادها القادمة:

عقدت لجنة الاحتفال بمرور ١٥٠ عاماً على صدور البيان الشيوعي» ندوة يوم الاثنين ٩ نوفمبر تحت عنوان «الماركسية اليوم» وذلك ضمن سلسلة ندواتها والتي تعقدها للاحتفال بهذه المناسبة.

تحدث في الندوة كل من:



كارل ماركس

عاماً على البيان الشيوعي والتي كان آخرها الندوة التي عقدت حول كتاب د. رفعت السعيد «كتابات عن الماركسية». تناقش ندوة اليوم موضوعاً هاماً وكبيراً وهو «الماركسية اليوم» سيتحدث الاستاذ عادل غنيم وي طرح علينا عدداً من الأسئلة حول الماركسية وهل تصلح لنا؟ أما الأستاذ نبيل الهلالي فسيحدثنا عن الماركسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

وتأمل اللجنة أن تكون هذه الندوة بداية لحوار جاد حول الماركسية ومستقبلها والآن أترك الكلام للاستاذ عادل غنيم:

عادل غنيم

سأتكلم حول موضوع الماركسية وهل تصلح لنا وأنا في البداية أتساءل ماذا تعني الماركسية؟ وماذا نقصد بصلاحياتها؟ أهى كتلة النصوص التي أبدعها ماركس والمجلس؟ أم هى المادية الجدلية؟ أو هى فلسفة الممارسة؟ أم هى الاشتراكية العلمية؟ أهى المادية التاريخية أم الماركسية اللينينية؟ أم هى هذا كله؟

إنها فى رأينا فلسفة الممارسة الثورية التى وضع أسسها ماركس والمجلس وطورها الماركسيون وما زالوا يطورونها والماركسية بهذا المعنى فى أزمة بنوية وبعاد بناؤها.

وتنعكس هذه الأزمة على الماركسية المصرية -فتعمق أزمتها-. ونعنى بالماركسية المصرية التى ننسأل اليوم عن صلاحيتها- جهاز تصورات ومفاهيم الماركسيين المصريين الذى تشكل تاريخياً فى خضم المعارك الوطنية والطبقية من خلال تفاعل ثقافتهم الوطنية مع الفكر الماركسى. وهم يستخدمون هذا المركب الايديولوجى فى محاولة تحليل الواقع المصرى وفى النضال من أجل تغييره.

ترى ما هى مكونات هذا المركب الفريد؟ وما هى خصائصه المميزة؟ وهل يصلح حقاً لفهم واقعنا المعاصر وتغييره؟ أبصلح لإبداع اشتراكية مصرية القسما؟

هذا هو محك صلاحية الماركسية المصرية، وتقاس بقدرتها على ممارسة النقد الذاتى لممارساتها النظرية والعملية وحل القضايا الكبرى التى يطرحها الواقع المعاصر وتشكل تحدياً لها. ولعل أبرزها:

أولاً، قضية التحليل الطبقي للمجتمع المصرى فى خصوصيته التاريخية وما تشير به هذه القضية من إشكالات نظرية ومنهجية.

ثانياً: منهج تحليل الطبيعة الطبقيّة للدولة المصرية بمركزيتها الطاغية واستقلاليتها النسبية الكبيرة. ودراسة علاقات القوى

لمجتمعنا وخبرة شعبنا النضالية مستفيدين بدروس انهيار التجربة الناصرية والتجربة التاريخية للاشتراكية وفى مواجهة تحديات العولمة الرأسمالية. هل التفكير فى نموذج مصرى للاشتراكية تفكير طوبوى؟

سادساً، قضية الازمة الاقتصادية الهيكلية الراهنة. هل يمكن حلها فى إطار النظام الرأسمالى القائم؟

سابعاً، فى المجال الثقافى: ماهى طبيعة أزمة الثقافة المصرية المعاصرة فى مواجهة تحديات الأصولية الاسلامية والليبرالية الجديدة والعولمة الرأسمالية؟ وما هى مقومات إبداع ثقافة وطنية جديدة؟

وأخيراً أليست الماركسية المصرية فى حاجة إلى منبر تطرح عليه همومها...؟

نبيل الهلالي:

كان من الطبيعى أن يؤدى انهيار الاتحاد السوفيتى وإنفراط عقد المعسكر الاشتراكي إلى إطلاق العنان لحملات من التشكيك المعادية للشيوعية ولموجات من التشكك حتى فى صفوف الشيوعيين. وراحت أعداد هائلة

الطبقية داخل مؤسساتها.

ثالثاً، قضية عدم صلاحية التصور الراهن للحزب الثورى (اشكالية الحزب الطليعى / حزب الكادر فى مقابل الحزب الجماهيرى. ومبدأ المركزية الديمقراطية والتنظيم الهرمى فى مقابل التنظيم الاقضى / الشبكي). ومن ثم ضرورة إبداع مفهوم جديد للحزب الثورى فى ضوء نقد الفكر والممارسة التنظيمية وانعكاسات الثورة المعلوماتية والاتصالية المعاصرة على مفهوم الحزب السياسى وأشكال التنظيم وأساليب العمل السياسى.

رابعاً، قضية عدم صلاحية المفهوم الماركسى التقليدى للديمقراطية (إشكالية ديكتاتورية البروليتاريا- اشكالية الطريق البرلمانى إلى الاشتراكية- ضرورة إبداع ديمقراطية جديدة الجمع بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة: الادارة الذاتية والحكم الذاتى).

خامساً، وفى المجال الاقتصادى الاجتماعى: إشكالية إبداع النموذج المصرى للاشتراكية فى ضوء التحليل العلمى الملموس

من التساؤلات تطرح نفسها علينا:
هل الانهيار .. علامة على أن الشيوعية
في احتضار؟.

-هل سر هشاشة التطبيق .. هو فساد
النظرية ذاتها؟.

- هل الثورة الاشتراكية ضد الرأسمالية
مجرد سراب خادع؟.

-هل الخيار الاشتراكي كان منذ البدء
اختياراً غير صائب؟.

والشيوعيون مطالبون اليوم أمام شعوبهم
بالتصدي لهذه الحملات، وبالرد المقتنع على
هذه التساؤلات. ومن غسير الجائز أن ندفن
رؤوسنا في الرمال .. وأن نتعامى عن الأخطاء
والخطايا وأن نعلن بضمير مرتاح ان كل شيء
في الماضي كان صحيحا.

ومن غير الجائز أيضا .. أن نستسهل
الأمور بتعليق مسئولية الانهيارات على
شماعة تخريب المخبرات المعادية .. أو على
شماعة أخطاء فرد واحد .. سواء كان ستالين
في نظر البعض أو جورباتشوف في نظر
الآخرين.

وفي أي حديث عن الماركسية كماضي ..
وكحاضر .. وك مستقبل لابد أن تكون نقطة
البدء هي (تعريف بالماركسية).

والماركسية ليست أبدا عقيدة جامدة .. أو
نصوصا مقدسة . انها: منهج لتحليل الواقع
وتفسيره. ودليل عمل للكفاح من أجل
التغيير.

إن الماركسية باختصار علم معرفة العالم
وتغييره ثوريا .

ولقد أكد المجلد:

(إن فهم ماركس للعالم ليس مذهبا ..
 وإنما هو منهج .. فهو لا يعطى عقيدة جامدة
 .. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت).
 كما أكد لينين أن: (الماركسية ليست
 نموذجاً نظرياً للكون .. وليست رسماً
 تخطيطياً ملزماً للجميع .. وإنما هي طريقة
 وأسلوب لأدراك كل ما هو موجود في حركته
 وتغييره.

وهي برنامج لإعادة الترتيب الثوري
 للعلاقات الاجتماعية وأدوات النضال من
 أجل تحقيق هذه إعادة في الترتيب).

* وإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية
 العالمية تعيش اليوم أزمته. ترى ما هي
 طبعية هذه الأزمة؟. هل هي من أمراض
 الموت؟ أم من أمراض النمو؟.

وفي تقديري أن أزمة الاشتراكية من
 أمراض النمو. لأن النظام الاشتراكي العالمي
 بحسابات التساؤل لا زال حديث الولادة

بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج
 أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع.
 لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام
 الاشتراكي العالمي لأزمة فم بعد انقضاء ٧٠
 عاما فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في
 التاريخ.

وليس نشازاً في عرف التاريخ أن تنتكس
 الثورة الاشتراكية لان الثورات الاجتماعية
 عمليات طويلة معقدة مركبة والتطور
 الاجتماعي لا يسير في اتجاه واحد .. بل
 تفترض مسيرته التعرجات وتصادفها
 النجاحات والاختناقات.

ولم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة
 اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورة
 البرجوازية في فرنسا ارتدت أكثر من مرة
 واحتاجت إلى ثلاث ثورات متوالية لتحقيق
 انتصارها النهائي على الاقطاع .

باختصار ..

فان الثورات الاجتماعية كالبحار يحكمها
 قانون المد والجزر.

ومهما اشتد أو امتد الجزر .. فهو لا يعنى
 نضوب مياه البحر.

سؤال آخر يطرح نفسه :

**أزمة الماركسية.. هل هي أزمة تطبيق ..
 أم أزمة نظرية؟.**

الاجابات عن هذا التساؤل متضاربة.

-هناك من يغالى في تحمسه دفاعاً عن
 الماركسية إلى حد تنزيه النظرية بشكل مطلق
 من أي خطأ أو قصور.

-وهناك من يرى أن في النظرية ثغرات
 ونقاط ضعف نابعة من بعض أحكامها
 التعميمية .. وأن بعض جوانب الماركسية قد
 شاخت.

-وهناك من يزعم أن واقع الحياة قد أشهر
 إفلاس الماركسية برمتها كنظرية.

ومن رأيي: أن أزمة الماركسية وإن كانت
 في الأساس أزمة تطبيقات إلا أن لهذه الأزمة
 بعدها النظرى أيضا . ومن غسير العلمى ..
 إحداث قطيعة كاملة بين النظرية والتطبيق.
 لأن التطبيق هو شكل خاص من ممارسة
 النظرية،

ويتمثل الجانب النظرى لازمة الماركسية
 فى الآتي:

أولاً- الفشل فى استيعاب النظرية
 فالعديد من الأحزاب الشيوعية والشيوعيين فى
 الحقبة الماضية كانوا يعانون من الفقر النظرى
 ولم يستوعبوا النظرية على الوجه الأكمل. كما
 كانوا يجهلون الواقع المحلى لبلدانهم مما أدى
 إلى عجزهم عن تطبيق النظرية على الواقع
 الحى تطبيقاً خلاقاً.

ثانياً: تشويه الماركسية كنظرية:

وذلك عن طريق:

١- تجميد الماركسية

بتحويلها إلى نظرية حبيسة داخل
 زنانات النصوص ومسخها إلى قوالب جاهزة.
 وأنا لا أنكر قيمة النصوص الماركسية ولا
 أدعو إلى التحلل منها. لكن المرفوض هو
 تحويلها إيقونات ونحول الشيوعيين إلى عبدة
 نصوص. علينا ان نتعامل دائماً مع النصوص
 الماركسية دون انتزاعها من سياقها المنطقى
 والتاريخى.

٢- الانغلاق.

فخلال الحقبة الماضية مسخت الماركسية
 بتحويلها إلى نظرية منغلقة على نفسها. رغم
 أن الماركسية بالضرورة نظرية مفتوحة على كل
 الاجتهادات العقلية للبشرية.

إن الماركسية لم تظهر فى عالمنا بصورة
 عفوية .. ولم تهبط على ماركس من السماء
 . وإنما هي وليدة استيعاب ماركس لكافة
 منجزات العصر العلمية والفكرية. الماركسية
 هي خلاصة التفكير العقلانى والعلمى للبشرية
 على طول تاريخها.

وليس سرا أن ماركس اعتمد فى بلورة
 نظريته على الدراسة النقدية لأفكار ونظريات
 من سبقوه.

وللماركسية ثلاثة مصادر معروفة هي:

الفلسفة الألمانية. .. ولم تكن فلسفة مادية
 .

الاقتصاد الانجليزي .. ولم يكن اقتصاداً
 اشتراكياً.

الفكر الاشتراكي الفرنسى .. ولم يكن
 فكراً علمياً بل كان فكراً مثالياً.

على الماركسية دائماً أن تنفتح وأن
 تتفاعل مع الثقافات والنظريات التحررية
 الأخرى. ولينين له مقولة تقول: (ان الشيوعى
 الذى لا يشقف نفسه بأ فضل ما انتجه العقل
 البشرى ويكتفى بدراسة الكتب الماركسية
 شيوعى بائس).

٣- ابتذال الاشتراكية

سادت فى الحقبة الماضية نزعة لابتذال
 مفهوم الاشتراكية ومن بين مظاهر هذه النزعة.

أ- الافراط فى التساؤل بوصف العصر
 الراهن بأنه (عصر الحتمية التاريخية لاتنتصار
 الاشتراكية) والانتقال العالمى من الرأسمالية
 إلى الاشتراكية). وساد تصور- ثبت عدم
 واقعيته -بأن ثورة أكتوبر هي بداية للمعركة
 الأخيرة والحاسمة والوشيجة ضد الرأسمالية.

وهذه الحتمية غير العلمية نوع من القدرة
 التاريخية الغريبة عن الفكر الاشتراكي.
 والوصف الادق للعصر الذى بدأ بانتصار ثورة

الأطباء يخطئون .. المرضى يموتون ..
لكن يظل الطب قائما كعلم يواصل رسالته في
اكتشاف الجديد من خلال أخطاء الأطباء .
بالأمس البعيد هلت الرأسمالية العالمية
يوم سحقت كومبيونة باريس في القرن الماضي
، واعتبرت ذلك إسدالا للاستار على حلم
الاشتراكية غير أن ماركس رد على زعمهم
بمقوله صادقة .. قال ماركس (إن مبادئ
كومبيونة باريس خالدة .. فلا يمكن القضاء
عليها . أنها سوف تعلن عن نفسها من
جديد .. ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم
تتوصل بعد إلى تحررها) .
وقد كان .

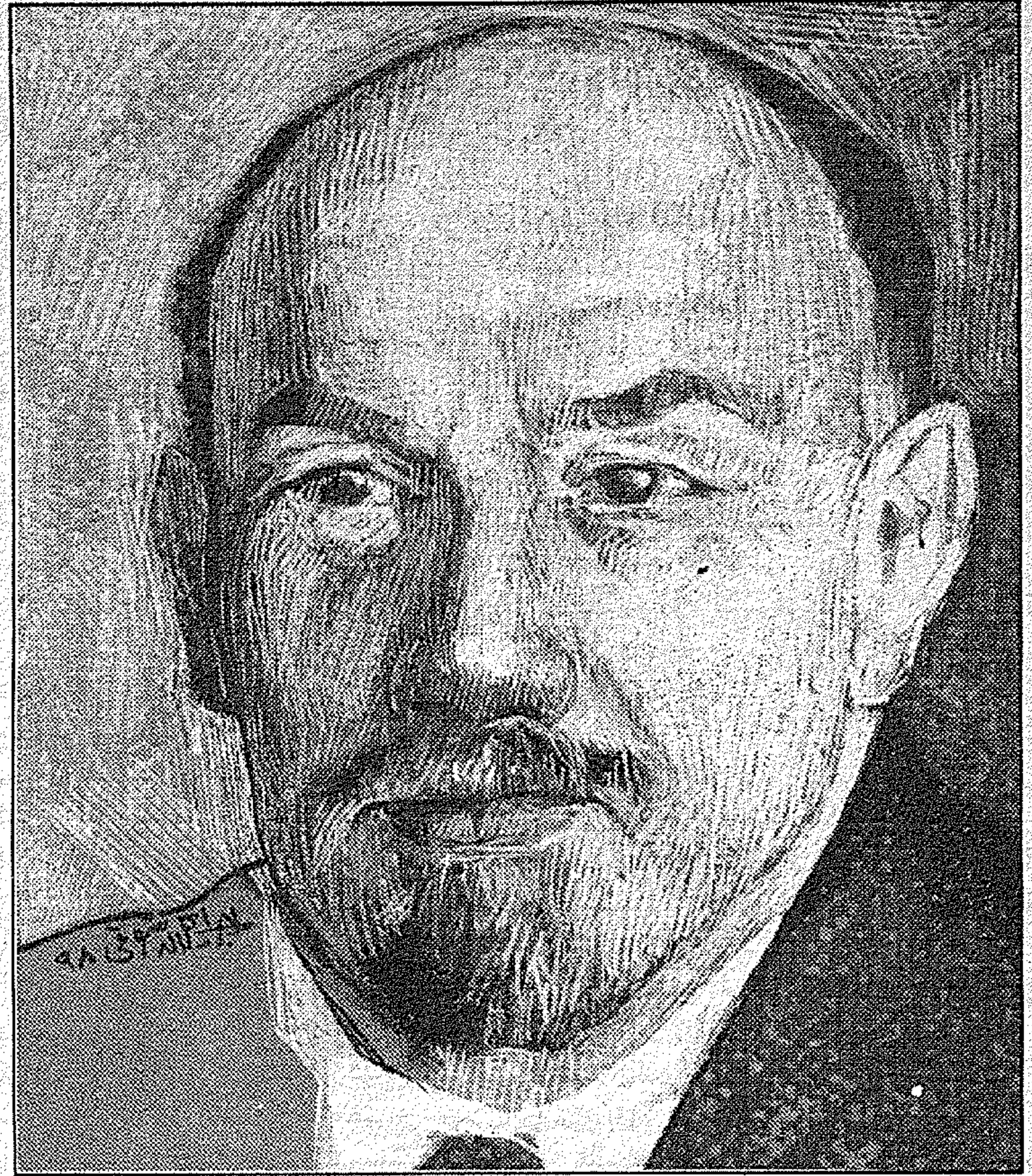
وها هو ماركس يظل علينا من بين
صفحات كتابة « ١٨ برومير » الذي كتبه منذ
١٥٠ عاما ليقول لنا وكأنه يستشرف
الغيب : (إن ثورات الطبقة العاملة ينبغي أن
تنتقد نفسها باستمرار وان تصحح أخطاها
في أثناء مسارها وتعود إلى ما تعتقد أنه
أنجز لكي تبدأ من جديد ، مدركة النواقص
وعدم كمال المحاولات الأولى للتغيير
بالتحولات) .

وهنا ينور سؤال ثان
إذا كانت الماركسية في أزمة فهل في
قدرتها .. تجاوز أزمته ؟ .

استنتج ايديولوجيو الرأسمالية من انهيار
التجارب الاشتراكية أن النظام الرأسمالي هو
الشكل النهائي لحلم البشر .. وادعى فوكوياما
أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ .
* ويفعل قسوة الصدمة .. أو تحت وطأة
التضليل الاعلامي البرجوازي .. أو بدافع من
الانتهازية والوصولية .. هناك من غرق في
الاحباط .. وهناك من فقد الاتجاه .. وهناك من
تنصل من ماضيه .. وهناك من هجر
الماركسية .. وهناك من هرول إلى الخندق
المضاد .. ليركب موجة معاداة الشيوعية
وليسبح مع التيار الجارف .

**لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية
قد اندثرت .. كما يخطئ كل الخطأ من يحكم
على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها
المازوم .** فالتاريخ ليس لقطة فوتوغرافية ساكنة
.. للحظة راهنة .. وسوف تثبت الأيام إن
عاجلا أو آجلا .. أن أزمة الماركسية مجرد
لحظة عابرة في تاريخ البشرية ..

حقا إن الأوضاع والظروف السائدة لا
تبشر بفرض ثورية في الأمد المنظور لكن ها
هي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أساساً
موضوعية لاعادة بناء حركة معادية
للرأسمالية على النطاق العالمي . وأن هناك
امكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية



لينين

وتقادي خروشوف في أحلام اليقظة فيشر
بانتقال الاتحاد السوفيتي إلى المجتمع
الشيوعي على أعقاب الثمانينات . وتنبأ
بالتفوق على الولايات المتحدة في الانتاج
والانتاجية قبل عام ١٩٨٠ ؟

السؤال الذي يطرح نفسه علينا الآن .

هل انهيار المعسكر الاشتراكي ..

اندثار للماركسية اللينينية ؟!

يصور منظرو الرأسمالية انهيار الانظمة
الحاكمة في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا
على أنه سقوط للنظرية الماركسية اللينينية
ذاتها . وهذه مغالطة .. ونحن مكشوف على
الماركسية .

ويتجاهل هؤلاء السادة أن النموذج
السوفيتي - الذي انهيار - هو أول اختبار ..
للماركسية اللينينية على أرض الواقع ..
والاختبارات الأولى دوماً تحتل النجاح كما
تحتل الفشل . ولذلك فإن إخفاق النموذج
السوفيتي للاشتراكية لا يبرر الشطب بالقلم
الأحمر على الماركسية اللينينية . تماما كما أن
موت المريض داخل غرفة العمليات بسبب خطأ
الجراح لا يبرر إلغاء علم الجراحة .

أكتوبر هو انه عصر (الخيار الاشتراكي)
وليس عصر (الانتقال الحتمي للاشتراكية) .
باعتبار أن المقدمات الموضوعية للثورة
الاشتراكية قد نضجت بحيث أصبحت مهمة
الانتقال للاشتراكية مطروحة كخيار في جدول
أعمال القوى الثورية . لكن الاختيار الشعبي
في حد ذاته لا يحسم بالضرورة مسار التطور
الاجتماعي للشعوب .

ب- شاعت استنتاجات نظرية خاطئة
تقلل من أهمية العوامل الداخلية الضرورية
لقيام الثورة الاشتراكية بحجة أن المعسكر
الاشتراكي يجسد دكتاتورية البروليتاريا على
الصعيد العالمي . وبالتالي فإن الدور الذي
يلعبه هذا المعسكر يعوض غياب حزب الطبقة
العاملة وديكتاتورية البروليتاريا على الصعيد
المحلي ومن هنا انتشرت المقولة التحريضية
الشهيرة حول النمو غير الرأسمالي .

ج- المبالغة في إنجازات البناء
الاشتراكي . فمنذ ١٩٣٨ أعلن ستالين اكتمال
بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وكثير
الحديث حول تحقيق الاشتراكية المتطورة أو
الواقعية في شرق أوروبا .

متزايدة في عملية طويلة معقده غير مراحل بسيطة متعددة. ومع ذلك فمن المتوقع بالطبع أن يظل الماركسيون اللينينيون ولفترة من الزمن أسرى شبح ممارسات الماضي الخاطئة .

والجزء بان الماركسية لن تندثر .. ليس منيما على اعتبارات عاطفية . ولكنه قائم على أساس علمي لأن الماركسية ظهرت في أربعينيات القرن التاسع عشر كضرورة موضوعية كما نشأت الحركة الشيوعية العالمية استجابة لضرورة تاريخية لقيادة الصراع الطبقي ضد الاستغلال الرأسمالي.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن (الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد) ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من : التفساوت الطبقي .. الاستغلال الطبقي .. القهر الطبقي ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والافقار المستوى الذي وصل إليه اليوم.

والرأسمالية تزداد توحشا وعدوانية ضد الإنسان وضد الطبيعة . ومهما حققت الرأسمالية بعض النجاحات في التكيف مع المتغيرات فإن النظام الرأسمالي سيبطل بفرز الازمات تلو الازمات في كافة مناحي الحياة. والتناقض الرئيسي بين العمل المأجور ورأس المال لا زال غير حل . وهو يزداد تعمقا بفعل العولمة ويصبح تناقضا بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدته البشرية في حل هذا التناقض وارشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي.

ان الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية. وضمنان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري. ويوم تزول الرأسمالية كنظام اجتماعي سائد وسيطر على العالم يومها سيكون لكل حدث حديث. ويومها ربما تفرز لنا الحياة نظرية جديدة أكثر تقدمية من الماركسية.

السؤال التالي هو : إذا كانت أزمة الماركسية قابلة للتجاوز ؟ ترى ما السبيل لتحقيق هذا التجاوز؟

أولا المطلوب: بادئ ذي بدء ممارسة نقد ذاتي جري لأشكاليات واخفاقات التجربة التاريخية للماركسية اللينينية والحركة الشيوعية العالمية والانظمة التي حكمت باسم الماركسية اللينينية وهذا النقد يجب أن يتحاشى أى محاولة للتبرير .. وللدفاع عن أخطاء الماضي. كما يجب التخلي عن أية مقولات تجاوزتها مسيرة الحياة وحكم عليها

التاريخ بالخطأ. وهنا يثور تساؤل هام. هل يمتد النقد الذاتي المطلوب للماركسية اللينينية ذاتها. أم أن هذه النظرية محصنة ضد النقد؟ * الماركسية اللينينية ليست ديناً سماوياً .. بل هي من صنع البشر .. والبشر ليسوا معصومين من أخطاء البشر ولم يدع ماركس يوماً أن الماركسية تجسد الحقيقة المطلقة. وأكد لينين دوماً أن الماركسية (ليست مجسلاً للاستنتاجات التي لا تحتل الخطأ).

* وإذا كانت الماركسية فكر اعتقادي تجاه ما تنصدي له بالتحليل فهي بالضرورة فكراً اعتقادياً أيضاً تجاه ذاتها. والماركسية كأى علم تخضع لمحك الممارسة وامتحان الواقع. والتاريخ لم يشهد صحة كل مقولات وافتراسات ماركس ولينين.

لقد كان ماركس ولينين ينطلقان في تفكيرهما من العالم الذي امامهما . وصححا فكرهما في مواجهة كل جديد يطرح نفسه عليهما وكل اكتشاف علمي جديد. ولم يتحرج ماركس والمجلز من نقد أفكارهما عن طبيعة مسار الثورة الاجتماعية في باريس ١٨٤٨ والتي دلت التاريخ على خطئها.

ثانياً: المطلوب ماركسية عصرية:

أى تجديد الماركسية على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه ولكى لا تكون الدعوة للتجديد صبيحة حق يراد بها باطل ولكى نضمن أن يأتى التجديد: تطوراً في الماركسية لا تطويها بالماركسية. واغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتداداً عن الماركسية. يجب أن تحكم عملية التجديد مجموعة من القواعد والضوابط.

١- تطوير الماركسية بهدف استكمالها توصلنا إلى مفهوم معاصر للاشتراكية.

وكان لينين يؤكد دائماً ان الشيوعيين لا يعتبرون نظرية ماركس شيئاً مكتملاً لا يجوز المساس به وقال لينين في كتاب « في برنامجنا ».

(اننا لا نعتبر نظرية ماركس شيئاً مقدساً اكتمل بل بالعكس نحن مقتنعون بأنها أرسن حاجر الأساس للعلم الذي يجب على الاشتراكيين تطويره في كل الاتجاهات إذا أرادوا أن يواكبوا الحياة).

* والماركسية كما صاغها ماركس ولينين لم تعد تستجيب لكل متطلبات العصر فركب الحياة يطرح كل يوم قضايا جديدة في حاجة إلى ابداعات جديدة ويشير معضلات وإشكاليات لا سابقة لها ولم تخطر على بال ماركس ولينين ولذلك لن نجد في أدبياتهما حلولاً سهلة جاهزة لها. كذلك فسان باب الاجتهاد في الماركسية يجب أن يظل مفتوحاً على مصراعيه.

* ولأنه لا سلفية في الماركسية .. فلا

يجوز حبسها داخل حدودها الأولى كما رسمها ماركس.

لان ذلك يفقد الماركسية جدليتها وبالتالي يفقد ماركسيته

إن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها.. إنما تكف عن أن تكون نفسها.

* ولا شك أن مسيرة الحياة قد تجاوزت بالفعل بعض الافتراضات النظرية الماركسية. واثبتت عدم صحة بعض المقولات الماركسية ولاشك أيضاً أن مسيرة الحياة مستقبلاً سوف تتجاوز افتراضات ومقولات أخرى لذلك فإن الشيوعيين مطالبون دوماً بإعادة الانتاج الفكري للماركسية اللينينية على ضوء الواقع المعاصر المتحرك المتغير.

مطلوب من الشيوعيين دائماً إعادة قراءة ماركس ولينين بعين وعقول العصر الذي يعيشون فيه وهو عصر لم يعيشه ماركس ولا لينين.

وأنا لا أوافق على التفسير الذي يستخدمه البعض عندما يقولون ان بعض جوانب من الماركسية قد شاخت. الماركسية علم والعلوم لا تشيخ. وإنما تتجدد وحاجة الماركسية إلى استبدال بعض استنتاجاتها على ضوء حقائق الحياة الجديدة لا يعنى ان الماركسية قد شاخت في بعض جوانبها.

فالطفل عندهما يبدل أسنانه اللبنية .. باسنان اقوى وامضى فهو ينمو ولا يشيخ.

ثانياً: التجديد انطلاقاً من الماركسية وعودة إليها. أى أن المطلوب إعادة إنتاج الماركسية اللينينية على ضوء الواقع الجديد وفي إطار الاستمرارية التاريخية للماركسية اللينينية لذلك فإن نقطة البدء في عملية التجديد لا يجوز أن تكون التجرد من الماركسية أو التمرد على الماركسية.

فعندما نجد النظرية .. نقدم على ذلك ونحن ملتزمين ومتحليين بالماركسية .. لا متخليين عنها أو متحللين منها. لذلك لا أوافق أبداً على الصياغة الواردة في بعض البرامج الجديدة لبعض الأحزاب الشيوعية التي كفت عن تعريف نفسها بأنها أحزاب ماركسية لينينية اكتفاء بالقول بأنها أحزاب (تسترشد بالمنهج الماركسي).

وأقول لدعاة الاسترشاد آسف. فالاسترشاد بالشئ شئ. والالتزام بالشئ شئ آخر. والرأسمالية ذاتها تسترشد أحياناً بالمنهج الماركسي في حربها ضد الاشتراكية. ولا أتصور كيف يكون المرء ماركسياً أو شيوعياً إذا ما فك الارتباط بين الماركسية وبين نفسه وتحلل من الالتزام بها؟!.

ثالثاً، التجديد إنطلاقاً من أرض الواقع.

تجديد الماركسية لن يتحقق على يد مفكرين ماركسيين يبدعون من داخل الابراج

التجارب مادة خام يتعين استيعابها والاتعاظ بدروسها عندما تقام أنظمة اشتراكية أرقى في المستقبل.

* وتاريخ البشرية يشهد بان مسيرته الاشتراكية لم تكن أبدا مجرد مجموعة من الأخطاء والخطايا. بل حققت هذه المسيرة إنجازات كبرى مذهلة ومبهرة.

هو أخيرا هناك من يحاول هدم تراث الماركسية اللينينية على طريقة كسندر أي خطوة خطوة. فسبححجة رفض النموذج السوفيتي الفاشل للاشتراكية يدعوا هؤلاء للتحلل من اللينينية برمتها. وحذفها من اسم النظرية بحجة ان لينين مجرد شخصية روسية ومقولاته كلها ذات طابع روسي وذات قيمة محلية بحتة.

ان هذا تشويه للحقائق لان لينين بابداعه اضاف للماركسية إضافات بالغة الأهمية عندما أعاد إنتاج الماركسية في ظروف عصر الامبريالية.

إن الدعوى لشطب اللينينية والتحلل منها.. هي الخطوة الأولى على طريق يؤدي في النهاية إلى شطب الماركسية ذاتها والتحلل حتى من ماركس. ختاماً إيها الاخوة..

ليست مهمة الشيوعيين اليوم البكاء على الاطلال.. وندب الحظ العاثر.. وترديد اغنية عبد الوهاب الشهيرة «أنا من ضيع في الأوهام عمره» فالماركسية لم تتحول إلى اطلال.. ولم تصبح جزءاً من التاريخ أهمله التاريخ. والشيوعيون لم يضيعوا عمرهم في الأوهام أو الأحلام.

لقد حققت الماركسية اللينينية إنجازات ضخمة في الماضي ولا زال وجودها وثقلها في الحاضر. وتنتظر الماركسية افاقاً مبشرة في المستقبل. وإذا ما بدت الافاق أمامنا مسدودة مظلمة. فليكن ذلك حافزاً للشيوعيين لتكثيف النضال في سبيل تجاوز الازمة ومواكبة ركب الحياة.

إن مسيرة الشيوعية سوف تمضي في طريقها رغم كل ما كان.

- قد يهتز من مصاعب الطريق من يهتز.
- قد يهتز من تخرصات الاعداء من يهتز.

- قد يحبط من حجم الاخفاقات من يحبط.

قد يسقط في خندق الاعداء بفعل الاغراءات من يسقط.

ومع ذلك فان قافلة الماركسية اللينينية سوف تواصل مسيرتها..

حتى تبلغ غايتها..

بتحقيق اشتراكية عصرية متجددة ذات وجه إنساني.. وذات محتوى ديمقراطي.



إنجلز

الطبقة العاملة وتأثيرها على التعريف الماركسي التقليدي للبروليتاريا.

- الدور القيادي للطبقة العاملة في التحول نحو الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا.

إذا كان تجديد الماركسية مهمة عاجلة في الموقف الصحيح تجاه التراث الفكري والنظري لمؤسسي الماركسية؟ هل نبده هذا التراث.. أم نمجده؟

وأعتقد أننا يجب أن نتجنب انحرافين. أولهما إنحراف عدوى مفرط يزعم أن مسيرة التاريخ أشهرت إقلاص.. كل هذا التراث.. ويدعو هذا الاتجاه إلى القاء كل النصوص الماركسية في سلة المهملات. الانحراف الثانى إنحراف ~~اليمين~~ نصوصى يدعوا لتقديس النصوص والالتزام الحرفى بها. وللمفكر الماركسي العراقي الكبير هادي العلوي مقولة يلخص فيها بدقة الموقف الصحيح من تراث الماركسية اذ يقول (علينا ان نستند إلى النصوص دون أن نتكى عليها).

* ان أبواب الرأسمالية تزعم ان ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية كانت غلطة تاريخية كبرى وأنه آن الأوان لغلق ملفها وملف التجارب الاشتراكية إلى الأبد.

وهذه مغالطة تاريخية كبرى لان انهيارات الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا لا تفقده هذه التجارب قيمتها وأهميتها التاريخية.

ورغم كل ما شاب هذه التجارب من انحرافات وأخطاء وسلبيات فسوف تظل هذه

العاجية فتطور الماركسية مستحيل بمزول عن الممارسة والتجربة على أرض الواقع لذلك فالشيوعيون مطالبون بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقاً خلاقاً.

وتطبيق الماركسية على أرض الواقع تعيد إنتاج نفسها بشكل اكمل وأرقى وتصبح قسادة على تلبية معطيات الواقع الجديد. فبذرة النظرية اذا ما زرعت في تربة الواقع وإذا ما اختلطت بهذه التربة تكتسب قدرتها على الانبات والازهار والثمار.

* والعالم اليوم يعيش فترة محاض معقدة لمرحلة جديدة في تاريخ البشرية. ومواجهة متطلبات المرحلة تتطلب من الشيوعيين جهداً خارقاً على صعيد التنظير والبحث العلمى والواقع العالمى والمحلى الجديد يطرح قضايا جديدة عديدة لا يتسع المقال سوى لعرض عناوين بعض هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر.

- المضامين والاشكال الجديدة للصراع الطبقي في عصر الثورة العلمسية والتكنولوجية.

- آلية الاستغلال الرأسمالى في مرحلة الأتمتة.

- الاهتمام لصيغة صحيحة للديمقراطية فى ظل النظام الاشتراكى.

- اكتشاف ودراسة قوانين الثورة المضادة ضد النظام الاشتراكى وإمكانية الارتداد إلى الرأسمالية.

- فهم التغيرات النبوية التى تعرضت لها

الصراع ضد العولمة الرأسمالية .. والفكر " الماركسي "

عليها في الحركة والفكر . وهذه الظاهرة التي تتولد أمام أعيننا ، والتي يجب أن نراها في بداياتها هي التي تجعلني أتفائل رغم الردة التي نعاني منها . فالجنوح نحو اختراق الأطر هو بداية الانطلاق إلى وعى جديد ، مهما كانت مواقع السقوط في الطريق .

أين يقع الفكر الماركسي من بعض القضايا التي تطرح نفسها في المرحلة الجديدة؟

إن التراث الماركسي مرتبط أولا بالمادية التاريخية ، أي بالاقتصاد السياسي للنظام الرأسمالي ، وعلاقة التعارض والصراع بين العمل ورأس المال . وثانيا بدراسة ، وتحليل التكوينات الاجتماعية ، والاستراتيجيات التي تبقى على هذه العلاقة المتعارضة ، وتعيد انتاجها . وهي تكوينات واستراتيجيات تمزقها الأزمات لأنها تؤدي إلى الحفاظ على هذا التعارض بين رأس المال ، والعمل ، بدلا من أن تتخلص منه .

إن الاكتفاء بدراسة علاقات الانتاج في النظام الرأسمالي المعاصر المسمى عصر ما بعد الحداثة وحدها لا تسمح لنا بمعرفة ما يحدث في عالم اليوم ، وبالتالي في مجتمعنا المحلي . ومن هنا أهمية دراسة التكوينات الاجتماعية التي تتجسد فيها عمليات الانتاج الجماعي التي تتعدد وتتنوع بدءا من المستوى المحلي ، حتى المستوى الدولي . فقبل الانتاج توجد الحركات الاجتماعية ، والسياسية التي تؤثر فيه ، وتحدد مساره وهذا هو جهر الفكر الماركسي الذي يسمح بمعرفة مواطن الصراع ، وبالتالي احتمالات النضال والتغيير . ومن أين يمكن أن تأتي .

إعادة صياغة الرأسمالية في عصرنا

غير المنتظمة وغير المستقرة داخل هذه المواقع أصبحت متغيرة ومتنوعة إلى درجة يصعب التعامل معها ، والتصرف ازاءها باتباع تلك النظريات وممارسة تلك الأساليب السياسية التي كانت سائدة من قبل .

وعندما استخدم تعبير اتباع تلك النظريات ، أو ممارسة تلك السياسات التي كانت سائدة من قبل فأني أقصد من ناحية المنظومة النظرية والسياسية التي أدت إلى التخطيط المركزي ، والتحكم السياسي للذين كانا مطبقين في " الشرق " أي في الاتحاد السوفيتي ، وبلاد أوروبا الشرقية ، كما أقصد النظريات والسياسات المطبقة في " الغرب " ، والمبنية على السوق ، ومشتقاتها الليبرالية الديمقراطية . فهذه النظريات والسياسات كانت مرتبطة ، حتى في " الشرق " بمرحلة معينة من التطور الرأسمالي ، ولم تخرج عنه . مرحلة تميزت من بين ما تميزت به بطغيان سلطة الدولة ، والبيروقراطية المرتبطة بها وحصر حركة المبادرة الحرة للناس ، وتنظيماتهم .

لكن في أيامنا هذه ، في عصر العولمة رغم كل مظاهر الانحصر الشعبي ، والجماهيري ففي رأيي أننا دخلنا في مرحلة جديدة تتسم بفكر جديد ، بنوع جديد من التطلع السياسي ، والأساليب السياسية أخذت في الظهور بالتدريج ، وإن كان بوتيرة بطيئة تتميز بالتراجعات ، وحركات الالتفاف ، بجنوح نحو تحرير الأفراد ، والجماعات من القيود السلطوية والبيروقراطية المفروضة

في البداية كان الصراع . صراعات عدد لا يحصى من الرجال ، والنساء ، والأطفال من أجل حياة أفضل . لم تتوقف في أي وقت ، أو في أي مكان . آلاف الصراعات ، ملايين الصراعات يصعب أن تحتويها نظرية ، أو حركة بمفردها حتى وإن كانت تتميز بالقوة ، والشمول التي تميزت بهما الماركسية . وذلك نتيجة اتساعها ، وثرائها ، وتنوعها اللانهائي ، وانخراط الانسانية كلها فيها . ولأن الناس مازالوا يشاركون فيها بأساليب ، ووسائل لا يوجد بينها بالضرورة تلاق ، أو اتفاق ، ولا تستقي مغزاها ، أو اتجاهها من الماركسية ، وإنما العكس هو الصحيح . فالماركسية بوصفها مرشدا للعمل استتقت ، ومازالت تستقي مغزاها واتجاهها من هذه الصراعات .

فطالما أن البشرية مستمرة في محاولاتها لتحرير من الظلم ، والفرقة ، والاستغلال ، والقهر ، في الجهد الجماعي المشترك بحثا عن السعادة التي لا تنفصل عن مشروع التحرير يمكن أن تحتفظ الماركسية بمغزاها ، ويدورها الحيوي .

إن الحركة السياسية ، والفكرية للماركسية ، وطابعها النضالي ، هما اللذان يحافظان على مكانتها في التطور الاجتماعي . فهي مازالت أداة نظرية وعملية للتعامل مع قضايا سياسية أساسية تطرح نفسها على البشرية وهي تقف على مشارف القرن الواحد والعشرين ، ولكن على الحركات السياسية التي تناضل من أجل الفقراء ، والمستغلين في هذا العصر أن تضع في حسابها حقيقة أن مواقع القوة ، والسلطة في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي ، وتحركاتها

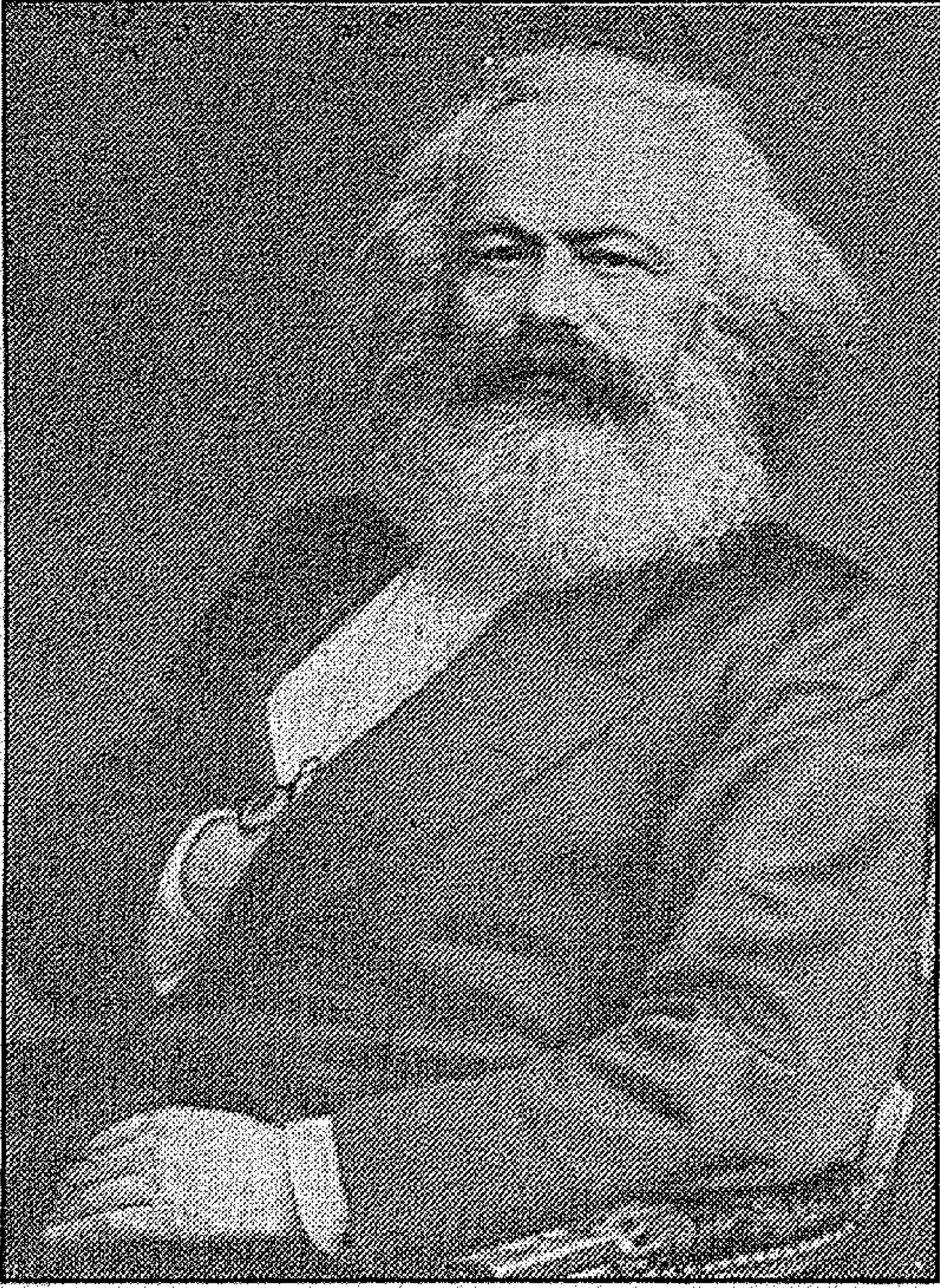
د. شريف حتاتة

تستلزم صياغات جديدة للفكر الماركسي.

مازلنا نعيش في ظل النظام الرأسمالي الذي أوحى إلى ماركس بنظرياته وتحليلاته . ولكن الرأسمالية منذ أيامه لم تتوقف عن التحول والتبدل ، وتتسم الرأسمالية في عصرنا بقدر متزايد من التجريد ، أي بقدر متزايد من التنقل ، والتنوع ، وعدم الارتباط بأطر ثابتة ، أو مواقع ثابتة ، وبمرونة شديدة جاءت بسبب التكنولوجيا الحديثة في وسائل الاتصال . من هنا صعوبة تحديدها ، ومحاصرتها ، ومن هنا أيضا قدرتها على أن تمتص في دورتها جميع أنواع ، وأشكال ومراتب الإنتاج . حتى ان كانت تنتمي إلى أساليب إنتاج بدائية ، أو مرتبطة بعصور ما قبل الرأسمالية (زراعية ريعية ، حرفية ، منزلية ، ورشية إلخ) فهي بذلك تستفيد من كل منابع التراكم والريخ ، ولا تترك أي نشاط دون أن تصبح عنصرا فاعلا فيه ، ودون أن تفرض عليه هيمنتها بشكل مباشر ، أو غير مباشر .

وقد أدت هذه التطورات الرأسمالية المعاصرة التي ترتبط بسعي الرأسمالية نحو خلق سوق عالمي ، والسيطرة على كل أجزائه إلى بروز ظواهر اقتصادية جديدة ، ومنها إعادة تنظيم رأس المال في شكل الشركات العابرة للأوطان ، وخلق تقسيم دولي للعمل وتأتيته في كثير من المجالات ، وانتشار اقتصاد الدين ، وإدخال أنظمة للإنتاج والعمل مرنة ، ومتغيرة . والتوسع النمطي في الأسواق وأشكال الاستهلاك لتشمل الاقتصاديات الوسطية ، والظرفية ، في العالم ، ونمو الأنشطة الاقتصادية اللامركزية التي تمارس بعيدا عن رقابة الدولة وقوانينها (القطاع غير المنظم أو الأسود) وتكون أنظمة معقدة للأقراض ، الضمان ، والتحول في شكل الدولة ، ووظائفها ، وفي النظرة إلى القيم ، واللغة المعبرة عنها ، وظواهر أخرى كثيرة .

فترى ماهو أثر هذه التغيرات والظواهر على نظرتنا للفكر الماركسي ؟ انها نتيجة سلسلة من التغيرات المعقدة والمتداخلة أدت إلى تبدل الظروف الاقتصادية والتاريخية التي أقام ماركس تحليله للرأسمالية على أساسها . فأصبحت إعادة صياغة بعض تحليلات ماركس الأساسية مسألة يفرضها ادراكنا لهذا الواقع المتغير ، لظهور قوة وعلاقات إنتاجية مختلفة عما كانت عليه أيام أن قدم تحليله للرأسمالية . اليوم لم يعد لرأس المال " النقي " الذي وصفه ، وقام



كارل ماركس

بتحليله ماركس وجود . أن ما يواجهنا الآن هو رأس مال يتكون من أشكال مختلفة ، تتحرك بسرعة ، هو تجميع في إطار نظام شامل لرأس المال ، وهو رأس مال متضخم فقدت الأجزاء المكونة له ثباتها ، واستقرارها النسبي للذين كان يتميز بهما في عصر " الميدكانتيلية " ، أو الاحتكار ، والذي قام ماركس بدراسته ، وتحليله أثناء حياته . علما بالطبع بأن رأس المال " النقي " بالمعنى الحرفي لم يكن له وجود في أي وقت من الأوقات .

اليوم لايسير رأس المال أي منطق تراكمي موحد ، يتبعه ولا ينفصل عنه . فقد أصبح يعيد دوائر الماضي والحاضر التراكمية كلها ، ويتفرع فيها وفقا لقاعدة الحصول على أكبر ربح ممكن من مختلف المصادر . أنه اليوم يمتص الاقتصاد كله أيا كانت أساليب الإنتاج ، وأيا كانت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه .

إن المنطق الذي يقود الوضع الحالي للنظام الرأسمالي العالمي يتميز بوجود سمات لم يكن لها مثيل في النماذج السابقة للتراكم الرأسمالي . وينتج هذا الفارق أساسا من أن التحولات المرتبطة بالمرحلة الحالية تجعل من الممكن ، بل وتستلزم التفاعل المتبادل بين حركة التنظيم ، والتمركز الرأسمالي المكثفة للغاية ، وبين حركة مضادة من التناثر ، والتفتت المستمرة ، وتكوين منظومة فوضوية ، منفصلة من الاستثمار الرأس مالي ، تجمع بين

ماهو متصلب ، وجامد ، وبين ماهو متعدد ، ومرن .

هذه التحولات التي تجمع بين التنظيم ، والتمركز من ناحية ، وبين التعدد ، والتفتت ، والمرونة من ناحية أخرى تقف وراء ما يحدث في هذا العصر من هيمنة متسلطة لرأس المال المتمركز في أيدي قلة من الشركات العابرة للأوطان ، وتضاعف مئات وآلاف من المشاريع الصغيرة ، والمتوسطة الخاضعة لسيطرتها في مجال الإنتاج ، والخدمات . كما تفسر السطوة السياسية ، والثقافية ، والاعلامية التي تمارسها قلة من الرجال في ظل النظام الطبقي الأبوي العالمي ، وبين التفتت ، والانقسام على أسس دينية ، وعرقية ، واثنية ، وثقافية ، وجنسية الذي شمل عديدا من مناطق العالم ، وبلاده .

لذلك لم تعد نظريات ماركس ذات الطابع " الشمولي " ، والمتكامل " إلى حد كبير بكافية لدراسة كل المظاهر المتميزة للأجزاء الأصغر ، والأكبر للنظام الرأسمالي في عهدنا وحتى الإضافات التي جاءت في عهد لينين ، أو بعده لم تعد تفي بالغرض . هناك حاجة للصعود إلى القمة ، وحاجة مضادة للنزول إلى القاعدة ، إلى دراسة المظاهر الأكبر ، والأصغر في عهد الألاعيب الدولية المالية لرأس المال المالي التي يخسر فيها اقتصاد فرنسا مثلا ٧٥ مليار دولار في يوم واحد (سنة ١٩٩٣) أو تخسر فيها المكسيك ٥٠

مليار دولار سنة ١٩٩٥ ، أو تخسر فيها ماليزيا ثلث ناتجها القومي فى عدة شهور (سنة ١٩٩٧ - ١٩٩٨) لابد من الإحاطة بالأكبر والأصغر حتى يمكن فهم الصورة الشاملة وتطوير الاقتصاد السياسى الماركسى . والتعامل مع الاقتصاد وتفرعاته ، ومشتقاته ، على مستوى العالم ، والمنطقة ، والبلد ، والمحليات .

فالأزمات التى حدثت فى السنوات العشر الأخيرة هى ظاهرة عامة ، ولكنها تبدأ وتتجسد فى أجزاء من الاقتصاد العالمى ، فى عناصره المكونة له لتمتد إلى غيرها ، أو تبقى محصورة كأمثلة فيها لفترة من الزمن حتى تتجمع لتصبح شاملة . . . وتدخل فى الأجزاء المكونة له عمليات تنظيم وتشغيل القوى العاملة ، والإدارة ، والعلاقات التأجيرية (الأجور) والعلاقات الاقتصادية السياسية ، ودور الدولة التخطيطى فى تنظيم العلاقات الاجتماعية وعلاقات السلطة بالمجتمع وغيرها .

القضايا المطروحة أمام تحديد الفكر الماركسى اذن عديدة نكتفى هنا بالإشارة إلى بعضها

الحاجة إلى إعادة التفكير فى مصطلح العمل ، والطبقة العاملة:

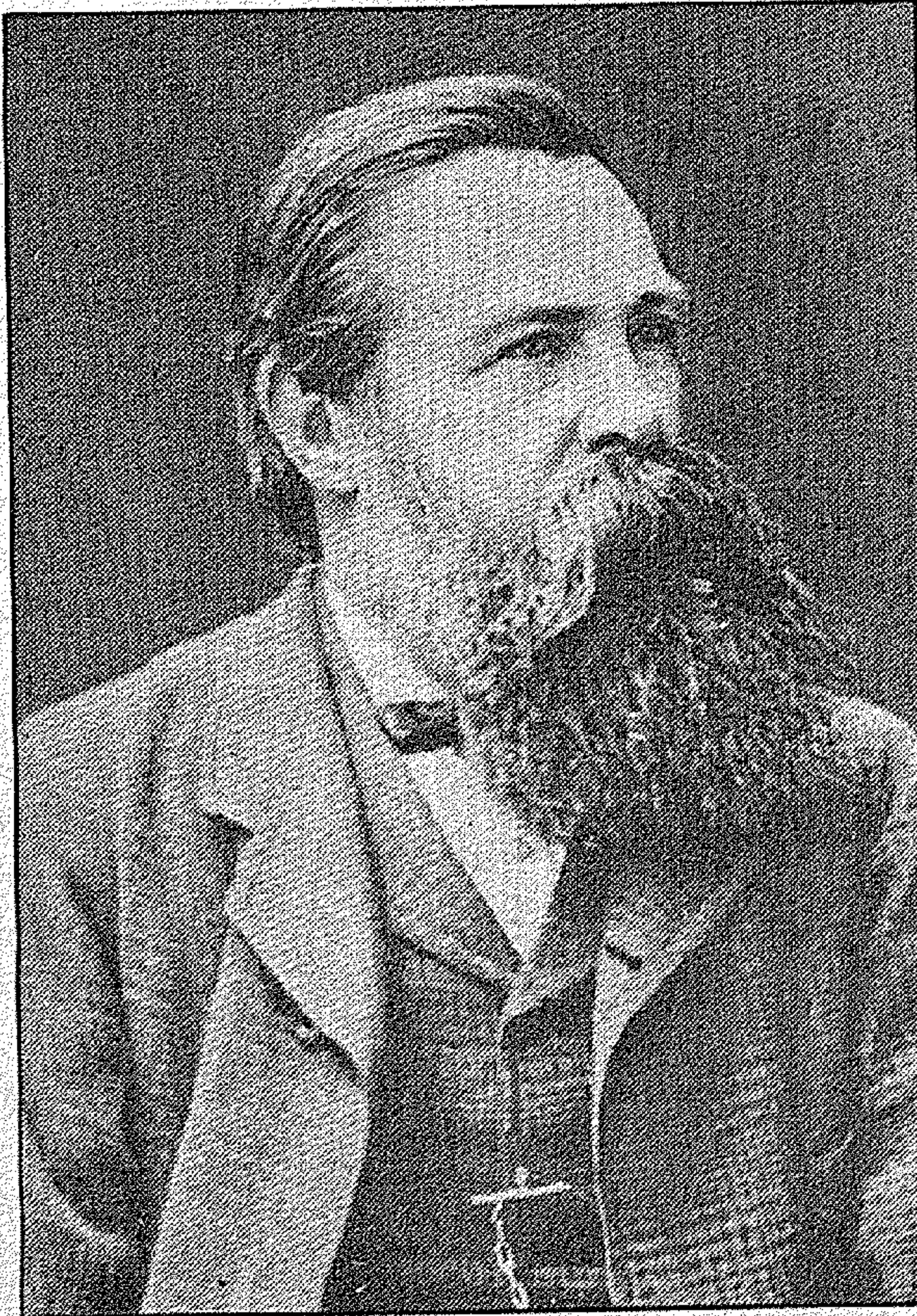
يكاد يجمع أنصار الحركة النسوية (حركة تحرير المرأة) من النساء اللاتى تكتبن أو تبحثن فى قضايا المرأة ، أو من الاقتصاديين الرجال القليلين الذين يهتمون بشئونهن على أن الماركسيين فى دراساتهم ، ومناقشتهم لطبيعة الاقتصاد الرأسمالى ، ووظائفه يتجاهلون المخزون الضخم من العمل غير المدفوع الأجر الذى تشكله أعداد لا تحصى من النساء العاملات خارج نطاق المواقع المعترف بها كأماكن للعمل . وهو مخزون يظل مستبعدا من الإحصاءات الرسمية . مثال ذلك العمل المنزلى الذى يلعب دورا جوهريا فى صيانة قوة العمل . أو الأعمال المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالزراعة التى تقوم بها نساء الريف ، أو الأعمال المساعدة فى الحرف ، والورش الصغيرة وغير ذلك .

إن الحركة الدينامية لأشكال رأس المال فى عصر العولمة وتنوعها تؤثر تأثيرا واضحا على تكوين

أسواق العمل ، وإلى ظهور سوق عالمى للعمل له من الخصائص النبوية التى تحول دون ادخاله فى النظريات الماركسية التقليدية ولايكفى إزاء الأوضاع الجديدة التى غيرت جذريا فى معالم سوق العمل ، أن نتوسع فى مصطلح العمل ليشمل هذه الأعداد الهائلة من النساء اللاتى تعملن دون أجر فالتعريف الذى يستخدمه الماركسيون عندما يتحدثون عن العمل لا يمكن أن يشملهم . أنه أصبح فى حاجة إلى أن يتغير .

لقد أدت هذه المرحلة من التراكم الرأسمالى إلى نقلة كيفية فى طبيعة التجمعات العمالية ، وفى علاقاتها برأس المال وأصبحنا نواجه وضعاً جديداً تحطمت فيه الأشكال التقليدية للتوزيع الطبقي ، والصراع ، أو التعارض الطبقي . وبلاحظ هذا بالذات فى البلاد الصناعية المتقدمة ، ولكنه شمل أيضا قطاعات هامة من العمل فى البلاد الطرفية أو شبه الطرفية التى تدخل فى عداد " الجنوب " فالطبقات لم تعد تشكل كتلا واضحة المعالم (البروليتاريا ، أو البورجوازية) تتفق فى تكوينها مع النظريات الموروثة عن الدولية الثانية . اتخذ توزيع قوى

فريدريك المجلز



العمل شكلا آخر فيه قلب ، وأطراف . القلب مكون من عمال لهم مهارة عالية ، ويحصلون على أجور مرتفعة ، وضمانات اجتماعية . والأطراف تتكون من عمال ذوى مهارات منخفضة يتقاضون أجورا منخفضة ، وليست لهم ضمانات تذكر . وهذا القطاع من العمال يعمل أساسا فى الخدمات ، والأعمال المنزلية ، ويتميز بوجوده أساسا فى مواقع العمل غير الرسمية (غير المنظمة) ، أو الموقته التى تقوم بتشغيل قوة عمل بلا ضمانات ليشكل فى البلاد الصناعية الغنية نوعا من " العالم الثالث " . لكنه فى الأطراف يظل هو شكل العمل السائد ، ويتقلص القلب العمالي المستقر ليصبح صغير الحجم محدود القوة والوزن .

داخل هذا الإطار يوجد واقع اجتماعى متغير ، وفئات ، أو مميزات اجتماعية متباينة بسبب الأشكال المختلفة والتكوينات التى يتجسد فيها رأس المال . لكن فى الوقت نفسه يوجد دائما تعارض بين هذه الأشكال المختلفة من قوة العمل ، وبين رأس المال ، تعارض يعبر عن نفسه فى مساحات الصراع المتاحة له فى عمليات التغيير الاجتماعى ، والتاريخى .

أحدث تحول رأس المال المتوطن ، إلى رأس مال عابر للأوطان هذا التأثير لقوى الانتاج ، كما أعاد التنظيم الاجتماعى ، والتوزيعى لقوة العمل فتح لرأس المال باباً للوصول إلى مصادر مختلفة ، ومتنوعة لقوة العمل ، لم يكن يصل إليها . وتوجد مناطق للعمالة الرخيصة فى البلاد الصناعية المتقدمة ، وفى بلاد الأطراف على حد سواء ، وإن كانت أوسع بكثير فى الأطراف . وبالطبع يختلف العمل فى المراكز المتروبوليتانية عنه فى الأطراف ، وكذلك فيما بين الأطراف نفسها من حيث نوع ، ومستوى كفاءة قوة العمل ، ولكن المهم فى كل ذلك أنه تتوافر للرأسمالية العابرة للأوطان الآن أسواق للعمل تنخفض فيها الأجور إلى حد بعيد ، وتستطيع أن تنتقل فيما بينها حسب مقتضيات الربح الأكبر ، والأسرع .

وفى السنين الأخيرة مع حركة الخصخصة ، وبيع القطاع العام ، وتحرير الاقتصاد انتشرت ظاهرة القوة العاملة الرخيصة فى مصر . فهناك الآن مايقرب من أربعة ملايين من



لينين

الألكترونيات
والحسوب الحديثة
يسمح بتصغير حجم
المنشآت ، وتناثرها
فى أنحاء العالم .
كما أن هناك ميلاً
متزايداً من قبل
المنشآت الرأس
مالية الضخمة إلى
تقسيم هذه المنشآت
إلى وحدات مستقلة
متخصصة ، أو
شركات أصغر
مستقلة ، أو
الاستعانة بالأفراد
أو المنشآت الخارجية
فى القيام ببعض
الخدمات التى كانت
تتولاها هى لتوزيع
منتجاتها ، أو
تشغيل عمالها (
النقل مثلاً).

لكن فيما
يتعلق بتشغيل
فئات عمالية

متخلفة نسبياً فى صناعات متقدمة
تكنولوجياً فإن هذا التطور مازال محدوداً
ويكاد يقتصر على الصناعات التى تعتمد
على كثافة عالية فى قوة العمل ، وكثافة
منخفضة نسبياً فى رأس المال مثل صناعة
الملابس ، والألعاب ، والألكترونيات ،
ولا ينسحب على الصناعات ذات التشغيل
الآلى المعقد البناء التى تعتمد على رأس مال
كبير .

وتوجد مناطق العمل الرخيص هذه فى
بلاد مثل ماليزيا ، وسنغافورة ، وهونج كونج
والغرب كما بدأت تظهر فى مصر . وهى
كثيراً ما تعتمد على التعاقد مع مقاولين من
الباطن يعملون لحساب المؤسسات الضخمة فى
الغرب ، وتقوم بتصنيع " أجزاء " تدخل فى
تكوين المنتج النهائى الذى يتم تصنيعه فى
مصانع البلاد المتقدمة تكنولوجياً .

والعمال الذين يعملون فى هذه " الورش "
" العرقية " التابعة للقطاع غير المنظم يجدون
صعوبة كبيرة فى الدفاع عن مصالحهم ،
وتحسين ظروف العمل ، فالدولة " الوطنية "
تفتح الباب لهذا النوع من الاستغلال ،
وتباركه بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبى ،
وهى تسعى إلى إضعاف قدرتهم على المقاومة

العاطلين حسب الاحصاءات الرسمية أغلبهم
من الشباب ، يضاف إليهم العمال الذين يتم
الاستغناء عنهم بمختلف الوسائل . وأصبح
عدد الذين يعملون بأجر على نحو منظم ،
ويقدر من الضمانات بتقلص باستمرار ،
ليشكلوا قطاعاً أو قلباً متميزاً مقارنة
بالاعداد المتزايدة من العمال الذين يعملون فى
القطاع غير الرسمى ، وبلا ضمانات ، أو
الذين يقومون بأعمال عرضية ، أو ثانوية ،
أو جزئية ، أو غير واضحة المعالم ، والذين
تنضخ صفوفهم نتيجة الهجرة من الريف إلى
المدينة .

لذلك نجد أن معالم الطبقة العاملة التى
كانت تكونت فى مصر مع حركة التصنيع
الرأسمالى الأولى قبل ، وأثناء ، وبعد الحرب
العالمية الثانية ، ثم فى عهد الثورة مع
اتساع القطاع العام بدأت تتغير لتوجد أقلية
من العمال بأجر احتفظوا إلى حد ما بصفات
الطبقة العاملة كما توصف فى الأدبيات
الماركسية ، يحيط بها بحر هلامى من ملايين
العمال الذين يكسبون قوت يومهم بطرق
شديدة التباين غير خاضعة لأية قواعد ، أو
لأى قدر من الاستقرار ، هذا فضلاً عن الحالة
التي تنخرط فى أعمال غير مشروعة
برغبتها ، أو مدفوعة نتيجة العوز ، والتي
تشمل التجارة الصغيرة فى السوق السوداء
والتهريب ، والدعارة ، والمخدرات ،
والسمرة من مختلف الأنواع .

أن إحدى نتائج إعادة صياغة سوق العمل
ليتفق مع احتياجات رأس المال العابر للأوطان
هو الحفاظ على تخلف ، وتفتت سوق العمل
فى بلاد العالم الثالث مثل مصر ، وغيرها
من بلاد آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية .
وفى الماضى كان العمال الذين يعملون فى
بعض الصناعات المتقدمة نسبياً يشكلون جزءاً
من القوى العاملة المتميزة ، الماهرة . ولكن
فى المرحلة الحالية أصبح من الممكن الاستعانة
فى بعض هذه الصناعات بفئات متخلفة
نسبياً من القوى العاملة ، مع الحفاظ على
علاقتها برؤوس الأموال تستثمر فى
قطاعات من الصناعة تعتبر متقدمة
تكنولوجياً . ومثال ذلك الورش الصغيرة ، أو
حتى العمل المنزلى فى تجميع رقائق
الألكترونيات ، اللذان يدخلان فى إطار
الانتاج غير المنظم . وهذا يؤدى إلى عكس
ما توقعه ماركس من تركز للطبقة العاملة فى
تجمعات كبيرة وقوية اقتصادياً وسياسياً .
يضاف إلى ذلك أن استخدام وسائل الاتصال
والإدارة المعتمدة على تكنولوجيا

، وتعارض التشريعات الدولية التى تساعد
على حمايتهم . كما أن تناثرهم وتفتتهم يقلل
من قدرتهم على تكوين قوة منظمة فعالة ،
واقامة إطار نقابى يوحد نضالهم . وفى
السنين الأخيرة سمعنا الكثير عن تشجيع
الصناعات والمشاريع الصغيرة عن طريق
الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وعن دور هذا
الصندوق فى اقراض الشباب ، والنساء
وصغار المستثمرين . كما سمعنا عن تكوين
الصناعات ، والورش الصغيرة فى المناطق
الحرة ، وكل هذا ليس إلا جزءاً من الاتجاه إلى
استغلال العمل الرخيص فى بلادنا لصالح
الشركات العابرة للأوطان . وهذا يطرح
موضوع التضامن الدولى بين العاملين فى
مواجهة القوة الدولية لرأس المال التى تحرص
السلطات الوطنية على خدمته بفتح السوق
الوطنى على مصراعيه ، والدفاع عنه
تشريعياً ، وأمنياً .

وفى هذا المجال فإن عمل النساء يتناسب
تماماً مع نوع العمل فى هذه القطاعات غير
المنظمة فمعد نشوء الأبوية فى التاريخ تدرت
المرأة عن طريق استغلالها فى العمل المنزلى
على اكتساب الصفات التى تؤهلها له ، وهى

الرضى التام بأهداف العمل الذى تقوم به (أى فى هذه الحالات بالمنتج نفسه) والاستغراق التام فى الجهد الذى تبذله . فمثلا يمكننا أن نقرأ فى إحدى الكتيبات الخاصة بغرض الاستثمار فى ماليزيا مايلى: " المرأة الشرقية مشهورة عالميا بسبب مهارتها اليدوية . فيداها الصغيرتان تعملان بسرعة ، وتوليان اهتماما كبيرا للغاية إلى التفاصيل . فمن ياترى يمكن أن يكون مؤهلا أكثر منها بسبب الطبيعة ، والتقاليد للارتفاع بمستوى الأداء فى خط الانتاج.

وفى هذا المجال يجب أن نذكر أن أجر هذه العاملة " الماليزية" كان دولارا واحدا فى اليوم سنة ١٩٩٠ عند صدور هذا الكتيب وأن النساء تشكلن ٨٠٪ من قوة العمل النسائية فى الأسواق الحرة لآسيا ، وأن متوسط أجرهن اليومى هو ٢ دولار فى اليوم الواحد . ويتم الاستغناء عنهن عندما تصلن إلى سن الثلاثين لأن عيونهن ، وأيديهن تعجز بعد سن الثلاثين عن استيفاء مقاييس الأداء المطلوبة منهن . وفى هذه البلدان فإن " تأنيث" العمل يرتبط ارتباطا وثيقا " بتأنيث" الفقر ، والبؤس.

وفى مصر يمكن أن نلاحظ تطورا مماثلا وإن كان لايزال فى بداياته . فقد عكست احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ارتفاعا فى متوسط مشاركة قوة عمل النساء من ٩٪ إلى ١٥٪ فى العشر سنين الماضية (١٩٨٧ - ١٩٩٧) أما أعلى نسبة لتشغيل المرأة فهو فى القطاع غير المنظم حيث تعمل به ٢٨١ ٨٩١ امرأة بينما عددهن فى الصناعة والبتروى ٥٥٧٥٠ فقط. إن التقارب المتزايد بين العمل المنزلى للنساء ، والعمل فى ورش ومنشآت القطاع غير الرسمى والتي أصبحت تركز بشكل متزايد على الانتاج من أجل التصدير يستلزم تغيير النظرة الماركسية وتصورها عن العمل ، وقوة العمل وهو تقارب يلاحظ بالذات فى البلاد المتقدمة صناعيا ، وإن كانت مظاهره تزحف بسرعة على بلاد الأطراف ، وهذا ناتج عن النمو الكبير فى العمل المرتبط بالخدمات وبالصناعات الحرفية ، والمنزلية بعد أن نالتها بعض التطورات التكنولوجية الحديثة . مثال ذلك عمل الفنادق ، مطاعم الوجبات السريعة ، مراكز المؤتمرات ، مؤسسات رعاية الطفولة ، بيوت المسنين ، بيوت التمريض والنقاهة ، أى كل المنشآت التى انتقلت إليها الوظائف ، والمهام التى كانت تقوم بها المرأة قبل ذلك فى البيوت .

وتعمل النساء فى هذه المؤسسات بأجور منخفضة وبلا ضمانات أو مميزات ، كما أنهن فى كثير من الأحوال لاتعملن سوى نصف أو جزء من الوقت . كذلك فإن " التصغير" التكنولوجى للأدوات المستخدمة وسهولة نقلها (مثلا آلات الطباعة ، أو ماكينات التطريز ، والترىكو) تسمحان بتحويل عمليات انتاجية كثيرة إلى المنزل وهكذا نجد أن آلاف ومئات آلاف من المهاجرات فى أوروبا وأمريكا تقمن بالعمل الانتاجى فى بيوتهن ، وتجمعن بين العمل المنزلى بدون أجر ، والعمل المنزلى بأجر كذلك الحال بالنسبة للطبقات المتوسطة من النساء التى تتزايد بينهن أعمال متعلقة بالكتابة على الكمبيوتر ، أو صناعة الملابس ، أو الحلى ، أو الحلويات ، أو الوجبات ، أو صناعة الزهور الصناعية ، أو الترجمة أو مراجعة الكتب . وكل هذه الظواهر يمكن مشاهدتها الآن فى بلادنا.

هكذا فإن الحدود الفاصلة بين مواقع الانتاج التى كنا نعرفها ، بين المكتب والبيت أخذت تتلاشى بالتدرج فى عدد متنام من مجالات الانتاج . وهذا التقسيم الجديد ، " المرن" للعمل لايلغى تأثير الطبقة أو الجنس ، أو العرق على وضع قوة العمل فهى لازالت تؤثر فيه بعمق ، وتتفاعل فيما بينها والماركسيون لا يستطيعون الاستمرار فى تجاهل تأثير " التجنيس" عندما يحللون تركيب قوة العمل ، وخصائصه فى هذا العصر لأنه ذو أهمية جوهرية فى استخراج فائض العمل ، وفائض للقيمة اضافى ، وبالتالي فى تحقيق الأرباح الضخمة التى تجنيها الشركات العابرة للأوطان . كما أن كل هذا يتم فى إطار تقسيم للعمل يزداد تعقيدا ، ويرتبط بعوامل طبقية وعرقية وجنسية متداخلة.

وتوجد تطورات أخرى تتعلق بقوة العمل يجب التنبيه اليها . فظهور نظم انتاجية شديدة المرونة نتيجة اعتمادها الواسع أو المتزايد على استخدام الكمبيوتر ، والتكنولوجية الألكترونية أدى إلى تغييرات هامة فى تنظيم العمل ، إلى تجاوز المفهوم " التaylorي" السابق الذى كان يفرق بين العمل الذهنى ، والعمل اليدوى (أى العمل المعتمد على مهارات خاصة ، والعمل الذى يعتمد على التنفيذ الحسى) وقد أدى هذا من ناحية إلى تقلص عدد العاملين ، وانتشار البطالة . كما أدى إلى تغييرات هامة فى تركيب الطبقة العاملة وعلى الأخص العمال الذين يعملون فى الصناعات الأساسية . كما ساعد فى تجاوز الهوة بين العمال من ناحية والفنيين والاداريين

من الناحية الأخرى. لكن بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الحسوب والتشغيل الآلى ، وتغييرات تكنولوجية أخرى أدت إلى ظهور انماط من التخصص المرن التى تستلزم اشتراك العمال منذ مرحلة مبكرة فى التصميم والتخطيط للعملية الانتاجية . وهكذا تتزايد قدرة العمال فى الصناعات الحديثة على التحكم فى عمليات الانتاج الاجتماعى ، أى بمعنى آخر أصبحوا فى قلب العملية الاقتصادية ، الاجتماعية المتعلقة بالتعاون ، أو التناصر الطبقي . وماينطبق على العمال فى الصناعات الكبيرة ، ينطبق على العاملات ، والعاملين فى الصناعات المنزلية ، أو شبه المنزلية فهم يتحكمون فى العملية الانتاجية الاجتماعية إلى درجة أكبر من السابق ، ويواجهون رأس المال بنوع من التفتيت لسيطرته ، رغم استمرار الطابع الاستغلالي لعمليات الانتاج .

وهذه الأبعاد المتعلقة بالتعاون ، والتناقض الاجتماعى ، بدور العمل الذهنى فى التنفيذ ، بأثر الجنس فى تقسيم العمل وتطوره تدخل فى العملية الانتاجية عوامل اجتماعية ، وثقافية هامة يجب الربط بينها وبين الجانب الاقتصادى ، والتخلص من ذلك الانحراف الاقتصادى الذى شاب الفكر الماركسى فى كثير من مراحله ، وساعد على استثناء الانحراف الحضارى أو الثقافى العكسى الذى تبنته الرأسمالية فى عصرها المسمى مابعد الحداثة ، لتصارع به الفكر المادى الجدلى للماركسية .

كما أن التركيبات الجديدة للطبقة العاملة ، وتفتتها ، وتناثرها ، والزوال التدريجى فى القطاعات الحديثة تكنولوجيا للحدود الفاصلة بين العمل الذهنى والعمل اليدوى ، أو تأكيدها فى بعض المجالات ، عن طريق خلق قلب متطور للطبقة العاملة ، محاط ببحر من العاملين تتداخل بعض تصنيفاتها مع المهمشين يتطلب تجاوز المجرىات ، والشموليات فى الفكر والتحليل عن طريق ربطها بالواقع التفصيلى للتركيبات الاجتماعية فى ارتباطها بالثقافة والاقتصاد . أى بمعنى آخر يجب الاستفادة من فكر مابعد الحداثة فى بعض جوانبه ومنها تركيزه على أهمية الواقع التفصيلى.

إن الصراع الاقتصادى الاجتماعى ، الثقافى هو كل واحد لايمكن الفصل بين أجزائه ، ويتطلب تطوير الفكر الماركسى ليتفق مع مرونة ، وتعقيد ، وتعدد أشكال الحياة فى عالم يتطور ويتغير بسرعة مذهلة.

أومحاولة إصلاح.. ما أفسده «الإصلاح»



ماسيمو داليمو —جيرهارد شرودر
ليونيل جوسبان —توني بلير
اليسار في السلطة في أوروبا

اكتساب ولاء جماهيرى يضمن استقراره السياسى. وكان نموذج ما يسمى بدولة الرفاه (أو الرفاهية) أو الدولة الاجتماعية التي حصل في ظلها العاملون على ضمان اجتماعى وصحى متقدم وعلى فرض التعليم، وحقوق سياسية وثقافية متقدمة كان بمثابة الضريبة التي دفعها الرأسمال العالمى ثمنا لتطعيم العاملين ضد الأفكار الاشتراكية. لهذه الحقيقة توصل محللون متعددون الانتماء الفكرى منهم مؤلفا كتاب فخ العولة (الذى صدرت ترجمته العربية مؤخرًا) وعلقا فيه على تردى السياسات الاجتماعية للرأسمالية بعد انهيار أنظمة الاشتراكية بقولهم إن «مشاركة العمال الواسعة في القيمة المضافة تبدو فجأة كتنازل قدم أثناء الحرب الباردة تبدو بفرض سحب الأرض من تحت الدعاية الشيوعية».

ولابد من تسجيل أن نهج النيوليبرالية بعد فترة من الاستقرار الاقتصادى والسياسى النسبى قد خلق حالة من الصراع بدأت في أوروبا الغربية وأطاحت بحكومات المحافظين

الرأسمالية للاقرار بالفشل ويبدأون من جديد البحث عن طريق ثالث؟.

لهذا التحول مغزى تاريخى عالمى عميق يؤكد أن الرأسمالية ليست نهاية التاريخ وأنها لم تملك الحل لقضايا التطور الاجتماعى الاقتصادى والثقافى فى العالم . وأن مستقبل البشرية يتطلب نظاما اجتماعيا أرقى ينقذ الاجيال القادمة من البربرية التي أطلت بوجهها حتى فى أغنى بلدان العالم.

ولا شك فى أن انهيار نظام اشتراكية الدولة قد ساهم فى التمهيد لهذا التحول الجديد ، وذلك بالتحديد لأنه خلق ظرفا عالميا جديدا أغرى قيادات الرأسمالية العالمية بأن تخلع القناع الاجتماعى وتمارس الاستغلال والنهب بفجور كانت قد نسيت شعوب البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

النهج النيوليبرالى ، نهج الرأسمالية المنفلتة ، الذى بادرت بتطبيقه حكومات ريجان وتاتشر فى عدا شرس للحركات الاجتماعية والنقابات ، وفرضته قوى الرأسمالية العالمية من خلال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عبر اتفاقات دولية وثنائية فرضت على معظم بلدان العالم ، جعل هذا النظام الاجتماعى بعد تحرره من ضغط المنافسة مع الاشتراكية العالمية وضغط الحركة النقابية والعمالية التي كانت قوية يتخلص من سياساته القديمة التي تمثلت فى تقديم تنازلات اقتصادية وديمقراطية من أجل

العالم الرأسمالى مشغول بوصفة جديدة أسميها الطريق الثالث (١) .. الحديث عن الوصفة الجديدة والذى لا زال يلفه الغموض يوحى باكتشاف طريق لحل مشكلة البطالة وإعادة الطمأنينة لمئات الملايين من الناس القلقين على حاضرهم ومستقبلهم، بعد أن أتت السياسات التي أطلقوا عليها فى السبعينات والثمانينات اسم «الإصلاح» (الخصخصة و«تحرير التجارة» وترك الأسواق لتنظم الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية) أو كادت على منجزات اعتادوا الارتكان إليها : دار الحضانة للأطفال والتعليم والتدريب المهني المجانى والرعاية الطبية المضمونة والتأمين ضد البطالة وبقية عناصر ما أطلقوا عليه اسم «الدولة الاجتماعية».

وكان المواطنون قد استمعوا طوال سنوات للتفلسف الممل عن اقتصاديات السوق التي هي صنو المجتمع الديمقراطى وشرط وجوده وضرورة «اعتماد المواطن على نفسه» كقياس للحرية.

من الولايات المتحدة أكبر بلدان الرأسمالية وأقواها إلى بلدان أوروبا الغربية الغنية وحتى أفقر البلدان النامية ، تجار الشعوب بالشكوى من نتائج هذه السياسات. والجديد هو أن يصرح كل من كلينتون وبلير وجوسبان وشريدلر بانتقادات شتى للسياسات النيوليبرالية وضرورة إعمال سياسة اقتصادية اجتماعية جديدة يطلقون عليها اسم الطريق الثالث.

ولكن قبل أن نستطرد : من كان يتصور بعد النصر المدوى للرأسمالية على الاشتراكية منذ أقل من عقد من الزمن ، وبعد أن فرضت البلدان الرأسمالية الرئيسية على بلدان العالم كله تقريرا نهج ما يسمى بالإصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة والأسعار وإلغاء أشكال الدعم الحكومى أن يضطر قادة

رسالة المانيا

نبيل يعقوب



جير هارد شرودر

جننا بما استخلصه الكتاب عن أن ما يجري
يعنى إلغاء للعقد الاجتماعي غير المكتوب
والذي كان يحد من اللامساواة الاجتماعية
بضمان مستوى معين للدخول . وأن أنصار
النيوليبرالية أصبحوا يقولون صراحة أن نموذج
دولة الرفاه الأوروبية أدى غرضه وانتهى بما
جعل ريفيكن مؤلف كتاب «نهاية العمل»
يكتب أن سؤال المستقبل سيكون: «أن يكون
عندك ما تأكله أو أن تؤكل».

والباحث على البحث عن طريق آخر لا
يكن فحسب فيما جرى حتى الآن بالفعل بل
يكن أيضا ، وربما بدرجة أكبر ، في الآفاق
المظلمة التي تنذر بها مؤشرات التطور التي
تقرأها في إحصاءات البنك الدولي والعديد
من مراكز البحث في الاقتصاد العالمي وهي
تشير إلى أن السنوات القادمة ستشهد تفاقم
ظاهرة البطالة بشكل لا يمكن السيطرة عليه)
فوق البطالة الراهنة في بلدان الاتحاد الأوروبي
يتوقع فقدان ١٥ مليون عامل وموظف لعملهم
، مما يعنى أن تتضاعف نسبة المتعطلين عن
العمل لتبلغ نحو ٢١٪ (حاليا نحو ٩٧٪).

في مواجهة الخوف من المستقبل والشعور
بعدم الأمن وتهلhel التضامن الاجتماعي بين
العاملين الذين فرض عليهم أن يتنافسوا فيما
بينهم على فرص الوجود ، لم يعد عند
الحكومات وقيادات الصناعة والمال سوى
محاولة التبرؤ من المسؤولية وتكرار المعزوفة
الكاذبة عن التحولات المحتومة في «البنية»
والتي تؤدي للتخلص من أعداد هائلة من
الوظائف . ويؤكد هذا عزم المسؤولين في
الاقتصاد والسياسة لملايين الناس في سبيل
ضمان الأرباح الخرافية للرأسمال . وهذا هو
السبب المباشر لسقوط حكومات المحافظين في

انتشار البطالة بمستويات غير مسبوقة إلا في
ظل الأزمة الاقتصادية العالمية في العشرينات
من هذا القرن ، وانخفاض الأجور الحقيقية ،
وانحسار الموارد الضريبية للدولة بسبب
الاعفاءات الممنوحة للمستثمرين ، وتردى
مستويات المعيشة خاصة بالنسبة للمسنين في
أغنى بلاد العالم ، وانتشار العنصرية وازدياد
نفوذ القوى اليمينية الراديكالية والنازية.

وفي بلدان الاشتراكية السابقة أدت
النيوليبرالية إلى دمار للقوى المنتجة لم يوجد
مثيلا له سوى في الدمار الذي أحدثته الحروب
العالمية . وأصبحت المناطق الصناعية في هذه
البلدان تشبه مدن الاشباح حيث تحتل المصانع
المتوقفة عن العمل مساحات شاسعة يتجنب
الاقتراب منها البشر حيث تفرح فيها الجرذان
ويعتري الصدا آلتها وسككها الحديدية ..

وبينما بشر أنصار مذهب اقتصاديات السوق
برفع كفاءة الاقتصاد واعددين بان هذا هو
الأساس الراسخ لتحسين مستوى المعيشة
واقامة نظام متقدم للضمان الاجتماعي سقط
مئات الملايين من العاملين في بلدان شرق
أوروبا الاشتراكية السابقة في بؤس لا
يوصف .. وفي روسيا أكبر هذه البلدان أصبح
عدم استلام الاجور ظاهرة عادية.

ولأن آثار النيوليبرالية في بلدان العالم
الثالث معروفة جيدا سنقتصر على تسجيل
أنها قد حرمت هذه البلدان من إمكانية التطور
وأحققتها باقتصاد البلدان الرأسمالية الكبرى
كتابع اقتصادي وسياسي وثقافي يزرع في
البؤس ، والانقسام ، ومهدد بتفتت أئمة ودوله
، على الرغم من كل مظاهر التحديث الجزئي
هنا أو هناك.

لم يكن غريبا بعد كل هذا أن تحدث
النيوليبرالية حالة من الاستقطاب الاقتصادي
والفكري والسياسي على المستوى العالمي
وتؤدي إلى مواجهة كبرى بين الرأسمال من
جهة وقوى العمل والثقافة من جهة أخرى
خاصة في المجتمعات الأوروبية. وقد بلغ
التردى والسخط الشعبي حدا أصبحت معه
إدانة النيوليبرالية التي تعنى ديكتاتورية
السوق (اقرأ : ديكتاتورية الرأسمال) تضم لا
النقابات العمالية واليسار فحسب بل الاتحادات
الكنائس والبابا وعلماء الاقتصاد والعلوم
الاجتماعية وهيئات المثقفين والفنانين
ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف
ميادين نشاطها . لقد أصبح إصلاح ما أفسده
الإصلاح النيوليبرالي مطلباً جماهيريا في
أوروبا غربا وشرقا.

كنا في عرضنا لكتاب فخ العولمة على
صفحات اليسار في نهاية العام الماضي قد

وانتشرت الآن في العديد من بلدان آسيا
التي تطحنها الأزمة بما أجبر قادة الرأسمالية
العالمية على إعادة التفكير والبحث عن مخرج
يضمن السلام الاجتماعي في بلدانهم ويقيهم
السقوط في أزمة اقتصادية عالمية تطرق
أبوابهم.

وبين الجدال الحاد في دوائر المفكرين
الاقتصاديين والسياسيين والنقابات في بلدان
الاتحاد الأوروبي وأمريكا ، أن الرافض الواسع
للبدائل التي يطرحها منهج «الاستمرارية»
الذي يدافع عنه النيوليبراليون . هذه البدائل
لا تعدو أن تكون : إما بطالة مستفحلة مع
هامش من الضمان الاجتماعي (أوروبا
الغربية) أو توسيع العمالة مع العودة بمستوى
المعيشة لعشرات السنين إلى الوراء (الولايات
المتحدة).

نتائج عقدين من النيوليبرالية

أدت سياسات «الإصلاح» النيوليبرالية
أساسا لاعادة تشكيل هامة للنظام الاجتماعي
الرأسمالي فحررته من القيود التي مثلت
تنازلات اضطر الرأسمال الاحتكاري العالمي
إلى تقديمها في ظل موازين القوى العالمية
والموازن المحلية التي كانت قائمة وفرضت
على حركته الكثير من القيود التي ذكرناها .
وبهذا مثلت النيوليبرالية استراتيجية
«الحركة العالمية لتحرير الرأسمال» (التعبير
مستعار من كتاب فخ العولمة) ، الاستراتيجية
التي مكنت من فتح بلدان العالم بلا استثناء
تقريبا وإخضاعها لاستراتيجية الريح والمنافسة
الرأسمالية ولمذهب البقاء للأقوى . وفي الوقت
الذي انسحبت فيه الدولة من وظائفها
الاجتماعية ومن مهماتها في التوجيه
الاقتصادي فرض السوق وفكره البائس
ديكتاتوريته الشاملة ليصبح كل شيء سلعة
تباع وتشتري: الانسان بوصفه قوة الانتاج
الرئيسية، الثقافة ، الفن ، الاعلام ، المصالح
الوطنية ، الاخلاق وإلخ.

من ناحية حققت هذه السياسة للدول
الرأسمالية المتقدمة تحجيم نسبة التضخم ،
واستقرار عملاتها ، ووضعت حدا للمديونية
الداخلية ، كما دفعت عملية الاندماج المطرد
بين المؤسسات الاحتكارية العملاقة عبر
القنارات ، وحققت غوا انفجاريا للارباح
الرأسمالية ، ونشرت حمى الاستهلاك
الجنوني ، وأعدت توزيع الثروة من أسفل إلى
أعلى وذلك بالأخذ من الفقراء ومنح الاغنياء ،
واخضعت بلدان العالم لسيطرة اقتصادية
شاملة لم يشهد لها التاريخ مثيلا.

ومن ناحية أخرى أدت هذه السياسة إلى



جوسبان

كل بلدان الاتحاد الأوروبي (ما عدا أسبانيا وإيرلندا).

الصراع حول طريق آخر

بالقطع لم يكن بلير ، وكلينتون ، وبرودي ، وشرودر هم المبادرون بالبحث عن طريق آخر .. الشارع كان هو المبادر بفرض هذا النقاش على القصة ، وقد مثلت التطورات المأساوية التي جرت في مجتمعات الغرب الرأسمالية ضغطاً هائلاً على السياسيين على المستوى القومي والمحلي . ويمثل الصراع لكسب الناخبين هما دائماً لكل الأحزاب والقادة السياسيين في الديمقراطيات الغربية . وتتيح البنية الديمقراطية البرجوازية لهذه المجتمعات أن يدور الصراع المفتوح بشكل يومي على قضايا السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم . ولا توجد حكومة تستطيع منع هذا الصراع رغم كل النفوذ وأدوات التأثير بيد حكومات جاءت بأغلبية شعبية.

ولكن هناك أيضاً عوامل استراتيجية حاسمة أخرى فرضت على القمم السياسية أن تولى اهتماماً جدياً لمراجعة نهجها الذي تبين فشله.

من ناحية وصل فقدان الدول إلى أدوات التأثير على التطور الاقتصادي إلى درجة كادت تحولها إلى مجرد مكاتب خدمات للرأسمال الكبير وشركاته عابرة القارات . وتبينت خطورة الوضع لا بسبب الازمات المصنوعة داخلياً في كل دولة من الدول فحسب بل أيضاً في ميدان المواجهة العالمية . الحكومة التي لا تستطيع أن تصوغ سياستها المالية مثل تكييف سعر الفائدة حسب احتياجات النمو الاقتصادي ، والتي لم يعد لها أدوات رقابة تسيطر بها على عمليات المضاربة الرأسمالية العالمية بما تعنيه من زعزعة النظام المالي للدول والعالم كله ، والتي ليس لديها خيلة إزاء قرارات الشركات الكبرى بنقل الانتاج إلى بلدان الاجسور والضرائب المنخفضة ، والتي التزمت بأن تفتح

اسواقها بلا حدود للمنافسة الخارجية ، هذه الحكومة ماذا تبقى لها لتحكم؟ ماذا تبقى لها لتضع استراتيجية اقتصادية اجتماعية ؟ وكيف لها أن تنفذ وعودا قطعتها للناخبين لو عازمت على تنفيذها؟.

بالتنازل عن قيادة الاقتصاد تركت الحكومات القدرة على توجيه التطور الاجتماعي للسوق.. أي للرأسمال . وبهذا فقدت وظيفتها السياسية الرئيسية ولم تعد سوى أداة للحفاظ على النظام . ويجوز أن نشبه هذه الحكومة بعسكري المرور في مدينة لم يعد بها تحديد لسرعة الحركة ولا نظام للسير ولا قواعد لتخطيط الشوارع.

ومن ناحية أخرى فإن تقليص دور الدولة لحساب السوق يملك أيضاً بعداً استراتيجياً يضعف من دورها السياسي الداخلي والخارجي . ولو نظرنا للدول التي يتحدث قادتها عن طريق ثالث لوجدناها من أقصى الدول الرأسمالية في العالم وهي تمارس دور قوى عظمى أو تسعى لتعزيز هذا الدور كما في حالة ألمانيا . ومن الصعب القيام بهذا الدور دون شرطين أساسيين: الأول ، هو قدرة الدولة على تركيز عوامل القوة الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية لفرض مصالحها في المجال الدولي ، والثاني هو قدرتها على ضمان استقرار سياسي داخلي وولاء جماهيري خاصة في مواجهة الازمات . توفير هذين الشرطين يتطلب ليس إضعاف بل تعزيز أدوات التوجيه والتضبيب الاقتصادي ومن أهمها امتلاك الدولة لحصة كبيرة من الدخل القومي.

الصراع الجاري حول الطريق الجديد أو الطريق الثالث في ألمانيا يدور مباشرة حول البحث عن حلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الآتية وعن دور كل من الدولة والسوق في المجتمع . وهكذا تشابك الجدال حول معالجة مشاكل البطالة ، المعاشات ، الضرائب ، التعليم بتقييم أثر تنازل الدولة عن

مسئوليتها وأدواتها لتوجيه عملية إعادة الانتاج الاجتماعي .. وإزاء كل قضية يبرز التناقض واضحاً بين أنصار الرأسمالية المنغلقة الذين يرون تحميل التكلفة للمواطنين وبين من يرون أن للدولة مسؤولية ينبغي أن تقوم بها . ولكن أيضاً في جانب الآخرين نرى الخلاف المعلن بين من يريدون تحقيق تغيير فعلي ذي وجهة اجتماعية ، وبين أنصار الاكتفاء

بتهذيب النيولبرالية وجعلها محتملة . ويدور النقاش أمام ملايين الناس وبمشاركة النقابات وممثلي مختلف الاتجاهات في إطار من العلانية والديمقراطية . ولا تستطيع الحكومات إخفاء الحقائق أو تحميلها بعد أن وصلت آثار السياسات لكل أسرة ولكل فرد . وكمثال واحد لتأثير ضعف دور الدولة وترك الأمور ليقررها السوق نذكر أحد آثار هذه السياسة على القوة المنتجة الرئيسية .. الانسان : تبدأ حلقة البطالة الشيطانية مباشرة منذ تخرج الاطفال من المدارس . لا توجد أماكن كافية للتأهيل المهني . لماذا ؟ لأن أصحاب الصناعات يعرفون أنهم لن يحتاجوا لتوظيف كل طالبي التأهيل المهني . والدولة التي قدمت مزايا واعفاءات ضريبية لأصحاب الصناعات لم يعد عندها ما تستطيع به أداء هذه المهمة تجاه الأجيال الجديدة . ومن ثم يدخل مشاتل الالف من الذين ارادوا ولوج عالم العمل لأول مرة .. يدخلون في جيش العاطلين . ثم يجيب أصحاب الصناعات أننا مستعدون لتوظيف اعداد كبيرة بشرط أن تكون مؤهلة تأهيلاً مهنيّاً حديثاً! هذا جانب واحد من أزمة التعليم في ألمانيا وهي من أكثر بلدان العالم تقدماً في هذا المجال.

الاتجاه السائد لدى الرأي العام هو أن الخروج من الازمة يتطلب تفصيل أليات التضبيب (أو التنظيم الاقتصادي) ، ويتطلب قيام الدولة بمسئوليتها على نحو جديد وفعال . في الصراع حول نهج اقتصادي جديد طرحت لأول مرة على المستوى الحكومي في ألمانيا بشكل جدي قضية التحدي الايكولوجي . وتتقدم ألمانيا بهذا النقاش على العديد من بلدان الرأسمالية الأخرى . وتعد الخطوات المزمع اتخاذها بداية لوضع سياسة للسيطرة على العلاقة بين الايكولوجيا والتنمية . وطالما ظل استثمار الطبيعة بلا حساب لا يمكن التعرف على حقيقة التطور الاقتصادي والاجتماعي . وقد كشف نادي روما عام ١٩٩٥ أن النهج المتبع حالياً لحساب الناتج القومي الاجمالي يقدم نتائج زائفة . إذ بدون اجراء الحسابات القومية التي تراعى دمار الطبيعة لا نستطيع أن نحكم إن كان

الاقتصاد القومي لدولة ما ينمو فعلا أم أنه يقوم فقط باستهلاك احتياطياته من رأس المال الطبيعي دون تحقيق نمو «ذو أثر باق» أو نمومستدام sustainable. وحسب المفهوم الحالي للنتاج القومي الإجمالي «تدخل في احصاءات العمل المنتج كل الأعمال «الانتاجية» بما فيها التي تدمر الطبيعة وتضر بحياة البشر.

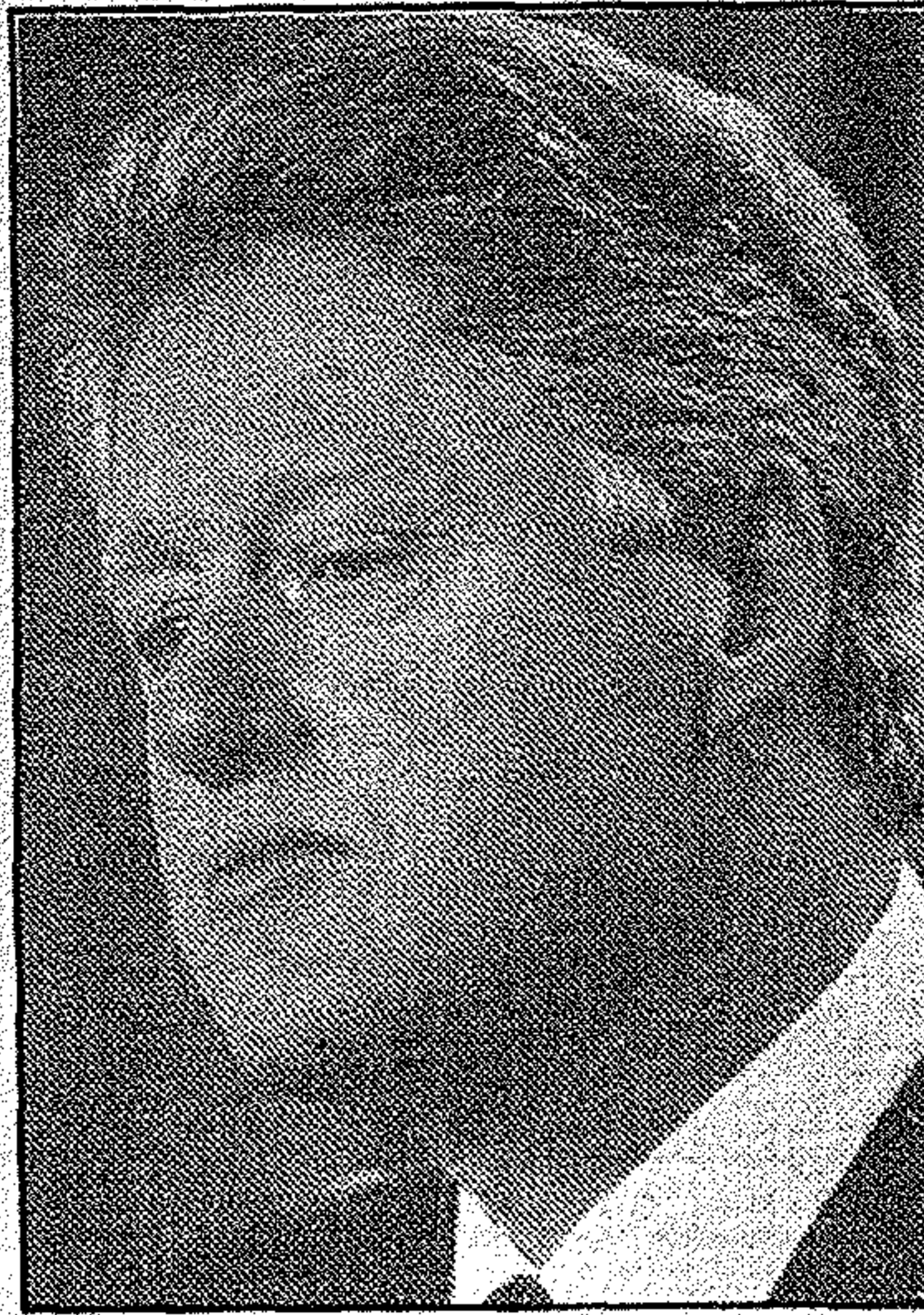
ولأن السياسات الحكومية تنطلق من الضغوط والضرورات طرح برنامج حكومة شريدلر قضية الضريبة البيئية في محاولة لرفع سعر الطاقة لتقليل مزايا الائحة وزيادة الطلب على العمل البشري، أي بهدف مكافحة ظاهرة البطالة.

وفي المقابل يعد رفع أسعار الطاقة قضية معقدة قد تؤدي إلى رفع عام للأسعار . حول هذه القضية يدور صراع بين النيولبراليين الذين يرفضون التدخل الحكومي وبين أنصار الضريبة البيئية الذين لا زالوا يبحثون عن إجراءات فعالة لا تضر بالاقتصاد ولكنها تساهم في زيادة العمالة.

العودة لكينز

الطريق الثالث هو محاولة لتكييف السياسات الاقتصادية مع المعطيات الواقعية من أجل تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية والحفاظ للدولة على حد ضروري من القدرة على التوجيه الاقتصادي ومواصلة رفع الكفاءة الاقتصادية للنظام الرأسمالي خاصة في ظل احتدام المنافسة العالمية. وتذكر المهمات التي يضعها أنصار الطريق الثالث نصب أعينهم بالفترة التاريخية التي ولدت فيها السياسة الاقتصادية المعروفة باسم الاقتصاد البريطاني كينز. وبالفعل أصبح شعار «العودة لكينز» يتردد بحثا عن مرشد نظري للطريق الثالث.

لورد جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٥) مؤسس مدرسة اقتصادية جاءت رد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينيات . وكانت تلك الأزمة قد مثلت خطرا جسيما على النظام الاجتماعي الرأسمالي خاصة في مواجهة الاقتصاد الاشتراكي المخطط الذي برزت نجاحاته في تلك الفترة وفي مواجهة تناقضات حادة بين بلدان الامبريالية . وكانت نظريات التجارة الحرة التي سادت حتى بداية القرن العشرين قد فقدت الأرض التي وقفت عليها وجاء كينز ليدعو لاقتصاد رأسمالي منظم (أو موجه) ، وفي الفترة ذاتها جاءت سياسة روزفلت «النيودويل» وقد استهدفت كل هذه السياسات تخفيف حدة التناقضات الداخلية وإعمال سياسة تواجه الازمات وترفع من كفاءة الاقتصاد الرأسمالي.



كلينتون

وتنطلق الكينزانية من أن الدولة ليست عاملا خارجيا في الاقتصاد وإنما قوة اقتصادية مسئولة عن تسيير عمليات الانتاج وإعادة الانتاج الاجتماعي الرأسمالي بشكل يتجنب الازمات الحادة.

وقد مرت الكينزانية عبر أطوار عدة عبر «الكينزانية الجديدة» و«الكينزانية اليسارية» في محاولة لتكييف الاستراتيجيات الاقتصادية الاجتماعية مع التطورات الواقعية تحت الاهداف المبينة أعلاه . وضمت الكينزانية مجموعة من السياسات منها : تحقيق ضمان مستوى عال من التوظيف بسياسات تكافح البطالة الجماهيرية من هذه السياسات تطبيق «سياسة النقود الرخيصة» وتعنى توجيه سعر الفائدة بحيث ينشط الاستثمار. هذه الاستراتيجية لتدخل الدولة بشكل مباشر في الاقتصاد وصلت أيضا لتفعيل آليات تراعى في حدود معينة المصالح الاجتماعية والثقافية والسياسية للعاملين.

وأول الهجمات الكينزانية على السياسة النيولبرالية تمثلت في اثاره لافونتين ، رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي ووزير المالية في حكومة شريدلر لمناقشة علنية حول سياسات البنك الفيدرالي الألماني الذي يتسمتع باستقلالية القرار فيما يخص السياسات النقدية بما في ذلك تحديد أسعار الفائدة . وطالب لافونتين بتخفيض سعر الفائدة لتنشيط الاستثمار في إطار السياسات التي وعدت الحكومة الجديدة بتطبيقها لمكافحة البطالة فواجهته حملة عنيفة من دوائر المال وأصحاب الاعمال شارك فيها الاعلام بقوة وكأنه مس بقدس الأقداس . وكانت السياسات النيولبرالية في ألمانيا عبر عشرات السنين قد أقامت نظاما يضمن الحفاظ على نهجها وحصنته بأساس قانوني متين ، ناهيك عن

سيادة فكر المدرسة النيولبرالية في الجامعات والسياسة الاعلام حيث ترسخ فكر أصولي المنهج يقدس السوق وحرية الراسمال ويعتبر تدخل الدولة من مخلفات الماضي.

ورافقت الحملة الاعلامية محاولات للدس والوقيعة بين المستشار شريدلر ولافونتين تستهدف بصراحة إبعاد لافونتين عن الحكم . يبين هذا الصراع السياسي صعوبة التغيير في ألمانيا وتداخل خطوط المواجهة فضلا عن تناقض سياسات الديمقراطيين الاجتماعيين . وبالفعل جاء هذا الضغط بأول نتائجه في تأجيل شريدلر لأول الاجراءات التي اتفق على تطبيقها مع حزبه وحليفه في الحكم فيما يخص إدخال إصلاح ضريبي بيئي ، فأجل موعد البدء وعدل صياغته ليحجى هزلا فحصد مديح دوائر رجال الأعمال من جهة واحتجاج النقابات من الناحية الأخرى.

ويدور الصراع ذاته في فرنسا في ظل نضال اجتماعي وسياسي أكثر حدة من ألمانيا . . وقد برزت كتابات عالم الاجتماع الفرنسي بورديو بنقدها الحاد لسياسات الديمقراطيين الاجتماعيين وهو يرى أن بين «البديلين» المتمثلين في الليبرالية والبربرية ثمة طريق ثالث « وهو الدفاع عن وظائف الدولة القائمة فعلا وقبل كل شيء في المجال الاجتماعي » . ويكيل الليبراليون الاتهامات لبورديو حتى وصلوا لاتهامه بالتطرف والارهاب الفكري.

كتبت استاذة الاقتصاد الألمانية بيرجيت مانكوف (٢) « القرن الديمقراطي الاجتماعي ينتهي بالسيطرة السياسية الشاملة للديمقراطية الاجتماعية . ولكن أية سيطرة هذه؟ وماذا تبقى لسيطر عليه سياسيا؟ . وحتى حكومة الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر ستكون محتاجة للتعرض لضغوط منظمات المجتمع المدني العالمي . . والأمر لا يتعلق فقط بحماية المنتجين في دولة قومية معينة من المنافسة الطاغية، بل بحماية مواطني الكرة الأرضية من المنتجات وعمليات الانتاج الضارة بالبيئة واتقاء التردى الاجتماعي نتيجة للSocial dumping. الصراع الاجتماعي هو الذي سيحدد في النهاية أي طريق ثالث سيجري اتباعه . بعيدا عن النيولبرالية أم في ظلها.

(١) «لأن النقاش حول الطريق الثالث جار ومستمر أبدا هنا يعرض ومناقشة بعض ملامح هذا الطريق وسأتابع هذا النقاش في مقالات لاحقة.

2-Birgit Manhnkpof, in: Blaetter Fuer deutsche und internationale politik, 11/98.

مداخلات

حول مشروع البرنامج الجديد لحزب التجمع كيف تناقش برنامجا لم تقرأه ؟ !

عبد الغفار شكر

نشرت مجلة " اليسار " فى عددها الأخير (نوفمبر ١٩٩٨) مداخلة للأستاذ " فؤاد النمرى " حول مشروع البرنامج الجديد لحزب التجمع بعنوان (كيف ولماذا تكون التنمية المستقلة والاشتراكية المستقبلية برنامجا عاما لشعوب الدول النامية؟) . ومن حق قارئ مجلة " اليسار " علينا أن نوضح له منذ البداية أن الأستاذ " فؤاد النمرى " لم يقرأ مشروع البرنامج الجديد لحزب التجمع ، وكل صلته به هو متابعتة لما نشر فى مجلة " اليسار " من حوار حول اشتراكية المستقبل المطروحة فى البرنامج . من هنا فقد بنى مداخلته حول افتراض أن حزب التجمع يطرح برنامجا لبناء الاشتراكية فى مصر فى حين أن مشروع البرنامج يؤكد استحالة ذلك فى الظروف الدولية والاقليمية والمحلية الراهنة ويطرح تمهيدا لبناء الاشتراكية مستقبلا برنامجا لبناء مجتمع المشاركة الشعبية الذى يقوم أساسا على التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية . ولأن السيد النمرى لم يقرأ مشروع البرنامج فإنه يدعونا الى تبني مواقف نحن نطرحها بالفعل فى هذا البرنامج ويدين اللجنة التى وضعت المشروع ويحاسبها على مواقف هى لم تتخذها أصلا ، وجاء مقاله مليئا بالتجنى والمغالطة ، وهو موقف لا يمكن أن ينزلق إليه كاتب يحرص على أن تكون له مصداقية لدى القارئ ، وسأكتفى هنا ببعض الأمثلة .

موقفنا من تاريخ الاشتراكية

يبدأ الكاتب مقاله بمغالطة واضحة حيث استند إلى فقرة فى مقال للأستاذ محمد فرج يقول فيها (إننا نعتقد أن البحث فى اشتراكية الماضى عن التراث الذى يجب أن نحجده واجب ، وأن البحث الجاد عن ملامح جديدة لاشتراكية المستقبل عبر نقاش موضوعى جاد

، ديمقراطى وطويل النفس ، ضرورى) واستنتج من هذه الصياغة الشخصية للزميل محمد فرج ، ما يدين الحزب كله بقوله : (وأول فكرة يطرحها البرنامج بدلالة عنوانية للبرنامج هى أن الحزب جاهد ، بتعبير السيد محمد فرج المشارك فى وضع البرنامج لتاريخ الثورة الاشتراكية لهذا القرن ومرتد عنها . هكذا وبكل بساطة وبضربة واحدة ينكر هذا الحزب تاريخ الانسانية لقرن كامل . لماذا ؟ لأحد يعلم ولاحتى أعضاء اللجنة القيادية التى وضعت البرنامج اللهم إلا أن النهاية ، نهاية مسلسل الثورة الاشتراكية لم تكن سعيدة) .

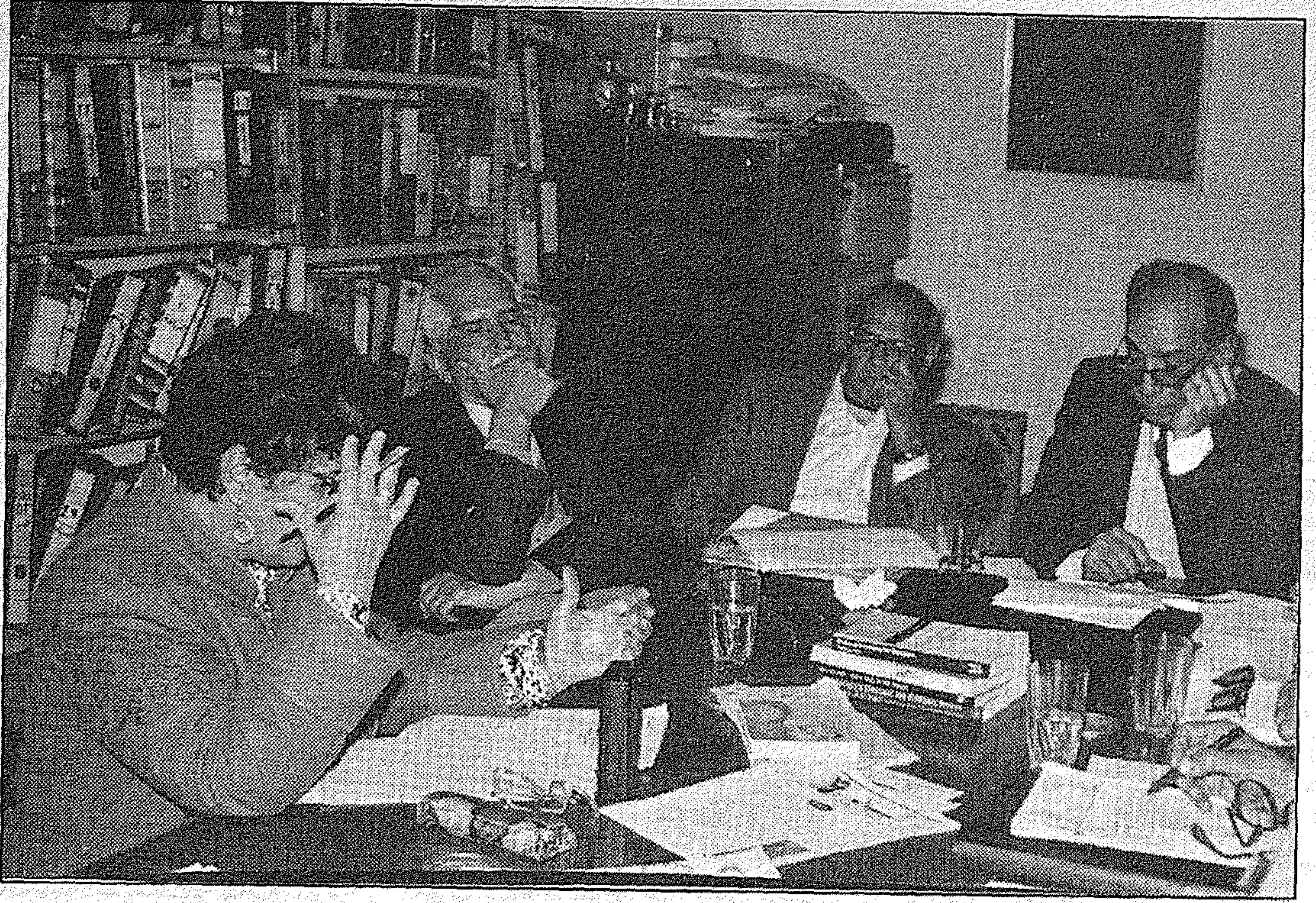
ويضيف أيضا : (والسؤال القضية هنا الذىبقى معلقا ولم تستطع اللجنة الاجابة عليه هو لماذا هذا الجحود وهذا الانكار ان جاز لأحد أن ينكر تاريخ الانسانية بقرن كامل ، أن لم نقل تاريخ نضالات الطبقة العاملة وأحزابها الشيوعية والاشتراكية)

ويخلص من ذلك إلى إصدار حكم قاطع (أعلنت اللجنة البرنامجية ارتدادها عن الاشتراكية المأزوية لأن تتبنى الاشتراكية المستقبلية وعن الديمقراطية الشعبية التى عرفت فى شرق أوروبا والصين لتتبنى التنمية المستقلة . والحق أن المرء يتعرف هنا لأول مرة - والأخيرة قطعا - على مرتدين لا يعرفون سبب ارتدادهم) .

هكذا يغالط فؤاد النمرى ويتجنى فمن جملة لمحمد فرج يصبح الحزب كله مرتدا ومنكرا لنضال الانسانية لقرن كامل ويصبح قياداته مرتدين لا يعرفون سبب ارتدادهم . ولو كان قد قرأ مشروع البرنامج الذى يدعى أنه يناقشه لعرف أننا لسنا بهذا القدر من الفجاجة فكل ماجاء فى برنامجنا الجديد عن التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى

وشرق أوروبا هو بالنص (تأزمت أوضاع المجتمع السوفيتى والمجتمعات الشبيهة بدءا من منتصف السبعينات مما طرح محاولة للإصلاح الجذرى للنظام والدولة تحت شعارى المصارحة وإعادة البناء ، إلا أن هذه المحاولة التى يتشكك البعض فى حقيقة نواياها لم يكتب لها النجاح) (أن انهيار الاتحاد السوفيتى رغم كل ماحقق من تقدم علمى وتكنولوجى وبناء صناعى وتوفير كل الخدمات الأساسية لكل الناس مجانا ، يرجع فى الأساس إلى غياب الديمقراطية .. لقد ظن الحزب الشيوعى أن سيطرته على بيروقراطية الدولة كافية لوضعها فى خدمة الشعوب ولكن الواقع أن هذا التعادل حول الحزب ذاته من وضع الطبقة المجددة الى بيروقراطية أخرى محافظة ، وهكذا كبست على أنفاس الملايين أكبر بيروقراطية عرفها التاريخ) (وقد عانت التجارب الاشتراكية من المركزية الشديدة ومن سيطرة المركز على توجيه النشاط الانتاجى والاجتماعى والثقافى . كما عانت من استخدام الأوامر الادارية كأحد السبل الأساسية للتوجيه بما فتح المجال واسعا لسيطرة بيروقراطية الحزب والدولة وتسليطها فى غيبة الديمقراطية والقدرة على التحاسب والمساءلة) .

هذا التقييم للتجارب الاشتراكية السابقة يؤكد أننا لانكرها كلية ، بل نؤكد على ماحققته من تقدم علمى وتكنولوجى وبناء صناعى وتوفير كل الخدمات الأساسية لكل الناس مجانا ، وأنها دخلت مرحلة الأزمة ابتداء من منتصف السبعينات وليس قبل ذلك ، وأن نقطة الضعف الأساسية فيها كانت غياب الديمقراطية وسيطرة البيروقراطية وعدم تجديد علاقات الانتاج بما يتناسب مع التطور



عبد الغفار شكر ود. محمد عبد الفضيل ود. ابراهيم سعد الدين وفريدة النقاش فى ندوة حول البرنامج

الذى أحدثته فى قوى الانتاج لتواصل غوها ، ومن الجدير بالذكر هنا أننا نرصد سلبيات التجارب الاشتراكية فى الماضى لنستفيد منها فى صياغتنا للملامح الأساسية فى بناء الاشتراكية مستقبلا وليس لادانة هذه التجارب أو التنكر لها ، فهل بعد هذا دليل على ما اتسمت به كتابة فؤاد النمرى من تحج ومغالطة؟

رؤيتنا لمستقبل مصر

انتقل بعد ذلك إلى قضية أخرى طرحها الكاتب فى مداخلته وهى اشتراكية المستقبل . فهو يحذرنا من طرح مهمة بناء الاشتراكية فوراً (ليس بوسع أحد مهما كان طويالاً أن يقترح لبلد متخلف لم يعرف الرأسمالية الحقيقية بعد ، تنمية اشتراكية خاصة وأن المعسكر الاشتراكي لم يعد له وجود) ، ويؤكد أن الميرر الوحيد الذى يمكن أن يقبله المرء لاقتراح برنامج "لاشتراكية المستقبل" اليوم أن تكون "صفة مستقبلية" لاتعنى أكثر من اعلان نوايا ، نية التمسك بالاشتراكية تبعاً لظروف يحددها المستقبل ، وأن لاتعنى محددات هجينة فى طبيعة الاشتراكية ذاتها. . .

ولو كان السيد فؤاد النمرى قرأ مشروع

البرنامج لعرف أن هذه هى الفكرة المحورية لهذا المشروع ، حيث تقوم رؤيتنا لمستقبل مصر على أن المتغيرات التى شهدتها العالم والوطن العربى ومصر فى السنوات العشرين الأخيرة لاتغير التزامنا بالحرية والاشتراكية والوحدة كأهداف استراتيجية ، وأن انهيار الاتحاد السوفيتى لايعنى فشل الاشتراكية فهى مازالت بالنسبة لنا فى مصر الطريق الوحيد لإخراج البلاد من أزمتها . وأن الظروف ليست ناضجة للانتقال فوراً إلى الاشتراكية ، لكنه لايعنى أن نؤجل نضالنا من أجل إقامتها ، بل يجب علينا أن نشرع فى ذلك فوراً بالعمل من أجل إقامة مجتمع انتقالى يمهّد الطريق للاشتراكية هو مجتمع المشاركة الشعبية . وفى هذا الصدد توجد صياغات واضحة فى مشروع البرنامج الجديد المقدم للمؤتمر العام الرابع للحزب وفى التعديلات التى أدخلت عليه مثل : (توضيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً فى مصر صعوبة الانتقال الفورى إلى الاشتراكية ، وأن تحقيق مجتمع اشتراكي فى مصر سيتطلب أولاً النضال من أجل تنمية اقتصادية اجتماعية مصرية مطردة تعتمد على الذات ، فى إطار تنمية اقتصادية ونهضة

عربية تبنى بالتعاون المشترك بين أجزاء الوطن العربى على أساس من الاستقلال والاعتماد الجماعى على النفس ، تلك هى التنمية المستقلة) (إننا ندرك - فى ضوء التجارب السابقة للتطبيق الاشتراكي - أن إنجاز الاشتراكية مهمة تضاللية شاقة ، تحتاج إلى وقت طويل وإلى نفس طويل . فهى تتطلب - ضمن ما تتطلب - بناء تحالف بين الطبقات المضارة من التطور الرأسمالى ، وإلى إدارة هذا التحالف بالأدوات الديمقراطية من أجل كسب ثقة الجماهير فى النظام الاشتراكي ومن أجل حشد قواها وراء هدف إقامته على أسس سليمة . وهذا كله يتطلب الكثير من الجهد والوقت ، وقد لايجدى فيه السعى لاختصار الزمن بحرق بعض المراحل أو القفز التعسفى على الواقع)

نحن إذن لانطرح فى مشروع البرنامج الجديد برنامجاً لبناء الاشتراكية بل نعلن فقط تمسكنا بها وعزمنا على إقامتها مستقبلاً عندما تنضج الظروف لذلك ونؤكد للمواطن المصرى أهم سماتها (أن النظام الاشتراكي الذى يسعى حزب التجمع إلى إقامته فى مصر لن يكون تكراراً لآى نموذج سابق بل ستحدد معالمه وستتبلور ملامحه انطلاقاً من

هذا الفهم النظري للاشتراكية ومن ابداعنا في فهم أوضاع المجتمع المصري ومشكلاته الأساسية واحتياجات تطوره) ونؤكد من ثم أن هذا النظام سيقوم على الديمقراطية والتعدد الثقافي والفكري والسياسي وتحجب الاقتصاد الأوامري . وقد أضفنا إلى المشروع تعديلا بناء على توصية المؤتمر العام الرابع تحدد مآقصد الاشتراكية كجزء من إعلان النوايا الذي يحنده الأستاذ النمري (الاشتراكية عندنا هي مشروع للتحرر الانساني الشامل والمتجدد باستمرار ، تسعى لتحقيق أقصى حرية للانسان في مختلف مجالات المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهي من ثم رؤية انسانية للعالم ذات عمق أخلاقي فلسفي قيمى تتضمن الغاء الاستغلال والاعتراب والتفاوت الطبقي . والاشتراكية من جانب آخر نسق اجتماعى اقتصادى مناقض للرأسمالية تستند إلى سيادة الملكية المجتمعية لأدوات الانتاج وإلى توزيع الناتج القومى على أساس من المساهمة فى العمل ، وهي من ثمة النظام الأقدر على إدارة المجتمع والاقتصاد وضمان مزيد من الكفاءة فى الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والعقلانية . والنظام الاشتراكى بهذا المعنى لانسو فى أحضان الرأسمالية كنتيجة للتطورات التى تتم فى إطارها ، وإنما يبنى بواسطة القوى السياسية والاجتماعية التى تتبنى الهدف الاشتراكى وتسعى لتحقيقه بعد أن تتولى السلطة السياسية وتصفى أجهزة السلطة الرأسمالية القائمة وتقيم سلطة الطبقات الشعبية ذات المصلحة فى إقامة النظام الاشتراكى وفى القلب منها العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون).

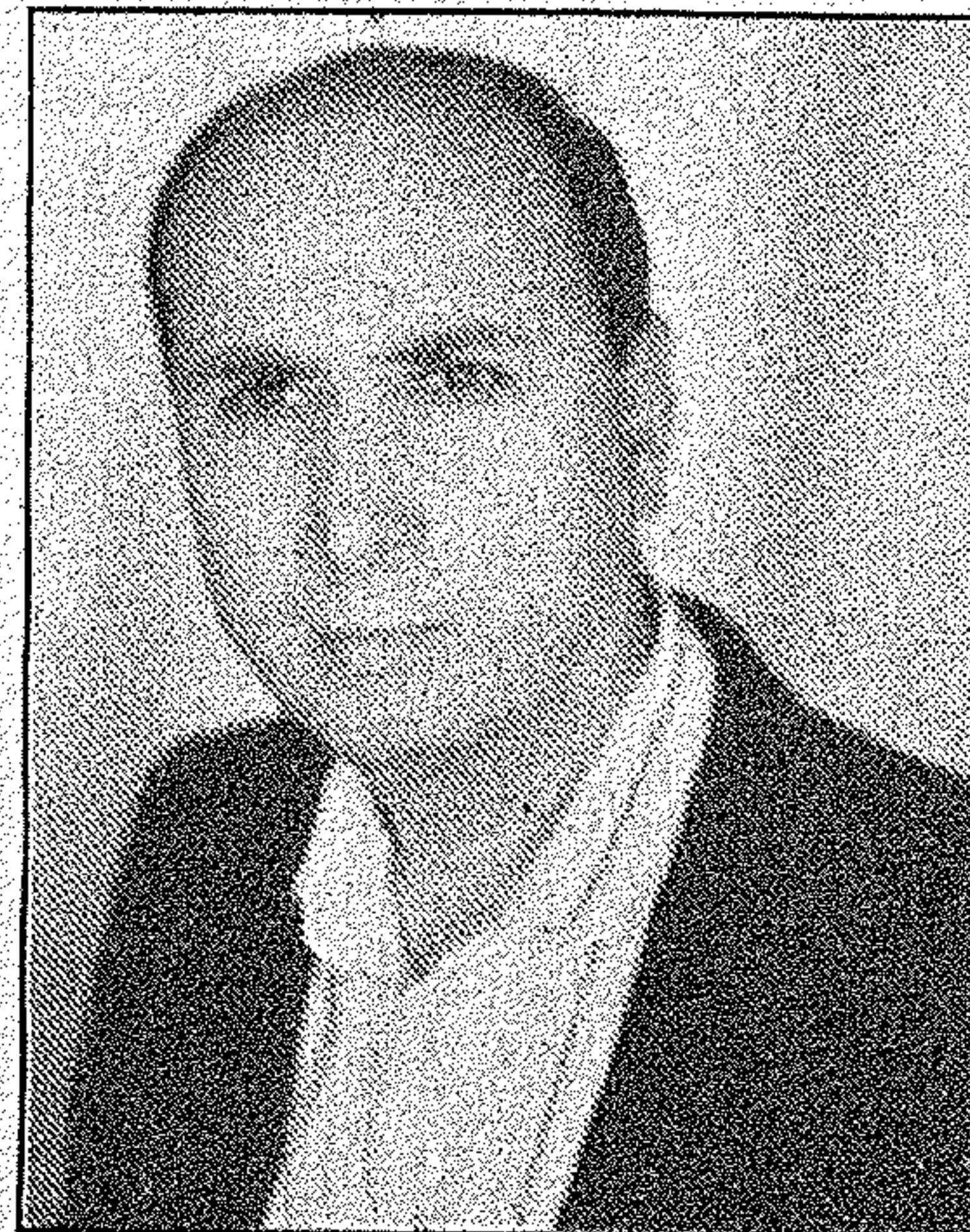
التنمية المستقلة

وما يطرحة الأستاذ فؤاد النمري من أفكار حول التنمية المستقلة دليل آخر على أنه لم يقرأ مشروع البرنامج ، وأنه فى الحقيقة ي طرح أفكارا كان من الممكن أن ينشرها فى أى وقت وبأى مناسبة دون أن يربطها بمشروع البرنامج الجديد للتجمع ويجنب نفسه حرج مناقشة وثيقة لم يقرأها . يحذرنا السيد فؤاد النمري (استقلالية التنمية المقترحة هنا هى بالحصص فك روابط الاقتصاد الوطنى مع السوق الرأسمالية الدولية . هل مثل هذه الاستراتيجية متاحة فى ظل شرط الوضع الدولى الراهن؟ هل لاقتصاد بلد مهما كان واسعا وغنيا أن ينفصل تماما عن اقتصادات البلدان الأخرى والتى جميعها باستثناءات قليلة لاقيمة لها مندمجة فى سوق دولية

واحدة تعمل بالآليات الرأسمالية.. حقائق العصر تؤكد ذلك) (استقلالية التنمية كانت متاحة بسبب أن السوق الاشتراكية كانت البديل الجاهز للحلول محل السوق الرأسمالية آليا ورعاية الاقتصاد الوطنى بدل استنزافه . وهى لم تعد متاحة حاليا لغياب السوق الاشتراكى وخضوع العالم كله للاستعمار .. هذه الحقيقة المركزية ثم تجاوزها من قبل اللجنة واضحة البرنامج بسهولة وكان عليها أن تأخذ بها ، فالفكر عن الحقائق من شأنه أن يفقد البرنامج المصدقية المطلوبة).

فهل صحيح أننا غفلنا عما يشير إليه فؤاد النمري من حقائق حول الوضع الدولى الراهن؟ وهل نحن نقفز على حقائق الواقع؟ يقول مشروع البرنامج بالنص : (استقلالية التنمية فى العالم المعاصر لاتعنى العزلة والانعطواء أو الاكتفاء الذاتى ، إنما تعنى السيطرة على القرارات وتوجيهها لخدمة الصالح الوطنى والأمن القومى . إنها تعنى حرية اتخاذ القرارات الوطنية دون الاستسلام لضغوط خارجية ودون اذعان لأية قوى خارجية . والاستقلالية فى عالم تسوده الكوكبية وتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة أمر نسبى بالضرورة. فهى لاتعنى الانفراد باتخاذ القرارات دون مبالاة بآثارها المحتملة على الدول الأخرى . وإنما تعنى الاستقلالية أن ينتقل الاقتصاد الوطنى من حالة رد الفعل والسلبية إلى حالة الفعل والتفاعل الايجابى .. بعبارة أخرى ، فإننا نريد بالتنمية المستقلة إحداث تغيير جوهري فى وضع مصر غير المتكافئ فى نظام تقسيم العمل الدولى والعلاقات السياسية الدولية الراهنة بحيث

محمد فرج



تصبح قادرة على الأخذ والعطاء مع الآخرين بدرجات متفاوتة . إن استقلالية التنمية تعنى نفى التبعية ، وهو مالا يتأتى إلا عن طريق التحسين المستمر لوضع الاقتصاد الوطنى على خريطة العالم الاقتصادية).

أكثر من ذلك فإننا نعتقد أن التفاعل مع الاقتصاد الدولى سوف يستمر ويجب أن يستمر فى فترة البناء الاشتراكى (إن تبنى الخيار الاشتراكى فى مصر مستقبلا لايمنى الاتجاه الى محاولة الاكتفاء الذاتى ولا إلى استبعاد الاستفادة من مزايا التجارة الدولية التى تبنى على تحسين القدرة التنافسية للبلاد. لقد أصبح من المستحيل أن تنعزل دولة تسعى لبناء الاشتراكية عن السوق العالمى . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول ذات الحجم المتوسط أو الصغير ، على أن الارتباط بالأسواق الدولية والاستفادة من مزايا التجارة الخارجية لا يمنع مصر من السعى المشترك مع غيرها من الدول حديثة الاستقلال لتعديل نظام التعامل الدولى ليصبح أكثر عدلا . فى هذا الإطار فإن تنمية التعاون المشترك والاعتماد المتبادل على النفس بين الدول العربية وبعضها البعض وهى تطور مشروعات التكامل وخلق سوق عربية مشتركة وكذلك تنشيط العلاقات وتطويرها بين الدول النامية سوف يلعب دورا ايجابيا لخلق نظام اقتصادى عالمى جديد قائم على العدل والتكافؤ).

فهل بعد هذا الوضوح فى طرح قضية التنمية المستقلة وماتشير من إشكاليات يجوز الحديث عن تجاهلنا لحقائق الوضع الدولى الراهن؟ أو أننا نقفز فوق حقائق الواقع ؟ اترك الحكم للقارئ.

إننا لم نكتف بطرح قضية التنمية المستقلة كفكرة عامة بل قدمنا برنامجا متكاملا لوضعها موضع التطبيق يعالج هذه الاشكاليات وغيرها واقترحنا أن يناضل الشعب المصرى مع حزب التجمع وباقى القوى الديمقراطية واليسارية من أجل اقامة مجتمع المشاركة الشعبية باعتباره مجتمع المرحلة الانتقالية التى تفصل بين الواقع الرأسمالى المرفوض وبين المجتمع الاشتراكى المنشود. وأوضحنا أن بناء مجتمع المشاركة الشعبية حافل بالصعاب والعقبات وأنه سوف يستغرق مرحلة تاريخية طويلة نسبيا ، وحددنا مقوماته الأساسية التى هى فى الواقع مقومات التنمية الوطنية المستقلة والمطرودة التى نرى فيها بديلا أفضل للتنمية الرأسمالية التابعة والمشوهة التى تسعى

السلطة الحاكمة الى تحقيقها رغم أنها أسفرت عن تراجع التنمية وليس اطرادها .
المقومات الأساسية لمجتمع المشاركة الشعبية أى مجتمع التنمية المستقلة كما أوردها مشروع البرنامج هى ديمقراطية الحكم وديمقراطية المشاركة ، وطنية التنمية واستقلاليتها أو اعتمادها على القدرات الذاتية للشعب المصرى ، تنمية الانسان المصرى جسما وعقلا وروحا وبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا ، تنمية قوى الانتاج المادية والخيارات التكنولوجية ، التعاون كأداة رئيسية للتنمية بالمشاركة وحماية الفقراء ومحدودى الدخل ، العدل الاجتماعى والقضاء على الفقر ، قيادة الدولة للتنمية فى إطار تعددية أشكال الملكية ، وتوظيفها للسوق فى إطار التخطيط الشامل ، العامل الرشيد مع البيئة الطبيعية ومكافحة التلوث ، التعاون العربى والتعاون مع الدول النامية ومحورية دور مصر فى تنشيطهما وتطويرهما .

وغنى عن البيان أننا حددنا مهامنا متعددة لتنفيذ كل مقوم من هذه المقومات التسعة .

الطبقة الوسطى وسكة التاريخ

على أن أغرب ما يطرحه فؤاد النمرى فى مداخلته هو وصفه لعالم اليوم بأنه (عالم الطبقة الوسطى ، عالم الأزمة العامة ، عالم الانحلال وفقدان الهوية ، عالم المجاعات ، عالم الايدز والمخدرات ، وبكلمة : عالم الضياع . هذا هو عالم الطبقة الوسطى وليس عالم الرأسمالية القوية المتنامية كما يتوهم العامة ، إنه وهم مخالف للقانون العام لحركة التطور حيث تنامى الرأسمالية لايتحقق إلا بتنامى نقيضها الطبقة العاملة وهذا ليس حالهما اليوم أنه عالم خارج سكة التاريخ عالم الطبقة الوسطى . الاقرار بوجود عالم اليوم خارج سكة التاريخ بإدارة وقيادة الطبقة الوسطى من شأنه أن يغير كثيرا فى مقترحات البرنامج واستراتيجياته إذ ستكون المهمة الأولى الملقاة على قوى التقدم الاجتماعى هى إعادة المجتمع موضوع برنامجها إلى مسار التاريخ الصحيح .

هكذا وبجرة قلم يعفى فؤاد النمرى الرأسمالية العالمية من مسؤوليتها عما يعانیه عالمنا المعاصر من ويلات نتيجة إصرارها على مواصلة استغلال شعوب العالم ونهب ثرواتها إنه يتجاهل مسئولية الدول السبع الرأسمالية الكبرى التى تعقد مؤتمرات قمة دورية لاحكام قبضتها على الاقتصاد الدولى ويتجاهل

فؤاد النمرى ..

يعفى الرأسمالية من

مسئوليتها عما يعانیه

عالمنا المعاصر ..

ويخلق لنا عدوا وهميا

هو الطبقة الوسطى

السياسات التى تمارسها المؤسسات الرأسمالية الدولية وتحجب الشعوب على الانصياع لها وخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتفاقيات المجات والنظام العالمى الجديد والعولمة الرأسمالية الجارية على قدم وساق والتى كان من نتيجتها تهميش معظم دول العالم الثالث وافقارها واغراقها فى المجاعات واتساع نطاق الفقر والبطالة والتهميش وتلوث البيئة وانتشار المخدرات والأمراض وغيرها . وبدلا من ذلك يخلق لنا عدوا وهميا هو الطبقة الوسطى وكأنه مايزال أسيرا لأدبيات ماركسية القرن التاسع عشر . وعندما يفاجأ بالتطور الجارى فى بنية المجتمع الانسانى المعاصر على نحو لم يكن يتوقعه فإنه يسارع الى الحكم على هذا العالم بأنه وهم خارج سكة التاريخ . لقد تعلم فؤاد النمرى من ماركسية القرن التاسع عشر أن اتجاه التطور فى المجتمع الرأسمالى هو مزيد من الاستقطاب يؤدى إلى نمو مستمر فى حجم الطبقة العاملة مقابل الأقلية المالكة لوسائل الانتاج ، ولكن المجتمع الرأسمالى المعاصر يشهد عكس ذلك تقلصا فى حجم الطبقة العاملة واتساعا كبيرا فى حجم الفئات الوسطى وهو ما يختلف مع ما تعلمه فؤاد النمرى وما يسميه القانون العام لحركة التطور ، حيث تنامى الرأسمالية لايتحقق إلا بتنامى نقيضها حسب تعبيره .

وبدلا من أن يبحث فؤاد النمرى عن أسباب هذه الظاهرة فيما حدث من تطور فى وسائل الانتاج واستخدام تكنولوجيا موفرة للعمالة وماترتب على الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة من تزايد دور الخدمات فى الاقتصاد فإنه يتجه إلى الحل السهل باعتبار ما يحدث وهما وخروجا من سكة التاريخ . ناسيا أبسط قواعد الماركسية وهى أن التغير هو القانون الأول لحركة المجتمع

الانسانى ، وأن البحث فى الظواهر المجتمعية الجديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية يجب أن يبدأ ببحث ماحدث من تغير فى البنية التحتية للمجتمع وأساسها أدوات ووسائل الانتاج . وبدلا من أن بجهد فؤاد النمرى نفسه فى بحث كيفية نجاح الطبقة العاملة لكسب الفئات الوسطى إلى صفها والتحالف معها لبناء الاشتراكية فإنه يتركها للرأسمالية ويدعو إلى تصفيتها وتحجيفها من منابع ، ويدعو إلى تأجيل أى مهام أخرى فى برنامج الاشتراكيين إلى أن تتحقق هذه المهمة المقدسة التى لن يعود المجتمع الانسانى إلى سكة التاريخ إلا بعد انحازها!! ويبدو أنه قد تعب كثيرا فى صك هذا المصطلح الجديد (سكة التاريخ) بينما المجتمع الانسانى المعاصر يواصل تطوره فى اتجاه معاكس لما يتمناه تحت تأثير التطور الهائل فى وسائل الانتاج وانعكاس ذلك على طابع العملية الانتاجية والتكوين الطبقي للمجتمع المعاصر .

ولن يجدينا كثيرا تجاهل الجديد ، بل يتعين علينا أن نتعامل معه بكفاءة ، ومن أهم القضايا الجديدة فى عالم اليوم كيفية النظر إلى اتساع حجم الفئات الوسطى وتزايد دورها فى المجتمع الانسانى وبصفة خاصة فى مجال العلم والثقافة والابداع الانسانى والخدمات فكيف نتصرف تجاهها؟ طبعاً نحن لسنا مع النمرى فى نظره لها ونرى ضرورة كسبها لصف الطبقات العاملة واقناعها أن بناء الاشتراكية لايتعارض مع مصالحها .

كلمة ختامية

لقد سعينا فى حزب التجمع إلى أوسع مناقشة لمشروع البرنامج الجديد داخل الحزب وخارجه ونظمنا أكثر من ندوة شارك فيها ممثلون لليسار بكل اتجاهاته وكذلك باحثون ومفكرون من خارج اليسار لأننا نطرح برنامجا لمصر ومن المهم أن نعرف موقف كل القوى السياسية والاتجاهات الفكرية من هذا البرنامج ، وقد استفدنا بالفعل من هذه المناقشات وأجرينا تعديلا جوهريا فى مشروع البرنامج الجديد ستناقشه اللجنة المركزية للحزب خلال شهور قليلة . وكان يسعدنا أن يشارك السيد فؤاد النمرى فى هذه المناقشات بطرح نقدي لمشروع البرنامج الجديد لكنه فضل أن تكون مشاركته من خارج الوثيقة ودون الاطلاع عليها وهو أمر لايفيدنا كثيرا ، ولهذا فأننى أقترح عليه أن يقرأ هذا المشروع وأن يوافينا بملاحظاته عليه فما زال هناك متسع من الوقت لذلك ، وأرجو أن يكون ممن يرون أن الخلاف لايفسد للمود قضية .

حول خلافات الشيوعيين الاردنيين

فيصل حوراني

الديمقراطي في الأردن. وقد فجرت هذا الخلاف نوازع شخصية صرفة مما أوجد حالة فريدة، حالة أزمة تبدو ساخنة ويريد البعض لها أن تصبح كبيرة، دون أن تكون كذلك في الواقع، ودون أن تنشئ حوارات يستفيد منها أي أحد، ودون أن يغتني الحزب ونظراؤه في المحيط وأصدقائهم والمعنون بأمرهم بأي جديد مفيد. إنها أزمة مفتعلة، وهي بهذا، بانفجارها بدافع شخصي واتكاء مفجريها على النائم وحدها، تلحق الضرر بالحزب والحركة الوطنية ولا ينجم منها ما ينجم من الأزمات الكبيرة من تطوير للفكر السياسي وتكوين للممارسة وانعاش للحياة السياسية.

كنت في عمان فيما كان الحزب يستعد لعقد أول مؤتمر علني له، وحرصت على الالتقاء بأصدقائي فيه فيما هم مشغولون بالتحضير له، ولقيت بين الذين لقيتهم الدكتور يعقوب زيادين وحظيت كالعادة بضيافته الكريمة في منزله الهادئ، وأدركت معه على أفراد أو بحضور الذين يخاصمهم الآن حوارات تناولت شتى الموضوعات التي نتطرق لها في العادة، جرى هذا بيسر ومن دون أن أشعر بأن الأمين العام للحزب لاحدى عشرة سنة مستاء من أي شيء أو متخوف من أي شيء، وقد عرفت بين ما عرفت أنه د. زيادين يبارك التحضيرات الجارية فيما يتولى رفاقه في قيادة الحزب إتمام التحضيرات التي توفر النجاح للمؤتمر كما عرفت أن الرجل عازم على عدم ترشيح نفسه للأمانة العامة. وقد قدم د. زيادين في تفسير عزمه هذا سببين كلاهما مقنع: حالته الصحية التي لم يفتني أن ألحظ أنها لم تعد مسعفة، وحرصه على إفساح المجال أمام غيره من القادة الأفتى والأكثر قدرة على حمل الأعباء والأوسع معرفة بالشأنين النظري والعملية، أي الأوفر قدرة على مواجهة متطلبات المرحلة التي

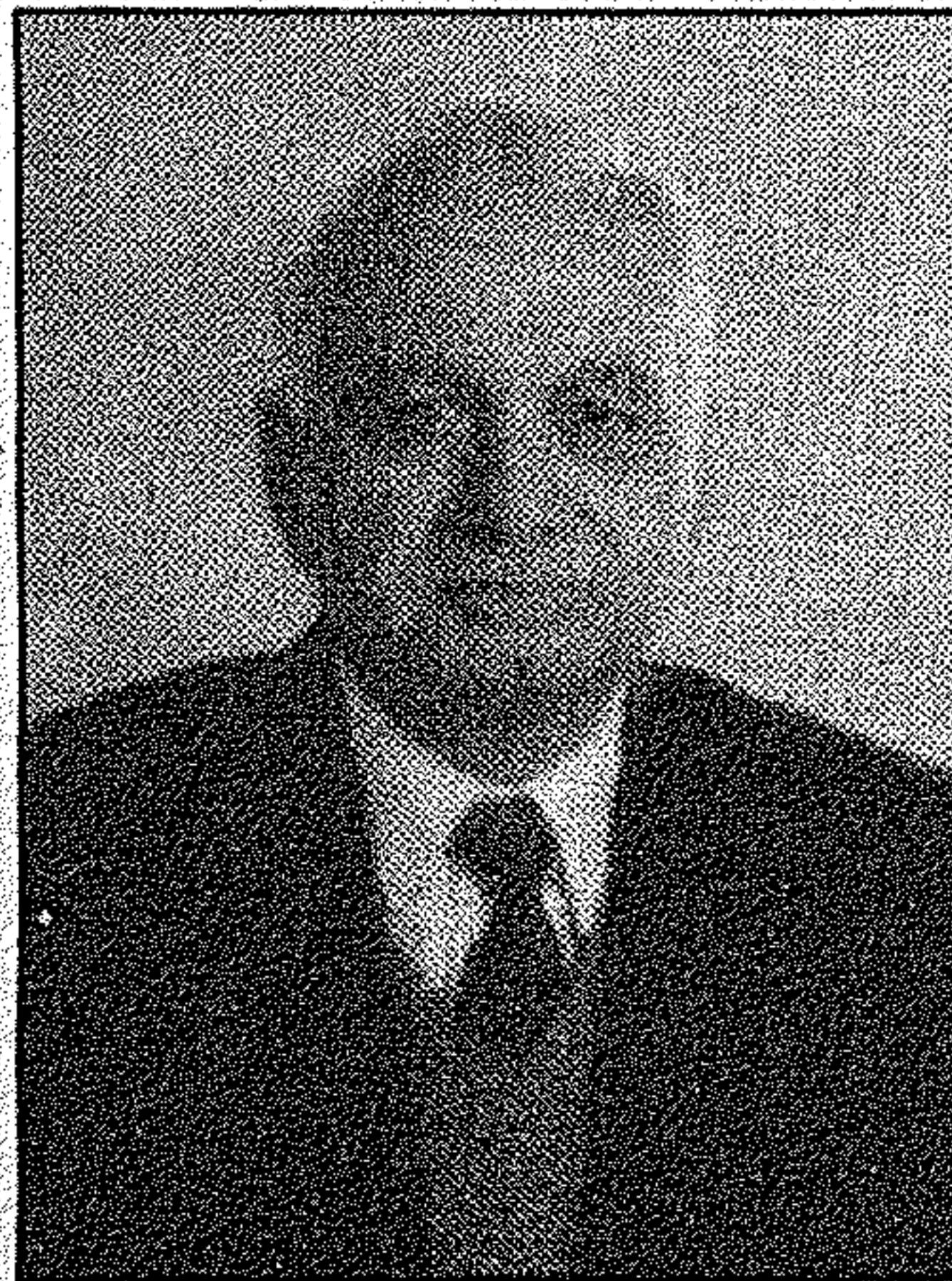
أصدقائي فيه. وكثيرا ما ساعدتني مواقف الحزب، وخصوصا موقفه من المسألة الوطنية الفلسطينية، على تصويب أخطاء ألغ فيها كما ساعدتني على تحمل الآلام التي يفرضها السير على الطريق الصحيح في هذا الشأن بالذات..

وثالث الأسباب أن الخلافات المتعاقبة التي هزت هذا الحزب وعرضته لعدد من الانقسامات ارتبطت بالقضايا الصميمة التي يهتم بها لا الشيوعيون وحدهم بل الحركة الوطنية الاردنية وشقيقتها الفلسطينية وحركة التحرر العربي بأسرها. وما أكثر بل ما أشد ما عكست هموم الشيوعيين الاردنيين هموم المحيط كله، وظل لحالات الخلافات داخل حزبهم تأثيرها البارز، خصوصا في مجال التأكيد على ما هو خطأ وما هو صواب عند مواجهة هذه الهموم.

أما السبب الرابع، وهو المتصل خصوصا بالأزمة الأخيرة فنابع من أن الخلاف انفجر هذه المرة فيما الحزب يستعيد عافيته، بعد أن عقد أهم مؤتمراته وأوفرها دلالة على تعافى الحزب مستفيدا من العلنية ومنجزات التطور

د. يعقوب زيادين

الاعتماد على «النميمة» وحدها



استميج قارئ «اليسار» عذرا حين أشغله بتفاصيل ما ينشغل به الحزب الشيوعي الأردني هذه الأيام، وذلك لأن التوصل إلى استخلاصات سديدة بشأن الخلاف الذي فجره الأمين العام السابق للحزب الدكتور يعقوب زيادين لا يستقيم ما لم تتضح التفاصيل ويجرى استعراضها بروية، فالخلاف يدور تحديدا حول هذه التفاصيل، والذين أرادوا تفجير أزمة لم يجدوا موضوعا عاما يتكئون عليه فتوخوا أن يجعلوا من الحيات قسبا وأغرقوا المعنيين بالأمر بسيل من النائم وركنوا إلى أن معظم المتتبعين لها لا ينشغل بالربط بين التفاصيل والوقائع المتباعدة. أما انشغالي أنا الكاتب الفلسطيني المستقل بشأن يخص الحزب الشيوعي الأردني فله أسباب عدة.

أول الأسباب أن الشيوعيين الأردنيين عزيزون على قلبي، تابعت مسيرتهم منذ وجدتني منحرفا في العمل العام في الخمسينات، أسيت لكبواتهم، وسعدت بنهضاتهم المتعاقبة وأعجبت بدورهم المتصل في العمل الوطني والكفاح الاجتماعي، وأقمت علاقات شخصية حميمة بكل من تيسر لي الاتصال به من قادة حزبهم وأعضائه، وحظيت باعترافهم بى صديقا للشيوعيين يشركونه في همومهم ومساراتهم بغير تحفظ. وبما كاني أن أقول، على سبيل المثال، إن أمناء الحزب جميعهم، فؤاد نصار، وفائق وراد، ود. يعقوب زيادين، ود. منير حمارنه عاملوني كلهم بمودة لا تفارقني حلاوتها وكانوا من بين أصدقائي الشخصيين الاثيرين إلى قلبي.

وثاني الأسباب أن الحزب الشيوعي الأردني ظل لصيق الصلة بالشأن الفلسطيني الوطني والشأن العربي القومي اللذين أنصرف لهما. أثر الحزب في هذين الشأنين وتأثر بهما في نحو بارز. وقد استفدت أنا من مواقف الحزب وتعلمت الكثير على أيدي

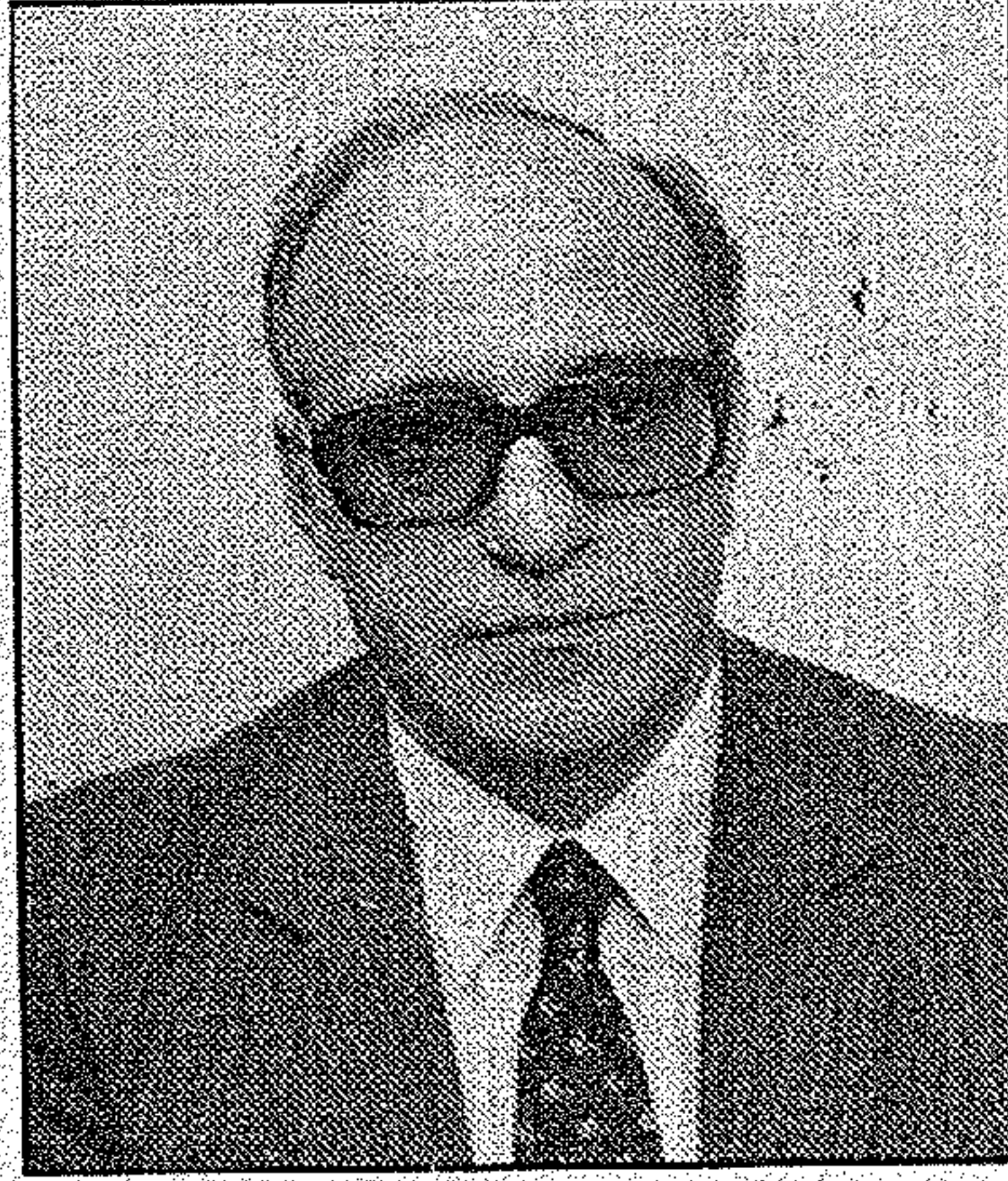
تعبيرها الحركة الشيوعية العالمية بعد هزيمتها في الحرب الباردة.

والواقع أنني ثمنت موقف د. زيادين بما يستحقه ورحت أنه به حيث حلت . لكن تسميني للموقف لم يبلغ هاجسا انبثق بسبب معرفتي بشخصية صاحب الموقف . وقد سألت د. منير حمارنه وهو من كان لصيق الصلة بصاحبه د. زيادين ، كما سألت غيره: هل أنتم متأكدون من أن الأمين العام متشبه حقاً بهذا الموقف، أليس من الحصاد أن تتأكدوا مما إذا كان عازماً حقيقة على التخلي أم أنه يجهر بموقفه كي يحشكم على التوجه إليه ومناشدته البقاء أميناً عاماً؟

وعلى هذا السؤال، تلقيت إجابات متماثلة: أعلن الرجل موقفه قبل أن يكون استبداله مطروحا ، وقد أعلنه في مجالسه الخاصة ثم أكد عليه في تصريحات أدلى بها للصحافة، وسواء كنا راغبين أو غير راغبين في استمراره على رأس الحزب فليس لنا إلا أن نقر بحاجته إلى الراحة بسبب ظروفه الصحية الظاهرة ونحترم رغبته.

ثم انعقد مؤتمر الحزب وأنا بعيد عن عمان . ووصلتني أصدااء نجاج المؤتمر عبر المواد الشحيحة التي نشرتها صحف قليلة أتلقاها في معتزلي البعيد الذي انصرف فيه إلى الكتابة . وأثار النجاج فضولي ، فاتصلت بمن أرسل إلى وثائق المؤتمر: وقائع جلسة الافتتاح وما ألقى فيها من كلمات بضمنها التقرير الذي قدمه د. زيادين والبرنامج الذي صادق المؤتمر عليه . وأتلج هذا كله صدرى . وقد ينبغي أن أقول هنا إنني وقعت في البرنامج على إجابات باهرة عن أسئلة عديدة كانت تشغل بالي وتعلمت الكثير من هذه الاجابات.

كان هذا كله حسنا وباعثا على التفاؤل . ولا أخفي أن تفاؤلي انتعش بانتخاب د. منير حمارنه أميناً عاماً للحزب . فأنا أعرف منير وعلى أن أقول إنه صديق عسر وانه الانسان الذي تعلمت منه الكثير عن الشيوعية والوطنية والرابطة بينهما . ود. منير عندي، مثلما هو عند كثيرين ، شخصية شيوعية بارزة بمقدار ما هو شخصية وطنية أردنية بارزة . وقد ثقف د. منير نفسه بمعرفة نظرية عسيقة تأثر على تسميتها في ظل الظروف وأضافها إلى المعارف التي راكمها خلال دراسته الأكاديمية المتسيرة ثم خلال تدريسه للاقتصاد في الجامعة الأردنية واستفاد منها وهو منصرف إلى النشاط العام العملي طيلة حياته . وقد تمتع د. منير بحصافة في القول والسلوك عز نظيرها ، واتبع طيلة حياته خطاً مستقيماً صاعداً،



د. منير حمارنه
رمز لتطور الحزب الشيوعي

وواءم مواءمة فذة بين المعتقد والممارسة ، دون أن يكون جامداً أو متزمتاً . بكلمات أخرى : رمز حلول د. منير حمارنه في الأمانة العامة للحزب الشيوعي الأردني إلى التطور الذي حققه الحزب، وأكد عليه . وبمقدار ما سعدت بهذا بمقدار ما توجست من ثقل العبء الذي ألقى على الأمين العام الجديد . فالصدام المحتوم بين العصري والمتخلف ليس قليل الأعباء بأي حال من الأحوال.

بعد هذا ، لم يلبث أن برزت النذر ، وقد جاءت النذر هذه المرة من د. يعقوب زيادين : تصريحات اتهامية أفردت لها صحافة الاثارة مساحات لم تفرد مثلها لمؤتمر الحزب وانجازاته وتطوراته الكبيرة ذاتها . انه ، إذن ، كما حكمت على الأمر بالخبرة المكتسبة ، تهليل هذه الصحف للمضجيج المفتعل وحفاوتها بالنمائم التي تسيى إلى الشيوعيين . وإذا لم يكن في الصحف التي أتلقاها ما يكفي لجلاء الحقيقة فقد حملت نفسي حملاً إلى عمان . وهناك ، صرفت وقتاً كافياً لقراءة المواد الاصلية والتصريحات الصحافية الكاملة وكتابات الذين انخرطوا في المعنعة ووثائق الحزب والحزبيين المتصلة بالخلاف . كما صرفت وقتاً آخر في تتبع خلفيات المواقف لدى أصحابها ولقيت كل من أمكن أن ألقاه . إن أمامي الآن حصيلة ما تحررته بنفسى وملف ضخيم يضم المواد المكتوبة كلها . فما الذي أراه وما الذي أستخلصه؟

أرى أزمة ليست أزمة ، إلا لأن مفجرها أراد أن يكبر شأننا ليس كبيراً في حد ذاته . وأرى خلافاً افتعل افتعالاً دون أن يكون فيه من بواعث الخلاف إلا ما هو شخصي . وأرى طروحات توخى بها صاحبها أن يستر الباعث الشخصي ، طروحات قد تتعاطف أو لا تتعاطف مع طارحها ولكنك لا تجد فيها إلا أوهن الصلات بالشأن العام.

في أحاديثه كلها ، المنشورة أو المحكية في المجالس ، لا يعترض الأمين العام السابق للحزب على سياسة الحزب التي كرسها المؤتمر ولا على البرنامج الذي صادق عليه ولا يشكك بشرعية عقد المؤتمر ولا يورد من الملاحظات على مجرياته ما يزيد عن أي ملاحظات عابرة يمكن أن تثار حول أي مؤتمر.

وفي ردود قيادة الحزب وأمينه العام الجديد على طروحات الأمين العام السابق تتجلى روح الاحساس بالمسئولية والحرص على توفير الفرصة لتحقيقات متأنية تتقصى الاتهامات التي أطلقها د. زيادين ضد أشخاص بعينهم في قيادة الحزب وتتوخى أن يتم التقصى باتباع صارم لمستلزمات نظام الحزب الداخلي ومقتضيات الشفافية.

لقد طرح الأمين العام السابق اتهامين صارخين شكلاً مادة مغرية للصحافة وحفزا كافيا أو أكثر من الكارهين للشيوعيين كلهم على الولوع في سيرهم الشخصية.

اتهم د. زيادين أغلبية المكتب السياسي المنتخب من المؤتمر بالتكثف ضده والعمل على إقصائه عن الأمانة العامة . روى مطلق الاتهام وقائع لا ترقى كثيراً فوق مستوى النمائم وأهمل الواقعة السافرة أي أهمل واقعة أنه هو نفسه الذي أعلن عزمه على التخلي ، وأنه غاب عن اجتماع اللجنة المركزية الذي انتخب الأمين العام الجديد وأنه لم يرسل إلى الاجتماع الذي غاب عنه طلباً بترشيح نفسه للأمانة العامة أثناء غيابيه ، بل اكتفى بأن يجري طرح اسمه من قبل عدد ضئيل من الحاضرين لم يأت أي منهم بما يشيت أن الرجل ألغى اعتزامه التنحي.

واتهم د. زيادين زميلته لعدة سنوات في قيادة الحزب ، الشيوعية البارزة السيدة إميلى نفاع ، بأنها تلقت معونات مالية من جهات مشبوهة . وفي محاولة منه لجعل هذه النميمة مقبولة ، قال د. زيادين إن المعونات المالية المشبوهة وردت إلى جمعية النساء العربيات التي تعد السيدة إميلى من أبرز مؤسساتها وزعيماتها ، ثم أضاف لاحقاً ان الرعيمة النسائية الشيوعية استأثرت بجزء من المال لنفسها . ثم وسع د. زيادين الاتهام فشمل به شيوعيات أخريات ينشطن في إطار الجمعية.

ومع أن هذا الاتهام صارخ في ظلمه ومجافاته للواقع وتعارضه مع طبيعة السيدة التي استهدفها والتي يعرف الأردنيون أنها وهبت عمرها كله ووقتها كله وبعض مواردها الشخصية للعمل العام ، فقد تعامل المكتب السياسي وأمينه العام الجديد مع هذا الاتهام ، كما تعامل مع غيره ، بروية . وشكلت اللجنة المركزية للحزب لجنة تحقيق خاصة من ثلاثة أعضاء زكى د. زيادين نفسه اثنين منهم . هذه اللجنة أجرت تحقيقاً متأنياً ، اطلعت أنا على وقائعه ، وصاغت نتائج تحقيقها في تقرير



إميلى نفاع
اتهام صارخ فى ظلمه

حقيقة أن المنظمات غير الحكومية ليست كلها من طبيعة واحدة وأن دوافعها لتقديم العون ليست متجانسة. وبهذا الاغفال، أبهت د. زيادين الحاجة الماسة إلى استقصاء طبيعة الظاهرة وتفصيلها وفرز سلبياتها وإيجابياتها والتوصل إلى قواعد فى التعامل معها بما يقلل السلبيات ويستفيد من الإيجابيات.

* الانطلاق من الدافع الشخصى أفضى بصديقى د. زيادين إلى إنشاء مركز مواز للحزب الذى خرج هو من صفه، مركز إنشاء صاحبه دون مراعاة لا للقواعد التنظيمية المعتمدة فى الحزب ولا لقانون الأحزاب المعتمد فى البلد. وبهذا انتهى الأمين العام السابق لحزب عريق وموحد إلى أن يصير أميناً عاماً لمركز صغير وهامشي، وبعد أن كان الرجل أحد أقطاب العمل الوطنى والتقدمى فى البلد، رضى بأن يصير أميناً عاماً لجماعة جمعتها نوازع متباينة لا يقر لها معظم أحزاب الحركة الوطنية بأنها بديل للحزب، لقد كان إعلان د. زيادين عزمه على التخلي هو السبب الأول الذى غيب فرصة التجديد ففقد منصب «الأمين العام» للحزب، وها هو وقد فقد التمسك الذى حظى به بسبب إعلائه قد صار «أميناً عاماً» لمركز لم يستقطب من الشيوعيين، حتى بعد أن انضم إليه شيوعيون سابقون نبذوا حزبه، إلا نسبة لا يعتد بها.

قلت مرة فى السبعينيات، فى معرض الكلام عن أزمة جدية تعرض لها الحزب الشيوعى الأردنى، إن من المؤسف أن نرى شيوعيين عاجزين عن التحرر من تأثير التخلف. وأجندى، مع الأسف مرة أخرى، مضطراً لإعادة القول، وليغفر لى صديقى د. يعقوب زيادين أى أقصده بهذا القول.

المؤكد، يمكن إيجازها فى ما يلى:

* لقد شاء د. يعقوب زيادين أن ينتهى مؤتمر الحزب العلنى بالتجديد له أميناً عاماً للحزب، ويبدو أن إعلائه عزمه على التخلي لم يكن إلا الوسيلة الملتوية لحث المعنيين بالأمر على التوجه إليه برجاء الاستمرار فى هذا المنصب. فلما جاءت النتائج مخالفة لرغبة د. زيادين المضصرة، حتى مع انسجامها مع رغبته المعلنة، ولما لم يجد الرجل ما يأخذه على السياسة والبرنامج المقرين من المؤقر، فقد اتبع عادة قديمة اشتهر بها، فعمد إلى توجيه الاتهامات الشخصية ليحدث بليلة يستفيد منها لاستعادة الموقع. ولكى أظل فى حدود الانصاف، أجازف فأقول: إن مثل هذا المسلك مألوف حتى من قبل قادة وطنيين وشيوعيين. أما ما تجاوز به د. زيادين الحد المألوف، ناهيك بالحد المقبول، فهو توجيهه حرية الاتهامات الظالمة نحو السيدة إميلى نفاع وزميلاتها بالذات. لقد شملت فى هذا التوجيه رائحة تخلف لا يطبقها أى تقدمى شيوعياً كان أو غير شيوعى. ففى مجتمعاتنا يسهل تشويه سمعة سيدة أكثر مما يسهل تشويه سمعة رجل. ولو لم يكن الأمر كذلك لوجه د. زيادين حريته نحو خلفه فى الأمانة العامة موضع النزاع، وهو رجل.

* باتباعه النهج الاتهامى دون غيره، أحدث د. زيادين البلبلة التى كان يعرف أن من السير إحداثها عند الولوع فى سير الناس الشخصية. لم يعبأ بالحقائق، ولم يتنهيى أمام الأضرار التى تلحقها هذه البلبلة بسمعة الناس المعنيين بها وسمعة الشيوعيين وسمعة الحركة الوطنية الأردنية. وبهذه البلبلة، قدم د. زيادين للذين يضيّقون بالشيوعية والشيوعيين ولا يهنأ بهم إلا حين يرون الشيوعيين وهم يتهاشرون سلاحاً يشهرونه فى وجه الجميع ويستخدمونه لتسويغ الموقف المعادى للتقدم والمجافى لروح العصر وقيمه الإيجابية.

* وبهذا النهج، تخطى د. زيادين الحاجة الجادة لمناقشة مسألة العمل الخيرى ومساهمة المنظمات غير الحكومية فيه، بإيجابياتها وسلبياتها، وطمس هذه الحاجة بابتسارها فى مناقشة فئام. لقد خلقت اتهامات د. زيادين الانطباع بأن العمل الخيرى للمنظمات غير الحكومية شر كله. نسي الأمين العام السابق لحزب شيوعى عريق أن توسع نشاط المنظمات غير الحكومية ودورها ظاهرة عالمية متزايدة البروز، كما نسى أن موجه نشاط هذه المنظمات، التى تجددت أوائل التسعينات، اقترنت برغبة المنظمات اليسارية والديمقراطية فيها فى توفير الدعم لانتفاضة الشعب الفلسطينى الكبيسة. وأغفل د. زيادين المشغول بشأن شخصى واتهامات شخصية

رسمى وقع عليه أعضاؤها الثلاثة وجرى تعميمه على أعضاء الحزب وتم نشره على نطاق واسع. وقد أظهر التحقيق أن السيدة إميلى والمتهمات الأخريات من الشيوعيات يقمن بدورهن فى جمعية النساء على أتم وجه ويحرصن على الالتزام بتوجيهات قيادة الحزب ويطلعن القيادة على نشاطات الجمعية ويحصلن على مصادقتنا أولاً بأول على ما يقمن به. كما أظهر التحقيق أن جمعية النساء التى هى جمعية خيرية فيها شيوعيات وغير شيوعيات مرخصة قانوناً وهى تخضع لرقابة القسانون الأردنى وتفحص كل من وزارة الداخلية ووزارة التنمية الاجتماعية واتحاد الجمعيات الخيرية الأردنية العام، كل فى ما يخصه، برامج عملها وميزانياتها وبصادق عليها. وأوضح التحقيق أن موارد الجمعية تجئ من نوعين من المصادر: مصادر محلية تخرص الجمعية على توسيعها باستمرار حتى أنها صارت تغطى نصف أكلاف المشاريع الكثيرة التى أنشأتها، ومصادر عالمية أكثرها مؤسسات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وأقلها جمعيات خيرية غير حكومية تتواءم برامجها للدعم مع أهداف الجمعية الأردنية ونشاطاتها. ووقفت لجنة التحقيق وقفة خاصة إزاء الاتهام بشأن المصادر المشبوهة، فتبين أن السيدة إميلى وزميلاتها التزمن التزاماً صارماً برفض أى معونات تعرضها جهات أمريكية، حكومية أو غير حكومية، أو جهات معادية. أورد تقرير اللجنة رافعة ذات دلالة قاطعة فى نفي الاتهام. فقد حدث مرة أن وافقت قيادة الجمعية على عرض معونة قدمته جهة أمريكية فيما كانت السيدة إميلى خارج البلاد، ووقعت الجمعية عقداً مع الجهة الأمريكية بهذا الشأن. فلما رجعت السيدة إميلى إلى عمان وعرفت بما جرى، اعترضت على العرض والعقد وأدى اعتراضها ونشاطها إلى فسخ هذا العقد.

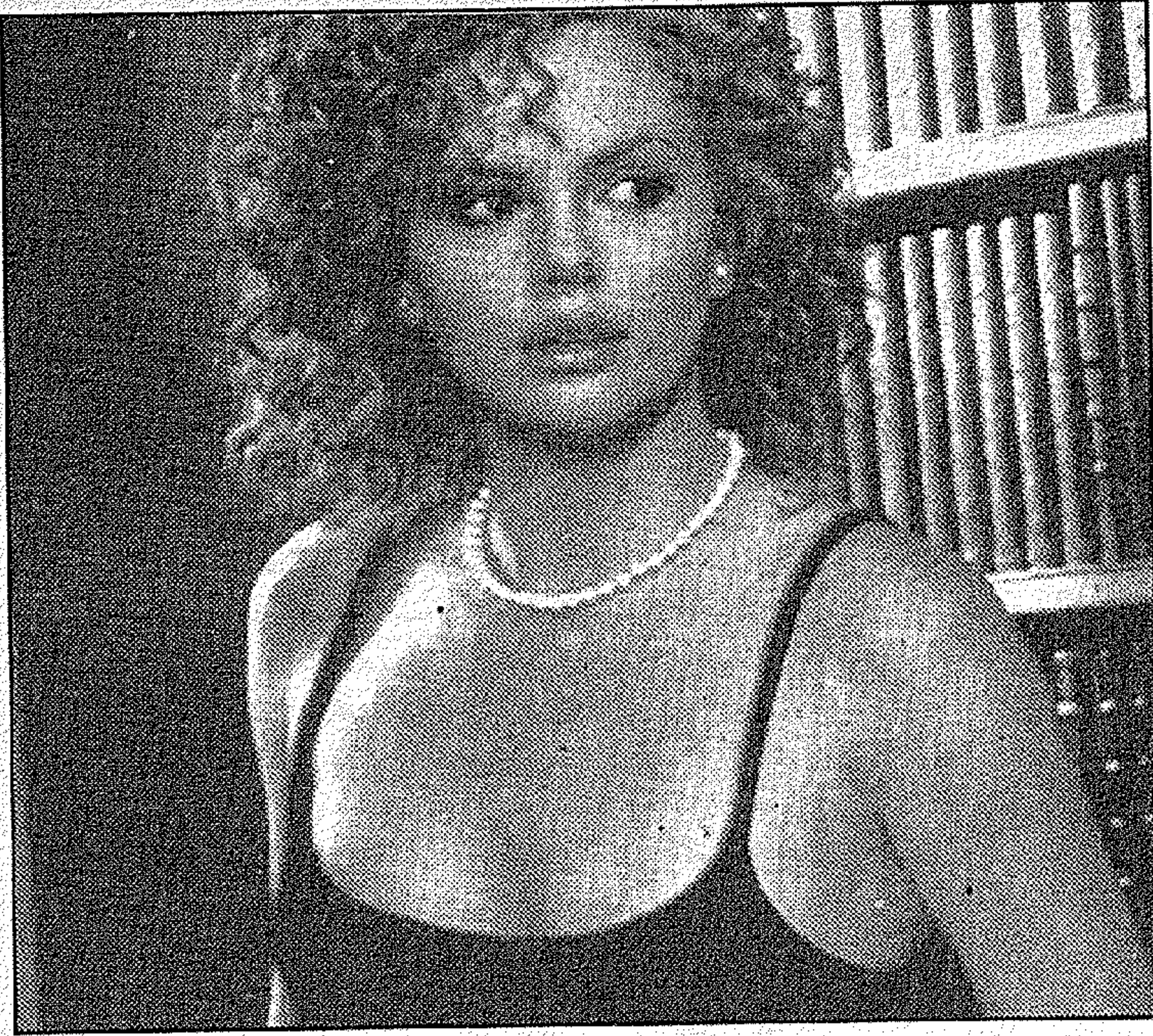
**

أمام تأكيدات قاطعة كهذه التأكيدات، برز عندى كما عند غيرى التساؤل عن دافع د. زيادين إلى إطلاق اتهاماته. لقد كان د. زيادين على معرفة تامة بالوقائع التى أعاد التحقيق التأكيد عليها، فما الذى حمله، وهو من هو فى مكانته، على توجيه اتهام قبيح لزميلة ذات سمعة طيبة راسخة ولغيرها ممن لا يمس سمعتهم الشخصية حتى خصوم الشيوعيين؟ وها أنا أجازف بتعريض صداقتى لـ د. زيادين للاهتزاز حين أجندى مضطراً اضطراراً إلى الحديث عن الدافع الكامن وراء اتهامه الظالم. لقد قالها غيرى وأنا أرددها: إنى أحب صاحبى وأتمنى له كل الخير، غير أنى أحب الحقيقة أكثر وأتوخى أن تتم مناقشة أى أمر فى ضوئها وحده. والحقيقة، كما أستخلصها من الوقائع



تأملات حول فيلم «محامي الشيطان»

السينما امام محاكم التفتيش



«يوم عرف الانسان الشيطان كان فاتحة خير»، هكذا كتب عباس محمود العقاد في السطر الأول من كتابه «إبليس» منذ أكثر من نصف قرن، ليستتطرد مؤكدا على المعنى الذى قصد دون مداورة أو مواربة، أو خشية أن تطل من هنا أو هناك رؤوس تطالب برأسه، بدعوى اتهمه بالكفر والتجديف والإلحاد، وها هو يضع النقاط فوق الحروف ليجلى فكرته: «هى الحقيقة فى بساطتها الصادقة التى لا مجال فى لفظها ولا فى معناها...» فقد كانت فاتحة التمييز بين الخير والشر، ولم يكن بين الخير والشر من تمييز قبل أن يعرف الشيطان بصفاته وأعماله وضروب قدرته وخفايا مقاصده ونواياه».

ما أبعد الليلة عن البارحة، فلو كان العقاد قد كتب كلماته تلك فى ظل المناخ الراهن، فرىما انتهى إلى غياهب السجن أو المنفى الاختيارى فى أفضل الأحوال، إذ تسود اليوم فى بعض الأوساط الشعبية والرسمية نزعة مكارثية «على الطريقة المصرية»، تتشتم فى كل الكتابات الأدبية والأعمال الفنية-وحتى الدراسات الأكاديمية-ما يتصوره أصحاب تلك الأنوف مروقاً وخروجاً على الدين، وكأنهم احتكروا الدين وتفسيره لأنفسهم، ونصبوا من أنفسهم قضاة وجلادين للآخرين، كل الآخرين. ولتنظر إلى تلك الضجة التى ثارت عند عرض الفيلم الأمريكى «محامي الشيطان»، والتى بدأت برأى متواضع لأحد القراء رأى فى الفيلم تطا ولا بذينا، وعلنيا وعلى الذات الإلهية، إذ تصور -ولعله كان الوحيد فى تصويره ذاك- أن الفيلم يدور حول «رجل أعمال مشبوه» (ولم يدرك لحظة واحدة أنه الشيطان!)، يسخر من جميع التعاليم الإلهية، زاعما أنها تهدف إلى حرمان الإنسان من الحياة الجميلة!

لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد، فبعد أسبوعين فقط من نشر القارئ رسالته المتشنجة، كتب صحفى شهير مندداً بالسماح بعرض الفيلم ذى الأفكار الإلحادية، ثم عقدت لجنة دينية رسمية اجتماعاً عاجلاً

لمشاهدة الفيلم واتخاذ قرار بشأنه. (ولا أدري إن كانت هناك أية لجنة رسمية أخرى تعطى نصف هذا الاهتمام لآلاف من المشكلات الحقيقية فى الشرح العميق داخل بناء حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التى تزكم رائحتها الأنوف وتخرق الأعين). ولعل هذا يذكرنا ببعض أبيات مما كتبه الشاعر أمل دنقل، على لسان أبى نواس:

«لا تسألنى إن كان القرآن .

مخلوقاً أو أزلى.

بلسلنى إن كان السلطان .

لصا أو نصف نبى» .

لكن المهم أن اللجنة انتهت إلى رفض الفيلم وأدانت عرضه، وكانت الحجة الحفاظ على الثوابت الدينية، خاصة الذات الإلهية.

أحمد يوسف

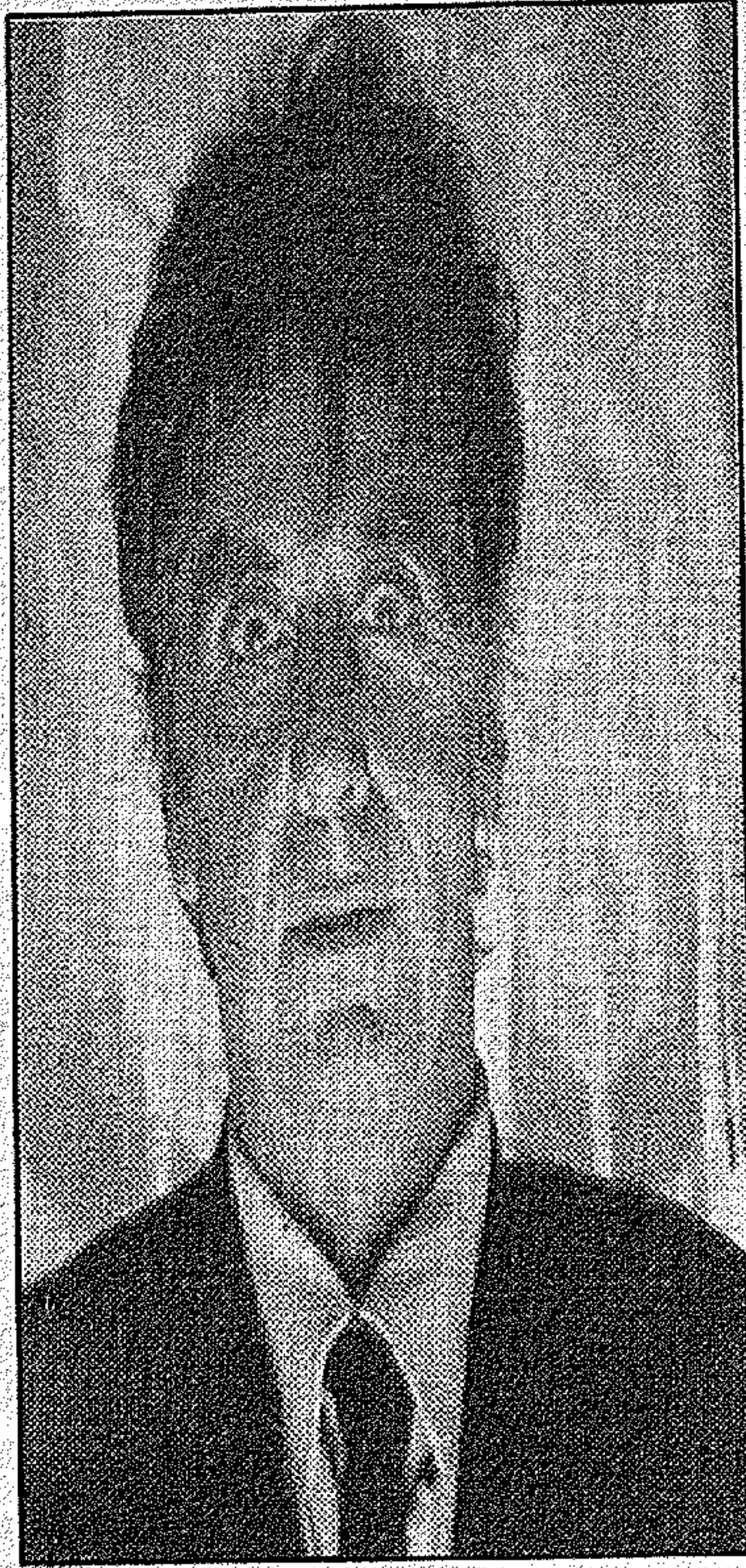
كنت أظن -وبعض الظن إثم- أن هناك فرقاً جوهرياً بين إدراك العامة لما يسمى «الثوابت الدينية»، وبين فهم بعض الخاصة-أوما يفترض أنهم كذلك- لمثل هذه الثوابت، لكن الحقيقة أن معظم المنتمين لهؤلاء الخاصة أصبحوا «طليلة» هذا الفهم العامى المسطح، حين انتهوا إلى فكر يرتكن إلى التقليد دون التجديد، ليس فقط على مستوى أفكار ذلك التراث العريق للفلسفات الإسلامية التى تعارضت وتحاورت حتى فيما يتصورون أنه «الثوابت الدينية»، وإنما الأهم هو أنه المستوى الذى يقبل فيه بعض رجال الدين الرسميين والشعبيين القيام بدور تحويل الدين إلى دائرة كهنوتية ضيقة ومغلقة، يملكون وحدهم مفاتيحها، التى يستخدمونها لكى يمنحوا بركاتهم أو لعناتهم على من يشاؤون ذات اليمين وذات اليسار، لكنهم أبداً لم يقولوا لنا رأياً واضحاً وقاطعاً فيما نعانينه من كوارث يومية حقيقية، بل تراهم

مشغولين بالتفتيش في العقول والقلوب،
ومطاردة الأقلام والأفلام!

نجوم الصراخ والصمت

تأمل كيف كان يكرس واحد من أصحاب
أعلى الأصوات بين «نجوم» رجال الدين
الرسميين جزءاً كبيراً من صورته الإعلامية،
لكي يصبح مبعوث العناية الإلهية من أجل
توبة الفنانين والفنانات ولتنظر أيضاً إلى ما
يتضمنه تعبير «التوبة» من معنى الاقلاع
عن «الاثم»! وينبى آخر من «نجوم» رجال
الدين الشعبين لكي يستخدم قاموسه
الكوميدى - البارح حقاً - للسخرية من أم
كلثوم وعبد الحليم حافظ، وها هو الأمر يصل
إلى أن تترك لجنة دينية رسمية كل مهامها
الأخرى جانباً، لكي تصدر حكماً بالاعدام
على فيلم أمريكى - فلم تتعامل معه كعمل
فنى له إيجابياته وسلبياته، فى شكله
ومضمونه، (وهى على أية حال ليست الجهة
التي يمكن لها القيام بهذه المهمة)، وإنما نظرت
إليه على أنه رسالة فى الاحقاد، هدفها هو
تدمير «الثوابت الدينية»، وهم لا يدرون أنهم
بذلك يقللون كثيراً من شأن هذه «الثوابت»،
إذا كانت معرضة حقاً لمثل هذا الخطر الوهمى
المخيف، بسبب فيلم مثل «محامى
الشیطان»!

إنه المناخ السائد الذى يصطنعون لنا فيه
معارك زائفة لكي لا نلتفت إلى معاركنا
الحقيقية، ويتوقفون فيه عند القشور لكي
يجعلونا عاجزين عن الوصول إلى اللب
والجوهر. وإذا كنت قد ذكرت لك تلك العبارة
الجريئة التى صدر بها عباس محمود العقاد
كشابه عن «ابليس»، فإن ذلك يستدعى إلى
الذهن بعضاً مما هو أكثر خطراً وإيلاماً من
الموقف تجاه فيلم «محامى الشيطان»، مثل
استمرار منع ظهور مسرحية عبد الرحمن
الشرقاوى «نار الله» منذ أكثر من عقدين من
الزمن، وهى المسرحية التى تدور حول مقتل
الحسين، كما يستدعى أموراً طريفة لكنها لا
تقل وجعاً، مثل ما ذكره الموسيقى خفيف
الظل عسيق الرؤية عمار الشربعى فى تحليله
لأغنية رياض السنباطى، «على عودى»،
التي تتضمن عبارة عن الجمال الذى «يفتن
العابد»، فقد أشار الشربعى فى ملاحظة ذكية
ولاذعة أنه لم يكن ممكناً لمثل هذه الجملة أن
تظهر فى أغنيات اليوم إلى النور، تماماً كما
أشار لى الصديق الناقد محمد الروبى إلى
مشهد من فيلم «شارع الحب»، ربما كان
مستحيلاً أن يسمحوا له اليوم بالظهور، يقف
فيه عبد السلام النابلسى جائعاً وهو ينظر إلى



السما متضرعاً إلى الله أن يطمعه قائلاً:
ابسطها يا باسط»، فإذا برينات صدقى تلقى
فوق رأسه بشلال من «الملوخية»، فيعيد النظر
إلى السماء معقياً: «ماتبسطهاش قوى
كده»!

إن هذا كله يقودنا إلى أن نتساءل إذا ما
كانت مسرحية الشرقاوى، وأغنية السنباطى،
و«إفيسه» النابلسى، تنتمى إلى ما يطلقون
عليه الخروج على «الثوابت الدينية»، أم أنه
ضيق الأفق الذى نتصور أن بعض رجال الدين
يتعمدونه عن وعى كامل، لكي يوحوا بأنهم
يلكون القدرة على الهيمنة على كل أمور
حياتنا، بينما لم يتحدث واحد منهم أبداً عن
الديمقراطية، أو الخصخصة، أو النظام الجديد
أو الموقف تجاه الكيان الصهيونى، ناهيك عن
صمتهم المطبق أمام انسحاق كتلة هائلة من
أبناء الوطن تحت الوطأة الثقيلة للفقر المتزايد،
والافتقار الكامل للشروط الانسانية
البسيطة - العمل والسكن والملبس والطعام
والتعليم والزواج - لاقامة الحد الأدنى من
مقومات الحياة العادلة فى هذا الوطن التى
يمكن أن تسمح للناس بإقامة الدين الصحيح
وإن كان بكفهم فخرأ أن يجمعوا حشودهم
وأسلحتهم الثقيلة، لمواجهة فيلم لم يصمد فى
دور العرض إلا أسبوعين يتسعين، لأن

اسمه «محامى الشيطان»!

الخروج من الجنة

قد يبدو هذا الاستطراد الطويل بعيداً عن
التناول النقدى لفيلم «محامى الشيطان»،
لكننى أردت أن أؤكد به منذ البداية على أن
ردود الأفعال المتشجعة، خاصة من قبل بعض
المؤسسات الدينية الرسمية، قد ارتكبت خطأ
فادحاً، ليس بسبب تصورها أنها تدافع عن
«الثوابت الدينية»، وإنما لأنها أساءت تماماً
فهم وتذوق فيلم مثل «محامى الشيطان»
الذى يقف فى التحليل الأخير - وتلك هى
المفارقة المضحكة والمبكية معاً - على نفس
الأرض الدينية المحافظة، التى لا تبتعد قيد
أغلة عن تصوير الشيطان على أنه الشر المطلق
الذى يطارد الانسان لكي يبعده عن العودة
إلى الله، وأن المصير الذى سوف ينول إليه
الشيطان - إذا لم يستسلم له الانسان - سوف
يكون الحميم الذى سوف يستلعه فى أتونة،
فهل يشكك مثل هذا الفيلم فى «الثوابت
الدينية»؟!.

إن شئت أن تلخص «حدوته» فيلم
«محامى الشيطان»، فإنها تدور حول بطل
شاب يدعى كميمن لوماكس (كيانوريفز)،
يحقق فى حياته المهنية النجاح تلو النجاح،
فقد كان كل المتهمين فى قضاياهم ينتهون إلى
الادانة عندما كان ممثلاً للادعاء، بينما
يحصل عنده كل المتهمين على البراءة عندما
تحول إلى المحاماة. (وسوف تعرف لاحقاً أن
السر وراء ذلك النجاح هو قدرته الفائقة فى
التأثير على هيئة المحلفين ببراعته وتمكنه من
تطويع المنطق والقانون لصالحه). وإذا يدور
المشهد الأول من الفيلم فى قاعة محكمة،
يحاكم فيها مدرس فى منتصف العمر - له
تاريخ سابق فى قضايا مماثلة - بالتحرش
الجنسى بفتاة مرافقة من بين طلبته، فإن
لوماكس يدرك بحدسه أن المتهم قد ارتكب
الجرمة حقاً، لكنه يطلب استراحة قصيرة يذهب
فيها إلى دورة المياه. (مرة أخرى، سوف تعرف
لاحقاً أنه كان معتاداً على استخدام ثقب فى
جدار دورة المياة للتخلص على مداولات
المحلفين خلال الاستراحة، حتى يحدد اتجاه
دفاعه لاختراق نقاط ضعفهم).

إنه إذن النجاح الذى لا يعرف لنفسه
حدوداً، وهو النجاح الذى تحدد معاييره
الأخلاقية الفردية والنفعية للمجتمع
الرأسمالى الأمريكى، ومن هذا المشهد فى
انفراد لوماكس بنفسه فى دورة المياه، وتأمله
لنفسه فى المرآة، وسماعه لمديح مراسل
صحفى يلحق به ليتحدث معه حديثاً قصيراً
عابراً يغازل به غروره بالنجاح فى ساحات

وصعوده الاجتماعي ،حين يستحوذ ميلتون عليه تماما ،حتى أنه يغتصب زوجته وينزع عنها رحمها وقدرتها على الإخصاب ،وفي الوقت الذي تصاب الزوجة فيه بالجنون وتبتحر ،تظهر الأم المتدينة مرة أخرى لتخبر ابنها لوماكس بأن الشيطان قد أغواها في شبابها ، وأن ميلتون ليس إلا أباه!

منطق الشيطان

ربما بدا ذلك أثرا من أثار أفلام «الرعب الشيطاني» الهوليوودية (هل تذكر -على سبيل المثال فيلم «طفل روزماري» للمخرج رومان بولانسكي؟) ، وتلك هي الحقيقة بالفعل ، فكون لوماكس ابناً للشيطان ميلتون هو خط درامي ينتهي إلى المخطوطة الأولى لسيناريو الفيلم التي تمت كتابتها منذ سنوات عديدة ، وظل الفيلم النهائي - بعد إعادة كتابته - محتفظاً بهذا الخط في نسخته المعروضة ، ليحقق بعضاً من تأثيرات الرعب المجانية لدى المتفرج ، حتى لو لم يكن ذلك وثيق الصلة بما ينبغي لأي دراما مرهفة تتعامل مع رماديات النفس البشرية . فالاحتفاظ بهذا الخط الدرامي يجعل الفيلم صراعاً ميلودرامياً مسطحاً داخل البطل لوماكس ، (فالألم ترمز إلى الخير الخالص والأب يرمز إلى الشر المطلق) ، وإن لم يكن هذا على أية حال هو التناقض الوحيد في مضمون الفيلم ، الذي تناوب على كتابته -بتأثير من الممثل آل باتشينو في محاولة لجعل المضمون أكثر جدية - ثلاثة من كتاب السيناريو ، هم أندرو نيدرمان ، وجوناثان ليماكين وتوني جيلروي .

لكن الفيلم يصل عند هذه النقطة إلى الحوار الملتهب بين الانسان (لوماكس) والشيطان (ميلتون) ، وهو الحوار الذي أثار قارنا وصحفيًا شهيراً ولجنة دينية رسمية لتصورهم أنه يمثل نوعاً من التجديف . لكن دعنا نتساءل أولاً كيف يمكن للشيطان أن يتحدث ، وماذا تنتظر منه أن يقول ، إلا أن «يوسوس» للانسان ليحرك فيه نوازعه الشريرة؟! (أنظر على سبيل المثال كيف عرض القرآن الكريم حواراً بين الله والشيطان ، في سورة الاعراف ، الآيات (١١-١٧) ، فكان الشيطان يعلن تأكيده على قدرته على اغواء البشر وابعادهم عن الله . ولتنظر أيضاً إلى «رسالة الغفران» لأبي العلاء المعري ، حين يحاول الشيطان أن يزرع الشك في نفوس المؤمنين ، بأن يقول : «إن الخمر حرمت عليكم في الدنيا ، فكيف تحل لكم في الآخرة؟!» . إن لوماكس يريد أن يلتقي بالمسئولية كلها في الدمار الذي إنتهى على عاتق ميلتون ، لكن



التي دفعت آدم للخروج من الجنة ، لأنها استسلمت لاغراء الشيطان واغوائه . ومنذ اللحظة الأولى التي يظهر فيها جون ميلتون على الشاشة ، تدرك أنه يجسد «الشيطان» حقاً ، حتى أن حذاءه يوحى بالصورة التقليدية للقائمتين الحيوانيتين لساقى الشيطان! (وفي تعليق ساخر لناقد سينمائي بريطاني ، أشار إلى أن لوماكس كان الوحيد الذي لم يكن يعرف حتى تلك اللحظة أنه يتعامل مع الشيطان ! لكن الناقد لا يعرف بالطبع أن هناك قارنا مصرّباً ما يزال يصّر - حتى بعد أن رأى الفيلم - على أنه لم يكن إلا «رجل أعمال» يسخر من التعاليم السماوية!) . لقد أقام ميلتون مملكة عالمية كاملة للشر ، تتجسد في «شركة» تتعامل مع كل القضايا المرببة من كل الأنواع ولكل الأجناس ، ليستخدم براعة لوماكس للحصول على البراءة لكل المجرمين الذين يتسبناهم «الشيطان» ميلتون ، لكن الفيلم يقع في خطأ درامي ترك تأثيراً قادحاً على بنائه ، عندما استطرده إلى قضية بعد أخرى ، في تفاصيل عديدة تشتت جوهر الصراع الدرامي ، الذي يدور تارة بين لوماكس وميلتون ، وتارة أخرى بين لوماكس ونفسه ، إذ يبدو أن لوماكس يدفع يوماً بعد آخر ثمن «نجاحه» وثرائه

القضاء ، من هذا المشهد سوف يدخل الفيلم إلى عالم «فانتازي» مرعب تتأكد بداياته مع استخدام المؤثرات الصوتية الراجعة ، وصوت انغلاق باب دورة المياة في دوى مخيف ، لينفرد لوماكس بنفسه مرة أخرى . (وسوف يكشف لك تأمل الفيلم بعد نهايته أن مثل هذا المشهد لن يحل تفسيراً مباشراً ، إلا إذا وضعته في سياق مع المشاهد اللاحقة وحتى نهاية الفيلم) .

إن لوماكس يعود إلى قاعة المحكمة وقد تحول وحشاً بشرياً قاسياً ، ليشن حرباً نفسية ضارية على الفتاة حتى تنهار ، وليحصل على البراءة لموكله ، ويحضر بعدها احتفالاً مائجاً صاخباً (أو قل شيطانياً) بنجاحه الجديد ، ليأتيه عرض غامض للانتقال من فلوريدا والعمل في مدينة نيويورك ، لدى شركة كبرى يديرها اجون ميلتون (آل باتشينو) ، حتى أنه لا يلتفت لتحذيرات أمه المشددة (جوديث آيفي) ، التي تؤكد له أن نيويورك ليست إلا «بابل الجديدة» التي سوف يدمرها الله لفجورها وفسوقها ، وهكذا يخرج لوماكس من «جنته» الصغيرة التي أقامها في فلوريدا ، وبالطاح من زوجته الجميلة ماري آن (شارليز ثيرون) ، فيما قد يوحى لك بأنها تشير على نحو غامض إلى القصة التوراتية عن حواء

الشيطان دافع عن نفسه: «إننى لا أحعل الأشياء. تحدث، اننى أعد المسرح فقط، ثم يبقى الأمر بعد ذلك ميرھونا بإرادة الناس». ولأن ميلتون لا يريد أن يهرب منه لوماكس، فإنه يعده بكل ملذات الحياة القريسة والرخيصة: «ان الله يعطى الإنسان الغرائز، ثم يصنع له بعد ذلك القوانين: انظر ولكن تلبس، المس ولكن لا تتذوق، تذوق ولكن لا تبلع.. أما أنا، فالبرغم من كل نقائص الإنسان فاننى أحبه.. لقد كان القرن العشرون كله ملكى.. إنه عصرى، عصرنا». إن ميلتون يريد القرن الواحد والعشرين أيضا، لذلك فإنه يريد من لوماكس أن يضاجع أختا شيطانية له، لكى تظل مملكة الشر تسببط على العالم، لكن لوماكس يقرر أن يطلق النار على نفسه، وهنا ينتهى الشيطان للاحتراق فى جحيم مروع، ليصل الفيلم إلى مشهد دورة المياه مرة أخرى، حين انفراد لوماكس بنفسه أمام المرأة، وكأن الفيلم يريد أن يقول لنا موعظته الأخلاقية -الدينية-التقليدية أيضا- أن بداخل كل منا شيطانا، عليه أن يقتله لكى يكون انسانا سويا. (هل يختلف هذا المضمون -الذى لا يمكن لنا أن نقبله قبولا كاملا- عما يقوله كثير من رجال الدين الرسميين من أقاويل تهدف فى الأغلب إلى نوع من قمع النوازع الانسانية، بدعوى أنها شيطانية؟). وهكذا يعود لوماكس إلى قاعة المحكمة، معلنا عن رفضه استكمال الدفاع عن المتهم، فكانه يضحى بالنجاح إذا ما تناقض مع الحق والخير، لولا أن الصحفي -الذى ظهر له فى دورة المياه فى لقطة خاطفة- يعاود الظهور مرة أخرى، ليعرض على لوماكس أن يحصل على نجاح جديد، باستثمار هذا الموقف الأخلاقى لنشر كتاب عنه، وهنا تتحول هيئة الصحفي-من خلال المزج- إلى صورة الشيطان مرة أخرى، وهو يضحك ضحكة مدوية محلجلة.

ثنائية الشيطان والإنسان

إن شئت الحقيقة فإن فيلم «محامى الشيطان» يقع فى منطقة غائمة تفتقر إلى نضج الرؤية، بقدر افتقاره إلى نضج الأسلوب الفنى أيضا، فعلى مستوى الشكل، يقف المخرج تايلور هاكفرد حائرا بين أن يصغ فيلماً تقليدياً من أفلام الرعب، محتشداً بالمؤثرات البصرية والسمعية شديدة الابهار (من خلال تقنيات الكمبيوتر التى أصبحت تنجز مثل هذه المؤثرات بالضغط على بعض الأزرار)، وبين أن يقدم عملاً درامياً ينفذ إلى أعماق النفس البشرية، فالفيلم -على مستوى الدراما- لم يتوقف لحظة واحدة لكى يتأمل التحولات

داخل شخصياته (ولعل الانقلاب المفاجئ فى شخصية الزوجة مارى أن هو خير دليل على ذلك)، وفيصفا عدا لقطات قليلة لمدينة نيويورك (فى شكلها «اليابلى» الفانتازى) وهى تضئ أنوارها وتطفئها بطريقة غامضة (بالطبع تحت تأثير الشيطان ميلتون)، أو استخدام التصوير شديد البطء ربما كادر أو كادرين كل ساعة، لترى على الشاشة ليلة واحدة فى نانية واحدة) لبرج ميلتون الشيطانى وهو يتحول من الليل إلى النهار، نقول إنه فيصفا عدا تلك اللقطات يفتقد الاحساس بالجو العام الذى يتسم بالانساق والتكامل حتى يجعلك المخرج تعيش الدراما وتعايشها، بل إنك تشعر أحيانا بأن اللحظات المتميزة الوحيدة فى الفيلم لا تكتسب قيمتها إلا من خلال الأداء البارع لبطلية آل باتشينو وكيانو ريفز.

أما على مستوى المضمون، فالفيلم يقع فى خطأ أكثر عمقا وخطراً حتى إنه ينزلق -رغم ما عنه- إلى نوع من الالتباس والتناقض، (وكما سبق أن أشرنا، فإن هذا يعود إلى إعادة كتابته مرة بعد أخرى، حتى تراكبت الدلالات فوق بعضها دون أن تتفاعل وتنصهر معاً)، وربما كان من الأفضل للفيلم أن يبقى ملتصقا بطموحه البدائى البسيط بأن ينتمى إلى أفلام الرعب، لكنه أراد أيضا أن يحتوى على النقد الاجتماعى، حين يشير إلى الأخلاقيات الماكيا فيلمية السائدة فى المجتمع الأمريكى، وتحول بعض المهن -مثل المحاماة أو الاعلام- للدفاع عن الشر. وقد تتفق مع جانب من هذا الراى فى ظل ظروف اجتماعية محددة تستلج انسانية الإنسان، إلا أنك لا تستطيع أن تسلم به تسليمًا كاملاً، وإلا كان علينا أن نلغى نظام القضاء، ونغلق الصحف، بدعوى الدفاع عن الخير! (إنه المنطق نفسه الذى قاد البعض للدعوة لمنع عرض الفيلم!). وأرجو، أن تنتبه إلى أن الفيلم قد ضرب بعض الأمثلة الشريرة التى يدافع عنها الشيطان، مثل تجارة السلاح، وهو ما يمكن لك أن تقبله (فى أغلب الأحوال)، لكن كيف يمكن أن يلصق الفيلم تهمة الشيطانية ببعض الديانات ذات الممارسات الخاصة، لأنها تذبج الحيوانات فى طقوس معينة؟ ومن الذى يملك أن يمنح نفسه الحق فى أن يضفى على دين ما صفة الخير، وأن يرمى ديناً آخر بصفة الشر؟ وكيف نقبل القول بأن الشيطان قد امتلك القرن العشرين، وهو القرن الذى شهد تقدماً إنسانياً هائلاً فى امتلاك الطبيعة يتجاوز كل رحلة الإنسان على الأرض، رغم كل الأخطاء والأخطار الفساحية التى نجمت عن ذلك، بسبب بعض الأيدولوجيات التى نزعّت عن التكنولوجيا غايتها الانسانية؟ وأى قرن يقتصر علينا الفيلم أن «نعود» إليه حتى نتعد عن الشيطان؟!

بل إن الفيلم يضى إلى أكثر المفاهيم الدينية التسقيدية ميلاً إلى المحافظة والتزمت (ومع ذلك رأى البعض فيه زندقه وهرطقة!)، إذ أنه ينحاز للتطهر الدينى الذى يمارس فى دور العبادة، بينما يصبح الرقص والغناء ممارسات شيطانية عريضة، وهو فى ذلك يجعل النفس البشرية فى حالة صراع بين العقل والجسد (إن الشيطان ميلتون يغازل الزوجة مارى آن، ويقنعها بأن تقص شعرها حتى تظهر رقبتها الجميلة، التى تجسد «الحدود» بين العقل والجسد)، وهذا هو المفهوم الثنائى شديد السذاجة والتبسيط، الذى يلغى كل الرحلة الانسانية النبيلة والجميلة -على مستوى الدين والفن والعلم معاً- فى اكتشاف العلاقة الجدلية الحميمة بين العقل والجسد، أو بين الروح والمادة.

وهكذا فإن فيلم «محامى الشيطان» لا يعدو أن يكون محاولة معاصرة لاعادة أسطورة «فاوست» مرة أخرى، محاولة أصابت هدفاً وأخطأت عشرات الأهداف. لكن جريمة الفيلم الكبرى -ولعلنا لم نجد وصفا أدق -هو أنه يطلق على الشيطان اسم الشاعر جون ميلتون، صاحب «الفردوس المفقود»، فإذا كانت بعض القراءات الرجعية ترى أن ميلتون قد انحاز -فى كتابته ومواقفه- للشيطان، فإن الحقيقة أن «شيطان ميلتون» كان شيطانا فنياً، ورمزاً للثورة التى قام بها كرومويل على النظام الملكى فى بريطانيا خلال القرن السابع عشر، بل رمزاً لثورة أشمل على القمع والتخلف اللذين سادا فى فكر العصور الوسطى الذى كان يقصى الإنسان عن مكانه الطبيعى فى العالم الذى نعيش فيه. ولنتأمل مرة أخرى ما كتبه أمل دنقل فى قصيدته: «كلمات اسبارتاكوس الأخيرة»:

المجد للشيطان معبود الرياح.

من قال لا فى وجه من قالوا نعم.

من علم الإنسان قمزيق العدم.

من قال لا فلم يمت.

وظل روحاً أبدية الألم.

إنه «الشيطان» بدلالته «الانسانية» الفنية الرحبة، التى لن تجد لها أثراً فى فيلم «محامى الشيطان»، ومع ذلك فإن جانباً من المناخ الثقافى والدينى السائد -بضيق أفقه- قد وقف من الفيلم موقفاً رافضاً كارهاً، مع أنهما يقفان على أرض واحدة، أرض لن تفضى بنا إلا إلى كهوف مظلمة، تملؤها شياطين التخلف الشريرة التى لن تعدم أن تجد -دفاعاً عن وجودها فى حياتنا- عشرات المحامين!.



فن

مايسة زكى

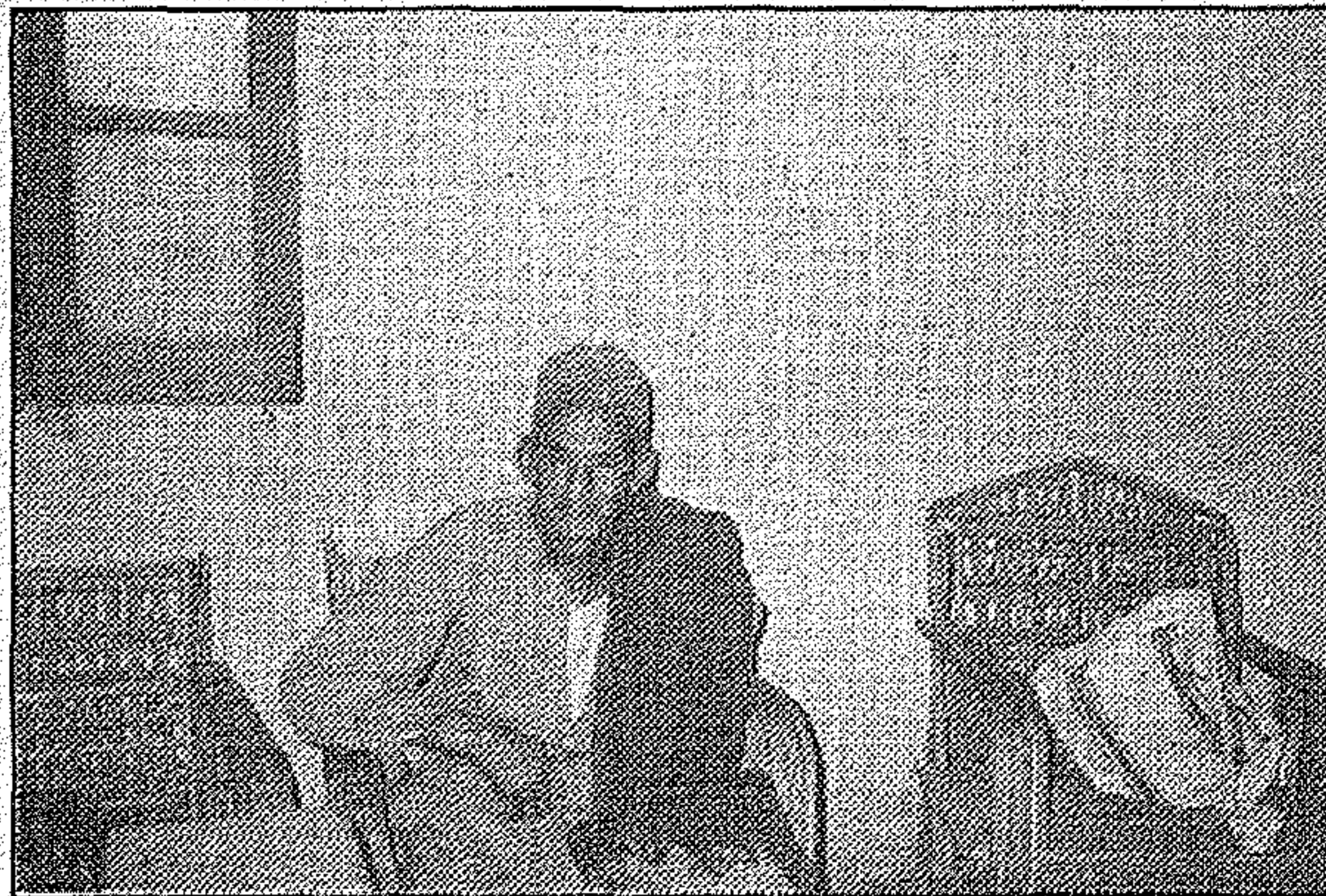
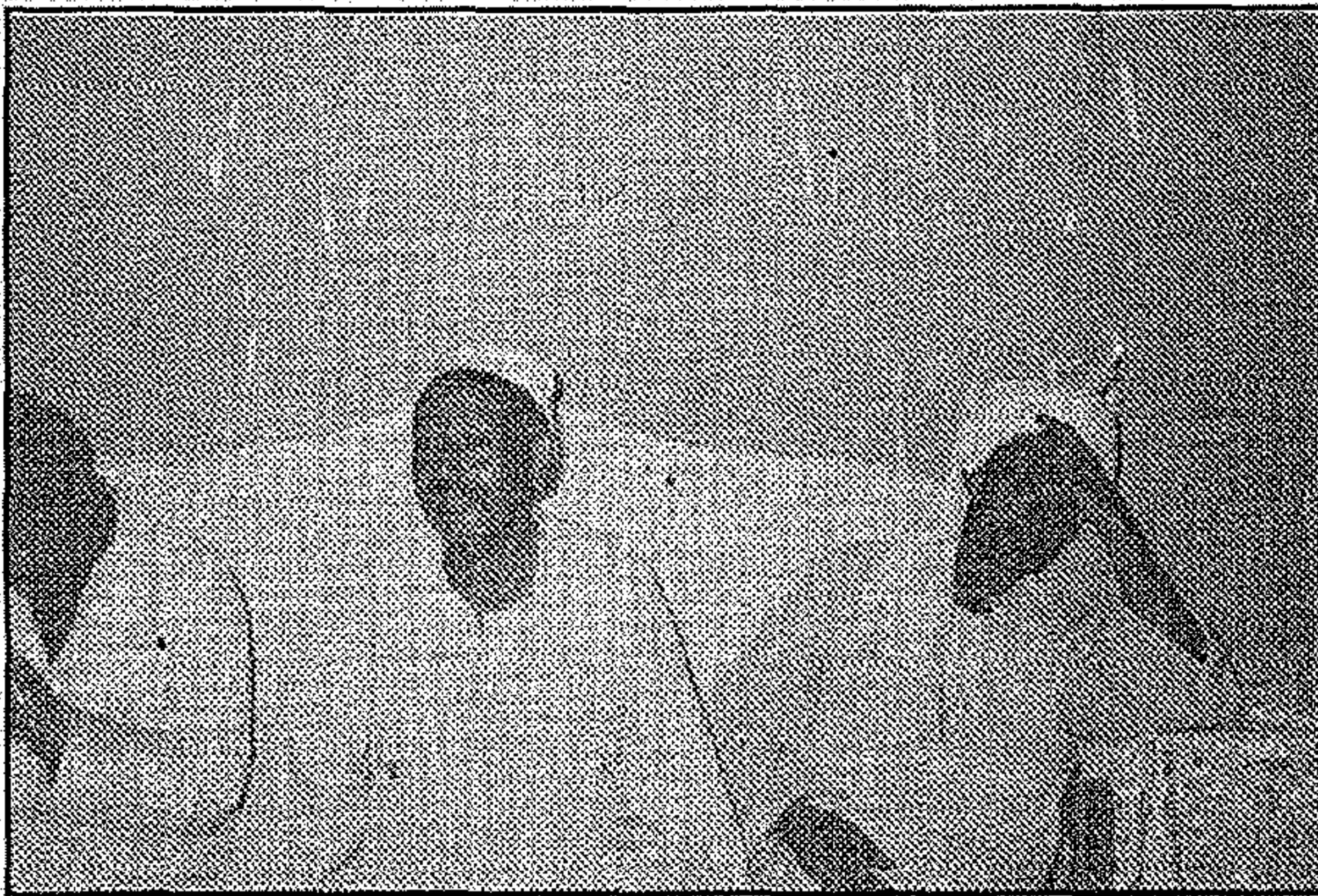
تجسسا عبيد

يسا

نيسيل

وجوه... وجوه... وجوه... «التجساعيد المرسومة بدرى على جبينهم».

ترك «فؤاد التهامى» فى وثيقته الفيلمية (شهادات الفلاحة والفلاح القصص مايو ١٩٩٨) انطباعاً غائراً بعشقه للملاح الكادحة وفن البورتريه للفلاح والفلاحة المصرية . يلح عليه ذلك الهاجس أكثر مما يلح عليه أى هاجس فنى آخر. وما تثببت «الكادر» فى لقطات على وجه مصرى أو مصرى «شرقانة» مثل الأرض الشرقاى على امتداد سنوات وسنوات مع ترك شريط الصوت يسرى .. وما استسلامه لمفردات الفلاحة العنقوية الصابحة الطازجة التى قد تخلو من أى معلومة شافية وافية إلا تعبير عن هذا العشيق .. الفلاحة وهى تتلعثم وتتوقف وبخفة ظل خاصة جداً تقول : سلامتك ، والاخرى التى لا تعرف اسم المالك الذى تستأجر منه قراريط الأرض وتقول: «ازور عليه» ذلك الكشف الذى يتجاوز القضية الانية المثارة حول قانون ٩٦ لسنة ٩٢ لتنظيم «أو إرياك» العلاقة بين المالك والمستأجر إلى دامة النظر إلى وجوهنا المصرية المكدودة الجميلة وما وراءها .



تحت تأثير الاستهلال التلفزيونى والايديولوجيا التى يبشها وضهور الابداع السينمائى -فقد هاجس ونيل تقمص الآخر لاتاحة خصوصية الفرد للجماعة أو بهاء ابتكار شخصية بخيال حسى وفكرى مجاوز للواقع ، وهما الحدان اللذان يتراوح بينهما إبداع الممثل . أصبح التمثيل مرادفاً لأصباغ وقوالب المدينة ، ولنقل العاصمة المركزية التى تهيم وتلقى ما تراه أعيننا وما نسمعه . تستعمر حواسنا بنفوذ غير مسبوق وتكبل حواسنا . وهو ما يجعل حلم «عظيقات الانودى» بانجاز كتاب وصف مصر

و«هاشم النحاس» على المنصة يتحدث عن زميله بعد مشاهدة الفيلم فى التاسع من نوفمبر فى مسرح الهناجر أتذكر فيلمه «أرزاق يانيل» الذى أخرجه عام ١٩٧٢ .. أتذكر هذا الاكسار الفنى الذى بشه هاشم فى الشاشة لأقدام الجمالين والبنائين المشققة الحشنة المعتمدة وهى تصعد السقالات درجة درجة .. أقدام .. يا نيل. ولا أدري لماذا يتجلى جمال هذا المنحى وأهمية السينما التسجيلية اليوم فى نظرى أكثر من أى وقت مضى . لقد فقد الفن التمثيلى فى معظم الانتاج المقدم فى بلادنا

التسجيليلى.. وكانت متألفة بحلمها وإبداعها بين الحضور - أكثر الحاحا وضرورة يوماً بعد يوم.

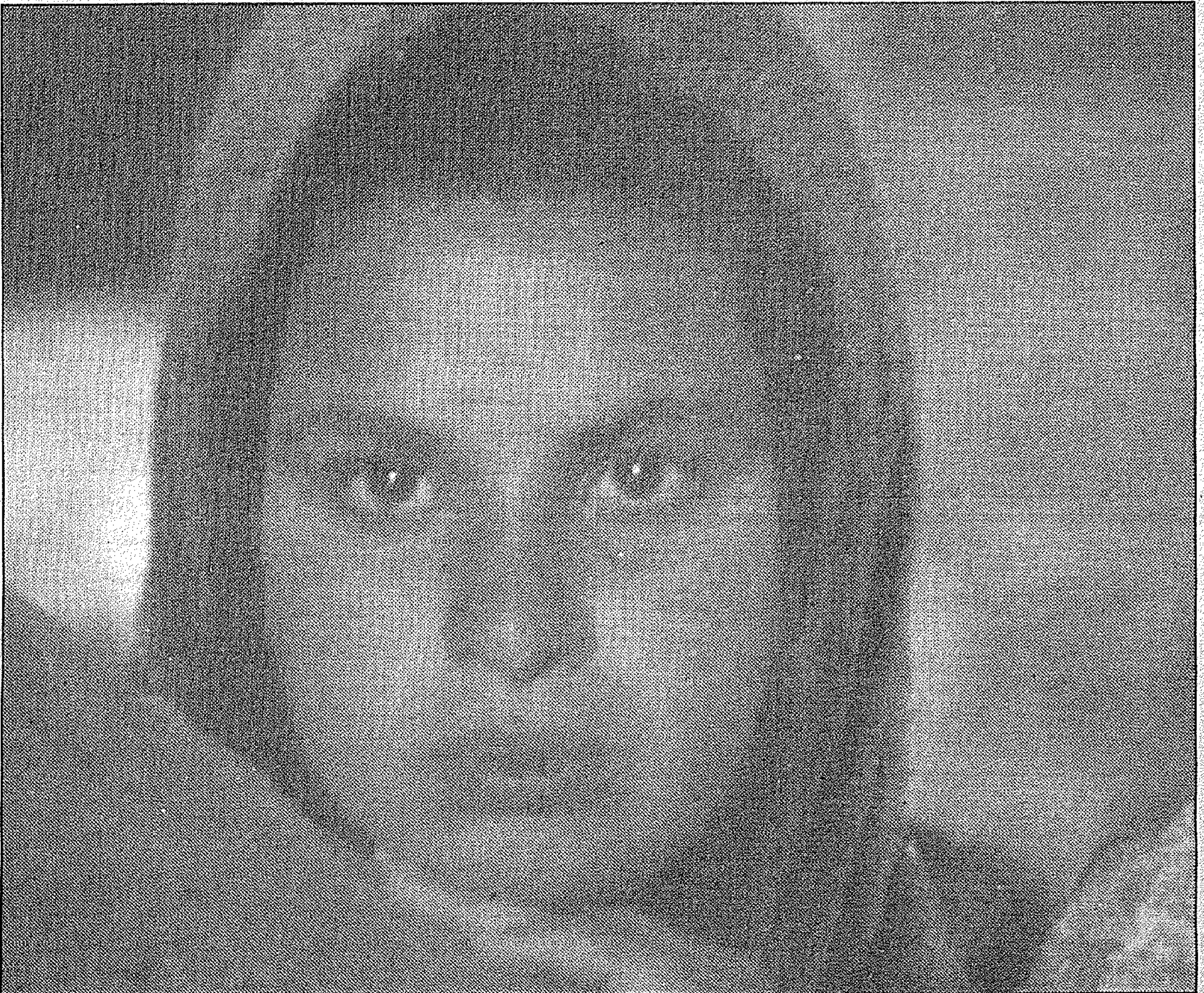
تتحول «شكاوى الفلاح الفصيح» قطعة الأدب الفرعونى الكلاسيكى حوالى ٢٠٠٠ ق.م. التى ترجمت إلى عربية فصيحة ذات جرس وإيقاع منمقين مع أناقة «شادى عبد السلام» وصرامة كادراته عام ١٩٧٠ إلى وثيقة تفيض بشهادات الفلاحات والفلاحين في مايو ١٩٩٨، والتى تتنوع وتتسراكم بلهجات عامية ذات جمالية عفوية وفى حدود وعيهم المتباين: ما بين تمسك بالأرض لآخر قطرة .. وبين اعتبارها مجرد مورد رزق وحيد ويمكن فى ظل غياب الزوج وكثرة الولد، ما بين تنازل كامل عنها إذا ما قورنت بغلاوة الولد الذى يواجه إرهاب السلطة ونفوذ المالك وبين اعتزاز بتساريخ طويل من الملكية والكبرياء أثارهما فيهم الرجل الحلم «جمال

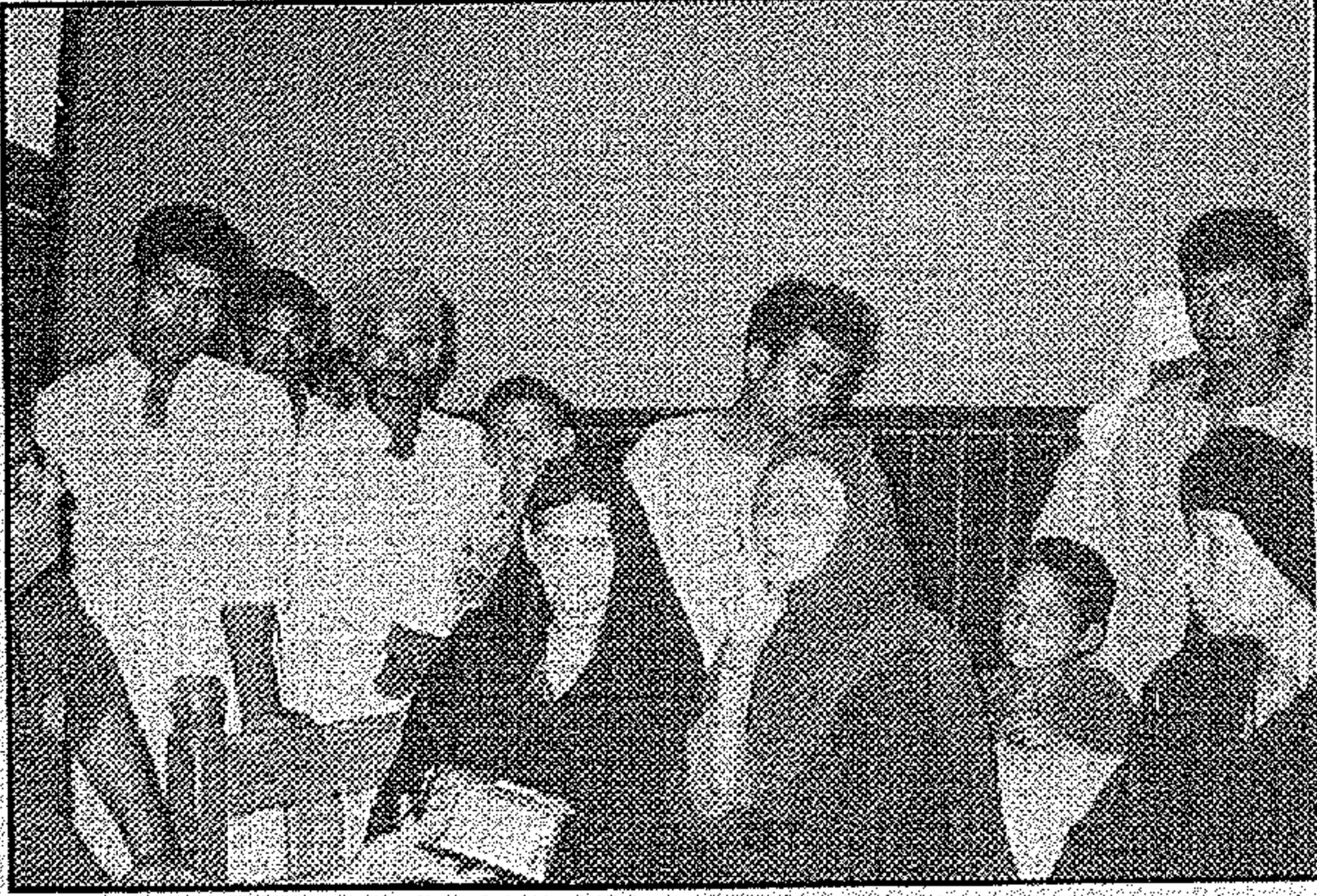
عبد الناصر» تحت شعار : «الأرض لمن يزرعها» . ما بين اقتراح صائب ينفذ لصلب العلاقة بين المالك والمستأجر وبين تعالم ساذج وموجع . تنوع غير محسوب ولا مبرمج حتى يبدو الإيحاء بإجابة محددة فى بعض اللحظات من قبل المخرج المشاهد «فؤاد التهامى» خروجاً عن روح الفيلم ومصدر قوته ومصداقيته.

بنداح تاريخ مصر فى نصف قرن عبر شهادات المستأجرات والمستأجرين ولا يفوت المخرج فى اختياراته من بين أربع عشرة ساعة مصورة أن يختتم بمنطقة توزيع البسم على الأراضى التى وزعها الاصلاح الزراعى على المحاربين فى حرب اليمن ، وتتشرب معها معاناة حرب الاستنزاف وفى أحد المشاهد يقدم واحد من الفلاحين أدلته على أحقيته فى الإيجار .. عقداً فوق عقد من عهد عبد الناصر والاصلاح الزراعى مروراً بزمن رفع

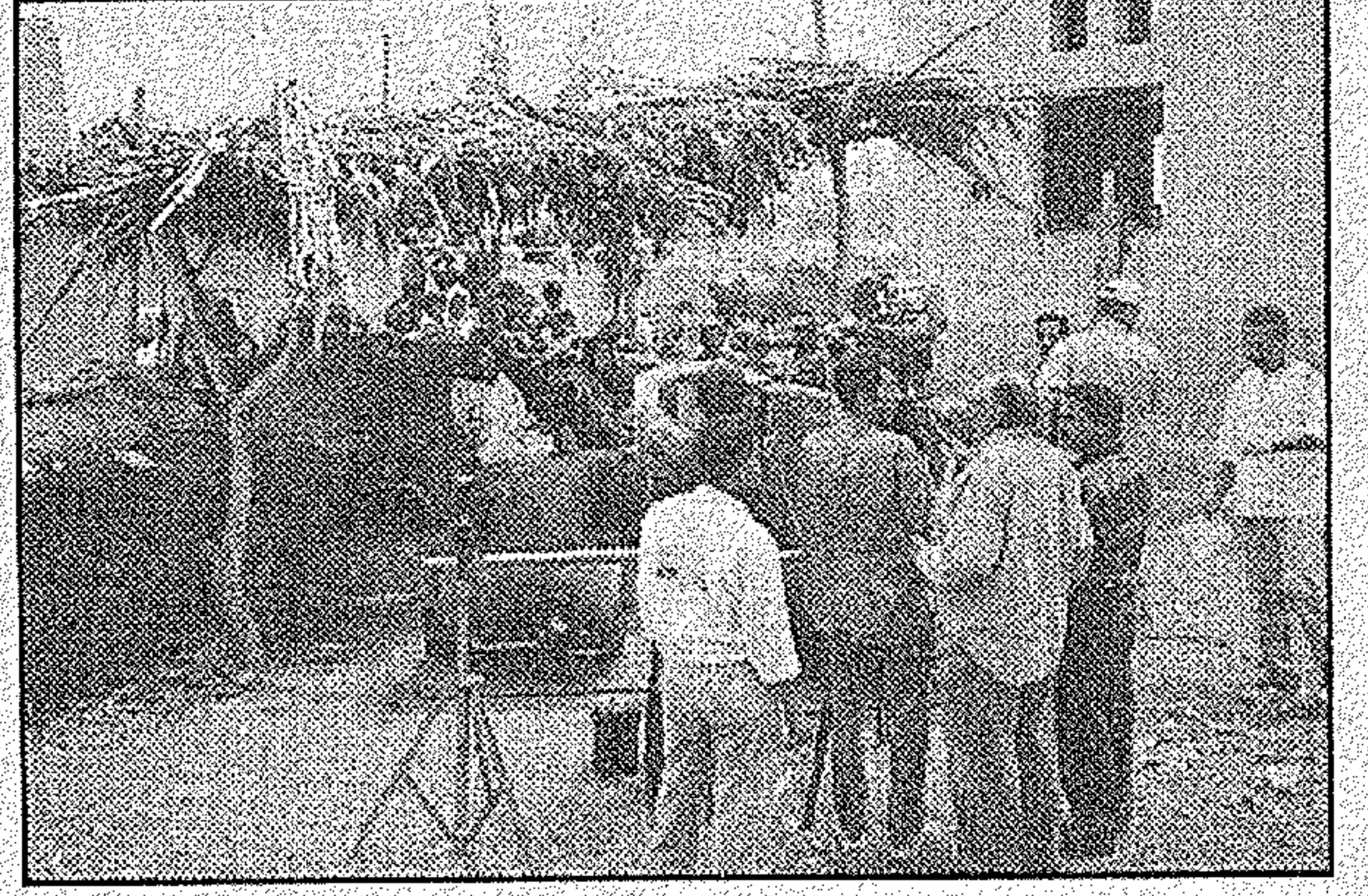
الحراسات ، ثم أخيراً قانون ٩٦ لسنة ٩٢ .. «قوانين يا نبيل» .

ولا أدري لماذا يلح على صلاح أبو سيف منذ رحيله ، ولا أتصور أن فناً مصرية أتيح له أن يختم حياته بتعليق فنى على رحلة إبداعه وحركة التاريخ المصرية من وجهة نظره كما أتيح لهذا المخرج وذلك عندما قدم فيلم «المواطن مصرى» عام ١٩٩١ قبل إصدار القانون وكأنه يقدم رداً فنياً اجتماعياً على فيلمه الأشهر «الزوجة الثانية» الذى قدمه عام ١٩٦٧ قبل الهزيمة . فسينما ينتهى فيلم «الزوجة الثانية» بانتصار للفلاحين البسطاء حيث تنجح حيلة الفلاحة الشابة الجميلة فى ولادة طفل من صلب زوجها الفلاح الفقير الذى اعتبرته زوجها الشرعى وليس العمدة الذى طلقها طلاقاً باطلاً وتزوجها كذلك زواجا باطلاً ، وبينما يسير العمدة يهذى فى نهاية الفيلم يهنئه الناس بولد ليس من صلبه ، يأتى الفيلم الآخر عن رواية «الحرب فى بر مصر»





الفلاحات يدلن بشهادتهن



فؤاد التهامي ومجموعة العمل أثناء التصوير

ومصالح الفلاحات والفلاحين وصغار الملاك التي تضار مصالحهم برفع نسبة أحلامهم إلى ما لا يستوعبه صافي الأرباح في ظل سياسة زراعية مضطربة وعشوائية طرائق الانتاج.

ماذا يستطيع أن يقدم لهؤلاء «ملتقى الهيئات لتنمية المرأة» منتج الفيلم؟

ماذا سيقدم لتلك الفتاة التي يختم بها المخرج فؤاد التهامي وثيقته على الشاشة وجه مشغل بالتعدي عليها وانتهاك آدميتها في القسم ولكنه وجه يشرب في كبرياء ونضارة ويتسائل عن المستقبل. وجه مصري جميل كم كنت أود لو أسمع حكايته .. «شابات وشباب .. يا نيل».

والفيلم في هذا البسبب تدريب على الإفصاح والتعبير وحفز لسير مزيد من أغوار الناس .. حكايات «شهادات يا نيل».

تماما. فما زالت فلاحه تستنكر عندي بنت ، والبنت حثشتغل؟! وفلاحه أخرى تجهل اسم مسالك الأرض والزرعة بلا عقود. ورجل يتحدث عن ولده الحاصل على دبلوم ولا يعمل منذ عشر سنوات .. «والسفر بره ذل» ولم يكن يريد له أن يكون فلاحاً! مجتمع بأكمله ما زالت الأسرة تنجب فيه عشرة أطفال وما يزيد وأب غائب وأم تعمل .. وفقر مدقع ودائرة مغلقة .. ما زالت «الليالي رخيصة» ، والمهارة الزراعية تكاد تغيب بعد حركة الهجرة من الريف إلى المدينة ثم إلى خارج مصر كلها.

ماذا صنعت القاهرة وقسم المدينة لتلك البقع المنسية من بلادنا غير قانون شرع في مجلس «شعبها» - وما زالت علامة الاستفهام ملحة حول نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين ومدى فاعليتها - قانون يتجاهل حياة الناس واقتصاد النشاط الأساسي في تلك المناطق

«ليوسف القعيد» بأب وأم مقهورين وإبنهما الفلاح الذي يمحي اسمه لأبيه ويسافر محارباً في حرب أكتوبر ليعود جثة هامدة تحمل اسم ابن العمدة ، ويحرم أبوه حتي من اعلان أبوته له، ويفرض الصمت على شهادة الابن إلى الأبد. إنه لتعليق سينمائي عبقري لمخرج روائي لا أظنه خارج نطاق مشسروع وصف مصر.

وربما أكثر ما يؤرقني في وثيقة فؤاد التهامي هو غياب هيكل مكاني يدخلني في الخريطة الزراعية لمصر وفي رحلة المخرج المشاهد من قرية إلى قرية وهو الذي صور في ست محافظات قبلي وبحري. فالوجوه تتراكم دون سياق حتى نصل إلى مأساة يوم ١٣ / ٣ / ٩٧ في عزبة في زمام قرية منية النصر بالدقهلية. يقدم المخرج هنا شهادات الرجال والنساء الذين أهينوا وقبض عليهم لصالح المالك ذي النفوذ الذي يسعي إلي طردهم، وتبدو قصة مكتملة في حد ذاتها لرجال لهم دور في تاريخ مصر يلفحهم الخزي وهم يسردون الواقعة في ليل كاب والنساء واقفات يحكيكن أحداث الليلة يتقاطع مع وجوههن شعاع ضئيل كأنهن محبوسات حلف زنازين السجن، وكأن المخرج المشاهد ظل يتجول على غير هدى ودون أن يشركنا في مسار رحلته حتى وجدنا ضالته في نهاية جال المطاف ، قصة جديرة بأن تحكى .. «حكايات يا نيل».

لكن الفيلم بعثنى في كثير من شهاداته إلى ما وراء الخلاف حول تحديد القيمة الإيجارية للأرض. وربما كان لندرة التعليقات في الفيلم الفضل أن جاء التعليق الخاص بنسبة الأمية في الريف المصري في موضعه

شهادة الفلاح

و الفلاح الفصيح

مايو ١٩٩٨

قبل خمسة آلاف عام قدم الفلاح المصري الفصيح شهادته ضد الظلم والاستبداد والفساد وصاغها شعراً بليغاً موجعاً.

وكان طبيعياً

ونحن على مشارف الألفية الثالثة بعد الميلاد أن نسمع ونرى إلى جانب شهادة الفلاح الشهادة القوام للفلاحه التي كان صوتها غائبا وصمقتها مطبقاً.



إنتاج
ملتقى الهيئات لتنمية المرأة
٨٠ : ٩١ ٣٩ ٥٠
شارع الجمهورية - القاهرة

إخراج
فؤاد التهامي

فن تشكيلي

".. قولة حق أودت إلى باطل .."

فاطمة إسماعيل

الأمر خطاب خارج عن اللحظة الراهنة ، أو حين يتجاهل الجمهور أشكال التفاعل أو المشاركة في أي حدث فني والمصادرة عليه باعتباره لحظة لاتخصه منذ البداية.

السبب الثاني لسعادتي من حديث الأستاذ حسين أننى شخصياً كنت قد شعرت بهروب هذا الخيط الرفيع الذي بدأ يمتد بيني وبين قارئ اليسار .. فقد أحسست برودة قلمي في المقال الأخير بصفة خاصة ، وقد أدركت لحظتها أن نفس البرودة ستتسرب عبر هذا الخيط إلى الطرف الآخر. إلا أنني لم أستطع التخلص من تلك الغواية التي أوقعني فيها المعرض الأسباني الذي ضم فنانين لدى ضعف شخصيتي نحو إنتاجهم الفني أمثال بيكاسو وتابيس وميرو وجاودي . كما ساهمت فكرة "THE CONCEPT" في تكثيف تلك الغواية ، إذ أنها تشير في الناقد قدراته في إعادة تكوين تصورات الجزء من تاريخ الفن باجتهادات جديدة .

قد يكون هذا أمر مشروع ، وحق لي ولكن إذا ما اجترأ هذا الحق على العبث بهذا الخيط الذي بدأ يصل بيني وبين الجمهور ، سأعتبره

"قولة حق أودت إلى باطل.."

نأتى الآن إلى بيت القصيد وأقصد تلك

قد جاءت لحظة مواجهة تلك القضية بيني وبين قارئ اليسار والتي تأخرت عما توقعت. أما شعور السعادة فهو لسبيين:

الأول: أننى لم أكن على يقين بأن إقامة نوع من العلاقة الإنسانية بيني وبين جمهور اليسار لاتقوم على التلقين أو التعليم ، أو الإرباك باستعراض تفاصيل غاية في التخصص ، أمر سينجح لكلينا .. فأنا أدرك صعوبة خلق علاقة تقوم على " الاحتضان " والتعرف عليه في جوانبه الانسانية والعامية ، والتي تجعل من وجوده والحوار حوله رغبة ومسئولية مشتركة ، خاصة وأن الفن التشكيلي في جميع أنحاء العالم فن غير جماهيري ويختلف في ذلك عن السينما والمسرح والأدب وحتى الموسيقى . فهو فن كتب عليه أن يكون منعزلاً لطبيعته النخبوية .

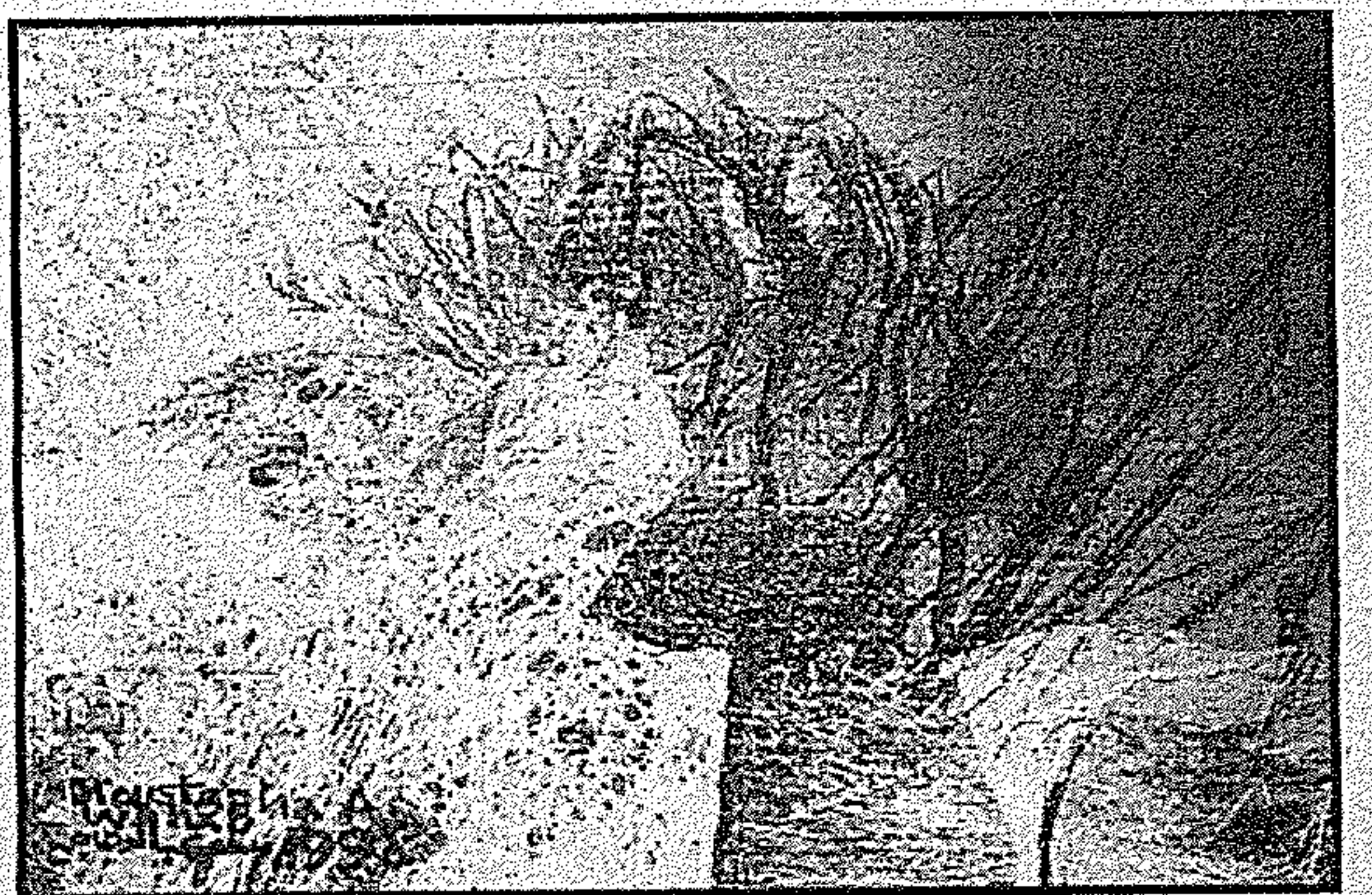
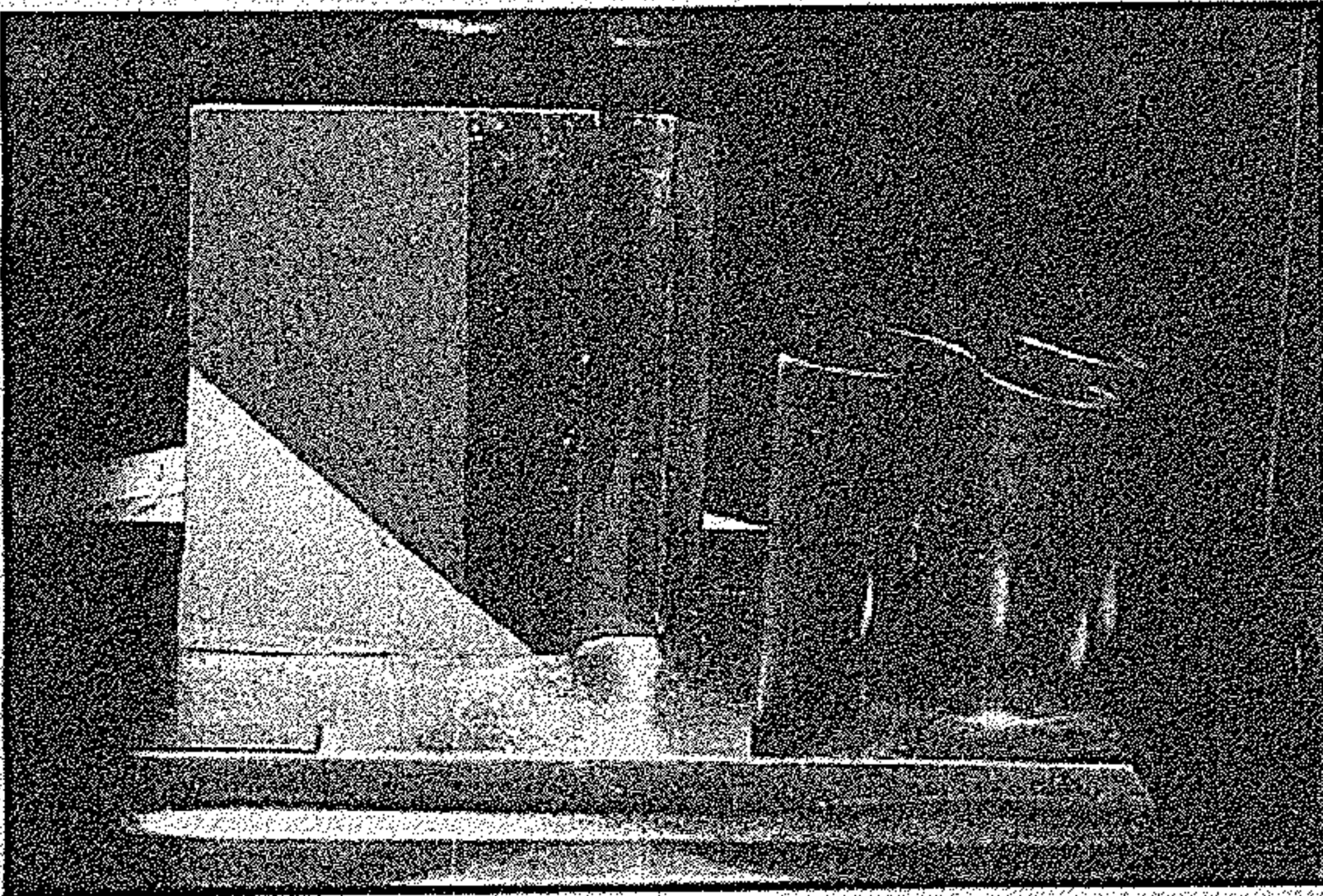
عموماً ، هذا الدفء الإنساني الذي استشعرته في عتاب قراء اليسار ، كشف لي عن إمكانية تجاوز تلك " العزلة " المفتعلة بين الفن التشكيلي والجمهور ، إذا ما خلصت النوايا في اعتبار أن لهذا التواصل متعة حقيقية يفقدها الطرفان في حالة التغييب المتعمد الذي يحدث من الطرفين حين يربك الناقد الجمهور باختلاق معارك يدعى تعقيداتها وخصوصيتها ، وهي في حقيقة

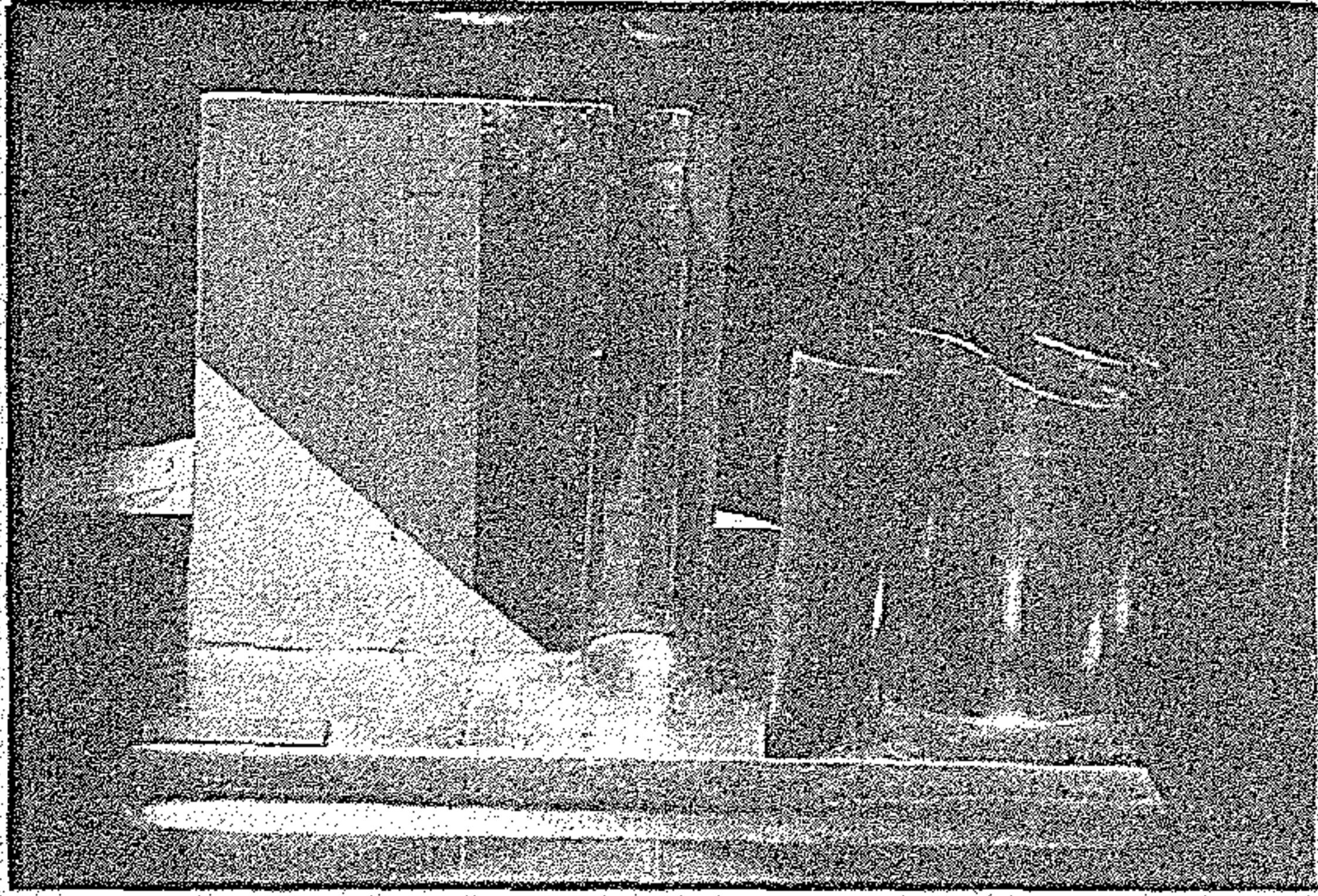
جاءني صوت الأستاذ حسين عبد الرزاق على التليفون هادئاً كعادته مذكراً إياي بأخر موعد لتسليم المقال الشهري - وقد اعتاد ذلك كل شهر - فأنا أعاني من أعراض "الاختناق الزمني" والتحرر من فكرة الـ "DEAD LINE" متجاوزة هدف لاواعي يلازمي منذ الصغر .. وقد يفسد هذا على الكثير ، إلا أن المكافأة التي أحصل عليها بهذا الزمن الإضافي والتي تخرجني من إطار " الحد النهائي " للأشياء توفر لي أمان الوجود.

استرسل الأستاذ حسين في حديثه بدعوتي للقاء السنوي "لأصدقاء اليسار" ثم ارتبك إيقاع حديثه وهو يحاول إيجاد كلمات رقيقة تنقل لي رسالته الخجولة .. قراء اليسار عاتبين عليك في مقالاتك الأخيرة لأنها أصبحت موجهة للمتخصصين فقط في الفن التشكيلي ..!

- تياً لتلك العزلة القاتلة ، فهي اللعنة الأبدية التي تلازم الفن التشكيلي ومن يدور في فلكه .

كان هذا لسان حالي وإن كنت لم أفصح عنه .. وأيضاً لأذكر تعقيبي فرمياً تلعثمت ، أوردت عبارات مندهشة ، أو معذرة. إن ما أذكره هذا الشعور الخفي بالسعادة والزهو والذي انتابني بعد الحديث التليفوني .. هنا





هل يعنى ذلك أن المشكلة بين الفن التشكيلي والجمهور هي مشكلة "نص" أي مشكلة ناقد؟ أم أنها مشكلة منتج فني أي فنان؟ أم الاثنان معاً...؟

لماذا لانعكس رؤية المسألة ونسأل هل مشكلة الناقد هو الجمهور؟ أم الفنان؟ أم الاثنان معاً؟ وهل مشكلة الفنان هو الناقد؟ أم الجمهور؟..

إذا تأملنا المشكلة من جانب الجمهور ، فأى جمهور نعنى ، أهو الجمهور المثقف ؟ وأي ثقافة نفترضها أو نعنيها ؟ فإذا تحدثنا عن الفكر والسياسي الكبير الذي لايعتبه أمر الثقافة التشكيلية هل نعتبره من الجمهور المثقف؟ وماذا بالنسبة للاقتصادي أو العالم أو الشاعر أو الأديب الذي لم يزر معرضاً في حياته ولم يفتح كتاباً به مستنسخات فنيه ؟

.. كيف يمكن تصنيف الجمهور...؟ هل تتساوى تلك النوعيات الاستثنائية في المجتمع والتي ذكرناها مع الجمهور غير المثقف...؟ هل سيغفروا لنا تصنيفهم بالجمهور "الجاهل" أو "المجهل" ؟ كيف يمكن لنا تجاوز القطيعة المعرفية بيننا وبين تلك الطبقة من الاستثنائيين ؟ هل باقامة معارض؟ أن بتبسيط نصوص نقدية لمعارض لم يرها أياً منهم؟

هل أستطيع الاجترأ أكثر فأقول إن النوع الثاني من الجمهور والذي يقر بجهله

هذا النموذج إنما يعيننا فقط على ادراك إمكانية تبادل المواقع ، واستبدال القيم ومرونتها من عمل فني لآخر.

هذا بالنسبة للفنان والناقد داخل نوع معين من الفن "المشروع" .. ماذا إذا عن الناقد إذا ماكان "النص" هو عمله المقدم للجمهور...؟

علينا أن نعترف سوياً أن "النص" النقدي في الفن التشكيلي هو شكل صادم منذ البداية . فاختلاف المجال بين العمل الفني (المجال البصري) وبين "النص" الذي يعلق عليه "كمجال لغوي" يفقد الكثير من طراحه التلقى ، فالعمل الفني هو الصورة الساخنة للفنان والنص النقدي هو الشكل البارد العقلاني الذي يسعى إلى الشرح والتحليل والتفسير.

إن انتقال التعامل بين الناقد والجمهور من المجال البصري بآلياته المبهرة إلى المجال اللغوي المرهق للذهن في كثير من الأحيان ، هو في حد ذاته شكل مربك ومتعسف ، إلا أننا علينا أن نسلم بأننا لانملك بديلاً ، فسيظل " للنص" النقدي سطوته ووجوده كأحد الوسائط العامة التي يعتمد عليها الناقد في مشروعه.

هل يعنى ذلك أن المشكلة بين الفن

المواجهة التي طالما تعجلت حدوثها بيني وبين الجمهور ، وكنت أقهل حتى استشعر نمو علاقة حسمة بيننا تسمح بصدق المصارحة.

تعودنا نحن النقاد والفنانون أن نتحاور حول " عزلة" الفن التشكيلي عن الواقع في شكل إنعزالي ، فنعتقد الندوات والحوارات في دوائر منغلقة داخل قاعات العرض أو المتحف أو النقابة .. ولذلك أعجب من أمرنا فإذا كان لقضية العزلة طرفان أحدهما نحن والآخر الجمهور فكيف نقيم هذا الحوار من طرف واحد؟

ربما أن مايريك وضوح هذا الخطأ المنهجي في لحظة الحوار هو أن شكل الحوار يؤدي لوجود طرفين (المنصة) و(الصاله) فالمنصة تتمثل نفسها الطرف المعنى بالفن التشكيلي والصاله تتمثل نفسها (الجمهور) رغم أن كلا المنصة والصاله هم النقاد والفنانون سواء من طلبة الفنون أو الممارسين . وبالتالي لايمكن أن نريح بالننا بأننا نتحاور مع الجمهور فتأني حواراتنا غسيل يد من القضية.

لماذا لانحاول الآن مكاشفة أنفسنا نحن الطرفين بمعضلات تلك القضية ، ونحن مدركون تماماً أن ليس من هدفنا وضع "روشته" تشفيناً من هذا المرض العضال ، ولنتقنع كبداية أن في المكاشفة واقتسام المسؤولية بعداً إنسانياً هو في حد ذاته تجربة جمالية تطرح حلولها البسيطة والصادقة.

في الفن قد تسمح الأفكار بالنسبة للفنان أن يكتشف حلولاً جمالية تساعد على إحداث تداخلات في هذا الحائط الذي تفرضه " العزلة" حول نفسها . والمحاولات كثيرة في تاريخ الفن لتجاوز هذا الواقع الانعزالي بين الفن والجمهور ، بتحريك لحظة من " الخاص" إلى " العام".

وأشير هنا إلى مشروع كوم غراب * الذي لايمكن الحديث حوله كعمل فني يستمد تميزه وخصوصيته من العلامات البصرية ، وإنما فيما يشبه من تعميم اللحظة الفنية واشتباكه في الواقع بوجوده وظرفه كما هو وتكثيف "البهجة" الانسانية كمطلب واحتياج لإعادة تكوين "بنية انسانية"

ألا نستطيع في هذا المشروع أن نرصد قيماً جمالية جديدة تجعل من العلامات البصرية قيمة هامشية ؟؟ ألا نعتبر " التواصل" و" الالتحام" بين الفنانين والنقاد والجمهور وأهل الحى لمدة عامين هو في حد ذاته قيمة " أساسية" في التجربة، ثم تأتي الجهود النظرية والنقد والتخرجات قيم "مضافة" تخص الصفة والمتخصصين؟

المعرفى بأمور الفن التشكيلي وهم يمثلون جوهر الواقع البسيط في المجتمع وهم الطبقة الدنيا في المستوى الاقتصادي ، أقول إن تجاوز القطيعة مع تلك الشريحة من المجتمع أبسط بكثير من قطيعتنا مع جمهور المثقفين. إذ أن جماهير الطبقة الدنيا تحتاج نوعاً من الهزات العنيفة داخل وجودهم وواقعهم فهم لن تعنيهم مشكلة "النص" أو "الناقد" وإنما هذا التلاحم العضوي بهم من خلال المشاريع هو الوسيلة الوحيدة لهدم جدار العزلة مثلما حدث مع جماهير كوم غراب الذين انتقلوا إلى قاعة عرض "الهناجر" لحضور معرضهم التسجيلي وكانوا يستقبلون الصيوف من جماهير المثقفين ..!

إذ أن المعضلة الأساسية في تلك العزلة بين الفن التشكيلي و"النسيج الثقافي" متمثل في جمهوره الاستثنائي.. ولا أعتقد أن مقالاً واحداً قادراً على وضع الحلول وإنما ربما بإدارة حوار صادق وصريح وكاشف من خلال صفحات "اليسار" ربما أمكننا أن نزحزح تلك القطيعة المعرفية كوسيلة لتجاوز "العزلة" ولتتقاسم المسئولية في وجودها. ولتكن دعوتي لقارئ اليسار والجمهور لزيارة معرض مثل الذي يقام بجميع الفنون الآن معرض "الأعمال الفنية ذات الأبعاد الصغيرة" والذي سيستمر حتى ٥ ديسمبر بداية لإقامة حوار حقيقي مشترك.

يشارك في المعرض ثلاثمائة وخمسون فناناً مصرياً يمثلون كل الأجيال، ويعرضون ستمائة عمل فني متنوع بين التصوير والرسم والحفر والعمل المركب والخزف. وكبداية نتحدث معاً عن مشاكل العمل الفني الصغير.

"معرض الأعمال الفنية ذات الأبعاد الصغيرة تحديات الفراغ" ماهي مشاكل العمل الفني الصغير؟

إن معرضاً للأعمال الفنية ذات الأبعاد الصغيرة هو معرض إشكالي من بدايته ، فهو

يطرح إشكاليتين من داخله إحداها تخص الحجم : أي أبعاد العمل DIMENSIONS بافتراض تحديد رقمي لها ، والأخرى تخص نوع العمل الذي يستوعب فن هذا الإطار من الحديد. وليس صحيحاً إن كل أجناس المنتج الفني يمكن لها أن تدخل في إطار هذا القياس فالأعمال الفنية ذات الصورة الواقعية REAL IMAGE يمكن قياس وتحديد أبعادها بسهولة مثل النحت والتصوير والحفر والخزف وكذلك الأعمال الفنية ثلاثية الأبعاد وإن كانت ستحدث إرباكاً في بعض أجناسها . أما بالنسبة للأعمال الفنية التصويرية VIRTUAL IMAGE فالأمر يختلف إذ كيف يمكن لنا تحديد أبعاد عمل فني منفذ بالفيديو مثلاً بقدّم لنا من خلال شاشة تليفزيون ٢×٢ بوصة يعرض عشرات بل مئات من الصور عن موضوعات عديدة ، هل نقوم بتحديد أبعاده من ثبات زمن حركة الصور في المشهد؟ أم بقياس زمن العمل المستغرق في العرض فإذا استغرق عشرين ثانية مثلاً يكون عملاً فنياً صغيراً وإذا استغرق نصف ساعة يكون عملاً فنياً كبيراً؟ أم بقياس حجم جهاز العرض؟ أم بقياس المساحة المكانية التي تحتوى الجهاز والفراغ المحيط؟

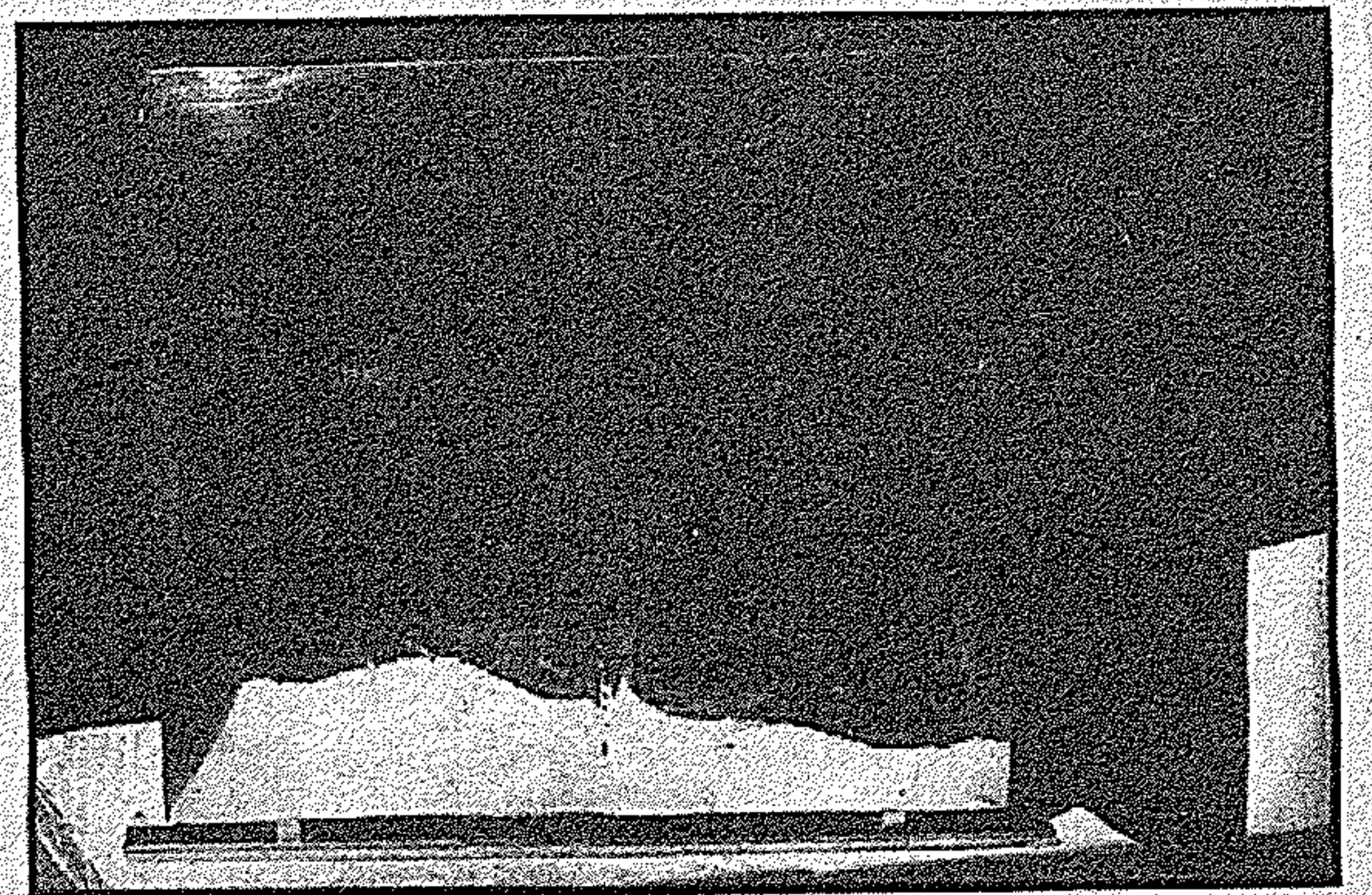
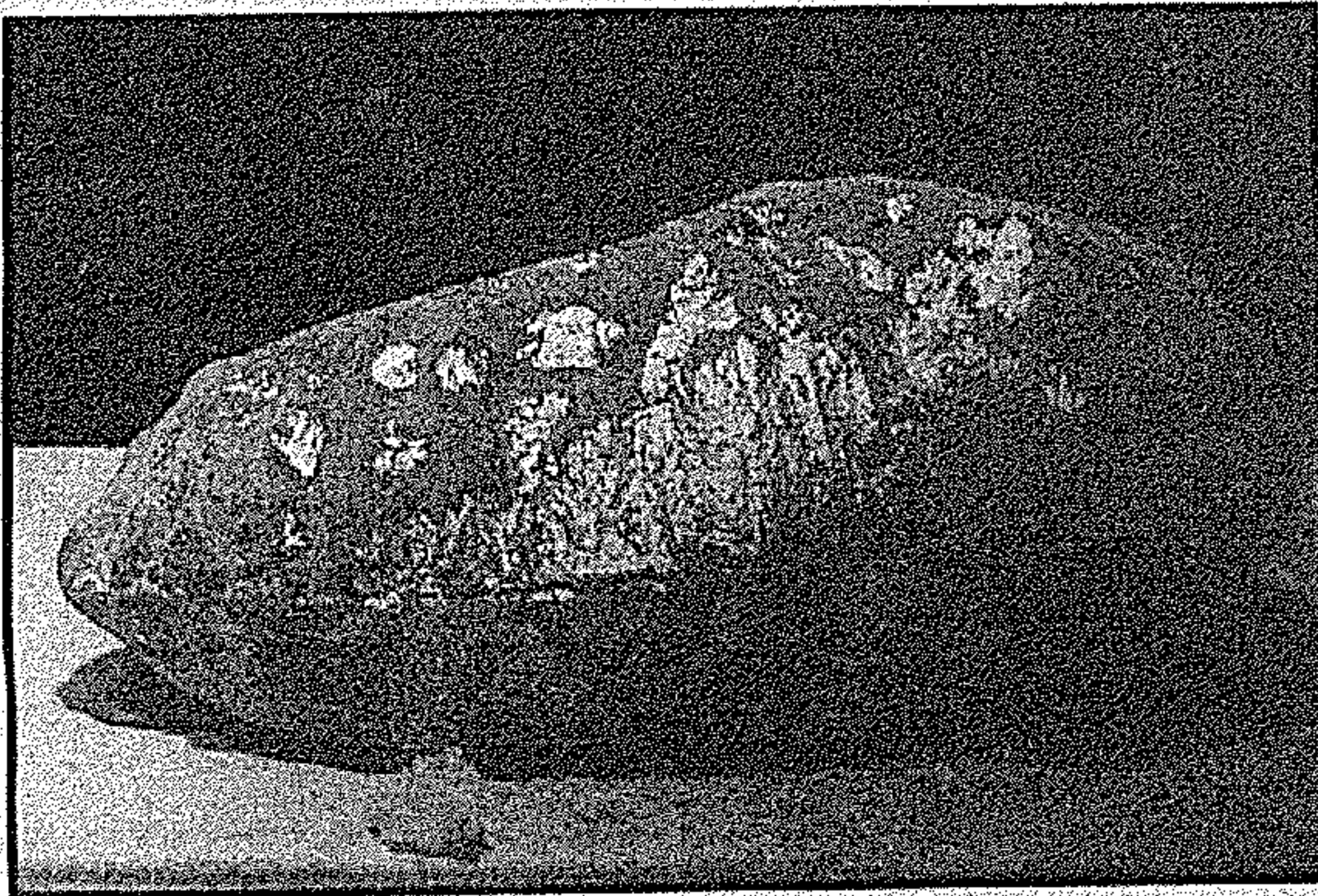
ليست الصورة التصويرية فقط التي تربكنا ونحن بصدد تحديد أبعاد العمل الفني وإنما أيضاً بعض أجناس العمل الفني ثلاثي الأبعاد مثل فن الأداء وفن الأرض والحدث والبثني والمفاهيمي والمجهز في الفراغ وغيرها من الأعمال التي تتوقف حسابات أبعادها على خصوصياتها وطبيعة ظرفها . فمثلاً هل نعتبر عملاً فنياً أدائياً يقوم به طفل عملاً فنياً صغيراً ، بينما إذا قدم بواسطة شخص كبير يكون عملاً فنياً كبيراً؟ وما الأمر أيضاً إذا ما حركنا قطعة فحم متوهجة صغيرة الحجم حركة عشوائية في خطوط متقاطعة ، كيف يمكننا قياس أو تحديد أبعاد هذا المحيط

الصوتي للعمل؟

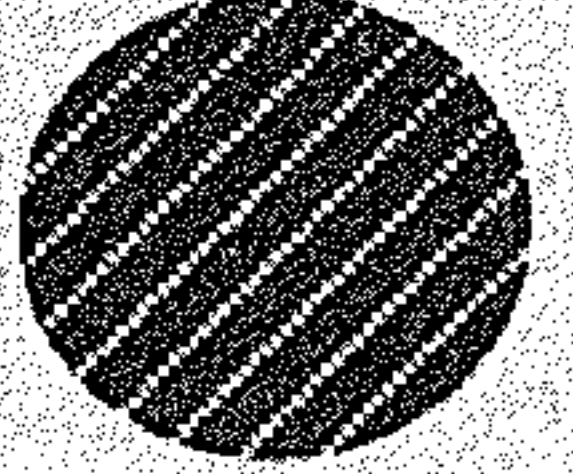
في معرض أقيم بالبحر عام ١٩٩٦ تحت إسم LIFE HAS TO BE LIFE عرض فنان انجليزى عمله وهو عبارة عن جهاز تسجيل صغير الحجم مسجل عليه جملة واحدة يرددّها الفنان بصوته وهى نفس عنوان المعرض ، وبإعادة الأسئلة السابقة عن كيفية تحديد الحجم أو القياس ستدركنا أيضاً نفس الحيرة السابقة أمام هذا العمل ، المشكلة إذاً حول ماهية العمل الصغير وكيفية تحديد قياساته. إن مانستطيع الاجتهاد فيه ونحن نواجه تلك الصعوبة ليس بتقديم إجابة منتهية أو حتى إفتراض تصور نظمتن إلى صوابه يحسم إشكالية العمل الصغير وإنما أن نتفق على فرضية رقمية مؤقتة لأبعاد الأعمال ذات الصورة الواقعية REAL IMAGE حيث يمكن تحديد قياساته بسهولة أكثر ، ونترك الفرصة للتجربة من داخلها لتعطى احتمالاتها لتصوير حجم العمل الصغير في الأعمال التصويرية Virtual image وثلاثية الأبعاد.

في النهاية أقول إن هذا الجمهور "الراعى" بالفن التشكيلي وهو الشريحة التي تتوسط السابقتين وهى تضم نخبة من المثقفين الذين نعمل عليهم في التفاعل الحقيقى لمواجهة أزمئنا دون تعال أو شراسة . فهدفنا فى الآخر واحد.

* مشروع فنى نقدى قام بالبحار الفنانين عادل السيوى ومحمد عبله وكاتبه هذا المقال فى حى عشوائى بمصر الجديدة يسمى كوم غراب ، بدأ المشروع فى يونيو ١٩٩٦ وانتهى مايو ١٩٩٨ وقد حصل على تقدير منظمة اليونسكو ومؤسسة سيدا "Sida" باستوكهولم بالسويد باعتباره ضمن عشرة مشاريع مميزة فى العالم لعام ١٩٩٨ وأقيم الاحتفال فى شهر سبتمبر باستوكهولم.



مشاهدات



منهج الحمار والبردعة

في الحملة على منظمات حقوق الإنسان

فى أثناء الحملة الاعلامية المصرية المضادة، رداً على ما نشرته جريدة "السنداي تلغراف" حول أحداث الكشع، برزت نغمة تضع فأس المسؤولية عما نشرته "التلجراف" فى عنق منظمات ومراكز حقوق الانسان فى مصر، وتنسب إليها تهمة ترويج الأكاذيب والاساءة لسمعة البلاد، والتواطؤ مع الجهات الدولية التى تسعى لمعاينة الإدارة المصرية على مواقفها السياسية المستقلة نسبياً عن السياسة الأمريكية، والتمهيد، أو التحريض، على تطبيق القانون الأمريكى الخاص بمقاومة الاضطهاد الدينى، فضلاً عن إثارة الفتنة الطائفية فى الداخل..

ولم يقتصر الاحتجاج على ما قامت به هذه المنظمات من أدوار مشبوهة فى أحداث الكشع، على استقالة فرع المنظمة المصرية لحقوق الانسان بسوهاج - الذى تبين أنه لا وجود له - احتجاجاً على البيان الذى أصدرته المنظمة بهذا الشأن، بل ووصل إلى حد القول صراحة، بأن ما نشرته السنداي تلغراف دليل على صحة التحليل الذى ينظر إلى دور هذه المنظمات والمراكز، وإلى

المنظمات غير الحكومية التى تحصل على دعم أجنبى، باعتبارها دوراً مشبوهاً، تقوم به لحساب الجهات التى تمولها، ومساهمة فى تنفيذ مخطط أمريكى لاختراق الأمن القومى المصرى!

والغريب أن الذين اندفعوا ليقولوا ذلك، لم يتوقفوا لحظة واحدة فى محاولة للتثبت من صحة المعلومات التى استندوا إليها، قبل أن يتخذوا هذه المواقف العنيفة، أو يصدروا هذه الأحكام القاسية، وليتأكدوا أولاً من أن هذه المنظمات هى التى أمدت "التلجراف" بما نشرته من أكاذيب، ولو أنهم فعلوا، لما قالوا ما قالوه، بعد أن تأكد للجميع، أن أحداً من هذه المنظمات لم يكن مصدر هذه المعلومات، بل إن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان، عن الأحداث، الذى أعدته بعثة قامت بزيارة الكشع، نفى أى طبيعة طائفية لها، ويضعها فى الإطار نفسه الذى اعترف به رسمياً بعد ذلك، باعتبارها تجاوزات قامت بها أجهزة الشرطة المحلية، بل لعل هذا التقرير كان الضربة القاصمة، التى بددت كل آثار ما نشرته التلجراف بحكم ما تحظى به تقارير منظمات حقوق الانسان المصرية من

مصادقية وثقة، باعتبارها منظمات غير حكومية.. متخصصة فى متابعة حقوق الانسان..

وما يدعوا للأسف حقاً هو أن الذين يثيرون قضية التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية عموماً، يعالجون الموضوع بطريقة تبدو فى الأغلب الأعم شخصية فيتوقفون أمام ما يزعمون أنه أجور وامتيازات مبالغ فيها يحصل عليها النشطاء فى مجال عمل هذه المنظمات، ومن دون أن يتوقفوا أمام ما تقوم به من أدوار بالغة الأهمية، ويشككون دون دلائل كافية، فى أهدافها، بدلاً من البحث عن بدائل وطنية تكفل لهذه المنظمات الحق فى التواجد، وفى النشاط، والامكانيات المالية لذلك، والأسئلة المحورية التى يتهرب هؤلاء من الرد عليها هى:

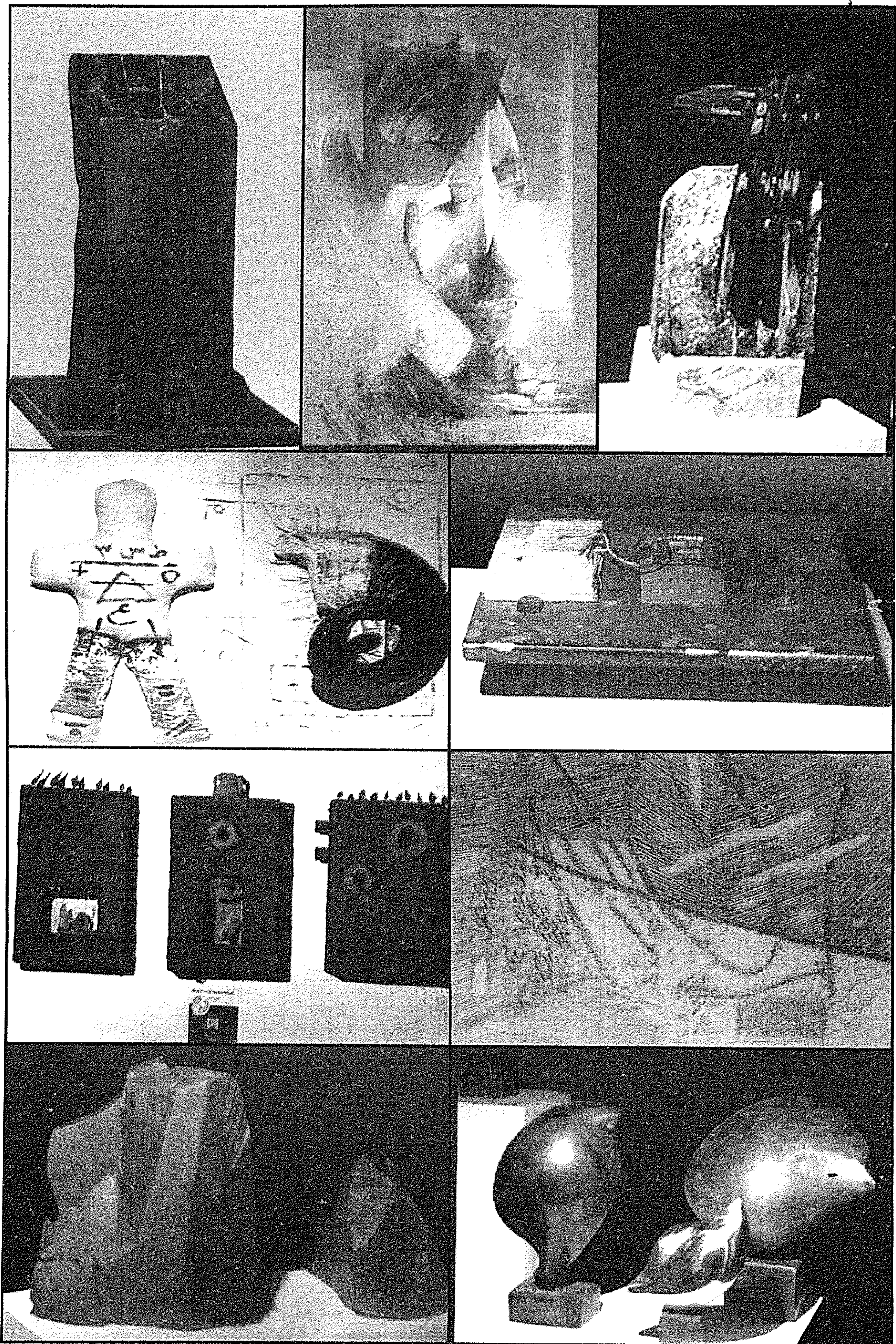
هل وجود هذه المنظمات ضرورى أم لا؟
.. وهل تقوم بأعمال مفيدة أم لا؟ .. وهل يمكن أن تمول تمويلًا محلياً أم لا؟ ..

ولاجدند فى القول بأن البلاد التى أدمنت حكوماتها إهدار حقوق الانسان، ومنها البلاد العربية، هى أكثر البلاد احتياجاً إلى مثل

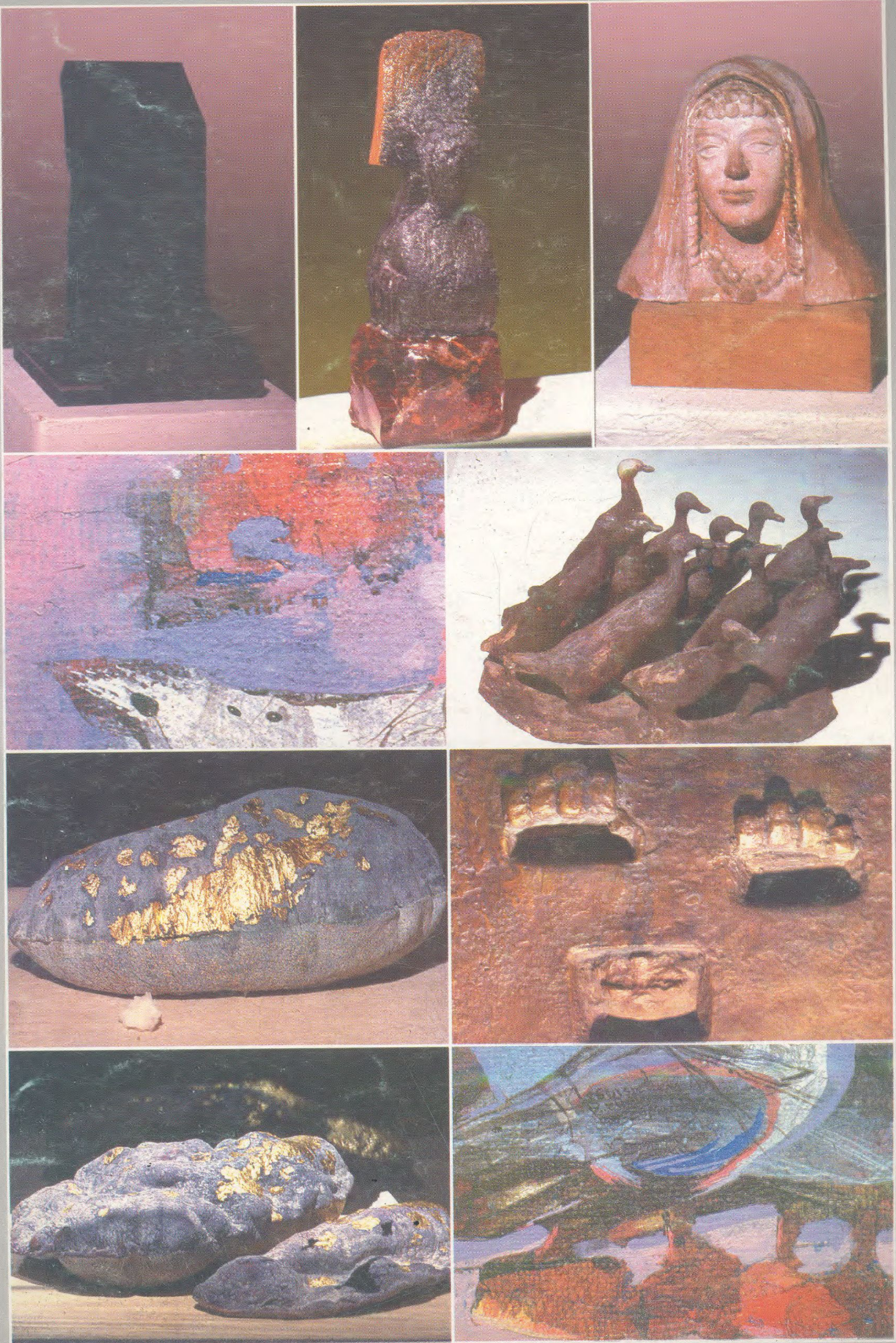
هذه المنظمات، وليس سراً أن الحكومة المصرية، وحكومات عربية أخرى ترفض الاعتراف بها أو التعامل معها، وأنه لا يمكنها من العصف بها وسجن كل نشطاءها سوى خوفها من الراى العام العالمى. ولو أن الحكومة اعترفت بها قانونياً، وسمحت لها بالتواجد فى إطار قانون ديمقراطى للجمعيات، واحتفظت بطابعها كجمعيات تطوعية، ولأمكن أن يخضع ماتلقاه من تمويل أجنبى لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، وتحقيقاً للشفافية، أو الحصول على تبرعات محلية، تمكن هذه المنظمات من أداء دورها، الذى لا يمكن أن يقوم على أساس التطوع فقط!

لكن بعض الذين يزايدون على الحكومة فى الحملة على هذه المنظمات، لا يتوقفون إلا أمام الأمور التافهة، والمسائل الشخصية، أما لأن مسألة حقوق الانسان لاتعنيهم من الأساس، أو لأنهم من النوع الذى لا يقدر على الحمار، الذى هو الحكومة، فينهال ضرباً على البردعة، التى هى منظمات حقوق الانسان

صلاح عيسى



معرض القطع الصغير ١٩٩٨ مجمع الفنون بالزمالك تصوير د . عبد الفجار شديد



معرض القطع الصغير ١٩٩٨ مجمع الفنون بالزمالك تصوير د . عبد الفطار شديد